الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/49/511
18 October 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والأربعون
البند ٧٨ من جدول الأعمال

تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيليـــة التي تمس حقوق الانسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة

مذكرة من الأمين العام

١ - يتشرف الأمين العام بأن يحيل الى أعضاء الجمعية العامة التقرير السادس والعشرين للجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الانسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة، الذي قُدم اليه وفقا للفقرات ٥ و ٦ و ٧ من قرار الجمعية العامة ٤١/٤٨ ألف المؤرخ ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣. وينبغي النظر في هذا التقرير بالاقتران بالتقريرين الدوريين للجنة الخاصة الواردين في الوثيقتين A/49/67 و A/49/172، اللذين أحيلا الى أعضاء الجمعية في ٤ شباط/فبراير و ٧ حزيران/يونيه ١٩٩٤، على التوالي.

٢ - يتضمن هذا التقرير موجزا للمقالات والتقارير التي وردت في أثناء الفترة المشمولة بهذه الوثيقة. وعند إعداد هذا التقرير، أخذت في الاعتبار الصحف المذكورة أدناه. ويُرجع الى التقارير المنشورة في الصحف العربية الصادرة في الأراضي المحتلة عندما تتضمن مواد ذات صلة لا ترد في الصحف الاسرائيلية المدرجة أدناه. والمصطلحات المستخدمة في التقرير هي الموجودة في النصوص الأصلية للتقارير الصحفية الموجزة.

الصحف الاسرائيلية

هآرتس (صحيفة يومية باللغة العبرية)
جروسالم بوست (صحيفة يومية باللغة الانكليزية)

الصحف العربية الصادرة في الأراضي المحتلة

الطليعة (صحيفة يومية باللغة العربية)
جروسالم تايمز (صحيفة يومية باللغة الانكليزية)

94-40452 181194 181194 21/11/94

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
كتاب الإحالة		٤
أولا - مقدمة	١ - ٥	٨
ثانيا - تنظيم الأعمال	٦ - ١٦	٩
ثالثا - الولاية	١٧ - ٢٢	١١
رابعا - المعلومات والأدلة التي تلقتها اللجنة الخاصة	٢٣ - ٦٨٠	١٣
ألف - الحالة العامة	٣٣ - ٢٤٣	١٦
١ - التطورات العامة وبيانات السياسة	٣٣ - ١٣٠	١٦
٢ - الحوادث الناجمة عن الاحتلال	١٣١ - ١٤١	٣٧
(أ) قائمة بالفلسطينيين الذين قتلوا على أيدي الجنود أو المدنيين الإسرائيليين	١٤٢	٤٢
(ب) قائمة بالفلسطينيين الآخرين الذين قتلوا نتيجة الاحتلال	١٤٢	٤٧
(ج) حوادث أخرى	١٤٣ - ٢٤٣	٤٩
باء - إقامة العدل، بما في ذلك الحق في محاكمة عادلة	٢٤٤ - ٣١٥	٧١
١ - السكان الفلسطينيون	٢٤٤ - ٢٧٦	٧١
٢ - الإسرائيليون	٢٧٧ - ٣١٥	٧٨
جيم - معاملة المدنيين	٣١٦ - ٥٦٦	٨٥
١ - التطورات العامة	٣١٦ - ٤٧١	٨٥
(أ) المضايقة وسوء المعاملة جسديا	٣١٦ - ٣٢٤	٨٥
(ب) العقوبات الجماعية	٣٢٥ - ٤٠٠	٨٧
'١' قائمة بالبيوت أو الغرف التي هدمت أو ختمت بالشمع الأحمر	٣٢٥ - ٣٤٨	٨٧

المحتويات (تابع)

	الفقرات	الصفحة
'٢' فرض حظر التجول وعزل المناطق أو إغلاقها	٣٤٩ - ٣٩٩	٩١
'٣' أشكال أخرى للعقاب الجماعي	٤٠٠	٩٨
(ج) عمليات الطرد	٤٠١ - ٤١٦	٩٨
(د) الحالة الاقتصادية والاجتماعية	٤١٧ - ٤٧٠	١٠١
(هـ) تطورات أخرى	٤٧١	١١٤
٢ - التدابير التي تمس بعض الحريات الأساسية	٤٧٢ - ٥٢٤	١١٤
(أ) حرية التنقل	٤٧٢ - ٤٩٩	١١٤
(ب) حرية التعليم	٥٠٠ - ٥٠٨	١٢٠
(ج) حرية العبادة	٥٠٩ - ٥١٩	١٢٢
(د) حرية التعبير	٥٢٠ - ٥٢٤	١٢٥
٣ - معلومات عن أنشطة المستوطنين التي تمس السكان المدنيين	٥٢٥ - ٥٦٦	١٢٦
دال - معاملة المحتجزين	٥٦٧ - ٦٢٥	١٣٥
(أ) التدابير المتعلقة بالإفراج عن السجناء	٥٨١ - ٦٠٢	١٤١
(ب) معلومات أخرى بشأن المحتجزين	٦٠٣ - ٦٢٥	١٤٥
هاء - الضم والاستيطان	٦٢٦ - ٦٦٢	١٤٩
واو - المعلومات المتعلقة بالجولان العربي السوري المحتل	٦٦٨ - ٦٨٠	١٦٠
خامسا - الاستنتاجات	٦٨١ - ٧٦٩	١٦٦
سادسا - اعتماد التقرير	٧٧٠	١٩١
مرفق - خارطة تبين المستوطنات الإسرائيلية المقامة أو المخططة أو الجاري بناؤها في الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧		١٩٣

كتاب الإحالة

٢٦ آب/أغسطس ١٩٩٤

سيدي،

تتشرف اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة بأن تحيل طيه تقريرها السادس والعشرين، المعد وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٤٤٣ (د - ٢٣) المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٨، الذي أنشئت اللجنة الخاصة بموجبه، والقرار ٤١/٤٨ ألف المؤرخ ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، وهو آخر قرار جددت به الجمعية العامة ولاية اللجنة.

ويغطي هذا التقرير الفترة من ٢٧ آب/أغسطس ١٩٩٣، تاريخ اعتماد التقرير الخامس والعشرين للجنة الخاصة، الى ٢٦ آب/أغسطس ١٩٩٤. ويستند التقرير الى معلومات مكتوبة جمعت من مصادر مختلفة، ولا سيما التقارير الصحفية الاسرائيلية الى جانب المقالات المنشورة في الصحف العربية الصادرة في الأراضي المحتلة. وهو يشمل أيضا معلومات شفوية تلقتها اللجنة الخاصة عن طريق إفادات أشخاص خبروا مباشرة حالة حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة. وترد المعلومات المكتوبة المتعلقة بالفترة من ٢٨ آب/أغسطس الى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ في التقرير الدوري الذي قدمته اللجنة الخاصة اليكم في ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ (A/49/67). وترد المعلومات المكتوبة المتعلقة بالفترة من ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ الى ٣١ آذار/مارس ١٩٩٤ في التقرير الدوري الذي قدمته اللجنة الخاصة اليكم في ٧ أيار/مايو ١٩٩٤ (A/49/172). وقد قُدم هذان التقريران الدوريان وفقا للفقرة ٦ من قرار الجمعية العامة ٤١/٤٨ ألف المؤرخ ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ الذي طلبت فيه الجمعية الى اللجنة الخاصة أن تقدم الى الأمين العام بانتظام تقارير دورية عن الحالة الراهنة في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

ولأغراض جمع الإفادات الشفوية، نظمت ثانية اللجنة الخاصة جلسات استماع عقدت في القاهرة وعمان ودمشق. وواصلت اللجنة الخاصة رصد التصريحات التي تصدر عن أعضاء حكومة اسرائيل والتي تعكس سياسة تلك الحكومة في الأراضي المحتلة، والتقارير المتعلقة بالتدابير المتخذة لتنفيذ تلك السياسة. وأحاطت اللجنة الخاصة علما أيضا بالرسائل الموجهة اليكم أثناء الفترة المشمولة بهذا التقرير، المتصلة بولاية اللجنة الخاصة والمعممة بوصفها من وثائق الجمعية العامة، وتلقت معلومات من عدد من الحكومات والمنظمات والأفراد عن مختلف جوانب الحالة في الأراضي المحتلة.

صاحب السعادة
السيد بطرس بطرس غالي
الأمين العام للأمم المتحدة
نيويورك

واستفادت اللجنة الخاصة، في الاضطلاع بولايتها، من تعاون حكومات الجمهورية العربية السورية والأردن ومصر ومن تعاون الممثلين الفلسطينيين. بيد أن حكومة اسرائيل ظلت ممتنعة عن التعاون.

وحاولت اللجنة الخاصة عند إعداد تقريرها أن تضع أمامكم صورة متكاملة للواقع في الأراضي المحتلة من ناحية حقوق الإنسان للسكان المدنيين. وتود اللجنة الخاصة أن توجه انتباهكم بهذه الرسالة الى عدد من الجوانب الجديرة بالذكر بصفة خاصة.

والفترة المشمولة بالتقرير السادس والعشرين للجنة الخاصة تصادف في الواقع الفترة التي انقضت منذ توقيع إعلان المبادئ المتعلق ترتيبات الحكم الذاتي المؤقت بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ في واشنطن، العاصمة. وقد رحب المجتمع الدولي بهذا الحدث التاريخي بتفاؤل وأمل في أن يكون عهد جديد من السلم والعدل والتفاهم في المنطقة قد حل. فقد أحيا الاتفاق آمالا كبارا بين غالبية الفلسطينيين والعرب الآخرين في الأراضي المحتلة في تحسن حالتهم فيما يتعلق بحقوق الإنسان. وبهذه الروح أقبلت اللجنة الخاصة على الاضطلاع بولايتها.

بيد أن المعلومات الواردة في التقرير السادس والعشرين للجنة الخاصة تدل على أن حالة حقوق الانسان في الأراضي المحتلة لا تزال خطيرة.

وثمة عامل رئيسي للتوتر وعدم الاستقرار في الأراضي المحتلة يتمثل في استمرار وجود المستوطنات الاسرائيلية وهو ما يشكل تهديدا للسلم والأمن في المنطقة. وبالرغم من عدم إنشاء مستوطنات جديدة في أثناء الفترة قيد الاستعراض، جرى توسيع نطاق عدد من المستوطنات الموجودة. وقد انتهجت حكومة اسرائيل سياسة مصادرة الأراضي، التي أفادت التقارير بأنها تكثفت بصورة كبيرة منذ التوقيع على إعلان المبادئ وعلى اتفاق اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية بشأن قطاع غزة ومنطقة أريحا الذي وُقع في القاهرة في ٤ أيار/مايو ١٩٩٤.

ويتمثل مصدر رئيسي للتوتر الدائم بين السكان في تزايد السلوك العدواني العنيف للمستوطنين، الذين يتصرفون دون عقاب في معظم الحالات. فقد قام المستوطنون بسد الطرق، وتهديد المدنيين العرب واطلاق النار عليهم وضربهم واتلفوا أو دمروا ممتلكاتهم. ويبدو أنه جرى تسليحهم بشكل منظم ويتغاضى جيش الدفاع الإسرائيلي عن أنشطتهم. والمثال المأساوي الى أبعد حد على عنف المستوطنين هو المجزرة التي ارتكبت للمصلين الفلسطينيين في الحرم الابراهيمي بالخليل يوم ٢٥ شباط/فبراير ١٩٩٤ عندما لقي ما لا يقل عن ٢٩ شخصا حتفهم وأصيب كثيرون آخرون. وفي أثناء جلسات الاستماع التي عقدتها اللجنة التي أنشأتها الحكومة الاسرائيلية للتحقيق في هذا الحادث، تبين أن أوامر الجيش تمنع الجنود من اطلاق النار على المستوطنين، حتى في الحالات التي يطلق فيها المستوطنون النار بصورة غير قانونية على السكان الفلسطينيين.

وبالرغم من أن المستوى العام للعنف في الأراضي المحتلة قد انخفض بعض الشيء منذ توقيع إعلان المبادئ، فقد ووجهت الاضطرابات المتفرقة بتدابير قمعية صارمة ضد السكان المدنيين، غالبا ما أسفرت عن وقوع عدد كبير من الضحايا. وأفادت التقارير عن وقوع حالات كثيرة من إطلاق النار عشوائيا من جانب الجنود، غالبا بذخيرة حية كان يصاب فيها أشخاص صغار السن. واستمر استخدام الوحدات السرية.

وبالاضافة الى التدابير المستخدمة لقمع الاضطرابات، واصلت قوات الاحتلال تنفيذ تدابير العقاب الجماعي مثل فرض حظر التجول والاغلاق لفترات طويلة. وبعد مجزرة الحرم الابراهيمي في الخليل، فُرض حظر تجول على مدار ٢٤ ساعة لمدة خمسة أسابيع على سكان المدينة العرب الذين كانوا ضحيتها. ولم ينطبق هذا الحظر، مع ذلك، على المستوطنين.

وتدابير العقاب الجماعي هذه التي نفذت بعد اندلاع أعمال العنف والاضطرابات قد أضرت بالحالة الاقتصادية والاجتماعية المزعزعة بالفعل في الأراضي المحتلة. وقد ظهرت الآثار السلبية لتلك التدابير بوجه خاص فيما يتعلق بالرعاية الصحية وأداء المؤسسات الطبية. واستمر تطبيق سياسة الضغط الاقتصادي، مثل إقتلاع الأشجار والممارسات المفضية الى تردي البيئة.

أما إغلاق الأراضي المحتلة فقد أدى الى تقييد حرية التنقل، الى حد كبير، وبخاصة بصدد السياسة المتعلقة باصدار تصاريح الدخول الى اسرائيل أو الى الأجزاء الأخرى من الأراضي المحتلة. وأدت القيود المتعلقة بحرية التنقل الى إعاقة الوصول الى الأماكن المقدسة ومنع الطلاب والمدرسين من قطاع غزة من الانتقال الى المعاهد التعليمية بالضفة الغربية.

واستمرت العيوب الكبيرة في اقامة العدل في الأراضي المحتلة حيث كان من النادر اتخاذ اجراء حيال الشكاوى الرسمية ضد المستوطنين. واستمر توقيع عقوبات أخف على الاسرائيليين والمستوطنين بعكس العقوبات الأشد قسوة التي وقعت على الفلسطينيين الذين ارتكبوا نفس الجرائم. وأفادت التقارير أن العقوبات الموقعة على السكان العرب في الأراضي المحتلة قد زادت قسوة منذ توقيع إعلان المبادئ.

وقد حدث تطور إيجابي أثناء الفترة المشمولة بالتقرير السادس والعشرين للجنة الخاصة تمثل في عودة عدد من المبعدين لمدة طويلة إلى الأراضي المحتلة على مراحل. وتمثل تطور إيجابي آخر في منح عدد معين من تصاريح الإقامة بهدف لم شمل الأسر.

وكشفت تقارير صادرة عن منظمات بارزة لحقوق الإنسان عن استمرار ممارسات مثيرة للقلق البالغ ترقى إلى التعذيب وإساءة المعاملة، ولا سيما أثناء الاستجواب، في مراكز الاحتجاز الإسرائيلية حتى بعد توقيع إعلان المبادئ. واستمر تطبيق المبادئ التوجيهية السرية المتعلقة بأساليب الاستجواب والتي تسمح باستخدام "الضغط البدني المعتدل" ضد المحتجزين، كما استمرت ممارسة الحبس الإنفرادي في زنزانات. وأفادت التقارير أنه لم يطرأ تحسن على أوضاع الاحتجاز.

وقد أسفر توقيع إعلان المبادئ واتفاق القاهرة عن الإفراج عن عدد كبير من السجناء الفلسطينيين من مراكز الاحتجاز في الأراضي المحتلة وإسرائيل. وفي الآونة الأخيرة، أُفرج عن أكثر من ٤٠٠٠ من السجناء الفلسطينيين في إطار تدابير بناء الثقة المنصوص عليها في الاتفاق المبرم بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية حول قطاع غزة ومنطقة أريحا.

وبالرغم من أن عدد حالات هدم المنازل ذات الصلة بالأعمال المخلة بالأمن وأثناء عمليات البحث عن الهاربين المطلوبين قد انخفض بعض الشيء، فإنه ما زال يجري هدم المنازل بسبب عدم الحصول على تراخيص للبناء.

وحاولت اللجنة الخاصة، ضمن القيود المفروضة عليها، أن توفر في تقريريها الدوريين A/49/67 و A/49/172 وفي هذا التقرير السادس والعشرين صورة غير متحيزة لحالة حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة. والأمل والرجاء اللذان أعرب عنهما في بداية الأمر سكان الأراضي المحتلة وقت توقيع الاتفاق التاريخي بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية قد حل محلهما منذ ذلك الحين شعور بالصحوة بين غالبية السكان الذين أجرت اللجنة الخاصة مقابلات معهم. وبالرغم من التطورات الإيجابية المذكورة أعلاه، لا تزال حالة الاحتلال قائمة وينبغي أن تفي إسرائيل بالتزاماتها بموجب اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩، والصكوك الدولية الأخرى ذات الصلة. ولا بد أن يكون التقدم المحرز في عملية السلم مصحوبا بالامتثال التام لجميع معايير حقوق الإنسان المقبولة عالميا بالروح الحقيقية للسلم.

وقد قدمت اللجنة الخاصة مرة أخرى عددا من التوصيات في نهاية تقريرها. وبالإضافة إلى التوصيات ذات الطابع العام، ناشدت اللجنة الخاصة إسرائيل أن تتصرف وفقا للروح المحركة لعملية السلم بإيلاء النظر بصورة جدية لعدد من التدابير المحددة (انظر الاستنتاجات والتوصيات).

وترى اللجنة الخاصة أنه ما لم يُحرز تقدم واضح فيما يتعلق بتمتع جميع سكان الأراضي المحتلة بحقوق الإنسان، فهناك خطر حقيقي في أن يحل اليأس والقنوط محل تأييد عملية السلم، مع جميع العواقب الناشئة عن ذلك. وينبغي توجيه جهود جميع الأطراف المعنية نحو غرس ثقافة بناءة حقا لاحترام حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة لكي يسود السلم والتفاهم والاحترام المتبادل بين جميع سكان المنطقة.

وتفضلوا، سيدي، بقبول فائق احترامي.

(توقيع) ستانلي كالبيغه
رئيس اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة

أولا - مقدمة

١ - تأسست اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان لسكان الأراضي المحتلة بقرار الجمعية العامة ٢٤٤٣ (د - ٢٣) المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٨. وقررت الجمعية العامة في ذلك القرار تشكيل اللجنة الخاصة من ثلاث دول؛ وطلبت من رئيس الجمعية العامة تعيين أعضاء اللجنة الخاصة؛ وطلبت من حكومة اسرائيل استقبال اللجنة الخاصة والتعاون معها وتيسير مهمتها؛ وطلبت من اللجنة الخاصة إعلام الأمين العام بما يلزم في أقرب موعد ممكن وكلما دعت الحاجة إلى ذلك فيما بعد؛ وطلبت من الأمين العام تزويد اللجنة الخاصة بكل التسهيلات اللازمة لأداء مهمتها.

٢ - وتتكون اللجنة مما يلي: السيد ستانلي كالبيغه، الممثل الدائم لسري لانكا لدى الأمم المتحدة، رئيسا؛ والسيد ايبرا ديغين، سفير السنغال لدى الاتحاد السويسري والممثل الدائم للسنغال لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف؛ والسيد عبد المجيد محمد، سفير ماليزيا لدى الولايات المتحدة الأمريكية.

٣ - وقد حضر جلسات اللجنة الخاصة التي جرت من ١ إلى ٧ أيار/مايو ١٩٩٤ السيد زين الزمان زين العابدين سفير ماليزيا لدى جمهورية مصر العربية بصفته ممثل ماليزيا.

٤ - وكانت اللجنة الخاصة قد قدمت منذ عام ١٩٧٠، ٢٥ تقريرا[١]. ونوقشت هذه التقارير في اللجنة السياسية الخاصة التي أبلغت الجمعية العامة بها بعد ذلك[٢]. وبناء على توصية اللجنة السياسية الخاصة، اعتمدت الجمعية العامة القرارات ٢٧٢٧ (د - ٢٥) المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٠، و ٢٨٥١ (د - ٢٦) المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧١، و ٣٠٠٥ (د - ٢٧) المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٢، و ٣٠٩٢ ألف وباء (د - ٢٨) المؤرخين ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٣، و ٣٢٤٠ ألف إلى جيم (د - ٢٩) المؤرخة ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤، و ٣٥٢٥ ألف إلى دال (د - ٣٠) المؤرخة ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٥، و ٣١/١٠٦ ألف إلى دال المؤرخة ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٦، و ٩١/٣٢ ألف إلى جيم المؤرخة ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧، و ١١٣/٣٣ ألف إلى جيم المؤرخة ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨، و ٩٠/٣٤ ألف إلى جيم المؤرخة ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩، و ١٢٢/٣٥ ألف إلى واو المؤرخة ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠، و ١٤٧/٣٦ ألف إلى زاي المؤرخة ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١، و ٨٨/٣٧ ألف إلى حاء المؤرخة ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢، و ٧٩/٣٨ ألف إلى حاء المؤرخة ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥، و ٦٣/٤١ ألف إلى زاي المؤرخة ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦، و ١٦٠/٤٢ ألف إلى زاي المؤرخة ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧، و ٥٨/٤٣ ألف إلى زاي المؤرخة ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨، و ٤٨/٤٤ ألف إلى زاي المؤرخة ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩، و ٧٤/٤٥ ألف إلى زاي المؤرخة ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، و ٤٧/٤٦ ألف إلى زاي المؤرخة ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، و ٧٠/٤٧ ألف إلى زاي المؤرخة ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، والقرار ٤١/٤٨ ألف إلى دال المؤرخ ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣.

٥ - وهذا التقرير معد طبقا لقرارات الجمعية العامة ٢٤٤٣ (د - ٢٣)، و ٢٥٤٦ (د - ٢٤)، و ٢٧٢٧ (د - ٢٥)، و ٢٨٥١ (د - ٢٦)، و ٣٠٠٥ (د - ٢٧)، و ٣٠٩٢ باء (د - ٢٨)، و ٣٢٤٠ ألف وجيم (د - ٢٩)، و ٣٥٢٥ ألف وجيم (د - ٣٠)، و ١٠٦/٣١ جيم ودال، و ٩١/٣٢ باء وجيم، و ١١٣/٣٣ جيم، و ٩٠/٣٤ ألف إلى جيم، و ١٢٢/٣٥ جيم، و ١٤٧/٣٦ جيم، و ٨٨/٣٧ جيم، و ٧٩/٣٨ دال، و ٩٥/٣٩ دال، و ١٦١/٤٠ دال، و ٦٣/٤١ دال، و ١٦٠/٤٢ دال، و ٥٨/٤٣ ألف، و ٤٨/٤٤ ألف، و ٧٤/٤٥ ألف، و ٤٧/٤٦ ألف، و ٧٠/٤٧ ألف و ٤١/٤٨ ألف.

ثانيا - تنظيم الأعمال

٦ - واصلت اللجنة الخاصة عملها بمقتضى النظام الداخلي الوارد في تقريرها الأول المقدم إلى الجمعية العامة[٣].

٧ - وكانت الجمعية العامة قد قررت في قرارها ٤١/٤٨ ألف ما يلي:

"٥ - تطلب إلى اللجنة الخاصة أن تواصل، إلى حين الإنهاء التام للاحتلال الاسرائيلي، التحقيق في السياسات والممارسات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، والأراضي العربية الأخرى التي تحتلها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧، وأن تتشاور، حسب الاقتضاء، مع لجنة الصليب الأحمر الدولية وفقا لأنظمتها لضمان حماية رفاه وحقوق الإنسان لسكان تلك الأراضي المحتلة، وأن تقدم تقريرا إلى الأمين العام في أقرب وقت ممكن، وكلما دعت الضرورة بعد ذلك؛

"٦ - تطلب أيضا إلى اللجنة الخاصة أن تقدم إلى الأمين العام بانتظام تقارير دورية عن الحالة الراهنة في الأرض الفلسطينية المحتلة؛

"٧ - تطلب كذلك إلى اللجنة الخاصة أن تواصل التحقيق في معاملة السجناء في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، والأراضي العربية الأخرى التي تحتلها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧".

٨ - وعقدت اللجنة الخاصة أول جلسة في سلسلة اجتماعاتها من ١٢ إلى ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ في جنيف، وتبين الوثيقة A/49/67 (في الفقرات من ٢ إلى ٦) أنشطة اللجنة الخاصة خلال هذه الاجتماعات.

٩ - وبعد ذلك، ردت حكومات الأردن والجمهورية العربية السورية ومصر إلى جانب المراقب عن فلسطين على طلب اللجنة الخاصة بالتعاون (انظر A/49/67 (الفقرة ٤))، وأكد الرد من جديد الاستعداد لمواصلة التعاون مع اللجنة الخاصة.

١٠ - وأجرت اللجنة الخاصة سلسلة اجتماعات في جنيف (٢٥ نيسان/أبريل ١٩٩٤)، وفي القاهرة (من ٢٧ الى ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٩٤)، وفي عمان (من ١ إلى ٤ أيار/مايو ١٩٩٤)، وفي دمشق (من ٥ إلى ٧ أيار/مايو ١٩٩٤). وفحصت اللجنة في تلك الاجتماعات معلومات عن التطورات التي حدثت في الأراضي المحتلة بين كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ وآذار/مارس ١٩٩٤. وعرض عليها عدد من الرسائل المتعلقة بولايتها جاءت من حكومات ومنظمات وأفراد. واستمعت اللجنة في القاهرة وعمان ودمشق إلى إفادات أشخاص عادوا لتوهم من الضفة الغربية وقطاع غزة والجولان العربي السوري المحتل أو يعيشون فيها، بشأن الحالة في هذه المناطق.

١١ - وفي القاهرة قامت باستقبال اللجنة الخاصة نائبة وزير الخارجية للشؤون السياسية الدولية، السيدة جيلان م. علام. كما اجتمعت بالسيد محمود كريم مدير إدارة شؤون الفلسطينيين بوزارة الخارجية، والسيد عصام حنفي، مدير إدارة الشؤون الاسرائيلية في وزارة الخارجية، بالإضافة إلى ذلك، زارت اللجنة الخاصة مستشفى الهلال الأحمر الفلسطيني حيث استمعت إلى إفادات عدة مرضى، مقيمين في الأراضي. كما زارت اللجنة الخاصة رفح، الواقعة على حدود قطاع غزة، حيث تسنى لها الاستماع إلى شهود وصلوا لتوهم من قطاع غزة.

١٢ - وفي عمان استقبل اللجنة الخاصة وزير الدولة للشؤون الخارجية، السيد طلال الحسن. كما اجتمعت بوزير الدولة لشؤون الفلسطينيين، السيد عادل ارشيد وبالسيد عاصم غوشه، مدير عام إدارة شؤون الأراضي المحتلة بوزارة الخارجية، وغيرهما من كبار المسؤولين في حكومة الأردن، واطلعت على أحدث التطورات في الأراضي المحتلة. كما اجتمعت اللجنة الخاصة خلال إقامتها في عمان بالرئيس بالنيابة للمجلس الوطني الفلسطيني، السيد سليم زعنون وغيره من المسؤولين الفلسطينيين الرفيعي المستوى. بالاضافة إلى ذلك، استمعت اللجنة الخاصة، في مدينة الملك حسين الطبية، بعمان، إلى إفادات أشخاص أصيبوا بجروح خلال مذبحة الخليل. وزارت اللجنة الخاصة، أثناء وجودها في الأردن، جسر الملك حسين حيث استمعت إلى إفادات فلسطينيين عبروا الجسر لتوهم من الضفة الغربية.

١٣ - وفي دمشق، قام باستقبال اللجنة الخاصة وزير الدولة للشؤون الخارجية، السيد ناصر قدور، واجتمعت اللجنة الخاصة أيضا بالسيد طاهر الحسامي، مدير إدارة المنظمات والمؤتمرات الدولية بوزارة الخارجية، وبالسيد خليل أبو حديد من إدارة المنظمات الدولية بوزارة الخارجية، وتلقت اللجنة الخاصة تقريرا عن حالة حقوق الإنسان في الجولان العربي السوري المحتل. وزارت خلال إقامتها في الجمهورية العربية السورية محافظة القنيطرة، الواقعة على حدود الجولان العربي السوري المحتل. واجتمعت بمحافظ القنيطرة وغيره من المسؤولين الرفيعي المستوى في المحافظة. وتلقت معلومات عن الممارسات الاسرائيلية ضد المواطنين السوريين العرب في الجولان المحتل.

١٤ - ودرست اللجنة الخاصة تقريرها الدوري وأنهته (A/49/172)، وعملت على استيفاء معلومات وردت في تقريرها الدوري السابق (A/49/67). وقررت أن تضمن تقرير اللجنة الخاصة هذا أية معلومات وأدلة جديدة تتعلق بولايتها، بالإضافة إلى استنتاجاتها.

١٥ - وفي ٧ أيار/مايو ١٩٩٤، أحال رئيس اللجنة الخاصة إلى الأمين العام تقريرها الدوري الذي يغطي الفترة من ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ إلى ٣١ آذار/مارس ١٩٩٤ (A/49/172). وأقيم التقرير على معلومات مكتوبة مجمعة من مصادر مختلفة اختارت اللجنة الخاصة منها مقتطفات وخلاصات تتعلق بذلك وأوردتها في ذلك التقرير.

١٦ - واجتمعت اللجنة الخاصة مرة أخرى في جنيف من ٢٢ إلى ٢٦ آب/أغسطس ١٩٩٤. وفحصت خلال تلك الاجتماعات المعلومات المتعلقة بالتطورات التي جدت في الأراضي المحتلة من نيسان/أبريل إلى آب/أغسطس ١٩٩٤. وعرض عليها عدد من الرسائل المتصلة بولايتها جاءتها من حكومات ومنظمات وأفراد، كما عرضت عليها محاضر إفادات جمعت خلال سلسلة اجتماعاتها السابقة. وقد بحثت وأنجزت هذا التقرير يوم ٢٦ آب/أغسطس ١٩٩٤.

ثالثا - الولايـــة

١٧ - قررت الجمعية العامة في قرارها ٢٤٤٣ (د - ٢٣) المعنون "احترام حقوق الانسان وإعمالها في الأقاليم المحتلة" إنشاء لجنة تسمى اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الانسان لسكان الأراضي المحتلة، وتشكيلها من ثلاث دول أعضاء.

١٨ - وقررت الجمعية العامة في قرارها ٤٨/٤٤ ألف أن تغير اسم اللجنة الخاصة الى "اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الانسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة".

١٩ - وكانت ولاية اللجنة الخاصة التي نص عليها القرار ٢٤٤٣ (د - ٢٣) والقرارات التي تلته هي التحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الانسان لسكان الأراضي المحتلة.

٢٠ - وقررت اللجنة الخاصة، في تفسيرها لولايتها، ما يلي:

(أ) الأراضي التي تعتبر محتلة هي الأراضي التي تحتلها اسرائيل، وهي الجولان العربي السوري المحتل، والضفة الغربية (بما فيها القدس الشرقية)، وقطاع غزة، وشبه جزيرة سيناء. وبعد تنفيذ الاتفاق المصري - الاسرائيلي بشأن فض الاشتباك بين القوات يوم ١٨ كانون الثاني/يناير ١٩٧٤، واتفاق فض الاشتباك بين القوات الاسرائيلية والسورية يوم ٣١ أيار/مايو ١٩٧٤، تغيرت حدود المناطق المحتلة على

النحو المبين في الخرائط الملحقة بتلك الاتفاقات. وعدلت مرة أخرى مساحات الأراضي المصرية الواقعة تحت الاحتلال العسكري الاسرائيلي وفقا لمعاهدة السلم بين جمهورية مصر العربية ودولة اسرائيل التي وقعت يوم ٢٦ آذار/مارس ١٩٧٩ وأصبحت سارية اعتبارا من ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٧٩. وفي ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٨٢، أعيدت الى حكومة مصر الأرض المصرية الباقية تحت الاحتلال العسكري الاسرائيلي، وفقا لأحكام الاتفاق المذكور. وهكذا، ولأغراض هذا التقرير، تعتبر المناطق المحتلة هي المناطق الباقية تحت الاحتلال الاسرائيلي، وهي الجولان العربي السوري المحتل، والضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية، وقطاع غزة؛

(ب) الأشخاص الذين يشملهم القرار ٢٤٤٣ (د - ٢٣) والذين هم بالتالي موضع تحقيق اللجنة الخاصة هم السكان المدنيون المقيمون في المناطق التي احتلت نتيجة لأعمال القتال التي جرت في حزيران/يونيه ١٩٦٧، والأشخاص المقيمون عادة في المناطق التي كانت محتلة ولكنهم تركوا تلك المناطق بسبب أعمال القتال، بيد أن اللجنة لاحظت أن القرار ٢٤٤٣ (د - ٢٣) أشار الى "السكان" دون تحديد أي قطاع من القاطنين في الأراضي المحتلة؛

(ج) "حقوق الانسان" لسكان الأراضي المحتلة قوامها عنصران، أولهما الحقوق التي أشار اليها مجلس الأمن بأنها "حقوق إنسانية أساسية وغير قابلة للتصرف" في قراره ٢٣٧ (١٩٦٧) المؤرخ ١٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، وثانيهما هو الحقوق التي تقوم على ما يوفره القانون الدولي من حماية في ظروف خاصة مثل الاحتلال العسكري، والأسر في حالة أسرى الحرب. ووفقا لقرار الجمعية العامة ٣٠٠٥ (د-٢٧)، طلب الى اللجنة الخاصة أيضا التحقيق في أية ادعاءات تتعلق باستغلال وسلب موارد الأراضي المحتلة، ونهب التراث الأثري والثقافي للأراضي المحتلة، والتعرض لحرية العبادة في الأماكن المقدسة بالأراضي المحتلة؛

(د) "السياسات" و "الممارسات" التي تمس حقوق الانسان وتدخل في نطاق تحقيق اللجنة الخاصة يقصد بها فيما يتعلق بـ "السياسات" أي إجراء متعمد تتخذه وتتبعه حكومة اسرائيل كجزء من نيتها المعلنة أو غير المعلنة؛ بينما يقصد بـ "الممارسات" الأعمال التي تعبر عن نمط في سلوك السلطات الاسرائيلية نحو السكان المدنيين في الأراضي المحتلة، بصرف النظر عما إذا كانت تنفيذا لأية سياسة.

أما الأسماء الجغرافية والمصطلحات المستخدمة في هذا التقرير فهي حسب طريقة استخدامها في المصدر الأصلي ولا تعني ضمنا التعبير عن أي رأي للجنة الخاصة أو للأمانة العامة للأمم المتحدة.

٢١ - وقد اعتمدت اللجنة الخاصة منذ نشأتها، عند تفسير ولايتها والاضطلاع بها، على الصكوك الدولية التالية:

(أ) ميثاق الأمم المتحدة؛

(ب) الإعلان العالمي لحقوق الانسان؛

(ج) اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩[٤]؛

(د) اتفاقية جنيف المتعلقة بمعاملة أسرى الحرب المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩[٥]؛

(هـ) اتفاقية لاهاي لحماية الممتلكات الثقافية في حالة الصراع المسلح المؤرخة ١٤ أيار/مايو ١٩٥٤[٦]؛

(و) اتفاقيتا لاهاي لعامي ١٨٩٩ و ١٩٠٧ بشأن قوانين وأعراف الحرب البرية[٧]؛

(ز) العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية[٨].

٢٢ - واعتمدت اللجنة الخاصة أيضا على القرارات المتصلة بحالة المدنيين في الأراضي المحتلة، التي اتخذتها أجهزة الأمم المتحدة، أي الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة حقوق الانسان، وكذلك القرارات ذات الصلة التي اتخذتها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة العمل الدولية.

رابعا - المعلومات والأدلة التي تلقتها اللجنة الخاصة

٢٣ - اعتمدت اللجنة الخاصة في سياق الاضطلاع بولايتها على المصادر التالية:

(أ) شهادات الأشخاص الذين لهم معرفة مباشرة بحالة السكان في الأراضي المحتلة؛

(ب) التقارير المنشورة في الصحافة الاسرائيلية، بما في ذلك تصريحات المسؤولين في حكومة اسرائيل؛

(ج) التقارير المنشورة في وسائط الأنباء الأخرى، بما في ذلك الصحف العربية التي تصدر في الأراضي المحتلة وفي اسرائيل والصحافة الدولية.

٢٤ - وتلقت اللجنة الخاصة أيضا بيانات مكتوبة من حكومتي الأردن والجمهورية العربية السورية.

٢٥ - وقد زودت حكومة الأردن اللجنة الخاصة بتقارير شهرية مختلفة عن الاستيطان الاسرائيلي وانتهاكات حقوق الانسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وتتضمن التقارير معلومات وبيانات عن مصادرة الأراضي والاستيطان، بما في ذلك خطط ومشاريع الاستيطان، وإنشاء الطرق الى المستوطنات؛ والتعدي على الأراضي؛ والاعتداءات على المواطنين العرب وممتلكاتهم، بما في ذلك اشارة الى مذبحة الحرم الابراهيمي في الخليل؛ والاعتقالات، بما في ذلك الاعتقالات الجماعية، والاحتجاز الإداري؛ والأحكام الصادرة في حق المواطنين العرب؛ والأحوال في السجون ومراكز الاحتجاز الاسرائيلية وسوء معاملة المحتجزين، بما في ذلك حالتهم الصحية وسوء التغذية والحبس الانفرادي، وأعمال القتل؛ والانتهاكات المرتكبة ضد المؤسسات التعليمية؛ والقيود المفروضة على حرية التنقل والسفر، فضلا عن تدابير العقاب الجماعي مثل هدم المنازل.

٢٦ - وزودت حكومة الجمهورية العربية السورية اللجنة الخاصة بتقرير أعدته إدارة المنظمات والمؤتمرات الدولية بوزارة الخارجية، يتناول بصورة خاصة الممارسات الاسرائيلية في الجولان العربي السوري المحتل. وأشار التقرير، من بين جملة أمور، الى ما يلي:

"سنت اسرائيل تشريعات ونفذت تدابير ولجأت الى وسائل مختلفة أخرى لتجريد الأرض وسكانها من الهوية ولفرض الطابع اليهودي على هذه الأرض ومواردها واستغلالها بغية إقامة المستوطنات وجعلها آهلة بالمستوطنين وإنشاء التحصينات العسكرية لأغراض القهر والعدوان والتوسع على حساب الحريات الأساسية وحقوق الانسان لسكان الجولان العربي السوري."

وأشار التقرير أيضا الى أن

"هذه الأعمال بدأت فورا بعد الاحتلال عن طريق تدمير المراكز السكنية والمعالم العربية، ولا سيما مدينة القنيطرة، بما في ذلك أماكن العبادة والمدارس والمراكز الصحية ومواقع الآثار. وقد بلغ عدد المراكز السكنية المدمرة ٢٤١ مركزا، في حين بلغ عدد السكان المشردين أكثر من ٠٠٠ ١٢٠ شخص...

"وواصلت اسرائيل إنشاء المستوطنات الجديدة وتوسيع نطاق المستوطنات القائمة وفقا لخطة تهدف الى رفع عدد المستوطنات في عام ١٩٩٤ الى ٤٣ مستوطنة وعدد المستوطنين الى ٠٠٠ ٢٠ مستوطن تقريبا...

"وحاولت اسرائيل، منذ الأيام الأولى لاحتلالها الجولان، اختلاق التبريرات المادية والبشرية والإدارية والسياسية التي تسمح لها بضم الجولان. وتحقيقا لهذا الغرض، استخدمت سياسة مزدوجة تشمل الأرض والسكان ونفذتها على مراحل من خلال حملة إعلامية استفزازية واسعة...

"وقامت سلطات الاحتلال، ولا سيما قواتها العسكرية، قامت بأعمال مختلفة دمرت البيئة في الجولان وبددت جمالها ومناظرها الطبيعية...

"واتبعت السلطات الاسرائيلية سياسة تتعمد فرض ضرائب يتعذر على السكان العرب في الجولان دفعها، إذ أن ذلك يتطلب دخولا تتجاوز ما يحصلون عليه فعلا."

ويتضمن التقرير أيضا معلومات بشأن الحالة الصحية لسكان الجولان العربي السوري وبشأن "اهتمام اسرائيل المتناقص بحالتهم الصحية وإقامة العقبات أمام المبادرات المحلية لتحسين تلك الحالة". وأخيرا، أشار التقرير الى أن "سلطات الاحتلال الاسرائيلية تحاول خنق هذه المشاعر الوطنية المتقدة ومنع السكان العرب السوريين من الإعراب عن هويتهم القومية العربية".

٢٧ - وفي نيسان/أبريل ١٩٩٤، أصدر المراقب الدائم عن فلسطين لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف مذكرة تتعلق بحالة حقوق الانسان في الأراضي المحتلة في أعقاب مذبحة الحرم الابراهيمي في الخليل في ٢٥ شباط/فبراير ١٩٩٤. وتشير المذكرة، من بين جملة أمور، الى فرض تدابير العقاب الجماعي مثل إغلاق الأراضي المحتلة وأعمال القتل التي يرتكبها المستوطنون الاسرائيليون والقوات المسلحة الاسرائيلية؛ وهدم المنازل باستخدام المدفعية والقذائف الصاروخية؛ وتخريب البيئة؛ وممارسة التعذيب خلال استجواب المحتجزين في السجون، بدون أي رقابة أو مساءلة".

٢٨ - وبالإضافة الى ذلك، تلقت اللجنة الخاصة معلومات مكتوبة من منظمات حكومية دولية مثل الوكالات المتخصصة ذات الصلة، وأجهزة الأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية، وكذلك من المنظمات غير الحكومية والأفراد والحكومات بشأن الحالة في الأراضي المحتلة. وكان معروضا على اللجنة في اجتماعاتها عدة رسائل، موجهة إليها مباشرة أو محالة إليها من الأمين العام، وردت من مصادر خارج الأراضي المحتلة وداخلها. وتابعت اللجنة، كلما دعت الحاجة، المعلومات الواردة في تلك الرسائل.

٢٩ - وعقدت اللجنة الخاصة سلسلة من جلسات الاستماع في القاهرة وعمان ودمشق في سياق اجتماعاتها المعقودة في الفترة من ٢٨ نيسان/أبريل الى ٧ أيار/مايو ١٩٩٤. واستمعت اللجنة الخاصة في تلك الجلسات الى إفادات ٤٢ شخصا ممن لهم معرفة مباشرة بحالة حقوق الانسان السائدة في الأراضي المحتلة. وترد تلك الشهادات في بعض الوثائق وفي هذا التقرير.

٣٠ - وحرصت اللجنة بوجه خاص على الاعتماد على المعلومات المنشورة في الصحافة الاسرائيلية والتي لم تعترض عليها حكومة اسرائيل.

٣١ - وتتضمن الفقرات التالية موجزا للمعلومات التي بحثتها اللجنة الخاصة، مقسمة كما يلي:

(أ) الحالة العامة؛

(ب) إقامة العدل، بما في ذلك الحق في المحاكمة العادلة؛

(ج) معاملة المدنيين؛

(د) معاملة المحتجزين؛

(هـ) الضم والاستيطان؛

(و) المعلومات المتعلقة بالجولان العربي السوري المحتل.

٣٢ - وقد قسمت هذه المعلومات الى شهادات شفوية ومعلومات مكتوبة. وحرصا على الامتثال للقيود المفروضة حاليا على تقارير الأمم المتحدة من حيث حجم الوثائق، حاولت اللجنة الخاصة جهدها أن تقدم هذه المعلومات بأكبر قدر ممكن من الايجاز. فالأدلة الشفوية، التي ترد النصوص الكاملة للشهادات المتعلقة بها في وثائق هي A/AC.145/RT.634 و Add.1، A/AC.145/RT.635-638، A/AC.145/RT.639 و Add.1، A/AC.145/RT.640، A/AC.145/RT.641، A/AC.145/RT.642 و Add.1، A/AC.145/RT.644، A/AC.145/RT.645، A/AC.145/RT.646 و Add.1، A/AC.145/RT.649، تم ايجازها في إشارة عامة الى محتويات تلك النصوص. ويحاول التقرير أيضا إيجاز المعلومات المكتوبة. وتظهر تلك المعلومات على نحو أكثر تفصيلا في وثائق اللجنة الخاصة، وهي متاحة ضمن ملفات الوثائق المودعة لدى الأمانة العامة.

ألف - الحالة العامة

١ - التطورات العامة وبيانات السياسة

القرائن الشفوية

٣٣ - قدم شاهد أدلى بإفادته أمام اللجنة الخاصة التفسير التالي لموقف الفلسطينيين فيما يتعلق بإعلان المبادئ وكيف تطورت الحالة في الأراضي المحتلة منذ ذلك الحين:

"جاء توقيت توقيع إعلان المبادئ مواكبا لحالة كان فيها الشعب الفلسطيني تحت حصار اقتصادي كامل فرضته عليه اسرائيل. وهذا هو السبب الذي جعل الشعب الفلسطيني في غالبيته يقبل التوقيع (ربما كانت نسبة ٨٠ في المائة منهم تؤيد التوقيع).

"ولو كانت محادثات السلام قد جرت في بداية الانتفاضة، لكان من المحتمل ألا يوافق أحد في فلسطين ولا الشعب الفلسطيني على المحادثات. لكن بعد سنوات طويلة من القمع وشظف العيش منذ الانتفاضة، كان الكل سعيدا أن يرى عملية السلام هذه ماضية في طريقها.

"لهذا رحب الفلسطينيون بعملية السلام. وأقيمت احتفالات وكان الكل سعيدا. أما أبو عمار، وهو السيد عرفات، فقد طلب إلى "فتح" أن توقف جميع العمليات ضد المحتل. وردت "فتح" بصورة إيجابية على ذلك فأوقفت جميع العمليات ضد سلطات الاحتلال وكرست أعمالها لإقرار الأمن داخل غزة، أي لحماية سلامة المواطنين. ومع ذلك فقد ظلت السلطات الاسرائيلية تلاحق العناصر المتشددة من "فتح" وربما يكون قد لقي كثير من عناصر "فتح" مصرعهم.

"ولقد مضى وقت طويل منذ التوقيع ولمّا يحدث شيء ولا لاحت بوادر السلام. وهذا هو السبب في أن الشعب الفلسطيني عاد ببطء ولكن بثبات ليلجأ إلى إجراءاته التي اتخذها ضد الاسرائيليين." (السيد يحيى أحمد يحيى، الشاهد رقم ٩، A/AC.145/RT.635)

٣٤ - وعندما سألت اللجنة الخاصة شاهدا آخر عما إذا كان يتصور أنه قد استجد تغيير ملحوظ على موقف السلطة المحتلة بعد توقيع الاتفاق بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل في واشنطن ذكر الشاهد ما يلي:

"من وجهة نظري لم يطرأ أي تغيير على الاطلاق بل الذي حدث أننا نرى أن ثمة تركيزا جديدا على الجوانب المختلفة من الاحتلال وأن جميع القوات يتم توجيهها نحو المستوطنات، أي لمساعدة المستوطنات. وقد عزز هذا من موقف العنف الذي يتخذه المستوطنون." (شاهد لم يذكر اسمه، رقم ٢، A/AC.145/RT.634/Add.1)

٣٥ - ووصف شاهد الحالة بعد توقيع اعلان المبادئ على الوجه التالي:

"منذ توقيع إعلان المبادئ بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل، زادت الحالة سوءا. فقد ازدادت الملاحقات وضروب الايذاء التي لحقت بالشعب الفلسطيني كما ازدادت عمليات القتل.

"في البداية عندما وقّع اتفاق السلام، وقف جميع الفلسطينيين خلف منظمة التحرير الفلسطينية وكانوا على استعداد للمشاركة في عملية السلام. مع ذلك فعندما اتضح أن اسرائيل كانت تنكص عن خطاها بين أوسلو وواشنطن والقاهرة، لم تصل جميع تلك المفاوضات إلى نهاية وبدأ الأهالي يتشككون في جدوى العملية. في البداية لم تكن هناك تظاهرات وكان الكل ملتزما بالهدوء والترقب انتظارا لما عساه يحدث ولكن الآن بدأ الناس ينتابهم القلق.

"ربما بدأت المسألة منذ ثلاثة إلى أربعة أشهر بعد ذلك. في البداية كانت هناك خطة انسحاب في غضون شهر من التوقيع أو قيل لنا إن الانسحاب سيبدأ بعد شهر. ولكن لم يحدث شيء. وبعدها حُدد تاريخ آخر وما حدث شيء. وشعر الناس بخيبة أمل وبدأوا يتحركون من جديد إذ لم يكن ثمة سلام. لقد وعدنا بالسلام ولم يكن هناك سلام وما زالت عمليات الاعتقال مستمرة وكذلك القتل والتمثيل بالجثث والاصابة بالجراح.

"مع هذا فإذا حدث انسحاب فإن القمع سوف يتوقف بوضوح. وعليه، سيصبح الشعب الفلسطيني هادئا من جديد ويعمل من أجل السلام." (السيد يسري اسماعيل بربخ، الشاهد رقم ٦، A/AC.145/RT.635)

٣٦ - وهناك شاهد قدم إفادته أمام اللجنة الخاصة في القاهرة وأورد التقييم التالي للحالة في سياق اتفاق السلام:

"عندما سمعنا لأول مرة أنه ستكون هناك عملية سلام، لاح الأمر وكأنما فتحت آفاق جميلة وجديدة أمامنا كي نتطلع إلى المستقبل بالأمل. كانت قلوبنا مفعمة بالأمل وقت أن أذيع إعلان المبادئ ولكن للأسف لم نشهد حتى الآن أيا من هذه الأشياء التي وعدونا بتحقيقها. وما زال الفلسطينيون يُقتلون في المخيمات. وسياسة تكسير العظام التي اخترعها رابين ما زالت ماضية في طريقها والمنازل ما برحت تهدم والفلسطينيون ما زالوا يُعتقلون ويُحتجزون وحتى إذا لم توجّه أي تهم إليهم فإن قانون الاحتجاز الاداري ما زال ساريا.

"وفيما يتعلق بالمشاكل العامة في فلسطين فمنذ بداية الاتفاق كان لدينا الكثير من الأمل وكثير من التوقعات للمستقبل لكن الاجراءات التعسفية ما زالت تجري على يد الجيش الاسرائيلي." (السيد محمد عمر، الشاهد رقم ١٠، A/AC.145/RT.635)

٣٧ - وتلقت اللجنة الخاصة شهادة إضافية عن الحالة في الأراضي المحتلة في أعقاب توقيع اعلان المبادئ:

"ما زال الناس يحدوهم الأمل في أن يكون المستقبل طيبا ومبشرا. وقبل أن أجيئ إلى هنا، رأيت عائلة من ١١ فردا في مخيم البريج. سألني الأب عما إذا كان سيستطيع في الأيام القادمة أن يجد رغيفا من الخبز. وهذا أمر يعد بمثابة الحياة ذاتها. ولكن كما سبق أن ذكرت، فما نراه حقيقة هو أن القوات الاسرائيلية ما زالت هنا على النحو الذي درجت عليه من قبل حتى بعد أن بدلوا المواقع أو غيروا الأماكن. ... لا، إنهم ما زالوا هنا برغم أن المواقع العسكرية انتقلت من داخل المدن والمخيمات إلى مفارق الطرق. وما زالت المحاكم العسكرية تقوم بعملها والمحتجزون لا يزالون في السجون ولم يتم بعد إطلاق سراحهم. هل انتهت حملة الاحتجاز؟ هل وصل الاحتلال

إلى نهايته؟ إذا لم تكن هذه المشاكل قد حلت فلسوف تظل مصدرا للقلق بالنسبة للشعب الفلسطيني. ولكن ينبغي حلها كي يستطيع الفلسطينيون أن يشعروا بأن التغيير قادم." (السيد ابراهيم خميس شحادة، الشاهد رقم ١١، A/AC.145/RT.636)

٣٨ - وتزيد المعلومات التالية من إكمال ما أفاد به شهود آخرون:

"منذ البداية، وفي ضوء الاتفاق الذي وقّعته منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الاسرائيلية، توقعنا أن تطرأ تغييرات جذرية على حالة حقوق الانسان بقطاع غزة ... ولكن ما حدث هو العكس على طول الخط من التحسن الذي كنّا قد توقعناه.

"من الناحية المادية، وفيما يتعلق بالوجود المادي للاحتلال، فطبقا لشروط الاعلان ثمة مفاوضات الآن جارية بشأن إعادة وزع القوات الاسرائيلية، وما تجري مناقشته ليس انسحابا كاملا أو شاملا للاسرائيليين من غزة وأريحا، إنه إعادة وزع.

"وفيما يتعلق بالصعيد القانوني، هناك خمسة اختصاصات أو خمسة مجالات من المسؤولية يجري تسليمها للفلسطينيين وهي: التعليم والصحة والسياحة والضرائب المباشرة والخدمات الاجتماعية." (السيد مازن جميل شقورة، الشاهد رقم ١٢، A/AC.145/RT.636)

٣٩ - وقد قدم عضو آخر في منظمة لحقوق الانسان من الأراضي المحتلة إلى اللجنة الخاصة الوصف التالي:

"لقد بينت لنا التجربة أنه ليست هناك مصداقية على الاطلاق عندما ننظر إلى موقف اسرائيل فيما يتعلق بتنفيذ تلك الاتفاقات. وبالنسبة للمستقبل لا أستطيع أن أتوقع ماذا ستكون صورة المستقبل ولكن أستطيع أن أقول إنه بصرف النظر عن عدد الاتفاقات المبرمة ففي غياب حل للمشاكل التي يعانيها الفلسطينيون، وما دام هناك مستوطنون يعيشون في المناطق المأهولة بالفلسطينيين وما دام ثمة جنود اسرائيليون يهاجمون ويقتلون ومستوطنون يتوسعون في الأراضي العربية ويقومون بأعمال العدوان يوما بعد يوم، فإنني أعتقد أن الاجابة عما عساه يحدث - أو ما أتصور أنه يمكن أن يحدث، ينبغي أن تُترك للزمن." (السيد محمود جبرين، الشاهد رقم ٢٠، A/AC.145/RT.641)

٤٠ - ووصف تاجر من غزة تصوره للحالة بعد توقيع إعلان المبادئ وما يتوقعه للمستقبل فقال:

"فيما يتعلق بالأحوال المعيشية فهي تحت الصفر. وكل من يبيع شيئا في الشارع يحصل على أمواله من عائد البيع للعمال الذين يذهبون للعمل في اسرائيل. ولكن منذ اغلاق المناطق

المحتلة، لم يعد أحد يذهب للعمل في اسرائيل. وعليه، لم يعد باستطاعة أحد أن يبيع أو يشتري شيئا.

"وفيما يتعلق بالعنف، فهو ما زال كما كان من قبل. وليس هناك تغيير على الاطلاق. وإلى أن يسود السلام وإلى أن يتم انسحاب، يشعر كل امرئ أن العنف هو السبيل الوحيد وأنهم ما داموا هناك، فلسوف يستمر العنف.

"الخطوة الأولى هي أن عليهم أن ينسحبوا. عليهم أن يخرجوا. وبعد ذلك ينبغي أن تسود النية الحسنة على أساس متبادل. إننا لا نتوقع معجزات ولا نطلب المعجزات وما نطلبه هو المعاملة بالمثل. وكل ما نريده هو أن يستطيع ولدي أن يحصل على تعليم عال وأن يحصل ابني الثاني على عمل وأن يتوفر أمن نفساني لي شخصيا ولبيتي ولأسرتي. فإذا ما توافرت هذه الشروط، فساعتها تسير الحياة بصورة معتادة. فما الذي يمكن أن نطلبه بخلاف ذلك؟ كل ما نريده أن نعيش كبشر لا كحيوانات. ... كل ما أريده ببساطة هو الأمن لشخصي ولعائلتي حتى نستطيع أن نعيش عيشة اعتيادية." (شاهد لم يذكر اسمه، رقم ١٢، A/AC.145/RT.637)

٤١ - ولقد وصف العامل الميداني التابع لمنظمة لحقوق الانسان كيف يتصور الحالة في قطاع غزة بعد توقيع اعلان المبادئ فقال:

"كنت في قطاع غزة ولم أشهد أي تغيير منذ توقيع إعلان المبادئ. وسمعت أن ٧٠ في المائة من القوات الاسرائيلية قد تم إجلاؤها بالفعل ووزعها في المستوطنات الاسرائيلية. مع ذلك فعندما تذهب إلى قطاع غزة وتمشي في الشوارع والمخيمات فلن تتبيَّن أي تغيير. اللواءات العسكرية ما زالت تجوب الشوارع والرصاصات تنطلق وتسمع في كل مكان، ولم يحدث أي تغيير في القطاع، وبات الناس يعيشون في ظل اليأس والاحباط ولم يعد بوسعهم تصور أن سيكون هناك أي انسحاب للقوات الاسرائيلية، والعمال ما زالوا يقفون من الفجر حتى الغروب على أبواب الادارة المدنية في طلب وانتظار أذونات العمل، والأمهات ما زلن يجلسن طيلة اليوم في المحاكم العسكرية وما زال الجنود الاسرائيليون يلاحقون المطلوبين ويتابعونهم. فما هي التغييرات؟ هذا ما يتساءل عنه الناس. ولم يحدث أي تغيير في السياسة." (السيد باسم عيد، الشاهد رقم ١٧، A/AC.145/RT.639)

٤٢ - وقدم شاهد معلومات الى اللجنة الخاصة عن موجة عمليات الاعتقالات التي تمت في نهاية نيسان/أبريل ١٩٩٤ فقال:

"في خلال الأسبوع الماضي، استهل الاسرائيليون موجة من عمليات القبض والاعتقال التي كادت تصل إلى حجم الاعتقال الجماعي أو الاحتجاز الجماعي. لقد قام الجيش الاسرائيلي بمساعدة

ضباط المخابرات وشركات الحافلات بشن حملة واسعة من الاعتقالات. وتقديرنا هو أن نحو ٢٠٠ شخص تم اقتيادهم جميعا في ظل إجراءات الاحتجاز الاداري دون تهم لفترات يمكن أن تتراوح بين شهر وستة أشهر ... والأفراد المستهدفون بالحملة هم الأشخاص الحركيون أو الذين يعتقد أنهم مؤيدو الحزبين الفلسطينيين: الجهاد الإسلامي وحماس، وبعض أعضاء المعارضة الفلسطينية.

"وطبقا للمعلومات التي لدينا - وأنا متأكد فقط من الأرقام المتصلة بغزة، فإن ما يتراوح بين ٢٠٠ شخص و ٢٥٠ شخصا تم القبض عليهم في قطاع غزة وهذا يتصل بموجة الاعتقالات التي جرت على مدار يومين مؤخرا. لكن بالاضافة إلى ذلك بقيت عمليات الاعتقال الشهرية المنتظمة التي تستند أساسا إلى تهم أمنية ضد الأشخاص المعتقلين. ويتراوح المعدل المتوسط الشهري للاعتقالات بين ١٠٠ و ٣٠٠. وبالمناسبة فإن معظم الفلسطينيين الموجودين الآن قيد الاحتجاز لم توجه إليهم تهمة أعمال العنف بل تهمة أنشطة الانتفاضة مثل الكتابة على الجدران والعمل في اللجان وتنظيم الاجتماعات." (السيد مازن جميل شقورة، الشاهد رقم ١٢، A/AC.145/RT.636)

٤٣ - واستمعت اللجنة الخاصة إلى شهادة ربة منزل من الأراضي المحتلة عن أحاسيس السكان وقت توقيع إعلان المبادئ ومشاعر خيبة الأمل التي أعقبت ذلك والحالة العامة في الأراضي المحتلة:

"ليس هناك أمل على الاطلاق، وإن كان ثمة أي أمل فما كان لهم أن يعاملوننا على نحو ما يفعلون. وكونهم يعاملوننا على هذا النحو معناه أن ليس هناك أمل.

"بطبيعة الحال كنا في غاية السعادة. كنا مجانين من السعادة. وكنا نقيم احتفالات في كل مكان. كنا مفعمين بالأمل بطبيعة الحال لأننا نريد أن ننام بغير خوف ونريد أن يكون بوسعنا أن نترك أبناءنا يخرجون دون أن تطلق النار عليهم.

"بالطبع كان هناك معارضون لكن الأغلبية كانت في صف التوقيع وكان ثمة احتفالات في كل مكان.

"كان هناك تاريخ محدد لكي تأتي الشرطة الفلسطينية وتبدأ في ممارسة أعمال الشرطة في أريحا. وتوقعناهم وانتظرنا مجيئهم. لكن سمعنا حينئذ أن هناك بعض المشاكل وبعض النقاط التي لم تكن قد اكتشفت بعد مثل الحدود وتفاصيل أخرى. وتأخر الأمر عشرة أيام ولم يحدث شيء. بعد ذلك أدركنا أن اسرائيل لم تكن جادة في واقع الأمر وبدأت تتراجع خطاها.

"حياتنا بائسة وأصبحت أسوأ من ذي قبل منذ توقيع إعلان المبادئ، فلا عمل لأي فرد وإذا كنا نريد السلام فلماذا يحولون بين شعبنا وبين الذهاب والعمل؟ ولماذا أغلقوا مناطقنا؟ لدينا أطفال

صغار يعيشون حياة تعيسة للغاية. يريدون أن يروا شكل اللحم ولا يعرفون شكله. فكيلو اللحم يساوي نحو ٨ أو ٩ من الدنانير الأردنية. فمن أين نأتي بهذه النقود إذا لم يكن لدينا أي عمل؟ لي أربعة أطفال ونحن لا نستطيع حتى شراء الحليب للأطفال. وقد اضطررت الى شراء عنزة كي أستطيع توفير بعض الحليب لهم: للطفلين الصغيرين." (السيدة سمية ياسر ملحم، الشاهد رقم ٢١، A/AC.145/RT.642)

٤٤ - وأدلى شاهد آخر بالرأي التالي عندما سئل عما إذا كانت لديه أي معلومات حول ما عساه يحدث في غزة بعد أن يتولى الفلسطينيون ترتيبات الأمن. وكانت إجابته ما يلي:

"ليس لدي معلومات. وأيا كانت الحالة، فستكون بالتأكيد حتى مع سوئها أفضل منها في ظل الاسرائيليين". (شاهد لم يذكر اسمه، رقم ٢٤، A/AC.145/RT.642/Add.1)

٤٥ - يمكن الاطلاع على أوصاف الحالة العامة السائدة في الأراضي المحتلة في الوثائق A/AC.145/RT.634/Add.1 (شاهد لم يذكر اسمه)، A/AC.145/RT.635 (السيد يسري اسماعيل برباخ)، A/AC.145/RT.635 (السيد يحيى أحمد يحيى)، A/AC.145/RT.635 (السيد محمد عمر)، A/AC.145/RT.636 (السيد ابراهيم خميس شحادة)، A/AC.145/RT.636 (السيد مازن جميل شقورة)، A/AC.145/RT.637 (شاهد لم يذكر اسمه)، A/AC.145/RT.639 (السيد باسم عيد)، A/AC.145/RT.640 (السيد محمود جبرين)، A/AC.145/RT.642 (السيدة سمية ياسر ملحم) و A/AC.145/RT.642/Add.1 (شاهد لم يذكر اسمه).

المعلومات الخطية

٤٦ - في ١ نيسان/ابريل ١٩٩٤، أفيد عن أن مخافر اسرائيلية اختفت في قطاع غزة، وأن مئات من الجنود أخلوا معسكراتهم في المناطق المبنية وأن قوافل الجيش كانت تنقل مكاتب متنقلة إلى الحدود مع اسرائيل. ونقلت أيضا مكاتب سجن مدينة غزة إلى منطقة قرب نقطة تفتيش إريتس التي أصبحت تشكل مجمعا جديدا للادارة المدنية الاسرائيلية. (جروسالم تايمز، ١ نيسان/ابريل ١٩٩٤)

٤٧ - في ١ نيسان/ابريل ١٩٩٤ أفيد عن أن إنشاء شركة استثمار فلسطينية بهدف بناء الهياكل الأساسية ووضع استراتيجية للاستثمارات في مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني. وكان من المتوقع أن يتملك فلسطينيون من الأراضي المحتلة ٥١ في المائة من رأس المال العامل للشركة الجديدة البالغ ٢٠٠ مليون دولار بينما يشترك في البقية فلسطينيون في الشتات ورجال أعمال أردنيون. (جروسالم تايمز، ١ نيسان/ابريل ١٩٩٤)

٤٨ - في ١ نيسان/ابريل ١٩٩٤ أعرب عدد من المنظمات المعنية بحقوق الانسان للفلسطينيين (الحق، المركز الفلسطيني لمعلومات حقوق الانسان، دائرة كويكر القانونية، مركز المعلومات والمساعدة القانونية، معهد مانديلا، مركز الإنفاذ الدولي لحقوق الانسان) عن عميق القلق إزاء تزايد التوتر في الأراضي المحتلة

مما يمكن أن تترتب عليه عواقب وخيمة بالنسبة لحياة السكان الفلسطينيين المدنيين. وأوردت المنظمات بين أسباب التوتر العناصر التالية:

(أ) ظلت الخليل تحت حظر تجول لمدة ٢٤ ساعة على مدى أربعة أشهر مما تسبب في شلل كامل للحياة الاقتصادية والاجتماعية للسكان؛

(ب) إغلاق الأراضي المحتلة لمدة سنة تم تعزيزه وألغيت التصاريح التي كانت صادرة في السابق؛

(ج) لم تتخذ أي تدابير فعالة لتخفيف وجود المستوطنين المسلحين في الضفة الغربية وقطاع غزة أو الحد من المضايقات المنفلتة وأعمال العنف التي يمارسونها ضد السكان الفلسطينيين؛

(د) قامت السلطات الاسرائيلية باحتجاز ٦٠٠ فلسطيني على الأقل مما جعلهم يحلون تقريبا محل عـــدد السجناء الذيـــن أفرج عنهم سابقا في إطار "تدبير بناء الثقة" الذي أعقب المذبحة. (جروسالم تايمز، ١ نيسان/ابريل ١٩٩٤)

٤٩ - في ٤ نيسان/ابريل ١٩٩٤، فتح مصرف الأردن أول فرع له في رام الله. ووقعت اسرائيل والأردن مذكرة تفاهم في كانون الأول/ديسمبر تسمح للمصارف الأردنية التي كان لها فروع بالضفة الغربية قبل ١٩٦٧ بفتح أبوابها من جديد. وسوف يكون المصرف هو ثاني مصرف أردني يعود إلى فتح أبوابه في المناطق. وفي عام ١٩٨٦ سمحت اسرائيل لبنك القاهرة - عمان بفتح فرع يقدم خدمات محدودة في نابلس. (جروسالم بوست، ٤ نيسان/ابريل ١٩٩٤، هآرتس، ٥ نيسان/ابريل ١٩٩٤ وأشارت إليه أيضا جروسالم تايمز، ٨ و ٩ و ١٥ نيسان/ابريل ١٩٩٤)

٥٠ - في ٤ نيسان/ابريل ١٩٩٤ أعاد الزعماء المسلمون فتح الحرم الشريف في القدس أمام غير المسلمين لأول مرة منذ مذبحة الخليل. وكانوا قد أغلقوا المنطقة بوجه الزائرين من غير المسلمين على أساس افتراض أن المتطرفين اليهود كانوا يخططون لشن هجوم على الحرم الشريف. (جروسالم بوست، ٧ نيسان/ابريل ١٩٩٤)

٥١ - في ٥ نيسان/ابريل ١٩٩٤، بدأ الجيش ينقل مقر قيادته الرئيسي في قطاع غزة في إطار جهد عاجل لاستكمال معظم عملية الجلاء في الأسبوع التالي. ومع ذلك أكدت المصادر العسكرية أن قوات الاشتباك الأساسية ستبقى حتى يصدر أمر بإعادة الوزع الكامل. وفي أريحا، لم يتم جلاء بالمعنى الكامل في أعقاب أسبوع من النشاط المتسارع. (هآرتس، ٥ و ٦ نيسان/ابريل ١٩٩٤ وجروسالم بوست، ٦ نيسان/ابريل ١٩٩٤)

٥٢ - في ٦ نيسان/ابريل ١٩٩٤ لم يحضر ممثلو فتح والشرطة الفلسطينية الاحتفال بتسليم السلطات الاسرائيلية مكاتب مركز الشرطة في مدينة غزة إلى الفلسطينيين. (هآرتس، ٧ نيسان/ابريل ١٩٩٤)

٥٣ - في ٨ نيسان/ابريل ١٩٩٤، أوضح تقرير من معهد مانديلا للسجناء السياسيين أنه اعتبارا من ١ آذار/مارس ١٩٩٤ سيكون هناك ٣١٥ ١١ سجينا سياسيا فلسطينيا. ومن هذا العدد كان هناك ٨٦٠ ٣ سجينا معتقلون في سجون عادية بينما كان ثمة ٣٣٥ ٧ محتجزون في سجون عسكرية. (جروسالم تايمز، ٨ نيسان/ابريل ١٩٩٤، الطليعة، ١٤ نيسان/ابريل ١٩٩٤)

٥٤ - في ١١ نيسان/ابريل ١٩٩٤ أسرت القوات السرية بسام صيام (أو باسم بدر صيام)، ٣٢ سنة في مخيم جباليا للاجئين وهو مجرم هارب مطلوب ينتمي إلى حماس وتعده السلطات العسكرية رئيسا للجناح العسكري لحماس في منطقة جباليا. وقد قبض على ما يتراوح بين أربعة وسبعة من العرب الآخرين، بينهم مجرم آخر مطلوب، بعد أن أفيد عن مساعدتهم صيام. (هآرتس، جروسالم بوست، ١٢ نيسان/ابريل ١٩٩٤)

٥٥ - في ١١ نيسان/أبريل ١٩٩٤ وافقت المحكمة العليا على إعادة النظر في الأوامر الصادرة للجيش بفتح النار وذلك استجابة إلى التماس من جندي احتياط للتشدد في القواعد المتبعة. فقد طلب ياؤوف هيس تشديد القواعد بحيث لا يقدم الجنود على إطلاق النار إلا إذا كانت حياتهم مهددة بخطر داهم. وفي ظل الاجراءات القائمة يمكن للجنود فتح النار دون إنذار على أي فلسطيني مسلح حتى دون أن يكون ثمة تهديد مباشر. (هآرتس، جروسالم بوست، ١٢ نيسان/أبريل ١٩٩٤)

٥٦ - في ١٣ نيسان/أبريل ١٩٩٤ أفيد عن أن الميجور جنرال أيان بيران، ٤٨ سنة، تم تعيينه قائدا جديدا للقيادة المركزية، بحيث يحل محل قائد القيادة المركزية بالنيابة الميجور جنرال داني ياتوم الذي كان قد تولى مؤقتا هذا المنصب بعد وفاة الميجور جنرال نحميا تاماري في حادث سقوط طائرة هليكوبتر في كانون الثاني/يناير. (هآرتس، جروسالم بوست، ١٣ نيسان/أبريل ١٩٩٤)

٥٧ - في ١٧ نيسان/أبريل ١٩٩٤ أفيد عن أن جماعة مراقبة السلم ذكرت في تقرير أن "فتح" شاركت في ٣٧ من أعمال العنف الموجهة ضد الاسرائيليين حيث راح ضحيتها خمسة أفراد منذ توقيع إعلان المبادئ. وقد أوضحت الجماعة غير الحزبية أن منظمة التحرير الفلسطينية انتهكت ثلاثة من أربعة التزامات تعهدت بها في إعلان المبادئ، بما في ذلك التزام بإنهاء أنشطتها "الارهابية" ذاتها وتشجيع وضع نهاية للعنف من جانب جميع الفلسطينيين. وذكرت الجماعة أن اسرائيل انتهكت التزاما بمنع مدنييها من مهاجمة الفلسطينيين. ففي ست حوادث، قتل المدنيون الاسرائيليون ٣٦ فلسطينيا من بينهم ٢٩ في مذبحة الخليل. (جروسالم بوست، ١٧ نيسان/أبريل ١٩٩٤)

٥٨ - في ١٩ نيسان/أبريل ١٩٩٤ أعلنت المصادر العسكرية أنه في محاولة جادة لقمع الموجة الراهنة من الهجمات "الارهابية" على الاسرائيليين، قبض الجيش "على أكثر من ٣٠٠" (وربما يصل العدد إلى ٣٦٢) من الحركيين المشتبه في انتمائهم إلى حماس والجهاد الاسلامي في غارات شُنت قبل الفجر في كل أنحاء المناطق. وقد عثر على عدد من المدافع من خلال الغارات. (هآرتس، ٢٠ نيسان/أبريل ١٩٩٤، جروسالم بوست، ٢٠ و ٢١ نيسان/أبريل ١٩٩٤ وأشير إلى ذلك أيضا في الطليعة، ٢١ نيسان/أبريل ١٩٩٤)

٥٩ - في ٢١ نيسان/أبريل ١٩٩٤، بدأ أحد سكان رام الله وعمره ٣١ سنة، وكان متعاونا مع الادارة المدنية والشرطة في المناطق، إضرابا عن الطعام أمام مكتب رئيس الوزراء في القدس للاحتجاج على كونه لم يُمنح بطاقة هوية اسرائيلية وسلاح ومبلغ من المعونة المالية رغم أن حياته كانت في خطر. (هآرتس، ٢٢ نيسان/أبريل ١٩٩٤)

٦٠ - في ٢٢ نيسان/أبريل ١٩٩٤ قام صقور فتح وعز الدين القسّام وهما الجناحان العسكريان لحركتي فتح وحماس بتوقيع اتفاق من ست نقاط يتعهدان فيه بتسوية المنازعات الفلسطينية الداخلية بطريقة سلمية في قطاع غزة. وشمل الاتفاق تعهدا بوقف الهجمات لمدة شهر واحد على الفلسطينيين الذين يعدونهم "متعاونين" مع دائرة الأمن العام. ومن المتوقع بمضي الشهر أن تصبح منظمة التحرير الفلسطينية مسؤولة عن الادارة في غزة. ولم يشر الاتفاق إلى العنف الموجه ضد الاسرائيليين. (هآرتس، جروسالم بوست، ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٩٤)

٦١ - في ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٩٤ أنكرت الحكومة الادعاءات الموجهة من هيئة العفو الدولية بأن الجيش مارس تعذيبا منظما للفلسطينيين. ففي بيان من لندن، ذكرت هيئة العفو الدولية أنه في كل سنة يُحتجز آلاف من الفلسطينيين في الأراضي على أسس أمنية ويتعرضون لـ "التعذيب أو سوء المعاملة" في خلال الاستجواب. (جروسالم بوست، ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٩٤)

٦٢ - في ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٩٤ أفيد عن أن سلطات الأمن شرعت في إصدار بطاقات هوية اسرائيلية لأكثر من مائة من الفلسطينيين هم الذين تعاونوا مع السلطات الاسرائيلية ولعائلاتهم. وقد تلقت عشرون عائلة من المتعاونين من قرية فحمه الواقعة شمالي الضفة الغربية بطاقات هوية بالفعل. (هآرتس، ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٩٤).

٦٣ - في ٢٧ نيسان/ابريل ١٩٩٤، أعلن أحد كبار المسؤولين بمنظمة التحرير الفلسطينية أن المنظمة لن تعفو عن مئات الفلسطينيين المتهمين بالتعاون مع اسرائيل، رغم ضغط اسرائيل من أجل القيام بذلك كجزء من اتفاقها بشأن الحكم الذاتي المحدود. (جروسالم بوست، ٢٨ نيسان/ابريل ١٩٩٤)

٦٤ - في ٢٧ نيسان/ابريل ١٩٩٤، أفيد أن ثمة عربيين إسرائيليين كانا من بين المشتبه فيهم البالغ عددهم ٢٩ الذين قبض عليهم لاشتراكهم في الحادث الانتحاري المتعلق بإلقاء القنابل في ١٣ نيسان/ابريل

على محطة حافلات الخضيره المركزية، الذي قتل فيه خمسة اسرائيليين. وكلاهما كانا من برطعة الغربية، أي النصف الاسرائيلي من قرية تمتد على جانب الخط الأخضر في منطقة وادي عارا. أما بقية المشتبه فيهم فكانوا من برطعة الشرقية ويعبد المجاورة. (هآرتس، جروسالم بوست، ٢٧ نيسان/ابريل ١٩٩٤)

٦٥ - في ٢٧ نيسان/ابريل ١٩٩٤، أفيد أن الميجور جنرال إيلان بيران، قائد القيادة المركزية، قد أمر بتجميد أنشطة الخلايا الخاصة في جيش الدفاع الإسرائيلي التي كانت تعمل ضد قاذفي الحجارة في الضفة الغربية، وقد أفادت التقارير أن هذا الإجراء يرمي الى وقف عمليات إطلاق النيران لتجنب حالات الاطلاق التي لا ضرورة لها. (هآرتس، ٢٧/ابريل ١٩٩٤)

٦٦ - في ٢٨ نيسان/ابريل ١٩٩٤، أفيد أنه قد تم اعتقال ٤٥٠ فردا تقريبا حتى الآن من الحركيين في منظمة حماس، وذلك على يد قوات الأمن. (هآرتس، ٢٨ نيسان/ابريل ١٩٩٤)

٦٧ - في ١ أيار/مايو ١٩٩٤، أفيد أن ثمة عربيا إسرائيليا قد اعتقل لقيامه بتسليم بطاقة هوية ل "إرهابي" يعد مسؤولا عن الاعتداء الانتحاري بقنبلة في سيارة، في ٦ نيسان/ابريل بالعفولة. ولقد استخدمت البطاقة في تجاوز المتاريس التي أقامها الجيش. وقد توفي ثمانية أفراد في هذا الاعتداء. (جروسالم بوست، ١ أيار/مايو ١٩٩٤)

٦٨ - في ١ أيار/مايو ١٩٩٤، أفيد أن منظمة حماس قد رفضت ما عرضه وزير خارجية اسرائيل، شيمون بيريز، من اطلاق سراح زعيمها، الشيخ أحمد ياسين، في مقابل إنهاء العنف وبدء التفاوض. (جروسالم بوست، ١ أيار/مايو ١٩٩٤)

٦٩ - في ٣ أيار/مايو ١٩٩٤، أفيد أن استخدام الذخيرة الحية ضد المتظاهرين الفلسطينيين قد منع تماما عشية توقيع الاتفاق المتعلق بتنفيذ الحكم الذاتي في غزة وأريحا، وذلك في إطار مبادئ توجيهية جديدة صادرة عن القيادة المركزية. وهذه المبادئ تنص على عدم استخدام الذخيرة الحية إلا في "حالة تهديد الحياة بالفعل". وقد صرح مصدر من مصادر القيادة المركزية بأن هذه المبادئ تنطبق بصفة خاصة على الحالات التي يكون فيها جنود جيش الدفاع الاسرائيلي متواجدين عند حدوث أعمال شغب وإلقاء للحجارة. والفكرة الكامنة وراء ذلك تتمثل في فض الاشتباك، لا في السماح باندلاع التصادمات التي تؤدي في النهاية الى إزهاق أرواح. (جروسالم بوست، ٣ أيار/مايو ١٩٩٤)

٧٠ - في ٥ أيار/مايو ١٩٩٤، أفيد أن منظمة "الحق" قد حذرت من الممارسات غير المشروعة والأفعال الاستفزازية من جانب جيش الدفاع الاسرائيلي في قرية أبوديس. وقد ذكرت المنظمة، من بين تلك الممارسات، وجود جنود هذا الجيش كل يوم بجوار المؤسسات الأكاديمية، وقيامها بتوجيه عبارات جارحة، وإلقاء القنابل الصوتية والغازية، واستخدام الطلقات المطاطية والطلقات الحية، وشن الغارات على المنازل، وتدمير الممتلكات، الى جانب الاعتداء بالضرب على الأطفال والشبان. (الطليعة، ٥ أيار/مايو ١٩٩٤)

٧١ - في ١٠ أيار/مايو ١٩٩٤، انسحب جيش الدفاع الاسرائيلي من مخيم اللاجئين بدير البلح في قطاع غزة، حيث سلم قيادة المخيم الى الشرطة الفلسطينية. (هآرتس، وجروسالم بوست، ١١ أيار/مايو ١٩٩٤؛ وقد أشير الى ذلك أيضا في جروسالم تايمز، ١٣ أيار/مايو ١٩٩٤)

٧٢ - في ١٢ أيار/مايو ١٩٩٤، نقل جيش الدفاع الاسرائيلي خمسة من مرافقه في قطاع غزة الى القيادة الفلسطينية. فقد تسلم الممثلون الفلسطينيون مخيمين في رفح، ومحطة الشرطة المجاورة، وقاعدة للجيش في دير البلح، ومخفرا أماميا في البريج. ولن يكتمل النقل التام للسلطة إلا بعد إنشاء السلطة الفلسطينية. (جروسالم بوست، ١٣ أيار/مايو ١٩٩٤)

٧٣ - في ١٣ أيار/مايو ١٩٩٤، انسحب جيش الدفاع الاسرائيلي رسميا من أريحا. (هآرتس، وجروسالم بوست، ١٥ أيار/مايو ١٩٩٤)

٧٤ - في ١٤ أيار/مايو ١٩٩٤، انسحب جيش الدفاع الاسرائيلي من مخيم جباليا للاجئين، وهو مخيم مترامي الأطراف، وذلك في الصباح الباكر في إطار عملية لم يعلن عنها تجنبا لهجمات المسلحين بالبنادق في المنطقة، ممن كانوا يرغبون في تحويل الانسحاب الى حمام للدم. (هآرتس، وجروسالم بوست، ١٥ أيار/مايو ١٩٩٤)

٧٥ - في ١٧ أيار/مايو ١٩٩٤، قامت اسرائيل رسميا بنقل السلطة العسكرية الى السلطة الفلسطينية في قطاع غزة. ومع هذا، فقد أرجأ جيش الدفاع الاسرائيلي جلاءه الكامل الى حين القيام رسميا بتأسيس تلك السلطة الفلسطينية. وأثناء عملية نقل السلطة هذه، يلاحظ أنه قد تم تسليم ما يزيد على ٢٨ إدارة حكومية، كانت تتناول ٣٨ مجالا من مجالات الحكم المدني. (هآرتس، جروسالم بوست، ١٨ أيار/مايو ١٩٩٤)

٧٦ - في ١٨ أيار/مايو ١٩٩٤، أكمل جيش الدفاع الاسرائيلي انسحابه من منطقة الحكم الذاتي الفلسطيني في قطاع غزة. (هآرتس، جروسالم بوست، ١٩ أيار/مايو ١٩٩٤، وقد أشير الى ذلك أيضا في الطليعة، ١٩ أيار/مايو ١٩٩٤)

٧٧ - في ١٩ أيار/مايو ١٩٩٤، صرح الفريق أول ناصر يوسف، رئيس الشرطة الفلسطينية، بأن الاسرائيليين الذين يقومون بزيارة المعبد اليهودي القديم في أريحا لم يعد يسمح لهم بحمل البنادق، مما يعني فتح باب أول خلاف بشأن تفسير اتفاق غزة. (هآرتس، جروسالم بوست، ٢٠ أيار/مايو ١٩٩٤)

٧٨ - في ٢١ أيار/مايو ١٩٩٤، بدأ جيش الدفاع الاسرائيلي والشرطة الفلسطينية في الاضطلاع بدوريات مشتركة على ثلاثة طرق ممتدة من الغرب الى الشرق بقطاع غزة. وقد أقام جنود جيش الدفاع الاسرائيلي ورجال الشرطة الفلسطينيون نقاط تفتيش جديدة على الطريق الرئيسي الممتد من الشمال الى الجنوب.

وذلك مع مطالبة سائقي السيارات بإبراز أوراق هويتهم وفتح صندوق سياراتهم. وقد قام جيش الدفاع الاسرائيلي بتفتيش السيارات التي تحمل لوحات اسرائيلية في حين أن الشرطة الفلسطينية قد اضطلعت بفحص السيارات ذات اللوحات الخاصة بقطاع غزة. (هآرتس، جروسالم بوست، ٢٢ أيار/مايو ١٩٩٤)

٧٩ - في ٢٣ أيار/مايو ١٩٩٤، أفيد أن أحد سكان قطاع غزة من الذين سبق لهم أن تعاونوا مع السلطات الاسرائيلية قد سلم نفسه الى الشرطة الفلسطينية، وكان هذا أول حادث من نوعه من جانب أحد الفلسطينيين. (جروسالم بوست، ٢٦ أيار/مايو ١٩٩٤، وقد أشير الى ذلك أيضا في جروسالم تايمز، ٢٧ أيار/مايو ١٩٩٤)

٨٠ - في ٢٦ أيار/مايو ١٩٩٤، أفيد أن رئيس شرطة القدس، السيد آري أميت، قد صرح بأن القلاقل المتصلة بالانتفاضة قد زادت بشكل كبير في العاصمة في عام ١٩٩٤. وأوضح أن السبب الأساسي في ذلك هو مذبحة الخليل التي أثارت الاضطراب على نطاق واسع فيما بين العرب بالمدينة، حيث لم يهدأ هذا الاضطراب بعد. ومع هذا، فإن عدد الحوادث المتصلة بالانتفاضة قد بدأ في الانخفاض، وذلك في أعقاب بلوغه أقصى ارتفاع له بعد المذبحة مباشرة. (جروسالم بوست، ٢٦ أيار/مايو ١٩٩٤)

٨١ - في ٢٥ أيار/مايو ١٩٩٤، أفيد أن أحد أعضاء السلطة الوطنية الفلسطينية، وهو السيد فريح أبو مدين، قد وصف الحالة الاقتصادية في قطاع غزة بأنها مفزعة. وقد حذر من حدوث مجاعة، في وقت وشيك، بقطاع غزة بسبب الإغلاق الأخير للأراضي. ولقد أمرت الحكومة الإسرائيلية بإغلاق القطاع من جراء مقتل جنديين اسرائيليين عند نقطة تفتيش إريتس. (الطليعة، ٢٥ أيار/مايو ١٩٩٤؛ جروسالم بوست، ٢٧ أيار/مايو ١٩٩٤)

٨٢ - في ٢٧ أيار/مايو ١٩٩٤، أفيد أن ثمة أربعة من الشبان (واحد عمره ١٩ عاما ومعه ثلاثة من القصر) من جبل المكبر (بالقدس الشرقية) قد قبض عليهم لاشتراكهم في هجمات بالسكاكين على بعض اليهود ولتورطهم في عدد من حوادث إطلاق الحجارة وحرق السيارات في القدس. وهؤلاء لا توجد لهم سجلات جنائية سابقة. (هآرتس، جروسالم بوست، ٢٧ أيار/مايو ١٩٩٤)

٨٣ - في ٢٧ أيار/مايو ١٩٩٤، ذكر المراسلون الصحفيون الذين زاروا أريحا منذ أسبوع واحد أن المستوطنين اليهود المسلحين يقومون بالتجول في المدن بحرية تامة. وذكروا أيضا أن هناك دوريات فلسطينية - اسرائيلية مشتركة في أريحا، وأن المعبد اليهودي يخضع لحراسة رجال الشرطة الفلسطينية. (جروسالم تايمز، ٢٧ نيسان/ابريل ١٩٩٤)

٨٤ - في ٢٩ أيار/مايو ١٩٩٤، وزعت حركة حماس نشرة في غزة، ووعدت فيها بأن تكف عن قتل الفلسطينيين الذين يزعم أنهم يتعاونون مع اسرائيل لو أن الشرطة حسنت من مستوى عملها فيما يتصل بوضع حد لهؤلاء "المتعاونين". وبينت النشرة أن "الحركة قد كفت عن قتل المتعاونين في الوقت الراهن،

وذلك لإتاحة الفرصة للشرطة الفلسطينية للاضطلاع بدورها". وهذا يعني أنه يجب على الشرطة أن تعتقل من ترى حركة حماس أنهم من المتعاونين أو أن تترك الحركة تتعامل معهم بمعرفتها. وقد جاء هذا الإعلان عقب مرور يومين من العثور على فلسطينيين مقتولين في مدينة غزة، وكانت جثتاهما تحملان ورقة من حركة حماس تتضمن المسؤولية عن عملية القتل هذه. وكان هذا أول حادث قتل لفلسطينيين من "المتعاونين مع العدو" منذ انتهاء العمل بموجب اتفاق مدته شهر واحد سبق إبرامه بين منظمة فتح وحركة حماس، وهذا الاتفاق يقضي بوقف عمليات القتل هذه، وقد انتهت مدته في ٢٢ أيار/مايو. (هآرتس، جروسالم بوست، ٣٠ أيار/مايو ١٩٩٤)

٨٥ - في ٢٩ أيار/مايو ١٩٩٤، أذاع التلفزيون الاسرائيلي أن الحكومة الاسرائيلية تنوي إغلاق بعض المؤسسات الفلسطينية بالقرب من القدس الشرقية. وكذلك أوضح وزير الشرطة الإسرائيلية، السيد موشي شاحال، أن إسرائيل لن تسمح لوحدات الشرطة الفلسطينية بالاضطلاع بنشاطها في القدس الشرقية لحماية تلك المؤسسات. (الطليعة، ٢ حزيران/يونيه ١٩٩٤، جروسالم تايمز، ٣ حزيران/يونيه ١٩٩٤)

٨٦ - في ٣١ أيار/مايو ١٩٩٤، صرح وزير الدفاع، السيد أوريد بن امي، لصحيفة جروسالم بوست بأن "كافة المؤسسات [الفلسطينية] عليها أن تترك القدس وأن تنتقل الى أريحا". وقد ذكرت المصادر الفلسطينية أن الإدارة الإسرائيلية للمواصلات السلكية واللاسلكية قد رفضت إمداد المكاتب الجديدة للمجلس الاقتصادي الفلسطيني المعني بالتنمية والتعمير، في القدس الشرقية، بالخطوط الهاتفية اللازمة. وأوضحت هذه الإدارة أن هذه الخطوط لن توفر إلا إذا انتقل المجلس الى أريحا. (الطليعة، ٢ حزيران/يونيه ١٩٩٤، جروسالم تايمز، ٣ حزيران/يونيه ١٩٩٤)

٨٧ - في ١ حزيران/يونيه ١٩٩٤، أفيد أن وسائط الإعلام الإسرائيلية قد أعلنت أن ثمة عشرات من الجماعات المنتمية الى الجناح اليميني في إسرائيل قد نجحت في الاستيلاء على عدد من المساكن الفلسطينية في القدس الشرقية. ولقد قيل إن هذه الجماعات تحظى بدعم من مانحين من اليهود وإنها تشن حملات واسعة النطاق كيما تقيم في هذه المساكن في وقت قريب. ولقد أعلن نائب عمدة القدس، السيد شامويل ماير، "أن كافة هذه المساكن يجري شراؤها على نحو قانوني، وإنها جميعا تقع في وادي الجوز ورأس العمود والشيخ جراح؛ وكل هذه الأماكن تقع خارج المدينة القديمة". وفي نفس الوقت، يلاحظ أن بلدية مدينة القدس قد قررت هدم كافة المساكن التي بنيت "على نحو غير قانوني" في القدس الشرقية، حيث يقدر عدد هذه المساكن بـ ٢ ٠٠٠. (جروسالم تايمز، ٣ حزيران/يونيه ١٩٩٤)

٨٨ - في ٧ حزيران/يونيه ١٩٩٤، قامت الشرطة، بالاشتراك مع دائرة الأمن العام، باعتقال ١٢ تاجرا من تجار السلاح المشتبه فيهم ممن قيل إنهم قد باعوا أسلحة للعرب الذين يعيشون في الأراضي المحتلة. وثمة ستة من هؤلاء من العرب الإسرائيليين في قلنسوة والطيرة، وخمسة من المقيمين في شمال الضفة الغربية، وواحد من قطاع غزة. (هآرتس، جروسالم بوست، ٨ حزيران/يونيه ١٩٩٤)

٨٩ - في ٧ حزيران/يونيه ١٩٩٤، صرح مصدر رفيع الرتبة بالجيش بأن عدد رجال الشرطة الإسرائيلية الذين يقومون بدوريات في الأراضي المحتلة غير كاف، وأن عبء إنفاذ القوانين واقع على كاهل الجيش، وهو غير مهيأ للقيام بهذه المهام. ويلزم وقت طويل حتى يتم إعداد تلك القيادة الجديدة للشرطة، التي كانت قد أنشئت في أعقاب اتفاقات أوسلو والتي ستكون مسؤولة عن المستوطنين اليهود في الأراضي. (جروسالم بوست، ٧ حزيران/يونيه ١٩٩٤)

٩٠ - في ٧ حزيران/يونيه ١٩٩٤، قام المركز الفلسطيني لمعلومات حقوق الإنسان بتنظيم مظاهرة احتجاج على نداء موجه من الجناح اليميني المتطرف لأعضاء الكنيست من أجل تنفيذ الأوامر المتعلقة بهدم ٢٤٠ مسكنا من المساكن المملوكة للعرب في القدس الشرقية. (جروسالم تايمز، ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٤)

٩١ - في ٨ حزيران/يونيه ١٩٩٤، اعتمد مشروع قانون، أثناء القراءة المبدئية، يقضي بأن يتلقى ضحايا أعمال "الإرهاب" نفس المزايا التي يتلقاها ضحايا الحرب. ولقد تم توسيع نطاق "يوم الذكرى" حتى يشمل ضحايا الإرهاب. (جروسالم بوست، ٩ حزيران/يونيه ١٩٩٤)

٩٢ - في ٩ حزيران/يونيه ١٩٩٤، كان من المقرر للمحكمة العليا أن تنظر في الالتماس المقدم من عضو الكنيست، أوزي لاندا، بشأن الـ ٢٤٠ مسكنا المملوكة للفلسطينيين والمهددة بالهدم في القدس الشرقية. (الطليعة، ٩ حزيران/يونيه ١٩٩٤)

٩٣ - في ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٤، أفيد أن الشرطة الفلسطينية في قطاع غزة قد بدأت في اعتقال "المتعاونين مع العدو". (هآرتس، ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٤)

٩٤ - وفي ١١ حزيران/يونيه، صرح المسؤول عن شؤون العدل في السلطة الفلسطينية للحكم الذاتي بأن الشرطة الفلسطينية في قطاع غزة قد احتجزت ٢٦ شخصا من المشتبه في معاونتهم لإسرائيل، من بينهم سيدتان. (جروسالم بوست، ١٢ حزيران/يونيه ١٩٩٤)

٩٥ - في ١٢ حزيران/يونيه ١٩٩٤، أفيد أن ثمة عددا متزايدا من المقيمين في القدس الشرقية قد قام خلال الشهور الماضية بتقديم طلب للحصول على المواطنية الاسرائيلية. (هآرتس، ١٢ حزيران/يونيه ١٩٩٤)

٩٦ - في ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٤، وأثناء مؤتمر صحفي بالكنيست من تنظيم السيد ديفيد مينا عضو الكنيست عن حزب ليكود، قام فلسطينيان من الأراضي، هما محمود يعقوب دياب من رام الله ونعمان محمد شرقية من كفر يمون، بالشكوى من أن الحكومة لا تفعل ما يكفي لحمايتهما والاضطلاع بأمرهما، من قبيل نقلهما الى اسرائيل وتوفير عمل لهما. وقالا إن عدد الفلسطينيين المتعاونين يبلغ ٠٠٠ ٧ في تقديرهما.

وأثناء نفس هذا المؤتمر الصحفي، طالب عضو الكنيست، السيد ديفيد مينا، بالإفراج فورا عن ١٩ شخصا سبق أن اعتقلتهم شرطة غزة. (هآرتس، جروسالم بوست، ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٤)

٩٧ - في ١٥ أو ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٤، قام جيش الدفاع الاسرائيلي، لأول مرة، بإعادة جثث ثلاثة فلسطينيين لأسرهم حتى تدفنها من جديد، وذلك بعد أن كانت قد أخرجت من قبورها. وإحدى هذه الجثث كانت جثة فلسطيني مسلح ببندقية وقد قُتل في أثناء معركة بالبنادق مع قوات الجيش بالقرب من الخليل في عام ١٩٨٩. (هآرتس، ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٤، جروسالم بوست، ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٤؛ وقد أشير الى ذلك أيضا في جروسالم بوست، ١٧ حزيران/يونيه ١٩٩٤)

٩٨ - في ٢١ حزيران/يونيه ١٩٩٤، أعلنت رابطة الحقوق المدنية باسرائيل، في مؤتمر صحفي عقدته بالقدس بمناسبة إصدار أحد تقاريرها، أنها تؤيد كل التأييد التزام الحكومة بحماية المتعاونين من انتقال منظمة التحرير الفلسطينية في أعقاب اتفاق الحكم الذاتي. (جروسالم بوست، ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٩٤)

٩٩ - في ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٩٤، تغلب الكنيست على معارضة الحكومة، في إطار مناقشة عاصفة، ووافق في قراءة أولى على مشروع قانون يطالب وزير الداخلية بمنح مركز الاقامة الدائمة لبعض المخبرين من الفلسطينيين. وقد صرح السيد زيفولون حمر، عضو الكنيست، بأن ما يقرب من ١ ٠٠٠ فلسطيني قد قتلوا على يد مواطنيهم أثناء السنوات الست للانتفاضة، وذلك استنادا الى الزعم بأنهم قد سبق لهم أن تعاونوا مع اسرائيل. (جروسالم بوست، ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٩٤)

١٠٠ - في ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٩٤، أبلغ رئيس الأركان الليفتنانت جنرال إيهود باراك لجنة الشؤون الخارجية والدفاع بالكنيست أن عدد الهجمات في المناطق المتمتعة بالحكم الذاتي والأراضي الخاضعة للادارة والأراضي التي تشكل جزءا من اسرائيل قد انخفض بشكل ملحوظ في الشهور الأربعة الماضية، ولكن هذا الهبوط قد يكون مؤقتا. وذكر الليفتنانت جنرال باراك أيضا أنه كانت هناك حوادث متكررة لغارات وسرقات عبر حدود غزة من قبل الفلسطينيين، مما يعد أمرا "محفوفا بالمشاكل". (هآرتس، جروسالم بوست، ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٩٤)

١٠١ - في ٢٤ حزيران/يونيه ١٩٩٤، افتتح مركز جديد للشرطة في الضفة الغربية في ضوء ذلك "الواقع الجديد" الذي ترتب على اتفاق غزة/أريحا. وقد أنشئ هذا المركز لتحسين الخدمات المقدمة للمقيمين في الأراضي ولتيسير عمليات الشرطة في إطار مسؤولياتها الاضافية التي نجمت عن هذا الاتفاق. ويوجد حاليا ١ ١٠٠ من رجال الشرطة في غزة والضفة الغربية، وثمة خطط لمضاعفة حجم هذه القوة. (جروسالم بوست، ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٤)

١٠٢ - في ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٤، أقرت الحكومة النتائج والتوصيات التي وردت في تقرير لجنة شامغار بشأن مذبحة الخليل، حيث ذكرت اللجنة أنه قد تبين لها أن باروخ غولدستين مسؤول بمفرده عن قتل

٢٩ مسلما من المصلين في كهف الأولياء. وقد جاء في هذا التقرير، المكون من ٣٣٨ صفحة، أنه على الرغم من المآخذ التشغيلية العديدة التي اكتشفتها اللجنة، فإن مذبحة يوم ٢٥ شباط/فبراير كان سيتعذر منعها حتى لو أن العمليات كانت قد تمت حسب الخطة. ولقد بُرئ كل من الجهازين العسكري والسياسي. وكانت النتائج الرئيسية كما يلي: تصرف باروخ غولدستين بمفرده فيما يتصل بتخطيط المذبحة مقدما ولم يخبر أحدا بخطته قبل تنفيذها؛ وكانت الشهادة الفلسطينية بتقديم مساعدة عسكرية ويهودية في المذبحة غير جديرة بالتصديق نظرا لتناقضها وعدم اتساقها؛ ولم يُعثر على أي شظيات من شأنها أن تساند شهادة الباقين على قيد الحياة بشأن انفجار قنبلة من القنابل؛ ولم يكن من المتوقع من القيادة السياسية أو من قوات الأمن أن تتنبأ بمثل هذا الاعتداء. أما التوصيات الرئيسية فقد تمثلت في منع المستوطنين اليهود والجنود الذين لا يكونون في ساعات خدمتهم من دخول الكهف ومعهم أسلحتهم، والفصل بين المصلين اليهود والعرب بحواجز فاصلة، وتهيئة مدخلين مستقلين، وتنظيم مواعيد دخول مختلفة، وتشكيل وحدة حراسة خاصة للكهف، وتعديل الأوامر المتصلة بإطلاق النار من أجل إدخال فئة المستوطنين اليهود في حالات الضرورة القصوى، وتنفيذ القانون على قدم المساواة بالنسبة لكل من العرب واليهود. (هآرتس، جروسالم بوست، ٢٧ نيسان/ابريل ١٩٩٤)

١٠٣ - في ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩٤، أفيد أن ثمة خطوات لتحسين عمليات الشرطة بكهف الأولياء وفي أماكن أخرى بالأراضي قد اتخذت في إطار التوقعات المتصلة بنتائج تقرير لجنة شانغار. كما أن إنشاء مركز شرطة جديد في الأراضي قد جرى على نحو عاجل بسبب هذه المذبحة، وقد تم تدريب وحدة جديدة من وحدات شرطة الحدود، على نحو محدد، من أجل حراسة كهف الأولياء. (جروسالم بوست، ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩٤)

١٠٤ - في ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩٤، أفيد أن الحكومة الاسرائيلية قد قامت حتى الآن بدفع تعويضات لأسر خمسة من الأشخاص الضحايا الذين قتلوا في كهف الأولياء في ٢٥ شباط/فبراير ول ٢٠ شخصا كانوا قد أصيبوا بجراح. والادارة المدنية تقوم في الوقت الراهن بالنظر فيما يقرب من ٣٠ طلبا اضافيا في هذا الشأن. ولم ترد مطالبات بتعويضات حتى الآن من بقية الضحايا. ووفقا للمعايير التي حددتها اسرائيل، يلاحظ أن أقارب كل قتيل أعزب يحق لهم أن يتلقوا ٠٠٠ ٨٥ شاقل اسرائيلي جديد. أما الضحايا الذين كانوا متزوجين، سواء كان لديهم أطفال أم لا، فإن مبلغ تعويضهم يتراوح بين ٠٠٠ ١٢٧ شاقل و ٠٠٠ ٢١٠ شاقل (لمن لديهم ستة أطفال أو أكثر). أما بالنسبة للمصابين، فإن اسرائيل تدفع ما بين ٥٠٠ ٢٥ شاقل (للاصابات الخفيفة) و ٠٠٠ ٢١٠ شاقل (للاصابات الخطيرة فيما يتعلق بمن لديه ستة أطفال). (هآرتس، ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩٤)

١٠٥ - في ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٤، أبلغ السيد اسحق رابين رئيس الوزراء لجنة الشؤون الخارجية والدفاع بالكنيست أن الحكومة قد شكلت هيئة خاصة، برئاسة السيد شلومو غزيت، وهو رئيس سابق لجهاز المخابرات، لتناول حالة المخبرين الفلسطينيين. وصرح أيضا بأن كل مخبر بوسعه أن ينتقل الى اسرائيل وأن يحصل على بطاقة هوية، اذا كان يرغب في ذلك. ومع هذا، فإن ثمة مشاكل كثيرة، ما زالت قائمة

فيما يتعلق بهذه الخطة، ولن يمكن تسوية وضع المخبرين في كل مكان (جروسالم بوست، ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٤)

١٠٦ - في ١ تموز/يوليه ١٩٩٤، أفيد أن المسؤولين الفلسطينيين قد رفضوا النتائج النهائية للتحقيق الذي أجرته لجنة شامغار بشأن الأحداث التي اكتنفت مذبحة الخليل التي وقعت يوم ٢٥ شباط/فبراير ١٩٩٤. (جروسالم تايمز، ١ تموز/يوليه ١٩٩٤)

١٠٧ - في ١ تموز/يوليه ١٩٩٤، أصدرت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) بيانا تعلن فيه أنها ستنقل مقرها من فيينا إلى قطاع غزة بحلول نهاية العام القادم. ووكالة الأونروا تقوم بتشغيل ٨٠٠٠ فلسطيني في غزة وأريحا والأراضي، وتضطلع بتنفيذ مشاريع تبلغ قيمتها ٨٠ مليون دولار. (جروسالم بوست، ٣ تموز/يوليه ١٩٩٤؛ وأشير إلى ذلك أيضا في جروسالم تايمز، ٨ تموز/يوليه ١٩٩٤)

١٠٨ - في ٧ تموز/يوليه ١٩٩٤، أفيد أن هيئة العفو الدولية قد انتقدت اسرائيل، في تقريرها السنوي، وادعت أنها تستخدم أساليب التعذيب وإساءة المعاملة على نحو مستمر أثناء الاستجوابات، مما يتضمن حالات الضرب وإدخال الرأس في أجولة قذرة والحرمان من النوم والحبس الانفرادي وتقييد الأشخاص على مقاعد صغيرة لفترات طويلة. وكذلك انتقد التقرير المجموعات الفلسطينية المسلحة لاضطلاعها بعمليات تعذيب وبعمليات قتل تعسفي متعمد. وذكر التقرير أن عدد الاعتداءات المسلحة من جانب الفلسطينيين قد تزايد، وأنه قد جرى قتل ٣٥ من المدنيين الاسرائيليين و ٢٥ من أعضاء قوات الأمن وما يربو على ١٠٠ من المدنيين الفلسطينيين. وأشار التقرير أيضا إلى مقتل ١٥٠ من المسؤولين الفلسطينيين على يد جيش الدفاع الاسرائيلي، واعتقال ما يناهز ١٣٠٠٠ فلسطيني لأسباب أمنية، بما في ذلك ٣٠٠ حالة من حالات الاحتجاز الإداري، إلى جانب محاكمة ٣٠٠ ١٥ فلسطيني أمام محاكم عسكرية. بيد أن اسرائيل قد حظيت بالفعل ببعض التعليقات الايجابية فيما يتصل بسماحها للكثير من المستبعدين بالعودة وبإلغائها للقانون الذي يحظر الاتصال بمنظمة التحرير الفلسطينية. وقد رد متحدث باسم جيش الدفاع الاسرائيلي على هذا التقرير بقوله إن هيئة العفو الدولية قد تجاهلت الحالة على أرض الواقع، وخاصة فيما يتعلق بالأشخاص المسلحين. ولقد أنكرت وزارة العدل أن اسرائيل قد حبست المستنكفين ضميريا أو أنها قد سمحت بالتعذيب. (هآرتس، جروسالم بوست، ٧ تموز/يوليه ١٩٩٤)

١٠٩ - في ٨ نيسان/أبريل ١٩٩٤، أعلن معهد مانديلا للسجناء السياسيين، ومقره في رام الله، أن ثمة ٧١٧٠ من السجناء السياسيين ما زالوا محبوسين في ٢٠ سجنا اسرائيليا ومخيما من مخيمات الاحتجاز. والدراسة الشهرية التي يجريها المعهد قد بينت أنه توجد ٣٥ امرأة سجينة على أقل تقدير، وأن غالبية السجناء محتجزون في مخيمات احتجاز عسكرية. (جروسالم تايمز، ٨ تموز/يوليه ١٩٩٤)

١١٠ - في ١٣ تموز/يوليه ١٩٩٤، أفيد أن شرطة القدس قد اعتقلت ١٥ من الشبان الفلسطينيين المنتمين إلى ثلاث مجموعات مختلفة، حيث كان يشتبه في قيامهم بإلقاء الأحجار والزجاجات على اليهود وجنود جيش الدفاع الاسرائيلي في مدينة القدس القديمة أثناء الشهور القليلة الماضية. وكان عمر هؤلاء الفتية يتراوح بين ١٣ و ١٨ عاما، ومن المتوقع أن تحدث حالات اعتقال أخرى. (هآرتس، جروسالم بوست، ١٣ تموز/يوليه ١٩٩٤)

١١١ - في ١٣ تموز/يوليه ١٩٩٤، أفيد أن عملية استخلاص البيانات التي قام بها قائد قوات جيش الدفاع الاسرائيلي في الضفة الغربية، الميجور جنرال شاؤول مفاز، بشأن ظروف مقتل عزام جميل ناصر، ١٨ عاما، من بيت فوريك، الذي أطلق عليه الرصاص أثناء صدام مع الجيش بنابلس في يوم ٢٤ أو ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٤، قد أوضحت أن الجنود الذين أطلقوا النار لم يلتزموا بتنظيمات فتح النيران وأنهم قد قاموا بإطلاقها دون أن يكون هناك أي خطر على حياتهم. وبعد تلقي نتائج التحقيق، أمر الميجور جنرال مفاز بإحاطة كافة الوحدات في الضفة الغربية علما بشأن القواعد المتصلة بفتح النيران بالذخيرة الحية وبالطلقات المطاطية. (هآرتس، ١٣ تموز/يوليه ١٩٩٤)

١١٢ - في ١٥ تموز/يوليه ١٩٩٤، ذكر المتفاوض الفلسطيني، السيد خليل طوفتجي، أن السلطات الاسرائيلية تنوي مضاعفة عملية التوسع في المستوطنات بالأحياء العربية من القدس قبل استئناف المحادثات بشأن مستقبل القدس الشرقية. وهذه الخطة، التي تسمى "البوابة الشرقية"، ترمي إلى تغطية الجزء الشمالي من القدس بالأحياء اليهودية. (جروسالم تايمز، ١٥ تموز/يوليه ١٩٩٤)

١١٣ - في ٢٤ تموز/يوليه ١٩٩٤، أفيد أن الكولونيل شاؤول، قائد وحدة جيش الدفاع الاسرائيلي بقطاع غزة، قد تلقى لوما شديدا لمسؤوليته عن إعطاء أوامر غير واضحة للجنود الذين أطلقوا الرصاص على شاب من مخيم البريج للاجئين حيث أردوه قتيلا، وذلك في شباط/فبراير ١٩٩٤. (هآرتس، ٢٤ تموز/يوليه ١٩٩٤)

١١٤ - في ٢٤ تموز/يوليه ١٩٩٤، بينت مصادر عسكرية رفيعة المستوى أن جيش الدفاع الاسرائيلي قد قلل من حجم قواته في منطقة الخليل وفي أماكن أخرى بالضفة الغربية، وذلك بالقياس إلى القوات التي كانت قد وزعت عقب مذبحة كهف الأولياء. وقد جاء هذا التقليل في حجم القوات بعد أن ارتأى الجيش أن عدد الاضطرابات الجماعية في المنطقة قد تناقص بشكل كبير وأنه سيستمر في هذا الاتجاه، وذلك فضلا عن حاجة جنود الجيش النظاميين إلى الاستمرار في التدريب. ومع هذا، فقد صرح جيش الدفاع الاسرائيلي أيضا بأنه مستعد لمواجهة اعتداءات محتملة من جانب حركة حماس أو من جانب المتطرفين اليهود. (جروسالم بوست، ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٤)

١١٥ - في ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٤، أذاعت دائرة الأمن العام أرقاما تبين أن ثمة انخفاضا ملحوظا في عدد الخسائر في الأرواح والحوادث المتصلة بالانتفاضة، وذلك منذ تطبيق الحكم الذاتي في غزة وأريحا. ولقد

قتل ثمانية اسرائيليين وجرح ٢٩ منهم في اسرائيل والأراضي أثناء شهور أيار/مايو وحزيران/يونيه وتموز/يوليه، وذلك بالقياس إلى مقتل ٢٨ وإصابة ١٢١ أثناء الشهور الثلاثة الماضية (شباط/فبراير وآذار/مارس ونيسان/أبريل). كذلك انخفض عدد القتلى من الفلسطينيين، منذ بداية الحكم الذاتـــي، من ٣٤ إلى ١٠. وخلال الشهور الثلاثة الأخيرة، انخفض عدد حوادث العنف من ٤٨٠ إلى ٦٠ داخل الخط الأخضر، ومن ٢٢ إلى ٦ في قطاع غزة، ومن ٩٨ إلى ٣٣ في القدس. (جروسالم بوست، ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩٤)

١١٦ - في ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩٤، عرضت حركة حماس، في رسالة مسجلة على شريط فيديو وفي نشرة أيضا، أن تعيد جثة جندي مفقود، وهو ايلان سعدون، الذي سبق اختطافه في صحراء النقب في شهر أيار/مايو. وقيل إنه قد قتل على يد أفراد مسلحين من حركة حماس، وذلك في مقابل إلاطق سراح عدد من السجناء: الزعيم الروحي لحركة حماس، الشيخ أحمد ياسين، بالإضافة إلى الشيخ عبد الكريم عبيد والشيخ مصطفى دراني. (هآرتس، جروسالم بوست، ٢٧ تموز/يوليه ١٩٩٤)

١١٧ - في ٢٧ تموز/يوليه ١٩٩٤، طالب المفتش العام للشرطة، السيد عساف هيفتز، الشرطة الفلسطينية بإعادة الفلسطينيين، الذين تطالب بهم السلطات الاسرائيلية، إلى اسرائيل. وصرح بأن أريحا وغزة قد أصبحتا مكانين للجوء المجرمين والارهابيين الفلسطينيين، كما أنه ادعى أن الشرطة الفلسطينية لم تف بالتزامها بالمساعدة على اعتقال "الارهابيين" الذين يفرون إلى مناطق خاضعة لولايتها. وأضاف السيد هيفتز أن الشرطة الفلسطينية تتعاون، رغم ذلك، مع السلطات الاسرائيلية فيما يخص المجرمين. وبين، علاوة على ذلك، أن قوة الشرطة سوف يتضاعف عددها في الخليل، كجزء من تلك العملية الشاملة المتصلة بإعادة وزع الشرطة في الأراضي. (جروسالم بوست، ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٤)

١١٨ - في ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٤، صرحت المصادر العسكرية بأن جيش الدفاع الاسرائيلي قد أجرى تحقيقا انتهى إلى أن شرطيا فلسطينيا هو الذي قام بإطلاق الرصاصة التي أدت إلى مقتل شرطي الحدود، جاك اتياس، أثناء أعمال الشغب التي قام بها العمال العرب عند نقطة تفتيش إريتس. وطالب جيش الدفاع بتقديم الشرطي الفلسطيني الذي أطلق النار على القوات الاسرائيلية إلى المحاكمة. (جروسالم بوست، ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٤)

١١٩ - في ١ آب/أغسطس ١٩٩٤، أفيد أن شرطة القدس قد اكتشفت مؤخرا خلية "إرهابية" تابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية وحركة حماس. وأعضاء هذه الخلية، الذين تتراوح أعمارهم بين ١٦ و ٢٥ عاما والذين ينتمون إلى قرية الزعيم في الجزء الشرقي من القدس سوف توجه إليهم تهمة إلقاء تسعة قنابل لإشعال الحرائق وارتكاب عشرات من حوادث إلقاء الحجارة. (هآرتس، جروسالم بوست، ١ آب/أغسطس ١٩٩٤)

١٢٠ - في ٧ آب/أغسطس ١٩٩٤، غادر أعضاء فريق الوجود الدولي المؤقت في الخليل المدينة بعد انتهاء فترة ولاية الفريق البالغة ثلاثة أشهر. وكان الفريق قد بدأ أعماله في ٨ أيار/مايو ١٩٩٤، وفي أثناء الشهور الثلاثة الماضية، حدث تناقص في عدد التصادمات، وإن كان قد حدث ارتفاع في عدد حوادث إطلاق

الرصاص على الاسرائيليين ثم الهرب، مما كان يقع بالخليل على نحو غالب. (جروسالم بوست، ٧ و ٨ آب/أغسطس ١٩٩٤)

١٢١ - في ١٠ آب/أغسطس ١٩٩٤، أفاد المسؤولون الدانمركيون ووسائط الإعلام الدانمركية أن التقرير المقدم من فريق الوجود الدولي المؤقت يذكر أن الجنود الاسرائيليين كانوا يتسمون بروح عدائية وبعدم التعاون وذلك في أثناء فترة ولاية الفريق في المدينة التي امتدت أربعة أشهر. وقد بين التقرير أن الجيش الاسرائيلي كان معاديا للمراقبين، كما أنه لم يكن مستعدا للتعاون معهم بأسلوب من شأنه أن يمكنهم من الاضطلاع بواجباتهم. وقد قام الجيش، على سبيل المثال، بتقييد حرية الحركة من خلال فرض حظر التجول دون أي مبرر عسكري مما حد من إمكانات المراقبين فيما يتصل بملاحظة الحالة والإبلاغ بشأنها. (جروسالم بوست، ١١ آب/أغسطس ١٩٩٤)

١٢٢ - في ١٢ آب/أغسطس ١٩٩٤، اكتشفت الشرطة الاسرائيلية خلية من خلايا حركة حماس، وقد وصف وزير الشرطة، السيد موشي شاحال، هذه الخلية بأنها من أخطر الخلايا. وصرحت الشرطة بأن خلية "عز الدين القسام"، وهي خلية "إرهابية" محلية، مسؤولة عن اختطاف وقتل الليفتنانت شاحار سيماني، إلى جانب جندي آخر، في شهر نيسان/أبريل. والخلية مكونة بكاملها من عناصر مقيمة بالقدس الشرقية. (هآرتس، جروسالم بوست، ١٤ آب/أغسطس ١٩٩٤)

١٢٣ - في ١٤ آب/أغسطس ١٩٩٤، أفيد أن ثمة ١٥ عضوا من أعضاء الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين قد تم اعتقالهم في منطقة رام الله. وغالبيتهم كانت من الطلبة بجامعة بير زيت. (هآرتس، ١٤ آب/أغسطس ١٩٩٤)

١٢٤ - في ١٦ آب/أغسطس ١٩٩٤، أفيد أن قائد قوات جيش الدفاع الاسرائيلي في غوش قطيف (بقطاع غزة)، الميجور جنرال دورون ألموغ، قد صرح بأن ثمة ٣٩ اعتداء بالرصاص قد ارتكبت، وكلها على يد الحركيين من حركة حماس كما تفيد التقارير، ضد المواطنين الاسرائيليين وقوات جيش الدفاع الاسرائيلي منذ جلاء الجيش الاسرائيلي عن قطاع غزة. (هآرتس، ١٦ آب/أغسطس ١٩٩٤)

١٢٥ - في ١٧ آب/أغسطس ١٩٩٤، اتفق وزير الخارجية، السيد شيمون بيريز، وكبير المتفاوضين بمنظمة التحرير الفلسطينية، السيد نبيل شعث، على وزع ٤٠٠ من المراقبين المدنيين الدوليين المؤقتين في غزة. وقد طولب بتهيئة تواجد مؤقت في قطاع غزة (يماثل فريق الوجود الدولي المؤقت في الخليل) كجزء من اتفاقات اسرائيل - جبهة التحرير الفلسطينية في شهر أيلول/سبتمبر الماضي. (جروسالم بوست، ١٨ آب/أغسطس ١٩٩٤)

١٢٦ - في ٢٢ آب/أغسطس ١٩٩٤، اعتقلت قوات الأمن ١٢ فردا من الحركيين الاسلاميين بقريتي زاوية وقباطية بالقرب من جينين. ورغم أنهم جميعا ليسوا من الهاربين المطلوب القبض عليهم، فقد قدموا مع

هذا للاستجواب فيما يتصل بأنشطة حركتي الجهاد الاسلامي وحماس. (جروسالم بوست، ٢٣ آب/أغسطس ١٩٩٤)

١٢٧ - في ٢٤ آب/أغسطس ١٩٩٤، أفادت "ايتيم" (Itim) أن قوات الأمن في منطقة جينين قد اعتقلت ثلاثة من الحركيين بمنظمة فتح، وذلك بالإضافة إلى ما سبق أن اعلنه الجيش في ٢٢ آب/أغسطس من اعتقال ١٢ حركيا من حركتي حماس والجهاد الاسلامي. (هآرتس، جروسالم بوست، ٢٤ آب/أغسطس ١٩٩٤)

١٢٨ - في ٢٤ آب/أغسطس ١٩٩٤، أفيد أن جيش الدفاع الاسرائيلي قد بدأ في إخلاء عدد لم يعلن عنه من المواقع الأمامية بالمناطق الآهلة بالسكان في جميع أنحاء الجزء الشمالي من الضفة الغربية (السامرا)، وأن الجيش يزمع المضي فيما أسمته المصادر العسكرية "تعديل عملية الوزع". وقد أكد هذا المصدر أن الهدف المقصود يتمثل في نقل المواقع الأمامية للجيش من القرى والمدن الصغيرة الفلسطينية، التي تتسم بكثافة سكانية كبيرة، وذلك من أجل تجنب الاحتكاكات التي لا داعي لها. (جروسالم بوست، ٢٤ آب/أغسطس ١٩٩٤)

١٢٩ - في ٢٥ آب/أغسطس ١٩٩٤، أفيد أن قوات الأمن قد اعتقلت أعضاء خلية "إرهابية" تابعة لمنظمة فتح، حيث يشتبه في قيامهم بقتل تسعة أشخاص وشرطي عربي واحد. ولقد تم القبض عليهم بالقرب من مدينة قليقلية. وأعضاء هذه الخلية من طولكرم وقلقيلية وقدوم ودنبا. (هآرتس، جروسالم بوست، ٢٥ آب/أغسطس ١٩٩٤)

١٣٠ - في ٢٦ آب/أغسطس ١٩٩٤، أفيد أن الشرطة الفلسطينية ودائرة الأمن الفلسطينية قد سلمت اسرائيل أربعة من الشبان الفلسطينيين الذين شاركوا في قتل امرأة فلسطينية برام الله ثم هربوا إلى أريحا. (هآرتس، ٢٦ آب/أغسطس ١٩٩٤)

٢ - الحوادث الناجمة عن الاحتلال

القرائن الشفوية

١٣١ - قدم أحد الشهود للجنة الخاصة معلومات إضافية بشأن قتل المدنيين فقال:

"عقب توقيع إعلان المبادئ، ورغم إعادة وزع الجيش الإسرائيلي على نحو محدود، أجد نفسي ما زلت مضطرا للأسف إلى القول بأن عدد جنود الجيش الإسرائيلي داخل قطاع غزة قد تزايد بشكل يجعله أكبر مما كان في أي وقت منذ بدء الانتفاضة. وهؤلاء الجنود يبدون وكأنهم سينسحبون في الغد ولكن تصرفاتهم العملية تدل في نفس الوقت على أنهم سيبقون إلى الأبد. وفي إطار هذا الوجود الشديد الكثافة للجيش الإسرائيلي، يلاحظ أن الانتهاكات اليومية، التي تتعلق بأعمال القتل والإصابات، مستمرة كما هي. وعندما أتحدث في هذا المقام عن الإصابات فإنني لا

أتحدث عن رصاصات مطاطية، بل أتحدث عن حالات إعاقة دائمة، من قبيل إصابة أشخاص بالعمى وفقدهم بصرهم، أو بقاء أشخاص على قيد الحياة بعد تعرضهم لإصابات خطيرة تجعلهم، مع هذا، في عداد الأموات من الناحية الطبية". (السيد مازن جميل شقورة، الشاهد رقم ١٢، A/AC.145/RT.636)

١٣٢ - وصف عامل ميداني تابع للمنظمة الإسرائيلية لحقوق الإنسان "بتسيليم" الحالة فيما يتعلق بالأوامر المتصلة بفتح النيران فقال:

"إن الجنود الذين يؤدون خدمتهم بالأراضي المحتلة لا يطبقون أوامر إطلاق النيران بصيغتها الصادرة عن المدعي العسكري العام، وذلك بالتعاون مع وزارة العدل الإسرائيلية. ومن حالات الاستشهاد التي حققتها بنفسي تبين لي بوضوح أن النيران قد أطلقت مع التصويب على الجزء الأعلى من الجسم، مما يخالف الأنظمة ذات الصلة. وغالبية الجراح والإصابات التي توليت تحقيقها قد أوضحت أن الرصاص الذي أطلق كان مصوبا نحو الرأس أو الرقبة أو الصدر، مما أدى إلى الوفاة بعد ذلك. ولقد أصبح من الجلي أمامي، من خلال التحقيقات الميدانية التي اضطلعت بها، أن الجنود، كانوا يطلقون النار أحيانا، لا لإحداث إصابات، بل للقتل.

"والمشكلة تتمثل في أن كل جندي يتصرف من تلقاء نفسه. والمدعي العسكري العام يعطي للقادة بعض الصلاحيات في حالة تعرض حياة الجنود للخطر، ولكن هذه الصلاحيات لا تشير إلى ما هو المقصود بـ "التهديد الواقع على الحياة" ومدى جدية هذا التهديد. فالجندي عندما يرى أحد الفتية يولي هاربا، فإنه يعتقد أن حياته هو في خطر، ويطلق النيران على ظهره. وإطلاق الرصاص على ظهر شخص ما يعني، في الواقع، أن حياة الجندي بمنأى عن الخطر". (السيد باسم عيد، الشاهد رقم ١٧، A/AC.145/RT.639)

١٣٣ - وصف هذا الشاهد للجنة الخاصة حالة تبعث على القلق بشكل خاص، وهي تتعلق باستخدام الطلقات المصنوعة من البلاستيك:

"سوف أقدم لكم مثالا لطفل عمره عام ونصف العام، وقد تعرض للقتل في مخيم جباليا. وقد كان واقفا بجوار أبيه. وقام ضابط بإطلاق رصاصة من البلاستيك أدت إلى قتل الطفل على الفور. وعندما حققنا في هذا الحادث، تبين لنا أن الضابط قد أطلق الرصاصة من بعد يبلغ ٣٠ مترا، وذلك على النقيض من الأوامر ذات الصلة التي تنص على عدم إطلاق رصاصات البلاستيك إلا من بعد يبلغ ٧٠ مترا على الأقل". (السيد باسم عيد، الشاهد رقم ١٧، A/AC.145/RT.639)

١٣٤ - قص نفس الشاهد حالة شاب تعرض لإطلاق الرصاص في ظهره:

"وثمة حادث وقع يوم ١٣ نيسان/أبريل ١٩٩٤ بمخيم الجلزون. وكان ضحية هذا الحادث شاب عمره ٢٣ سنة واسمه عوض الله حسن انداش. ففي حوالي الساعة ٤/٣٠ من بعد ظهر ذلك اليوم، كان هناك جنديان متمركزان فوق سطح أحد المساكن بالمخيم. وعندما اقترب هذا الفتى منهما، ناداياه وسألاه عما يعمله. فأجاب بأنه قد أوقف سيارته في المرأب وأنه ينوي الذهاب لمنزله. فسأله أحد الجنديان عن موقع بيته، فأشار الفتى باصبعه نحو البيت. وطلب إليه الجندي أن يمضي في سبيله. وعندما استدار الفتى للعودة لمنزله، أطلق الجندي عليه رصاصة أصابته في أسفل ظهره وأدت إلى وفاته على الفور". (السيد باسم عيد، الشاهد رقم ١٧، A/AC.145/RT.639)

١٣٥ - هناك مشكلة أخرى، وهي مشكلة تطبيق قواعد فتح النيران فيما يخص المركبات:

"وإطلاق النار على السيارات قد أصبح ظاهرة معروفة، وذلك رغم وجود أوامر خاصة لإطلاق النار تتمثل في التصويب نحو العجلات. ولم تصادفني حالة واحدة تتضمن إصابة العجلات بالرصاص، ولكني صادفت حالات كثيرة كان من شأنها أن أدت إلى وفاة من كان بالسيارة من شخص أو أشخاص ... ومعي صورة فوتوغرافية لسيارة يقودها مواطنون فلسطينيون، وهي توضح أن الجنود الإسرائيليين قد أطلقوا الرصاص مصوبين نحو مقدمة السيارة. وقد أدى هذا إلى مقتل السائق على الفور. وهذا يعني أن ثمة تعمدا لقتله، لا لإصابته، فالأوامر ذات الصلة تنص على قيام الجنود بالتصويب نحو إطارات السيارة وحدها، لا نحو حاجبها الزجاجي". (السيد باسم عيد، الشاهد رقم ١٧، A/AC.145/RT.639)

١٣٦ - هناك شاهد بترت ساقه، وقد أدلى أمام اللجنة الخاصة بالمعلومات التالية:

"إن رصاصات دمدم يجري استخدامها، وهذه الرصاصات المجوفة محظورة دوليا، ولكن الجيش الإسرائيلي ما زال يستعملها ... ولقد أصبت برصاصة من هذا النوع. ونقلت إلى مستشفى ناصر بغزة، ولكن قيل لي إنه لا يمكن عمل أي شيء بالنسبة لساقي، وقد تم بترها بعد حوالي ستة أسابيع من تعرضي للإصابة". (السيد يسري إسماعيل بربخ، الشاهد رقم ٦، A/AC.145/RT.635)

١٣٧ - ثمة شاهد آخر قدم وصفا لما يحدث لمن يتعرض للاعتقال:

"عند اعتقال شخص مطلوب من السلطات الإسرائيلية، يستمر إطلاق الرصاص عليه حتى وهو منبطح على الأرض. والدليل على ذلك هو مقتل سليم وافي، الذي سقط شهيدا في مدينة رفح. وهذا الشخص كان قد اعتقل لتوه وكان منبطحا على الأرض. وكان بوسع الجنود أن يلقوا القبض عليه، ولكنهم أصابوه برصاصاتهم وأردوه قتيلا". (السيد محمد عمر، الشاهد رقم ١٠، A/AC.145/RT.636)

١٣٨ - تحدثت شاهدة أدلت بشهادتها أمام اللجنة عما أحست به من تبدد أوهامها عقب توقيع إعلان المبادئ، وأشارت بصفة خاصة إلى أنشطة الوحدات السرية:

"عقب توقيع إعلان المبادئ، تردت حالتنا كفلسطينيين أكثر من ذي قبل فيما يتصل بكافة جوانب الحياة، فالأوضاع بالغة الصعوبة. والحياة أصبحت في غاية المشقة. وما من عمل لأي شخص. ولا نستطيع الخروج من مساكننا ليلا. وهناك حظر للتجول. وفي أثناء النهار، يتخفى الإسرائيليون الذين يسمون "القوات الخاصة" في أزياء عربية. وهم يسيرون في الشوارع مثلنا تماما، وفجأة يقومون بالقبض على شخص ما. ويعتدون بالضرب على من يقبضون عليهم. ويقتلونهم ويستولون على سياراتهم. وبالتالي، فإنهم يأخذون سيارة أي شخص لديه سيارة. فهم يخرجونه من سيارته بالقوة ويستولون على السيارة. ويقومون بقيادتها والكل يعتقد أنها سيارة فلسطينية. وبوسعهم أن يفعلوا ما يريدون مستخدمين هذه السيارة. وهؤلاء أسوأ مَن في إسرائيل على الإطلاق، سواء كانوا عسكريين أم مستوطنين. فالقوات الخاصة أبشع سكان إسرائيل، وهي تحيل حياتنا إلى جحيم لا يطاق". (السيدة سمية ياسر ملحم، الشاهد رقم ٢١، A/AC.145/RT.642)

١٣٩ - قام شاهد آخر بوصف حالة شخص تعرض للقتل على يد وحدة من الوحدات السرية فقال:

"عقب إعلان المبادئ وحتى ٢٨ نيسان/أبريل ١٩٩٤، كان قد قتل ٦٨ فلسطينيا في قطاع غزة وحده. واثنان وعشرن من هؤلاء القتلى كانوا دون الثامنة عشرة من العمر. وثمة ثلاثة وعشرون من القتلى الـ ٦٨ كان مصرعهم على يد الوحدات الخاصة. وسوف أقدم لكم مثالين من أعمال هذه الوحدات الخاصة.

"والمثال الأول يتعلق بالسيد أحمد أبو الريش، ٢٧ سنة، من خان يونس. وقد كان عضوا في الجناح المتشدد لمنظمة فتح. ولقد أطلق سراحه من جانب السلطات العسكرية الإسرائيلية، وبعد ذلك بخمسة عشر يوما لقي مصرعه على يد أعضاء بالوحدات الخاصة كانوا يرتدون الثياب الفلسطينية الوطنية التقليدية ويستخدمون مركبتين فلسطينيتين، وهما شاحنتان لنقل الخضروات.

"والمثال الثاني يتصل بمقتل ستة من المواطنين الفلسطينيين في مخيم جباليا. وفي ٢٨ آذار/مارس، قتل ستة أشخاص ينتمون إلى قيادة منظمة فتح. ولم يكونوا من الجناح العسكري للمنظمة. وقد كانوا يقومون بتوزيع نشرة سياسية، ولقد فوجئوا بالاعتداء عليهم من جانب أشخاص في سيارتين، إحداهما من طراز بيجو ٤٠٤ والأخرى من طراز بيجو ٥٠٤، حيث قام هؤلاء الأشخاص بإطلاق النار بدون تمييز. وقد كانت عملية القتل هذه متعمدة وهي لا تخلو من وحشية". (السيد إبراهيم خميس شحاده، الشاهد رقم ١١، A/AC.145/RT.636)

١٤٠ - وصف باحث ميداني من المركز الفلسطيني لمعلومات حقوق الإنسان مدى عدم الاكتراث بحياة المدنيين الفلسطينيين الذي أبداه الجنود الإسرائيليون ممن أطلقوا الرصاص على أشخاص مطلوبين وهاربين بمستشفى محمد علي محتسب للأطفال في الخليل:

"طلب الجنود الإسرائيليون إلى ثلاثة من العرب الدخول إلى المبنى وتفتيشه. وأحد هؤلاء العرب الثلاثة كان مختار الحاج. ومن ثم، فقد طلب إليهم أن يفتشوا المبنى، ولم يعثروا على شيء. وفي أثناء وجودهم داخل المبنى، بدأ الجنود في إطلاق رصاصات وصواريخ، ووفقا لما قاله العرب الثلاثة المعنيون (ولقد التقيت بهم فيما بعد وحصلت على شهاداتهم)، يلاحظ أنهم قد اضطروا إلى الاختباء داخل المبنى لمدة ساعة كاملة في أثناء تعرضه لإطلاق النار. وفي النهاية، قام مختار برفع علم أبيض من النافذة، بعد أن مزق قطعة من القماش، وبدأ يقول بصوت عال إنهم ما زالوا داخل المبنى، وإن المبنى لا يوجد به من يشتبه في أمرهم. وبعد ذلك، تركهم الجنود يخرجون. وطلبوا إلى مختار أن يخلع ملابسه عندما خرج من المبنى حيث أنهم اعتقدوا أنه استسلم. وعندما تحدث مع ضابط المخابرات الإسرائيلي الذي طلب إليه أن يدخل المبنى، قال له نفس الضابط "إن هؤلاء الجنود مخبولون لأنهم يعتقدون أنكم أنتم الأشخاص المطلوبون". وهذا يبين لكم أن حياة الفرد لا تساوي شيئا من وجهة نظر سلطة الاحتلال". (السيد محمود جبرين، الشاهد رقم ٢٠، A/AC.145/RT.640)

١٤١ - يمكن الاطلاع على الشهادات المتصلة بالحوادث المتعلقة بالانتفاضة الشعبية في الوثائق A/AC.145/RT.635 (السيد يسري إسماعيل بربخ)، و A/AC.145/RT.635 (السيد محمد عمر)، و A/AC.145/RT.636 (السيد إبراهيم خميس شحاده)، و A/AC.145/RT.636 (السيد مازن جميل شقورة)، و A/AC.145/RT.639 (السيد باسم عيد)، و A/AC.145/RT.640 (السيد محمود جبرين)، و A/AC.145/RT.642 (السيدة سمية ياسر ملحم).

المعلومات الخطية

١٤٢ - تستخدم المختصرات التالية لأسماء الصحف في الجداول:

هـ هآرتس
ج ب جروسالم بوست
ط الطليعة
ج ت جروسالم تايمز

ألف - قائمة بالفلسطينيين الذين قتلوا على أيدي الجنود أو المدنيين الإسرائيليين

التاريخ	الاسم والعمر	مكان الإقامة	الملاحظات والمصدر
٧ نيسان/ابريل ١٩٩٤	علي طالب (عبد الله) العماوي، ١٩	مخيم الشاطئ للاجئين	أطلق عليه الرصاص وقتل على يد الجنود، وذلك بعد أن أطلق الرصاص على بعض الإسرائيليين عند موقف للحافلات في أشدود. ولقد قتل إسرائيلي واحد. (هـ، ج ب، ٨ نيسان/ابريل ١٩٩٤)
٧ نيسان/ابريل ١٩٩٤	لم يُبلغ عن الأسم	مخيم بلاطه للاجئين (الضفة الغربية)	ألقى بأحجار على الجنود، وقد ردوا بإطلاق النار. ومات وهو في طريقه إلى المستشفى. (هـ، ج ب، ٨ نيسان/ابريل ١٩٩٤)
٩ نيسان/ابريل ١٩٩٤	عاطف جمعة عابد (أو عبيد)، ١٨ أو ١٩	حي الشيخ رضوان (قطاع غزة)	أطلق عليه الجنود الرصاص بعد أن هددهم بفأس عند نقطة تفتيش اريتس. ولقد أطلق الرصاص بعد أن طالبه الجنود بالتوقف (هـ، ج ب، ١٠ نيسان/ابريل ١٩٩٤)
١٢ نيسان/ابريل ١٩٩٤	فاطمة سامي عبد الله، ١٨، حامل	الجيب (الضفة الغربية)	أصيبت إصابة قاتلة في مسكنها، وذلك برصاصة طائشة من أحد المستوطنين في أثناء إطلاقه الرصاص على قاذفي الحجارة. ولقد اعتقل هذا المستوطن. (هـ، ج ب، ١٣ نيسان/ابريل ١٩٩٤، وأشير إلى ذلك أيضا في ط، ١٤ نيسان/ابريل ١٩٩٤ و ج ت، ١٥ نيسان/ابريل ١٩٩٤)
١٢ نيسان/ابريل ١٩٩٤	عواد (حسن) طباش، ٢٣	مخيم الجلزون للاجئين (الضفة الغربية)	مات في المستشفى بعد أن أطلق الجنود الرصاص عليه، وذلك عندما ألقى بأحجار على سيارات إسرائيلية على طريق رام الله - نابلس. (هـ، ج ب، ١٣ نيسان/ابريل ١٩٩٤)
١٥ نيسان/ابريل ١٩٩٤	نضال طراوي، ٣٨	مخيم بلاطة للاجئين	مات بعد استنشاق غاز مسيل للدموع كان قد أطلقه عليه الجنود. (ج ت، ١٨ نيسان/ابريل ١٩٩٤)

التاريخ	الاسم والعمر	مكان الإقامة	الملاحظات والمصدر
١٦ نيسان/ابريل ١٩٩٤	عوض نمر مطر (أو ناهد عودة مطر)، ١٩	مخيم قلندية للاجئين (الضفة الغربية)	مات من جراء جراح أصيب بها في ١٥ نيسان/ابريل. ولقد أطلق جنود الجيش النيران عليه بعد إلقائه للأحجار على دورية لجيش الدفاع الإسرائيلي في مخيم اللاجئين. (هـ ج ب، ١٧ نيسان/ابريل ١٩٩٤، وأشير إلى ذلك أيضا في ٢١ نيسان/ابريل ١٩٩٤)
٢٠ نيسان/ابريل ١٩٩٤	ياسين (محمود) حماد، ٢٣	مخيم قلندية للاجئين (أو البيرة) (الضفة الغربية)	مات على أثر جراح أصيب بها في ١٩ نيسان/ابريل في أثناء اشتباك مع الشرطة. (هـ ج ب، ٢١ نيسان/ابريل ١٩٩٤، وأشير إلى ذلك أيضا في ط، ٢١ نيسان/ابريل ١٩٩٤)
٢١ نيسان/ابريل ١٩٩٤	حسن فيري (أو حسن يوسف حسن الراقد)، ٢٤	حي السجايا (قطاع غزة)	مات على أثر جراح أصيب بها في اليوم السابق في أثناء اشتباك مع الجنود. (هـ ج ب، ٢٢ نيسان/ابريل ١٩٩٤)
٢٣ نيسان/ابريل ١٩٩٤	محمود طومان، ١٧	مخيم خان يونس للاجئين (قطاع غزة)	أطلق عليه الرصاص ومات على يد المستوطنين بعد أن طعن أمرأة بسكين في مستوطنة نفه دكاليم (هـ ج ب، ٢٤ نيسان/ابريل ١٩٩٤)
٢٣ نيسان/ابريل ١٩٩٤	شفيق (ماهر محمود) شاوه، ١١	حي السجايا (قطاع غزة)	مات على أثر جراح كان قد أصيب بها في ١١ نيسان/ابريل، وذلك عندما أطلق عليه الرصاص من قبل جنود كانوا يقومون بإطلاق النيران على قاذفي الحجارة. (هـ ج ب، ٢٤ نيسان/ابريل ١٩٩٤)
٢٦ نيسان/ابريل ١٩٩٤	كامل قريدات (أو كمال) حسين (محسن) وريدات، ٣٥	الظاهرية بالقرب من الخليل (الضفة الغربية)	أطلق عليه الرصاص وقتل على يد أحد الجنود عندما كان يعبر ميدانا بالقرب من نقطة تفتيش عسكرية في الخليل. (ووفقا لروايات أخرى، استل هذا الشاب سكينا وحاول أن يطعن بها أحد الجنود، كما أفادت الأنباء. ومع هذا فقد أكد شاهدان فلسطينيان أنه لم يستل أي سكين عندما أطلق الرصاص عليه، بل وربما كان بدون سلاح على الإطلاق. وذكر شهود آخرون أن أحد الضباط قد حضر في سيارة جيب، بعد حادث إطلاق الرصاص، ووضع سكينا بجانب الجثة ثم انصرف بسيارته. وقد ذكرت المصادر العسكرية أن جيش الدفاع الإسرائيلي يتولى التحقيق في هذه التقارير المختلفة عن الحادث). (هـ ج ب، ٢٧ نيسان/ابريل ١٩٩٤؛ وأشير إلى ذلك أيضا في ج ت، ٢٩ أيار/مايو ١٩٩٤)

التاريخ	الاسم والعمر	مكان الإقامة	الملاحظات والمصدر
٩ أيار/مايو ١٩٩٤	أحمد ابراهيم طباش، ١٣	مخيم خان يونس للاجئين (قطاع غزة)	ذكرت التقارير الأولية أنه قد أطلق عليه الرصاص من قبل الجنود الذين كانوا يردون على حوادث متكررة من حوادث إلقاء الأحجار في نيف دكاليم. وصرحت المصادر العربية، مع هذا، بأنه قد أطلق عليه الرصاص على يد أحد المستوطنين، وذلك عند قيام بعض الشبان بإلقاء الأحجار على جرارات كانت تؤدي بعض الأعمال الأساسية في المستوطنة. (ج ب، ١٠ أيار/مايو ١٩٩٤؛ وأشير إلى ذلك أيضا في ج ت، ١٣ أيار/مايو ١٩٩٤)
١٧ أيار/مايو ١٩٩٤	بشار زابان، ٢٢	نابلس (الضفة الغربية)	أطلق عليه الرصاص ضابط أمن (أو مستوطن) في بيزيك، بعد أن حاول اختطاف سلاح الضابط. ومات في المستشفى. (ج ب، ١٨ أيار/مايو ١٩٩٤؛ وأشير إلى ذلك أيضا في ج ت، ٣ حزيران/يونيه ١٩٩٤)
٢٢ أيار/مايو ١٩٩٤	جهاد (ابراهيم محمد) أصفر، ٢٢	عبسان (قطاع غزة)	هو حركي في حركة الجهاد الإسلامي، ومسجل بقائمة المطلوبين. وقد ذكر جيش الدفاع الإسرائيلي أنه قد قام، هو وشركاء له، بإطلاق النار وإلقاء قنبلة على جنود كانت تحاول اعتقال بعض الهاربين في الخليل. ومع استمرار الملاحقة، انتقل إلى كفر تفاح، وقد استخدم الجنود قذائف مضادة للدبابات من أجل هدم المخابئ التي هرب إليها الفارون. (هـ، ج ب، ٢٣ أيار/مايو ١٩٩٤؛ وأشير إلى ذلك أيضا في ج ت، ٢٧ أيار/مايو ١٩٩٤)
٢٧ أو ٢٨ أيار/مايو ١٩٩٤	كمال قراني، ٢١	قلقيلية (الضفة الغربية)	أطلق عليه الرصاص في أثناء مطاردة لإحدى السيارات، حيث رفضت هذه السيارة المشتبه فيها أن تتوقف بناء على أوامر متطوعي الحرس المدني. ولقد أطلق عليه الرصاص بعد أن حاول سائق السيارة أن يصدم أحد أفراد الحرس المدني. ولقد قيل إنه قد وجدت داخل السيارة معدات للسطو على المنازل ليلا. (ج ب، ٢٩ أيار/مايو ١٩٩٤)
٣٠ أيار/مايو ١٩٩٤	محمد مرعي، ١٠	جنين	مات في انفجار. (ج ت، ٣ حزيران/يونيه ١٩٩٤)

التاريخ	الاسم والعمر	مكان الإقامة	الملاحظات والمصدر
٣١ أيار/مايو ١٩٩٤	عبد المنعم حميد، ٢٥	مخيم عماري للاجئين (الضفة الغربية)	مطلوب من قبل السلطات لاشتراكه في قتل الضابط نعوم كوهين بدائرة الأمن العام في شباط/فبراير. ولقد ذكرت التقارير أنه قد وجد معه مسدس محشو بالطلقات.
"	زهير (رمضان رشدي) فرح، ٢٨	الرام (القدس الشرقية)	قُتل على يد قوات الأمن في قرية عرام، بالقرب من شمال القدس. ولم تقدم تفاصيل أخرى.
			وكلا الرجلين من الهاربين المنتمين إلى حركة حماس. (هـ ج ب، ١ حزيران/يونيه ١٩٩٤؛ وأشير إلى ذلك أيضا في ج ت، ١ حزيران/يونيه ١٩٩٤)
١١ حزيران/يونيه ١٩٩٤	سهام السويطي، ٣٧	قصر عقب (الضفة الغربية)	كانت واقفة تشاهد ما يحدث. ولقد أطلق عليها الرصاص من جانب الجنود في أثناء بعض الاشتباكات. وماتت في المستشفى. وذكرت الشهود أنها قد أصيبت عندما أطلق الجنود النيران على المحتجين الذين كانوا يقذفونهم بالأحجار في رام الله. (هـ ج ب، ١٢ حزيران/يونيه؛ ولقد أشير إلى ذلك أيضا في ج ت، ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٤)
٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٤	عزام (محمود) نصاصرة، ١٨	بيت فوريك/بيت سوريك (الضفة الغربية)	أطلق عليه الرصاص من قبل الجنود في أثناء مظاهرات كانت تطالب بالإفراج عن مزيد من السجناء. ومات في المستشفى. والتحقيق جار في الوقت الراهن. (هـ ج ب، ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٤؛ وأشير إلى ذلك أيضا في ج ت، ١ تموز/يوليه ١٩٩٤)
١ تموز/يوليه ١٩٩٤	عايد أبو سنينه، ٣١	سيلوان (القدس الشرقية)	أطلق عليه الرصاص في رأسه بالقرب من مستودع غاز جيفات شاؤول في القدس. ولقد أعلنت جماعة "سيف داود" أنها مسؤولة عن حادث القتل هذا. والشرطة تجري تحقيقا بشأن ما إذا كان هذا القتل يرجع إلى بواعث إجرامية أم أنه قد تم على يد متطرفين من اليهود. (هـ ج ب، ٣ تموز/يوليه ١٩٩٤؛ وأشير إلى ذلك أيضا في ج ت، ٨ تموز/يوليه ١٩٩٤)
١١ تموز/يوليه ١٩٩٤	على عثمان محمد (حامد) العاصي، ٣٠	بني حسن (الضفة الغربية)	كلاهما من حركة حماس، وهما مطلوبان منذ أكثر من عام. ولقد احتميا داخل إحدى الشقق في نابلس، وتعرضا للقتل أثناء تبادل النيران اللاحق مع الوحدات السرية وأفراد دائرة الأمن العام. ولقد أطلقت على المبنى قذائف مضادة للدبابات. وقد أفادت التقارير أنهما كانا مسلحين بمسدسات وقنابل. (هـ ج ب، ١٢ تموز/يوليه ١٩٩٤، ولقد أشير إلى ذلك أيضا في ج ت، ١٥ تموز/يوليه ١٩٩٤، ط، ٢٠ تموز/يوليه ١٩٩٤)
	بشار العمودي، ٢٧	نابلس (الضفة الغربية)	

التاريخ	الاسم والعمر	مكان الإقامة	الملاحظات والمصدر
١٧ تموز/يوليه ١٩٩٤	رياض ياسين، ٢٧	خان يونس (قطاع غزة)	قُتل كل منهما أثناء أعمال الشغب التي حدثت عند نقطة تفتيش إرتيس. وقد ذكرت المصادر الفلسطينية أنهما قد قتلا برصاص البنادق على يد الجيش. (هـ. ج ب، ١٨ تموز/ يوليه ١٩٩٤)
"	ياسر السلطان، ٢٥	جباليا/مخيم رفح للاجئين (قطاع غزة)	

٢٢ تموز/يوليه ١٩٩٤	على عمور، ٤٠	قرية ياتا	مات على أثر انفجار قنبلة كان قد تركها الجنود الإسرائيليون. (ج ت، ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٤)

٢٢ تموز/يوليه ١٩٩٤	محمود قنين، ٢٨ (أو محمد جبر، ٢٥)	نابلس (الضفة الغربية)	أطلق عليه الرصاص في أثناء أعمال الشغب عندما أطلق الجنود النيران على مركبة كانت تحاول الهرب من الشرطة. والتحقيق جار في الوقت الحالي. (هـ. ج ب، ٢٤ تموز/يوليه ١٩٩٤؛ وأشير إلى ذلك أيضا في ج ت، ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٤)
١٢ و ١٣ آب/اغسطس ١٩٩٤	طارق أبو عرفه	القدس الشرقية	عضو في إحدى خلايا حركة حماس. ولقد قتل أثناء معركة بالرصاص مع الشرطة بحي الرام في القدس الشرقية. وذكرت الشرطة أن الأفراد المسلحين بالبنادق قد تجاهلوا مطالبة الشرطة إياهم بتسليم أنفسهم، وتبادلوا النيران معها. (هـ. ١٥ آب/اغسطس ١٩٩٤، ج ب، ١٤ و ١٥ آب/ اغسطس ١٩٩٤؛ وأشير إلى ذلك أيضا في ج ت، ١٩ آب/ اغسطس ١٩٩٤)

١٦ آب/اغسطس ١٩٩٤	راغب رفيق عابدين، ٢٢	بيت حنينا/الرام (القدس الشرقية)	مات في المستشفى بعد إصابته إصابة خطيرة في يوم ١٢ أو ١٣ آب/اغسطس أثناء معركة بالرصاص مع قوات الأمن في القدس الشرقية. (هـ. ١٨ آب/اغسطس ١٩٩٤، ج ب، ١٥ و ١٨ آب/اغسطس ١٩٩٤؛ وأشير إلى ذلك أيضا في ج ت، ١٩ آب/اغسطس ١٩٩٤)
			ووفقا للشهود، لم يحدث القتل في أثناء معركة بالرصاص مع الشرطة. فالقتلى لم يطلقوا النار على القوات الإسرائيلية، ولكن القتل كان، فيما يبدو، "متعمدا". ولقد أنكر متحدث بلسان الدفاع الإسرائيلي هذه الادعاءات. (هـ، ٢٣ آب/اغسطس ١٩٩٤)

التاريخ	الاسم والعمر	مكان الإقامة	الملاحظات والمصدر
١٧ آب/اغسطس ١٩٩٤	عياد حامد أبو غانم، ١٧	رفح (قطاع غزة)	أطلق عليه الرصاص على يد جنود جيش الدفاع الإسرائيلي عندما كان يحاول التسلل إلى الطريق الواقع على الحدود بين مصر وإسرائيل في منطقة رفح. ولقد ذكر الشهود أنه لم يبدر منه ما يشكل خطرا بالنسبة لحياة الجنود، ولم يوجه إليه أي تحذير قبل إطلاق الرصاص عليه. والمسؤولون الفلسطينيون والإسرائيليون يجرون التحقيق اللازم في هذا الشأن. (هـ، ١٨ و ٢١ آب/اغسطس ١٩٩٤؛ ج ب، ١٨ آب/اغسطس ١٩٩٤؛ وقد أشير إلى ذلك أيضا في ج ب، ١٩ آب/اغسطس ١٩٩٤)
١٩ و ٢٠ آب/اغسطس ١٩٩٤	لم يُبلغ عن الأسم	رام الله (الضفة الغربية)	قُتل أثناء الاضطرابات التي حدثت في رام الله، وذلك عندما قام أعضاء إحدى الوحدات السرية بإطلاق الرصاص على المقيمين الذين كانوا يلقون بالأحجار والزجاجات. (هـ، ٢١ آب/اغسطس ١٩٩٤)

(ب) قائمة بالفلسطينيين الآخرين الذين قتلوا نتيجة الاحتلال

التاريخ	الاسم والعمر	مكان الإقامة	الملاحظات والمصدر
٢ نيسان/ابريل ١٩٩٤	خالد حلبي، ٣٢	مخيم خان يونس للاجئين (قطاع غزة)	عضو في الجناح المتشدد لمنظمة فتح. تسلّف نفسه في مخيم خان يونس للاجئين عند قيامه بإعداد قنبلة.(ج ب، ٣ نيسان/ابريل ١٩٩٤)
٢ نيسان/ابريل ١٩٩٤	فايز الهندي، ٤٥	مخيم جباليا للاجئين، (قطاع غزة)	أطلق عليه الرصاص عدة مرات. (هـ، ج ب، ٣ نيسان/ ابريل ١٩٩٤)
٩ نيسان/ابريل ١٩٩٤	ديب عثمان دعس، ٥٥	هجة (الضفة الغربية)	أطلق عليه الرصاص من جانب رجلين مقنعين. وكان معه بندقية. (هـ، ج ب، ١٠ نيسان/ ابريل ١٩٩٤)
١٣ نيسان/ابريل ١٩٩٤	عمار عمارنة، ٢١	يعبد (الضفة الغربية)	مات عندما قام بتفجير قنبلة أنبوبية، مصنعة محليا، ومربوطة حول جسمه، وذلك في هجوم انتحاري في الحضرة، حيث قتل خمسة أشخاص (هـ، ج ب، ١٥ نيسان/ ابريل ١٩٩٤)
١٦ نيسان/ابريل ١٩٩٤	لم يُبلغ عن الأسم	خربة عسله (الضفة الغربية)	رئيس القرية. ولقد أطلق عليه الرصاص وقتل بواسطة رجلين ملثمين. (هـ، ١٧ نيسان/ابريل ١٩٩٤)

التاريخ	الاسم والعمر	مكان الإقامة	الملاحظات والمصدر
٢٣ نيسان/ابريل ١٩٩٤	جودة أبو سنينه، ٣٢	الخليل (الضفة الغربية)	أطلق عليه الرصاص وقتل على يد مسلحين فلسطينيين. (هـ ج ب، ٢٤ نيسان/ابريل ١٩٩٤)
٢٧ أيار/مايو ١٩٩٤	حسن درويش (أو حسن دوشان)، ٣٥	مدينة غزة (قطاع غزة)	تعرض الاثنان للتعذيب. ولقد عثر عليهما معلقين في عمودين للإنارة. وكانا أول فلسطينيين يقتلان على يدي حركة حماس بوصفهما "متعاونين"، وذلك منذ انتهاء اتفاق مدته شهر واحد سبق ابرامه بين منظمة فتح وحركة حماس لوقف عمليات القتل هذه، ولقد انتهى الاتفاق في ٢٢ أيار/مايو. (هـ ٢٩ أيار/مايو ١٩٩٤، ج ب، ٢٩ و ٣٠ أيار/مايو ١٩٩٤)
"	عبد الوهاب غالي أو راضي، ٣١	"	
١٩ حزيران/يونيه ١٩٩٤	لم يُبلغ عن الاسم	قلقيلية (الضفة الغربية)	وجدت جثته بجوار المدينة. وقد يكون مجرما خارجا على القانون. والتحقيق اللازم جار في هذه الأيام. (هـ ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٩٤)
٢٣ حزيران/يونيه ١٩٩٤	ناصر (اسحق) صلومة، ٢٠ أو ٢٢	حي الشيخ رضوان (قطاع غزة)	من الحركيين في حركة حماس. ويشتبه في أنه كان ضحية قتل انتقامي محتمل للثأر من مقتل أحد المتعاونين. (هـ ج ب، ٢٤ حزيران/يونيه ١٩٩٤؛ ولقد أشير إلى ذلك أيضا في ج ت، ١ تموز/يوليه ١٩٩٤)
٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٤	محمود أبو سالم	مخيم بلاطة للاجئين (الضفة الغربية)	قُتل في أثناء معركة بين متعاونين مزعومين وبعض المقيمين في المخيم. (هـ ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٤)
٢٦ تموز/يوليه ١٩٩٤	سميح محمود دياب، ٥٣	اخطابة (الضفة الغربية)	ضابط شرطة عربي. أطلق عليه الرصاص وقتل في كمين بقريته، وذلك عند عودته من عمله. (هـ ج ب، ٢٧ تموز/يوليه ١٩٩٤)

(ج) حوادث أخرى

المعلومات الخطية

١٤٣ - في ١ و ٢ نيسان/ابريل ١٩٩٤، قام أحد الحركيين في الجناح المتشدد لمنظمة فتح بقتل نفسه في مخيم خان يونس للاجئين، في أثناء إعداده قنبلة (انظر القائمة). وقُتل أحد المقيمين بمخيم جباليا للاجئين (انظر القائمة)، وذلك في نفس الوقت الذي أصيب فيه شقيقه برصاصات لنفس الأسباب. وأصيب أيضا ما يتراوح بين ١٠ و ٢٠ عربيا بجراح أثناء حوادث وقعت في الأراضي أثناء العطلة الأسبوعية. وذكرت المصادر الفلسطينية أنه حدث في قطاع غزة أن أصيب ١١ شخصا في مخيم النصيرات للاجئين، بينما أصيب أربعة آخرون في قطاع غزة. ونشبت اشتباكات في مخيمات جباليا ومغازي والشاطئ للاجئين. وفي الضفة الغربية، أصيب ثلاثة أشخاص بنيران أسلحة جيش الدفاع الإسرائيلي في نابلس، بينما أصيب اثنان آخران في الخليل. وفي أريحا، قام عشرات من الفلسطينيين بقذف مركز الشرطة بالأحجار والزجاجات. وألقت الجنود قنابل صاعقة. وثمة مقيم في مستوطنة دوغيت، بالجزء الشمالي من قطاع غزة، هرب دون أن يصيبه أذى عندما أطلقت عليه خمس رصاصات عند مبارحة المستوطنة في سيارته. وبعد ذلك، قامت الشرطة بنسف سيارة بالقرب من موقع الهجوم، وذلك لاعتقادها أنها ملغومة. ولقد جُرح أحد جنود جيش الدفاع الإسرائيلي وواحد من شرطة الحدود في حادثين منفصلين من حوادث إلقاء الأحجار في مخيمي قلقيلية وجباليا للاجئين. كما أصيب رجل إسرائيلي إصابة طفيفة عندما قذف بأحجار عند مروره عبر الجيب بجوار رام الله (هآرتس، جروسالم بوست، ٣ نيسان/ابريل ١٩٩٤).

١٤٤ - في ٣ نيسان/ابريل ١٩٩٤، تعرض لإصابة بسيطة جنديان احتياطيان وفلسطيني واحد عندما أطلق الرصاص على مقر الجيش في مدينة غزة. وألقي القبض على ثلاثة مهاجمين في عملية سريعة. وذكرت المصادر الفلسطينية أن ثمة خمسة من المقيمين قد أصيبوا في أثناء اشتباكات مع الجيش في رفح ومخيم جباليا للاجئين وفي خان يونس وفي مخيم الشاطئ للاجئين. وذكرت أيضا أنه قد وقعت حوادث إلقاء للأحجار في مدينة غزة. وكانت هناك حوادث كذلك في رام الله وفي الخليل، حيث أصيب مقيمان. (هآرتس، جروسالم بوست، ٤ نيسان/ابريل ١٩٩٤).

١٤٥ - في ٤ نيسان/ابريل ١٩٩٤، ورغم بدء جيش الدفاع الإسرائيلي في الخروج من دير البلح، قام شبان فلسطينيون بإلقاء الأحجار على الجيش باستخدام المقلاع. ولقد طاردهم الجنود، وأطلقوا عليهم رصاصات من البلاستيك وغازات مسيلة للدموع، وأصابوا عربيين. وألقيت أيضا أحجار على الجنود في أريحا عندما كانوا يقومون بإخلاء مرافق الإدارة المدنية في هذه المدينة. (هآرتس، جروسالم بوست، ٥ نيسان/ابريل ١٩٩٤).

١٤٦ - في ٥ نيسان/أبريل ١٩٩٤، أفادت مصادر فلسطينية عن وقوع حوادث في مخيم جباليا للاجئين، حيث أصيب ما بين ثلاثة وستة أشخاص بجروح. وأفيد عن إصابة أربعة آخرين من السكان بجروح من جراء اطلاق المدافع من جانب جيش الدفاع الاسرائيلي، وحالة أحدهم خطرة، في قرية بيت عمر، بعد أن قاموا برشق مركبات اسرائيلية بالحجارة على طريق القدس - الخليل، فلحقه أضرار بعدة مركبات. وأفيد عن وقوع حوادث مماثلة في مخيم الضبية للاجئين، بيد أنه لم تقع أية إصابات. وأفيد أيضا عن حوادث رشق بالحجارة في مدينة غزة، وفي رام الله والخليل. وحدث اضطراب طفيف في أريحا قبل عودة

المبعدين الفلسطينيين. وحسبما أفادت مصادر فلسطينية، أصيب ثلاثة من السكان بجروح. وفي الخليل، أطلق جنود اسرائيليون النار على ثلاثة من الطلبة الفلسطينيين وأصابوهم بجروح خلال اشتباكات معهم. (هآرتس، جروسالم بوست، ٦ نيسان/ابريل ١٩٩٤)

١٤٧ - في ٦ نيسان/أبريل ١٩٩٤، قتل سبعة أشخاص (عاشر عطية، ٤٨ عاما؛ ليريد موردخاي، ١٣ عاما؛ مايا الحرار، ١٧ أو ١٨ عاما؛ إيلانا شرايبير، ٤١ أو ٤٥ عاما؛ ميراف بن موشيه، ١٦ عاما؛ أيالا فاهابا، ٤٠ عاما؛ فادية شلبي ٢٥ عاما) وأصيب ما بين ٤٣ و ٥٢ شخصا بجروح، وجروح عدد منهم خطيرة، وذلك عندما قام مهاجم انتحاري، هو رايد (أو رائد عبد الله أحمد) محمد زكرنا، ٢١ عاما من قباطيا (الضفة الغربية) بتفجير سيارة مفخخة على ما يبدو. وزكرنا هو حركي عنيف من أعضاء حماس مطلوب من اسرائيل. وأعلنت حماس مسؤوليتها عن الهجوم انتقاما لمذبحة مسجد الخليل (وذكرت حماس أن الرجل يدعى رائد محمد زحارنة، ٢١ عاما). وأعلنت حركة الجهاد الاسلامي أيضا مسؤوليتها عن القتل (أشير إليها أيضا في الطليعة، ٧ نيسان/ابريل ١٩٩٤؛ جروسالم تايمز، ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٤). وأصيب ستة جنود بجروح طفيفة عندما ألقيت قنبلة يدوية على وحدة تابعة لجيش الدفاع الاسرائيلي في مدينة غزة. وقد رد الجنود باطلاق النار، إلا أنه لم يصب أحد بجروح. وأفيد عن وقوع حوادث رشق بالحجارة في جميع أنحاء الأراضي المحتلة، ولا سيما في رفح وجباليا، حيث أفادت الأنباء عن إصابة اثنين من السكان بجروح. وأصابت الحجارة أحد رجال شرطة الحدود بجروح طفيفة في رفح. وأطلقت النار على سيارة جيب للشرطة بالقرب من مخيم الشاطئ للاجئين. ولم تقع إصابات ولا أضرار. وألقيت قنبلتان نفطيتان على احد المباني في مدينة غزة دون أن تتسبب في أية أضرار. (هآرتس، جروسالم بوست، ٧ نيسان/ابريل ١٩٩٤؛ أشير إليها أيضا في جروسالم تايمز، ٨ و ١٥ نيسان/ابريل ١٩٩٤)

١٤٨ - في ٧ نيسان/أبريل ١٩٩٤، قتل رجل اسرائيلي (ايشاي غداسي، ٣١ عاما، من كفوتزات يافني) وجرح ثلاثة أو أربعة اسرائيليين آخرين عندما أطلق "ارهابي" النار من سلاح أوتوماتيكي على جنود ومدنيين في موقف للحافلات يقع على تقاطع طرق أشدود. وأطلق الجنود النار على أحد المسلحين فأردوه قتيلا (انظر القائمة) (أشير إليها أيضا في جروسالم تايمز، ١٥ نيسان/ابريل ١٩٩٤). وأعلنت حركتا حماس والجهاد الاسلامي مسؤوليتهما عن الهجوم. وأطلق جنود جيش الدفاع الاسرائيلي النار على شاب كان يرشقهم بالحجارة في الضفة الغربية وأردوه قتيلا (انظر القائمة). وأفادت الأنباء عن وقوع اشتباكات مع الجيش أصيب خلالها ١٣ من السكان بجروح في قطاع غزة (مخيمات جباليا ورفح والشاطئ والبريج ومغازي للاجئين في مدينة غزة). وجرح شاب بنيران جيش الدفاع الاسرائيلي خلال مواجهات بين السكان الفلسطينيين وقوات جيش الدفاع الاسرائيلي. وجرح مهاجمون يحملون المدى اسرائيليين في حادثتين مستقلتين على حدود غزة، بالقرب من معبر الحدود في كاسوفين وبالقرب من تقاطع طرق غريتس. وأصيب اسرائيلي من مستوطنة عمانوئيل بارتجاج في رأسه عندما انقلبت سيارته بالقرب من قلقيلية بعد أن رجمها بالحجارة في رام الله. وأصيب اسرائيليان بجروح طفيفة من جراء رجمهما بالحجارة. وفي معاليه ليفوناه، أصيب سائق حافلة تابعة لشركة ايفيد بجروح خفيفة من شظايا الزجاج، من جراء رشق الحافلة بالحجارة. وألقيت قنبلتان نفطيتان على دورية لجيش الدفاع الاسرائيلي في أريحا؛ وألقيت قنبلة ثالثة في رام الله. ولم تقع أية إصابات أو أضرار. (هآرتس، جروسالم بوست، ٨ نيسان/ابريل ١٩٩٤)

١٤٩ - في ٨ و ٩ نيسان/ابريل ١٩٩٤، أطلق الجنود النار قرب نقطة تفتيش إريتس على شاب فلسطيني فأردوه قتيلا بعد أن هددهم بالفأس (انظر القائمة). وقتل رجلان ملثمان أحد الأشخاص رميا بالرصاص (انظر القائمة). وأفادت مصادر فلسطينية عن وقوع اشتباكات عديدة في الأراضي المحتلة أصيب خلالها عشرة من السكان بجروح (جباليا والشاطئ ومدينة غزة ورام الله). وأصيب ما بين ٨ و ٢٠ شخصا بجروح (من جراء طلقات نارية واستنشاق الغاز المسيل للدموع) في الخليل في خلال اشتباك بين الجيش ومئات من الفلسطينيين وقع بالقرب من الحافلة التي كانت تقل زعيم حركة الحقوق المدنية في الولايات المتحدة القس جيسي جاكسون. وأصيب أحد الضباط بصخرة في رأسه في الحادث نفسه. وطعن أحد العرب امرأة شابة وأصابها بجروح خطيرة في القدس بينما كانت تتمشى في حديقة عامة وألقيت ثلاث قنابل نفطية على دورية لجيش الدفاع الاسرائيلي في الخليل. ولم تقع أية إصابات أو أضرار. (هآرتس، جروسالم بوست، ١٠ نيسان/ابريل ١٩٩٤)

١٥٠ - في ١١ نيسان/أبريل ١٩٩٤، أفادت الأنباء أن الجنود أطلقوا النار على ما بين اثنين الى أربعة فلسطينيين وأصابوهم بجروح بينما كانوا يقومون بأعمال شغب في الخليل. وأفادت مصادر فلسطينية عن إصابة ثلاثة من السكان أيضا بجروح على يد جنود جيش الدفاع الاسرائيلي في رفح وخان يونس وجباليا. وهاجمت فتاتان عربيتان عمر كل منهما ١٥ عاما كانتا تحملان سكينين جنديا وأحد أفراد شرطة الحدود قرب السور الغربي في القدس، ولكنهما اعتقلتا قبل أن تتمكنا من اصابتهما بأية جروح. وفي محاولة طعن أخرى، استلت امرأة من بيت لحم سكينا واندفعت صوب شرطي من شرطة الحدود كان يقوم بالخدمة عند كهف الأولياء. ولكن القي القبض عليها قبل أن تتمكن من إصابته بأية جروح. (هآرتس، جروسالم بوست، ١٢ نيسان/ابريل ١٩٩٤)

١٥١ - في ١٢ نيسان/أبريل ١٩٩٤، أصيبت امرأة فلسطينية حامل إصابة قاتلة وهي في بيتها شمال مدينة القدس برصاصة طائشة أطلقها مستوطن كان يطلق النار على راشقي الحجارة (انظر القائمة) (أشير إليها أيضا في الطليعة، ١٤ نيسان/أبريل ١٩٩٤؛ (جروسالم تايمز، ١٥ نيسان/ابريل ١٩٩٤). وقتل الجنود فلسطينيا بينما كان يرشق السيارات بالحجارة على طريق رام الله - نابلس (انظر القائمة). وأصيب أحد سكان مخيم الحلزون للاجئين بجروح من جراء إطلاق جيش الدفاع الاسرائيلي النار أثناء الحادثة. (هآرتس، جروسالم بوست، ١٣ نيسان/ابريل ١٩٩٤)

١٥٢ - في ١٣ و ١٤ نيسان/أبريل ١٩٩٤ (يوم الذكرى ويوم الاستقلال)، قتل خمسة أو ستة أشخاص (رحامين مزغوكر، ٣٣ أو ٣٤ عاما؛ ديفيد مويال، ٢٦ أو ٢٧ عاما؛ أري بيرلموتر، ١٩ عاما؛ داغابردا (أو ثاغا برادا)، ٤٤ عاما؛ وبيلها بوثين، ٤٥ أو ٤٩ عاما). وجرح بالاضافة الى ذلك، ما بين ٣٠ و ٣٢ شخصا، من بينهم ١٨ جنديا وعدة أطفال في الهجوم الانتحاري بالقنابل على حافلة مكتظة في المحطة المركزية للحافلات في الحظيرة في يوم الذكرى. وذكرت الشرطة أن "ارهابيا" يبدو أنه كان قد استقل الحافلة في الحظيرة، قام بتفجير قنبلة أنبوبية منزلية الصنع كانت مربوطة في جسده قرب الباب الخلفي (انظر القائمة). وعثر على قنبلة أخرى كانت على مقعد توقفت الحافلة بالقرب منه. وكان خبراء المتفجرات قد أوشكوا على تعطيل الجهاز عندما انفجرت. ولحسن الحظ لم يتسبب في أية أضرار إضافية. وأعلنت حماس مسؤوليتها عن الهجوم وقالت إن الهجوم هو الهجوم الثاني من سلسلة مؤلفة من خمسة هجمات

خططت لها بهدف الثأر لمذبحة الخليل (أشير اليها أيضا في جروسالم تايمز، ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٤). وأفادت الأنباء عن إصابة واحد وعشرين فلسطينيا بجروح خلال اشتباكات وقعت مع الجيش في الأراضي المحتلة (مخيمات جباليا: ٤؛ وخان يونس ورفح: ٢؛ وأريحا: ٥؛ ورام الله والخليل: ٩؛ والظاهرية: ١). وأصيب خمسة اسرائيليين (في أريحا وقلقيلية والجب)، وجنديان (في رفح) بجروح طفيفة من جراء رجمهم بالحجارة. وطعن رجال ملثمون عربيا من القدس ظنوه يهوديا. وفي القدس الشرقية، أيضا، حاولت امرأة عربية أن تطعن أحد رجال شرطة الحدود (أشير إليها أيضا في الطليعة، ١٤ نيسان/أبريل ١٩٩٤). وتعرضت دورية تابعة لجيش الدفاع الاسرائيلي لطلقات نارية في الشيخ رضوان. فرد الجنود على النار بالمثل. ولم يصب أحد بجروح. كما أطلق المزيد من العيارات النارية على وحدة تابعة لجيش الدفاع الاسرائيلي شمال رام الله. ولم يصب أحد بجروح. وألقيت ست قنابل نفطية على مواقع لجيش الدفاع الاسرائيلي ودوريات تابعة له في الضفة الغربية (رام الله، وبيت لحم، وبيتونيا، وأبو ديس). ولم تقع أية إصابات أو أضرار. (هآرتس، ١٥ و ١٧ نيسان/أبريل ١٩٩٤؛ جروسالم بوست، ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٤)

١٥٣ - في ١٥ و ١٦ نيسان/أبريل ١٩٩٤، توفي أحد راشقي الحجارة في المستشفى متأثرا بجروحه، بعد إصابته بطلقات نارية أطلقها الجيش عليه قبل ذلك بيوم واحد (انظر القائمة). وأردى رجلان ملثمان زعيم قرية خربة عسلة قتيلا بإطلاق النار عليه في بيته (انظر القائمة). وفي نابلس، أصيب خمسة من السكان بجروح من جراء إطلاق جيش الدفاع الاسرائيلي النار خلال حوادث الرجم بالحجارة. وأثناء المسيرات إحياء للذكرى السنوية لمصرع أبي جهاد في تونس، وقعت عدة اشتباكات في جميع أنحاء الأراضي المحتلة؛ فأصيب أحد عناصر شرطة الحدود وثلاثة من السكان في بيت لحم بجروح طفيفة. وانفجرت قنبلة بالقرب من دورية لجيش الدفاع الاسرائيلي في قرية السموع، جنوب الخليل. ولم تحدث أية اصابات أو أضرار. (هآرتس، ١٧ نيسان/ابريل ١٩٩٤)

١٥٤ - في ١٨ نيسان/أبريل ١٩٩٤، اندفع شاب فلسطيني يحمل فأسا وهو في حالة هيجان في حافلة مكتظة في النبي يعقوب، بشمال القدس، فجرح اثنين من الركاب، قبل قيام ضابط في الجيش بإطلاق النار عليه وإيقافه. وأصيب اثنان آخران من الركاب بجروح من جراء قذائف طائشة أطلقها الجندي، أحدهما كان قد سبق "الارهابي" أن أصابه بجروح. وكان المهاجم الفلسطيني يحمل أيضا قنبلتين حارقتين. (هآرتس، جروسالم بوست، ١٩ نيسان/ابريل ١٩٩٤)

١٥٥ - في ١٩ نيسان/أبريل ١٩٩٤، أصيب ما بين خمسة وستة على الأقل من الشبان، اثنان منهم بجروح خطرة، بالنيران التي أطلقها الجيش في خلال الاضطرابات في مخيم قلنديا للاجئين. وكان الشبان يشتركون في مسيرة تذكارية تكريما لساكن من سكان المخيم كان الجنود قد أردوه قتيلا قبل ذلك بعدة أيام. فبدأوا بإلقاء الحجارة والقنابل الحارقة على الجنود، الذين فتحوا النار عليهم (أشير اليها أيضا في الطليعة، ٢١ نيسان/أبريل ١٩٩٤). وألقيت قنبلة نفطية على حافلة كانت تقل اسرائيليين بالقرب من قرية حبلة، دون أن تتسبب في أية اصابات أو أضرار. (هآرتس، جروسالم بوست، ٢٠ نيسان/ابريل ١٩٩٤)

١٥٦ - في ٢٠ نيسان/ابريل ١٩٩٤، توفي أحد السكان الفلسطينيين متأثرا بجراحه نتيجة طلقات نارية أطلقها جيش الدفاع الاسرائيلي في اليوم السابق (انظر القائمة) (أشير اليها أيضا في الطليعة ٢١ نيسان/ابريل ١٩٩٤). وفي بلدة البيرة القريبة، رشق الشبان عربات عسكرية بالحجارة احتجاجا على وفاته. وأفيد عن وقوع عدة اشتباكات في قطاع غزة، أصيب أثناءها اثنان من سكان رفح بجراح. كذلك أصيب اثنان من سكان غوش قطيف بجراح طفيفة عندما أطلقت عليهما سيارة مارة عيارات نارية وهما يقودان سيارتهما على طريق غزة - خان يونس. (هآرتس، جروسالم بوست، ٢١ نيسان/ابريل ١٩٩٤)

١٥٧ - في ٢٠ نيسان/ابريل ١٩٩٤، أفيد عن وقوع عدة حوادث رشق بالحجارة فضلا عن إلقاء زجاجات حارقة على الجنود والمستوطنين في أجزاء مختلفة من الأراضي المحتلة، لاسيما في نابلس وغزة. وتم اعتقال أحد الشبان في جنين، بسبب ما زعم أنه يحمل زجاجتين حارقتين. (الطليعة، ٢١ نيسان/ابريل ١٩٩٤)

١٥٨ - في ٢١ نيسان/ابريل ١٩٩٤، عثر على شحار سيماني، وهو جندي من عسقلان عمره ٢٠ عاما، الجندي كان مفقودا منذ ٢٠ نيسان/ابريل، مقتولا بطعنة خنجر بالقرب من الحي العربي، بيت حنينا الواقع شمال القدس. وأعلنت حماس مسؤوليتها عن القتل. وتوفي أحد سكان حي سجعية في مدينة غزة متأثرا بالجراح التي أصيب بها في اليوم السابق في أثناء اشتباكات مع الجنود (انظر القائمة). وبعد شيوع خبر وفاته، وقعت اشتباكات عنيفة في حي سجعية وفي جباليا، أصيب فيها وفقا للتقارير ٧ الى ١٢ شخصا من السكان بجراح نتيجة قيام جيش الدفاع الاسرائيلي بإطلاق النار. وأصيب أربعة آخرون بجراح في أثناء نشوب اشتباكات أخرى في رفح وخان يونس، ومخيم جباليا للاجئين. وأصيب اثنان من السكان بجراح من جراء النيران التي أطلقها الجيش على السكان في الضفة الغربية (هآرتس، وجروسالم بوست، ٢٢ و ٢٤ و ٢٧ نيسان/ابريل ١٩٩٤)

١٥٩ - في ٢٢ و ٢٣ نيسان/ابريل ١٩٩٤، تسلل اثنان من سكان غزة الى مستوطنة نيفي ديكاليم في غوش قطيف وطعنا امرأة شابة بمدية قبل أن يطلق المستوطنون النار عليهما ويقتلوا واحدا منهما (انظر القائمة) ويصيبوا الآخر بجراح. وأطلق الجنود النار على صبي عمره ١١ سنة في غزة في ١١ نيسان/ابريل، وقد توفي متأثرا بجراحه في المستشفى المحلي (انظر القائمة). وفي الخليل، أطلق فلسطيني مسلح النار على شخص فأرداه قتيلا (انظر القائمة). وذكرت المصادر الفلسطينية أن المستوطنين أطلقوا النار على شاب عمره ١٤ سنة من مخيم البريج للاجئين فأصابوه بجراح خطيرة. وذكرت المصادر أن من المحتمل أن يكون الشبان الفلسطينيون قد رشقوا المستوطنين بالحجارة قبل ذلك. وأطلقت النار على جندي من جيش الدفاع الاسرائيلي في مخفر للمراقبة في نابلس فأصيب في عنقه بجراح خطيرة. وبعد هذا الهجوم، عثر جنود آخرون على مهاجم واحد على الأقل، ففتحوا النار عليه وشرعوا في مطاردته. وأفادت المصادر العسكرية أن نيران الجنود أصابت رجلا واحدا بجراح. وأفيد عن إصابة ثلاثة من السكان نتيجة للاشتباكات على الرغم من حظر التجول المفروض على المدينة. وفي جباليا، أصيب اثنان من السكان الفلسطينيين بجراح أثناء مواجهات مع الجيش. وأفيد عن وقوع حوادث رشق بالحجارة في رام الله ونابلس وجنين (هآرتس، جروسالم بوست، ٢٤ نيسان/ابريل ١٩٩٤)

١٦٠ - في ٢٤ نيسان/ابريل ١٩٩٤، طعن أحد سكان كريات أربع بخنجر وهو يطارد شبانا يرشقونه بحجارة بالقرب من بيت هداسا في الخليل. وفي الخليل أيضا، أصيب شاب فلسطيني بجراح طفيفة نتيجة إطلاق جيش الدفاع الاسرائيلي النار عليه بعد رشقه دورية عسكرية بالحجارة. وأفيد عن وقوع ثلاثة حوادث رشق بالحجارة أصيب فيها ثلاثة من السكان بجراح في رام الله وفي نابلس. وهاجم اثنان من سكان غزة رجلا اسرائيليا جالسا في مقهى في المنطقة الصناعية بالقرب من نقطة تفتيش إريتس عند مدخل قطاع غزة. وخطفا مسدسه وهربا. وتم القبض عليهما فيما بعد. (هآرتس، جروسالم بوست، ٢٥ نيسان/ابريل ١٩٩٤)

١٦١ - في ٢٥ نيسان/ابريل ١٩٩٤، توفيت أهوفا كوهين أونالا، ٣٧ سنة، متأثرة بجراحها التي كانت قد أصيبت بها في انفجار السيارة المفخخة الانتحارية في ٦ نيسان/ابريل في العفولة، وقد رفع موتها عدد ضحايا الهجوم الى ٨. (هآرتس، ٢٦ نيسان/ابريل ١٩٩٤)

١٦٢ - في ٢٦ نيسان/ابريل ١٩٩٤، أطلق جندي يحرس نقطة تفتيش عسكرية في الخليل النار على رجل فلسطيني، زعم أنه قد استل سكينا فأرداه قتيلا (انظر القائمة). ولم يصب أي جندي بجراح في الحادث. واشتبك الفلسطينيون الغاضبون مع الجنود على الرغم من حظر التجول المفروض على مركز المدينة. وأفيد عن إصابة أحد السكان بجراح برصاصة مطاطية بينما أصيب شخص آخر بجراح نتيجة للضرب. وأفيد عن وقوع حوادث منعزلة في الضفة الغربية، وبصفة خاصة حوادث رشق بالحجارة في الطرق الرئيسية. وأفادت المصادر الفلسطينية عن وقوع اشتباكات في قطاع غزة (مدينة غزة، البريج، ومخيم جباليا للاجئين) أصيب فيها اربعة من السكان بجراح. (هآرتس، جروسالم بوست، ٢٧ نيسان/ابريل ١٩٩٤)

١٦٣ - في ٢٧ نيسان/ابريل ١٩٩٤، طعن عربي من سكان القدس ينتمي الى حماس جنديين عند مدخل مركز تجاري مزدحم في القدس قبل مطاردته واعتقاله. وأطلق ضابط من شرطة الحدود النار على امرأة عربية حاولت طعنه عند نقطة الحراسة في حي سجعية في مدينة غزة فأصابها بجراح طفيفة. وافادت المصادر الفلسطينية عن وقوع عدة اشتباكات في مختلف الأراضي. وأصيب أربعة من السكان بجراح في قطاع غزة (مخيم جباليا للاجئين: اثنان؛ ورفح: اثنان). ورشقت عربات تابعة لجيش الدفاع الاسرائيلي بالحجارة في قطاع غزة. وأصيبت امرأة اسرائيلية بجراح طفيفة نتيجة رشق سيارتها بالحجارة في منطقة نابلس. وافيد عن وقوع حوادث أخرى في الضفة الغربية ولكن لم تحدث إصابات. وتم الكشف عن جهاز الى خمسة أجهزة تفجير وقنبلتين يدويتين في قرية يعبد في منطقة جنين. (هآرتس، ٢٨ نيسان/ابريل ١٩٩٤؛ وجروسالم بوست، ٢٨ و ٢٩ نيسان/ابريل ١٩٩٤)

١٦٤ - في ٢٨ نيسان/ابريل ١٩٩٤، أصيب اثنان من سكان مخيم جباليا للاجئين بعيارات نارية أطلقها جيش الدفاع الاسرائيلي. وأصيب اثنان آخران من السكان الفلسطينيين بجراح في رفح في أثناء الاشتباكات. وأفيد أيضا عن وقوع حوادث في مدينة غزة، وفي مخيم الشاطئ للاجئين، وفي منطقة خان يونس. وأصيب جندي من جيش الدفاع الاسرائيلي بجراح طفيفة في جنوب الخليل بسبب انفجار قنبلة كان يحملها في يده عندما أصابتها حجرة. (هآرتس، ٢٩ نيسان/ابريل ١٩٩٤)

١٦٥ - في ٢ أيار/مايو ١٩٩٤، فتح مسلحون النار على دورية عسكرية بالقرب من السور المحيط بغاني تل في غوش قطيف، مما أدى الى إصابة جندي بجراح خطيرة وكانت إصابات جندي ثان خفيفة. وأصيب جنود آخرون بجراح طفيفة عندما فقد سائق مجروح سيطرته على السيارة الجيب التي انقلبت رأسا على عقب، وغمرتها كثبان الرمال بعمق ١٠ أمتار. وأطلقت عدة عيارات نارية على سيارة جيب تابعة لجيش الدفاع الاسرائيلي في رفح. ولم يصب أي جندي بجراح ولكن أحد السكان المحليين أصيب بجراح عندما رد الجنود على النار بالمثل. وليس من الواضح ما إذا كان الرجل مشتركا في الهجوم. وفي مدينة غزة، انفجرت قنبلة أنبوبية بعد إلقائها على موقع لجيش الدفاع الاسرائيلي. (هآرتس، جروسالم بوست، ٣ أيار/مايو ١٩٩٤)

١٦٦ - في ٣ أيار/مايو ١٩٩٤، هاجم مسلحون دورية عسكرية بالقرب من الخط الأخضر، عند مفترق الطرق بالقرب من كيسوفيم على حافة قطاع غزة، مما أدى الى إصابة جندي بجراح. (هآرتس، جروسالم بوست، ٤ أيار/مايو ١٩٩٤)

١٦٧ - في ٤ أيار/مايو ١٩٩٤، أصيب جندي من جيش الدفاع الاسرائيلي بجراح خطيرة نتيجة رشقه بالحجارة في قرية حوارة في الضفة الغربية. (هآرتس، ٥ أيار/مايو ١٩٩٤)

١٦٨ - في ٤ أيار/مايو ١٩٩٤، وقعت اشتباكات في أريحا بين جنود من جيش الدفاع الاسرائيلي والسكان الذين كانوا يحتفلون بالتوقيع على اتفاق القاهرة. واستخدم جيش الدفاع الاسرائيلي العيارات المطاطية والغاز المسيل للدموع ضد راشقي الحجارة، مما تسبب في إصابة ثلاثة منهم. (الطليعة، ٥ أيار/مايو ١٩٩٤)

١٦٩ - في ٦ و ٧ أيار/مايو ١٩٩٤، أصيب سائح أمريكي بجراح طفيفة عندما طعنه شبان فلسطينيون بالقرب من قرية جوسان، في مقاطعة بيت لحم. وأفادت المصادر الفلسطينية أن اثنين من السكان أصيبا بجراح من جراء عيارات نارية أطلقها جيش الدفاع الاسرائيلي في رام الله؛ وأصيب شخصان آخران بجراح في رفح. (هآرتس، ٨ أيار/مايو ١٩٩٤)

١٧٠ - في ٨ أيار/مايو ١٩٩٤، وقعت اشتباكات في الخليل عندما رشق بعض الشبان عددا من الجنود بالحجارة وقد رد هؤلاء الجنود على ذلك بإطلاق غازات مسيلة للدموع بينما كان ١١٧ من أعضاء فريق الوجود الدولي المؤقت البالغ مجموعهم ١٦٠ يدخلون المدينة. وفي أريحا، رشق الشبان مخفر شرطة بالحجارة. ورد الجنود على ذلك بإطلاق قنابل صاعقة. وأفادت مصادر غزة عن وقوع حوادث رشق بالحجارة في رفح. (هآرتس، جروسالم بوست، ٩ أيار/مايو ١٩٩٤)

١٧١ - في ٩ أيار/مايو ١٩٩٤، أطلق مستوطن النار على شاب من سكان مخيم خان يونس للاجئين فقتله (انظر القائمة) (أشير اليها أيضا في جروسالم تايمز، ١٣ أيار/مايو ١٩٩٤). وأفيد عن إصابة أكثر من ٢٠ فلسطينيا آخرين بجراح في أثناء الاشتباكات. ورشق الشبان الفلسطينيون موقعا عسكريا بالحجارة كما رشقوا جنودا تابعين لجيش الدفاع الاسرائيلي يقومون بدورية في أريحا رغم الدلائل الواضحة على

الانسحاب الاسرائيلي. ورد الجنود على ذلك بإطلاق عيارات مطاطية. (هآرتس، جروسالم بوست، ١٠ أيار/مايو ١٩٩٤)

١٧٢ - في ١٠ أيار/مايو ١٩٩٤، أصيب ثلاثة من الاسرائيليين بجراح نتيجة عيارات نارية أطلقت على حافلة تابعة لشركة إيغيد أثناء مرورها بالقرب من قرية المزرعة الشرقية، شمال بيت إيل. وأصيب مستوطن من إيفرات بجراح في رأسه إثر رشقه بحجرة وهو يقود سيارته على طريق القدس - غوش إتسيون، بالقرب من مخيم بيت الدهيشة للاجئين. وأفيد عن وقوع عدة حوادث رشق بالحجارة في خان يونس، ومدينة غزة، ورام الله. ووفقا للمصادر الفلسطينية، أصيب اثنان من السكان بجراح نتيجة لطلقات (عيارات مطاطية) من جانب جيش الدفاع الاسرائيلي في خان يونس. (هآرتس، جروسالم بوست، ١١ أيار/مايو ١٩٩٤)

١٧٣ - في ١٢ أيار/مايو ١٩٩٤، أصيب جندي من جيش الدفاع الاسرائيلي بنيران اسرائيلية بعد أن أطلقت النار على مخفر عسكري في مخيم جباليا للاجئين. وأصيب أحد المهاجمين الاثنين، اللذين أفيد أنهما عضوان في حماس، بجراح وألقي القبض عليه ولكنه استطاع فيما بعد الهرب. وأطلقت النار على سائق شاحنة اسرائيلية بالقرب من موراغ، في غوش قطيف وأصيب بجراح. وألقي القبض على أربعة من المشتبه فيهم بعد أن طاردهم الجنود في شوارع رفح، في اللحظة التي كان جيش الدفاع الاسرائيلي يسلم فيها السلطة في المدينة للشرطة الفلسطينية. واصيب شرطي فلسطيني وجندي من جيش الدفاع الاسرائيلي بجراح أثناء حوادث رشق بالحجارة في خان يونس. (هآرتس، جروسالم بوست، ١٣ أيار/مايو ١٩٩٤).

١٧٤ - في ١٦ أيار/مايو ١٩٩٤، أصيب ما لا يقل عن ١٥ فلسطينيا بجراح، إصابة أربعة منهم خطيرة، عندما فتح طلاب من يشيفا نير في كريات أربع النار على فلسطينيين يرشقون الحجارة بالقرب من مسجد الخليل في أثناء الصلاة، فتدخل الجنود لإنهاء الاشتباك. وأفيد أن جيش الدفاع الاسرائيلي هو الذي فتح النار على معظم الفلسطينيين المصابين بجراح أثناء الاشتباك. كما أصيب ثلاثة أفراد من شرطة الحدود بجراح طفيفة من جراء رشقهم بالحجارة. وأدى الصدام بين طلاب اليشيفا والعرب في حي المسلمين في القدس القديمة الى إصابة عربي بجراح طفيفة، تسبب فيها على ما يبدو عربي آخر. وأثناء الاشتباك تبادل عشرات الطلاب والسكان العرب الضربات ورشق الحجارة والزجاجات على بعضهم البعض. ثم وصلت شرطة الحدود وفصلت بين المجموعتين. (هآرتس، ١٧ و ١٨ أيار/مايو ١٩٩٤؛ وجروسالم بوست ١٧ و ١٨ و ١٩ أيار/مايو ١٩٩٤)

١٧٥ - في ١٧ أيار/مايو ١٩٩٤، قتل مستوطنان اسرائيليان، روفائيل يائيري كلومفينبيرغ، ٣٦ سنة من كريات أربع، ومارغاليت روث شوحات، ٤٨ سنة، من مآليه ليفونه، بينما أصيب مستوطن آخر بجراح خطيرة عندما أطلق مسلحون النار على سيارتهم من سيارة مارة بالقرب من مستوطنة بيت هاغاي، جنوب الخليل. وأعلنت حماس مسؤوليتها عن الهجوم (أشارت الطليعة أيضا الى الحادث، ١٩ أيار/مايو ١٩٩٤).

وقتل أحد سكان نابلس عندما أطلق عليه النار ضابط أمن بيزيك بعد أن حاول أن يخطف سلاح الضابط (انظر القائمة). (هآرتس، جروسالم بوست، ١٨ أيار/مايو ١٩٩٤)

١٧٦ - في ١٨ أيار/مايو ١٩٩٤ بدأ مئات من الشبان الفلسطينيين يهتفون بالشعارات ويلقون الحجارة على الجنود الاسرائيليين بينما كان جيش الدفاع الاسرائيلي ينهي انسحابه من مدينة غزة. فأطلق الجنود الاسرائيليون الغازات المسيلة للدموع لتفريق المتظاهرين، بينما هرعت الشرطة الفلسطينية لإطلاق النار في الهواء. وأطلق النار على مستوطن اسرائيلي من نيتساريم من سيارة مارة على الطريق الفرعي في مدينة غزة بالقرب من مستوطنته فأصيب بجراح، وكان هذا أول هجوم "إرهابي" يحدث في المنطقة الفلسطينية المستقلة ذاتيا. ولم يطارد جيش الدفاع الاسرائيلي السيارة، التي هربت الى منطقة في شمال غزة تخضع للحكم الذاتي الفلسطيني. ووفقا لتقارير أخرى، دخل جيش الدفاع الاسرائيلي المنطقة فترة وجيزة وقام بعملية تفتيش في حي سجعية في مدينة غزة. وأطلقت أيضا عدة عيارات نارية على العمال الذين كانوا يبنون سورا حول مدرسة بالقرب من كفار داروم. ولم تحدث إفادة عن وقوع أية إصابات. وأصيب فلسطيني شاب بجراح طفيفة نتيجة عيار مطاطي بعد أن ألقى الحجارة على دورية تابعة لجيش الدفاع الاسرائيلي في نابلس. (هآرتس، جروسالم بوست، ١٩ أيار/مايو ١٩٩٤)

١٧٧ - في ٢٠ و ٢١ أيار/مايو ١٩٩٤ قتل جنديا احتياط من قوات الدفاع الاسرائيلية، هما الرقيب معلم موشي بوكرا، ٣٠ سنة، من مدينة نيتانيا، والعريف إريس بن باروخ، ٢٤ سنة، من إيميك حيفر. وذلك بواسطة أعيرة أوتوماتيكية أطلقت من سيارة فلسطينية أثناء حراستهما حاجزا للطرق على بعد كيلومتر الى الجنوب من نقطة تفتيش إريتس في قطاع غزة. وأطلق جندي ثالث، لم يصب بأذى، النار نحو المركبة التي أسرعت باتجاه بيت لحيا في الجزء الواقع تحت السيطرة الفلسطينية من قطاع غزة. وأسرعت تعزيزات الى الموقع ولكنها توقفت عن متابعة المركبة. وأعلنت منظمتا حماس والجهاد الإسلامي مسؤوليتهما عن الهجوم. وفي هجوم آخر وقع بالقرب من موراغ في الجزء الجنوبي من قطاع غزة، أصيب اسرائيليان من عمال النظافة بجروح خفيفة من شظايا الزجاج المتطاير عندما أطلقت أعيرة نارية باتجاه شاحنتهما. وقام الجنود بتفتيش المنطقة ولكنهم لم يدخلوا الى المنطقة المتمتعة بالحكم الذاتي. وفي الخليل أصيب جنديان بإصابات طفيفة عندما تعرضت دورية من المشاة لوابل من الحجارة والزجاجات في الساحة الرئيسية. وقام شاب عربي بطعن أحد السواح الأمريكيين بالقرب من مدينة القدس القديمة وإصابته إصابة خفيفة. كذلك قذف الشبان العرب الحجارة والزجاجات أيضا على دورية لشرطة الحدود بالقرب من باب هيرود (في القدس الشرقية). وردت الشرطة بإطلاق القذائف المطاطية ولم يذكر حدوث أية إصابات. (هآرتس، جروسالم بوست، ٢٢ أيار/مايو ١٩٩٤)

١٧٨ - في ٢٢ أيار/مايو قتل شخص يشبته في أنه "إرهابي" أثناء عملية منسقة نفذتها قوات الدفاع الاسرائيلية ودائرة الأمن العام في الخليل (انظر القائمة) وقبض على اثنين من الإرهابيين عندما استخدمت القوات القذائف المضادة للدبابات لتدمير مخبأهما. ويعتقد أن شخصا رابعا يشتبه فيه قد دفن تحت الحطام. وقذفت الحجارة وقام جنود قوات الدفاع الاسرائيلية بإطلاق الأعيرة المطاطية أثناء أعمال الشغب التي اندلعت بعد الحادث. وأصيب أحد سكان القرية وأحد رجال شرطة الحدود إصابة طفيفة (أشير الى

ذلك أيضا في جروسالم تايمز، ٢٧ أيار/مايو ١٩٩٤). وفي رام الله أصيب أحد السكان بطلقة مطاطية عندما قذف حجرا باتجاه الجنود. وأشير أيضا الى حالات متفرقة من حالات قذف الحجارة. وفي قطاع غزة أبلغ المستوطنون عن حادثتين قذفت فيهما الحجارة على مركباتهم بالقرب من تقاطع نيتساريم. (هآرتس، جروسالم بوست، ٢٣ أيار/مايو ١٩٩٤)

١٧٩ - في ٢٦ أيار/مايو ١٩٩٤ أصيب أحد جنود قوات الدفاع الاسرائيلية بجروح خفيفة، عندما تعرضت إحدى الدوريات لإطلاق النار في رفح على الحدود المصرية. ورد الجنود بإطلاق النار دون أن يلحقوا أية إصابة بالمعتدي. وهرعت الشرطة الفلسطينية الى مكان الحادث وبدأت بالتحقيق فيه. (هآرتس، جروسالم بوست، ٢٧ أيار/مايو ١٩٩٤)

١٨٠ - في ٢٧ و ٢٨ أيار/مايو ١٩٩٤ أعلن جناح عز الدين القسام، وهو الجناح المسلح لحماس، مسؤوليته عن قتل فلسطينيين زعم أنهما "متعاونان" مع العدو. وهذه هي أولى حالات قتل من هذا النوع منذ انتهاء مدة الاتفاق الذي تم التوصل إليه مع منظمة فتح لوقف أعمال القتل من هذا النوع (انظر القائمة). وقتل رجل من قلقيلية (انظر القائمة) وأصيب آخر بجروح طفيفة أثناء عملية مطاردة لإحدى السيارات، بدأت عندما رفضت إحدى السيارات المشبوهة الوقوف في رامات هاشارون (داخل الخط الأخضر) بناء على أوامر متطوعي الحراسة المدنيين. وتمكن أحد مستوطني مستوطنة نيفي داكاليم في غوش قطيف، من إفشال هجوم شنه ثلاثة فلسطينيين يحملون الفؤوس وتمكن من إخراجهم الى خارج المستوطنة حيث استطاعت إحدى دوريات قوات الدفاع الاسرائيلية القبض على اثنين منهم. (هآرتس، جروسالم بوست، ٢٩ أيار/مايو ١٩٩٤)

١٨١ - في ٣٠ أيار/مايو ١٩٩٤ قتل الرقيب الأول شلومو شيتريت، ٢٥ سنة، من غيفات آدا، ربما بواسطة نيران اسرائيلية أثناء هجوم تعرض له أحد مراكز المراقبة التابعة لقوات الدفاع الاسرائيلية الى الشمال من كيبوتز نحال أوز الواقع على خط الحدود بين اسرائيل والجزء الواقع تحت السلطة الفلسطينية من قطاع غزة. وهرب المهاجمون الى داخل قطاع غزة. وذكر أن بعض الأعيرة النارية قد أطلقت على منازل مستوطني كفار داروم من سيارة فلسطينية أثناء عبورها لمستوطنة قطاع غزة. ولم تحدث أية إصابات أو أضرار. (هآرتس، ٣١ أيار/مايو، ١ حزيران/يونيه ١٩٩٤، جروسالم بوست، ٣١ أيار/مايو ١٩٩٤)

١٨٢ - في ٣١ أيار/مايو ١٩٩٤ قتلت قوات الأمن اثنين من الهاربين التابعين لحماس في قرية أرام الى الشمال من القدس (انظر القائمة) ونشبت أعمال شغب في القرية بعد حادث إطلاق النار مباشرة وقام الجنـــود بقذف علب الغاز المسيل للدموع لتفريق المظاهرات (أشير الى ذلك أيضا في جروسالم تايمز، ٣ حزيران/يونيه ١٩٩٤). وأبلغ أيضا عن هجومين قام بهما مسلحون فلسطينيون، كان أحدهما ضد قوات الدفاع الاسرائيلية بالقرب من نوريا نفذها مجندون من خان يونس والثاني في منطقة نيتساريم. ولم تحدث أية إصابات أو أضرار في أي من الهجومين. وحاول أحد سكان الأراضي فيما يبدو، طعن اسرائيلي كان قد أخذه معه في سيارته بالقرب من كيبوتز ميتز في الجزء الشمالي من الضفة الغربية. وتمكن المهاجم من الهرب. (هآرتس، جروسالم بوست، ١ حزيران/يونيه ١٩٩٤)

١٨٣ - في ١ حزيران/يونيه ١٩٩٤ أطلق الجنود النار على قاذفي الحجارة وجرحوا ما يقدر بـ ١٦ شابا منهم في أثناء المناوشات التي حدثت في رام الله وذلك كرد على قيام قوات الدفاع الاسرائيلية بقتل شابين حركيين من حماس في ٣١ أيار/مايو في قرية آرام. وأضرب سكان رام الله والقدس أيضا احتجاجا على قتل الرجلين. (هآرتس، جروسالم بوست، ٢ حزيران/يونيه ١٩٩٤، وأشير الى ذلك أيضا في الطليعة، ٢ حزيران/يونيه ١٩٩٤، وجروسالم تايمز، ٣ حزيران/يونيه ١٩٩٤)

١٨٤ - في ١ حزيران/يونيه ١٩٩٤ أبلغ عن حدوث حالات قذف حجارة وحرق إطارات في الخليل. ولم يذكر حدوث أية إصابات. وتم اعتقال ثلاثة من الشبان الفلسطينيين. وأشير الى حدوث مناوشات بين جنود قوات الدفاع الاسرائيلية والنساء الفلسطينيات اللائي كن يقدن مظاهرة إثر مقتل الشاب عبد المنعم أو حامد الذي كان مطلوبا القبض عليه. (الطليعة، ٢ حزيران/يونيه ١٩٩٤)

١٨٥ - في ٢ حزيران/يونيه ١٩٩٤ أصاب الجنود فلسطينيين (أو أربعة) بجروح في أثناء مواصلة مظاهرات الاحتجاج في رام الله. وكان وزير العدل الاسرائيلي ديفيد ليباي يزور منطقة مجاورة. وقام الفلسطينيون بقذف الحجارة وحرق الإطارات في المنطقة. وردت شرطة الحدود بقذف علب الغاز المسيل للدموع وإطلاق القذائف المطاطية. وفي الخليل أصيب أحد الفلسطينيين بجروح من جراء أعيرة نارية أطلقتها قوات الدفاع الاسرائيلية إثر قذف الحجارة على السيارات الاسرائيلية. وفي آرام أصيب اسرائيليان بإصابات طفيفة من جراء قذف الحجارة على حافلة. وأصيب اسرائيلي ثالث بجرح طفيف من جراء قذف الحجارة بالقرب من قرية أزاريا في مقاطعة طولكرم. وكانت حالة أحد المستوطنين خطيرة بعد إصابته بحجر في رأسه أثناء قذفه الحجارة باتجاه سيارته بالقرب من مستوطنة كريات أربع. وأصيب أحد الركاب الآخرين بجروح طفيفة أثناء الحادث. وفي قطاع غزة أشير الى حادثتي قذف حجارة على سيارات المستوطنين في منطقة نيتساريم وكفر داروم. (هآرتس، جروسالم بوست، ٣ حزيران/يونيه ١٩٩٤)

١٨٦ - في ٣ و ٤ حزيران/يونيه ١٩٩٤، أصيب ستة فلسطينيين بجروح بالقرب من نقطة تفتيش في الخليل نتيجة انفجار قذيفة ألقاها معتد مجهول. وجرح في أثناء المناوشات التي أعقبت الانفجار ٦ مواطنين عرب (أو ربما ٣٠ شخصا) بواسطة الطلقات المطاطية في حين جرح ثلاثة جنود وأحد رجال الشرطة الحدودية بواسطة الحجارة، وعانى ٣٠ راكبا في أثناء المناوشات من استنشاق الغاز بعد أن أصيبت حافلتهم بإحدى قذائف الغاز المسيل للدموع. وذكرت المصادر الفلسطينية أن اثنين من السكان العرب قد أصيبا بجراح أثناء المناوشات التي جرت مع الجيش في رام الله، وفي قطاع غزة، جرح جندي اسرائيلي من جراء القذف بالحجارة بالقرب من مستوطنة نيتساريم، وأطلقت أعيرة نارية باتجاه دورية تابعة لقوات الدفاع الاسرائيلية في منطقة بيت هانون، ولم يبلغ عن حدوث إصابات، وطبقا لرواية المستوطنين في كفر داروم، فقد أطلقت أعيرة نارية على إحدى السيارات من المستوطنة، ولم يبلغ عن حدوث إصابات أو أضرار في تلك الحادثة. (هآرتس، جروسالم بوست، ٥ حزيران/يونيه ١٩٩٤)

١٨٧ - في ٥ حزيران/يونيه ١٩٩٤، أصيب أربعة (أو خمسة) فلسطينيين وأحد جنود قوات الدفاع الاسرائيلية بجروح طفيفة أثناء استمرار الاضطرابات في الخليل، وقام الشبان الفلسطينيون بقذف الحجارة

وردت قوات الدفاع الاسرائيلية بإطلاق القذائف المطاطية، وقذفت الحجارة أيضا على الجنود في رام الله، وأصيب اسرائيليان (مدني وجندي) بجراح طفيفة نتيجة إصابتهما بالحجارة. وذكر أن أربعة فلسطينيين قد أصيبوا أثناء تفريق قاذفي الحجارة بواسطة استخدام الغاز المسيل للدموع وإطلاق القذائف المطاطية. وفقا للمصادر المحلية، أصيب أيضا طفل يبلغ من العمر ١٣ سنة بجروح أثناء المناوشات، وجرح جندي اسرائيلي جروحا طفيفة نتيجة إصابته بإحدى الحجارة المقذوفة أثناء حادثة نشبت بين مستوطني نيتساريم وطلبة الجامعة الإسلامية في قطاع غزة، وانفجرت قنبلتان انبوبيتان بالقرب من سوق الخضروات في الخليل. وتم تدمير إحدى المركبات الفلسطينية، وعثر في أثناء التفتيش على قنبلتين نفطيتين إضافيتين. وفي الضفة الغربية تعرضت مركبات العديد من المستوطنين للقذف بالحجارة، ولم تحدث أية إصابات أو أضرار. (هآرتس، جروسالم بوست، ٦ حزيران/يونيه ١٩٩٤)

١٨٨ - في ٧ حزيران/يونيه ١٩٩٤، أطلق الجنود النار وأصابوا مواطنين اثنين بجراح في منطقة مخيم اللاجئين في رفح، كانا قد قذفا الحجارة على إحدى دوريات قوات الدفاع الاسرائيلية وقد تتبعتهما الدورية حتى منطقة الحكم الذاتي حيث أطلقت النار عليهما. وذكرت المصادر الفلسطينية أيضا أن أعيرة نارية قد أطلقت باتجاه دورية عسكرية أخرى في قطاع غزة. (هآرتس، ٨، ٩ حزيران/يونيه ١٩٩٤)

١٨٩ - في ٨ حزيران/يونيه ١٩٩٤، أطلق رجال مسلحون النار من سيارة عابرة على أحد المخافر التابعة لقوات الدفاع الاسرائيلية بالقرب من مستوطنة كفر داروم في قطاع غزة ولم يبلغ عن حدوث أية إصابات أو أضرار، ورد الجنود بإطلاق النار، وفي الضفة الغربية أبلغ عن مجموعة من حوادث قذف الحجارة على المركبات العسكرية في رام الله ونابلس والخليل. ولم تحدث أية إصابات. (هآرتس، ٩ حزيران/يونيه ١٩٩٤)

١٩٠ - في ٨ حزيران/يونيه ١٩٩٤ جرى إضراب عام في جميع الأراضي المحتلة تضامنا مع السجناء الفلسطينيين المحتجزين في اسرائيل. (جروسالم تايمز، ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٤)

١٩١ - في ٩ حزيران/يونيه ١٩٩٤، استل شاب من القدس الشرقية سكينا طعن بها أحد الجنود في حرم جيفات رام الجامعي التابع للجامعة العبرية في القدس وأصابه بجراح وفر قبل أن يتمكن الحرس الجامعي من القبض عليه، وأصيب عدد يتراوح بين ٢ و ٥ من السكان بجروح في الخليل أثناء مناوشات مع الجيش. وفي رام الله ونابلس والقرى المجاورة، أبلغ عن وقوع حوادث قذف حجارة لم تنجم عنها أية إصابات. وفي قطاع غزة قذفت الحجارة على سيارتين لاثنين من المستوطنين في منطقة غوش قطيف. (هآرتس، جروسالم بوست، ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٤)

١٩٢ - في ١٠ و ١١ حزيران/يونيه ١٩٩٤، أطلق الجنود النار على امرأة فلسطينية كانت تتسوق في أثناء المناوشات في رام الله فأردوها قتيلة (انظر القائمة). ويبدو أن المرأة قد أصيبت عندما كان الجنود يطلقون النار على المتظاهرين أثناء قذفهم الحجارة، وطبقا للمصادر الفلسطينية، أصيب مواطن آخر بجراح أثناء الحادثة، وذكر أن مناوشات أخرى حدثت في رام الله والخليل، أدت الى إصابتين أخريين، وانفجرت ثلاث قذائف مصنوعة محليا في مقبرة للمسلمين في الخليل، ولم تحدث أية إصابات، وعثر الجيش على

قذيفة رابعة واستطاع إبطالها. وفي قطاع غزة، أطلق رجال مسلحون النار على سيارة جيب تابعة لقوات الدفاع الاسرائيلية تقوم بدورية بالقرب من خان يونس. ورد الجنود بإطلاق النار على مصدر النار. وجاء، بعد ذلك، فلسطينيان مصابان بجروح الى مستشفى خان يونس. ولم يتضح ما إذا كانا ضالعين في حادثة إطلاق النار، وجرت مظاهرات في نابلس وخان يونس ومدينة غزة تدعو الى الإفراج عن جميع السجناء الفلسطينيين. (هآرتس، جروسالم بوست، ١٢ حزيران/يونيه ١٩٩٤، وأشير الى ذلك أيضا في الطليعة، ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٤)

١٩٣ - في ١٢ حزيران/يونيه ١٩٩٤، وصل الى المستشفى في الخليل شاب فلسطيني كان مصابا إصابة خطيرة بطلقة نارية. واستنادا الى المصادر المحلية، فإن الرجل أصيب بجراح في خلال اضطرابات أطلق فيها المستوطنون أيضا نيران أسلحتهم. وأوردت المصادر الفلسطينية أن أحد السكان قد أصابه رصاص جيش الدفاع الإسرائيلي إصابة طفيفة في منطقة رام الله. ورشقت مركبات جيش الدفاع الإسرائيلي بالحجارة والزجاجات الفارغة في منطقة رام الله ونابلس والخليل. وفي غوش قطيف، بقطاع غزة، أبلغ عن حدوث حوادث رشق مركبات للمستوطنين بالحجارة. وأطلقت عدة عيارات على مركز لجيش الدفاع الإسرائيلي يقع غرب مستوطنة أتارا في شمال قطاع غزة. وفر المهاجمون الى منطقة الحكم الذاتي الفلسطيني رغم أن الجيش الإسرائيلي كان يطاردهم. (هآرتس، جروسالم بوست، ١٣ حزيران/يونيه ١٩٩٤)

١٩٤ - في ١٣ حزيران/يونيه ١٩٩٤، أصيب فلسطينيان بجراح في مظاهرات بنابلس. وأوردت المصادر الفلسطينية وقوع حوادث في رام الله جرح خلالها جيش الدفاع الإسرائيلي إثنين من السكان بطلقات نارية. وألقيت الزجاجات الفارغة والحجارة على دوريات الجيش في الخليل وفي نابلس. كما أوردت التقارير وقوع حوادث رشق بالحجارة في منطقتي غوش قطيف وكفار داروم. (هآرتس، ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٤)

١٩٥ - في ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٤، أطلق أفراد من جناح عز الدين القسام، وهو الجناح العسكري لحماس، النار على مركبتين عسكريتين اسرائيليتين في الخليل، وأصابوا جنديا بجراح طفيفة. وأوردت التقارير وقوع حوادث رشق بالحجارة تعرضت لها مركبات اسرائيلية في رام الله والخليل ونابلس. وجرح فلسطيني برصاص جيش الدفاع الإسرائيلي في رام الله في حادث من تلك الحوادث. ورشقت بالحجارة مركبتا مستوطنين اثنين في كفار داروم وغوش قطيف، بقطاع غزة. (هآرتس، جروسالم بوست، ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٤)

١٩٦ - في ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٤، أوردت التقارير حدوث عدة اشتباكات بين الجنود وسكان الأرض أصيب خلالها أربعة فلسطينيين بجراح. (هآرتس، ١٧ حزيران/يونيه ١٩٩٤)

١٩٧ - في ١٧ و ١٨ حزيران/يونيه ١٩٩٤، تحرش ركاب حافلة يهود بعربي اعتقدوا أنه كان يحمل سكينا في خط للحافلات شمال القدس. وبينما كان الركاب يمسكون بالشاب، توجه السائق بالحافلة الى مركز الشرطة مباشرة حيث تبين أن راكبا اعتقد أن قداحة السجائر التي كان يحملها الشاب مسدسا صغيرا.

وأفرج لاحقا عن الشاب الذي أصابه الركاب بجراح طفيفة. وأحبطت دورية لشرطة الحدود في القدس هجوما لامرأة فلسطينية. فقد أوقفت الدورية المرأة التي كانت تتصرف على نحو يبعث على الشك، خارج بوابة القدس. وفتشت الشرطة المرأة وعثرت بحوزتها على سكين مطبخ كبيرة. وفي مستوطنة ميغداليم، قرب نابلس، أحبط الجنود هجوما آخر لشاب عربي من قرية مجاورة يبلغ من العمر ١٧ سنة كان يحمل فأسا. وفي الخليل، أصيب ثلاثة فلسطينيين بجراح خلال صدامات عنيفة مع الجنود. فبعد صلاة الجمعة، تجمع عشرات السكان وسط الخليل وطفقوا يرجمون بالحجارة وأشياء معدنية الجنود وشرطة الحدود الذين فتحوا نيران أسلحتهم ردا على ذلك. وأفيد أن حوادث إضافية للرشق بالحجارة قد وقعت في رام الله ونابلس. وذكر أن إثنين من سكان رام الله جرحا برصاص جيش الدفاع الإسرائيلي. وانفجرت عبوات ناسفة قرب المسجد الأخضر في الخليل. ولم تحدث أي إصابات أو أضرار. (هآرتس، ١٢، ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٩٤؛ جروسالم بوست، ١٩ حزيران/يونيه ١٩٩٤)

١٩٨ - في ١٩ حزيران/يونيه ١٩٩٤، عثر على جثة أحد سكان قلقيلية (انظر القائمة). وحاولت سيارة أن تدوس شرطيين من شرطة الحدود في بيت لحم. ولم يصب الشرطيان بجراح وأطلقا النار. وأصابت نيرانهما السيارة، ولم يصب أحد بأذى. وأفادت التقارير عن حادثة رشق بالحجارة في رام الله أصيب في خلالها شاب فلسطيني بجراح طفيفة. (هآرتس، ٢٠، ٢١ حزيران/يونيه ١٩٩٤؛ جروسالم بوست، ٢١حزيران/يونيه ١٩٩٤)

١٩٩ - في ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٩٤، أصيب فلسطينيان بجراح في رام الله. (هآرتس، ٢١ حزيران/يونيه ١٩٩٤)

٢٠٠ - في ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٩٤، أطلق الجنود القنابل المسيلة للدموع والرصاص المطاطي ردا على طلبة متظاهرين محتجين كانوا يخرجون بأعداد كبيرة من جامعة النجاح في نابلس ثم بدأوا يرشقون الجنود بالحجارة. وكان الطلبة معتصمين تضامنا مع السجناء الفلسطينيين. وأشارت المصادر الفلسطينية الى أن ٧ أو ١٢ من الأشخاص جرحوا برصاص جيش الدفاع الإسرائيلي، بينما أفاد جيش الدفاع الإسرائيلي عن حدوث ٩ إصابات (أشير اليها أيضا في الطليعة، ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٩٤). وأفادت المصادر الفلسطينية عن وقوع حادثي رشق سيارات مستوطنين في قطاع غزة بالحجارة. ولم تحدث اصابات أو أضرار. وألقيت قنبلة نفطية على سيارة إسرائيلية عند مدخل مستوطنة ألفي ميناش، دون أن تنجم عنها اصابات أو أضرار. وألقيت قنبلة نفطية أخرى في نهاريا. وأصيب جنديان بجراح طفيفة عند قيامهما بدورية في القصبة بنابلس، وذلك إثر انفجار عبوة ناسفة. وعثر على قنبلة أخرى وأبطل مفعولها في خلال التفتيشات اللاحقة. (هآرتس، ٢٣، ٢٤ حزيران/يونيه ١٩٩٤؛ جروسالم بوست، ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٩٤)

٢٠١ - في ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٩٤، عثرت شرطة غزة على جثة مناضل من حماس مثخنة بالرصاص (انظر القائمة) كان قد اختطف سابقا من بيته. وأفادت التقارير عن وقوع عدة حوادث رشق بالحجارة في الضفة الغربية، نجم عنها خمس إصابات (رام الله: ٣؛ نابلس: ٢)، وفي قطاع غزة، بمنطقتي كفار داروم وغوش قطيف. (هآرتس، جروسالم بوست، ٢٤ حزيران/يونيه ١٩٩٤)

٢٠٢ - في ٢٤ و ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٤، أطلق الجنود النار على شاب فلسطيني وأردوه قتيلا (انظر القائمة) في نابلس في خلال مظاهرات تطالب بالإفراج عن المزيد من المعتقلين. وخرج عشرات الشباب الى الشوارع، مرددين مطالب بالإفراج عن بقية المعتقلين في السجون الإسرائيلية (أشارت اليها أيضا جروسالم تايمز، ١ تموز/يوليه ١٩٩٤). كما افادت التقارير أيضا عن حدوث اشتباكات بين الشباب الراشقين للحجارة والجيش في الخليل. وذكر أن فلسطينيين جرحا هناك، بينما جرح ثلاثة فلسطينيين في رام الله. وأصيب جندي بجراح طفيفة في الخليل بينما رشق المتظاهرون الفلسطينيون دورية للجيش بالحجارة. وفي قطاع غزة، تحولت مشادة ساخنة بين الجنود والشرطة الفلسطينية الى شجار حول من سيحتجز طفلا فلسطينيا اعتقل وهو يرشق الإسرائيليين بالحجارة. وفي نهاية المطاف، أخذت الشرطة الفلسطينية الطفل لاستجوابه. (هآرتس، جروسالم بوست، ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٤)

٢٠٣ - في ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩٤، أفادت المصادر الفلسطينية أن إثنين من سكان رام الله جرحا بالرصاص المطاطي في صدامات مع الجيش. وأفيد أيضا عن وقوع حوادث في نابلس والخليل وبيت لحم، حيث ألقيت الحجارة على المركبات العسكرية والمدنية الإسرائيلية. ورشقت بالحجارة مركبات المستوطنين في قطاع غزة، في غوش قطيف وكفار داروم. ولم تحدث أي إصابات. (هآرتس، ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٤)

٢٠٤ - في ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٤، قتل رجل في مخيم بلاطة (انظر القائمة)، بينما جرح شخص جراحا بالغة وأصيب سكان آخرون بجراح طفيفة في الحادث. وطعن عربي يهوديا كان يصلح سيارة في حي نيفي ياكوف بالقدس وأصابه بجراح بالغة، قبل أن يلوذ بالفرار في اتجاه قرية عربية مجاورة. ونشبت اشتباكات في رام الله والخليل وبيت لحم؛ وأفيد أن أربعة من السكان جرحوا بالرصاص المطاطي الذي أطلقه أفراد من الجيش. (هآرتس، جروسالم بوست، ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٤)

٢٠٥ - في ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٤، جرح جندي من جيش الدفاع الإسرائيلي بحجارة عندما كان يقوم بدورية في منطقة جنين. وأفيد عن بوقوع حوادث رشق بالحجارة في الضفة الغربية. واستنادا الى المصادر الفلسطينية، أصيب أحد السكان بجراح في الخليل بينما جرح ثلاثة في نابلس ورام الله. وأطلقت عدة عيارات نارية على دورية للجيش الإسرائيلي في الخليل. ولم تحدث أي إصابات. وألقى الفلسطينيون الحجارة على دورية اسرائيلية فلسطينية مشتركة في غوش قطيف. (هآرتس، ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٤)

٢٠٦ - في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٤، اطلق مسلحون النار من سيارة عابرة قرب خان يونس فجرحوا جنديين من جيش الدفاع الإسرائيلي، أحدهما أصيب بجراح متوسطة الخطورة بينما أصيب الآخر بجراح طفيفة. وأفادت التقارير عن إصابة ثلاثة من سكان الأراضي برصاص جيش الدفاع الإسرائيلي. ووقعت عدة حوادث للرشق بالحجارة في الضفة الغربية وغوش قطيف وكفار داروم، غير أنه لم يحدث أي إصابات. (هآرتس، جروسالم بوست، ١ تموز/يوليه ١٩٩٤)

٢٠٧ - في ١ و ٢ تموز/يوليه ١٩٩٤، عثر قرب مستودع الغاز بجيفات شاؤول في القدس على جثة عربي (انظر القائمة) أصيب بطلقة في رأسه. وأعلنت جماعة يهودية متطرفة، تدعى "سيف داود" عن

مسؤوليتها عن مقتل ذلك الرجل. وطعن اسرائيلي وزوجته في بيتهما في بلدة كريات نيتافيم بجنوب الضفة الغربية. وأعلنت منظمة الجهاد الإسلامي مسؤوليتها عن الهجوم. وكان الرجل قد تلقى طعنات خطيرة متعددة. وفي مستوطنة قرني شومرون المجاورة اكتشفت قنبلة في موقف للحافلات وأبطل مفعولها لاحقا. واقتحم عشرات من أفراد شرطة الحدود مستشفى أوغسطا فيكتوريا شرق القدس بعد أن تلقوا معلومات عن وجود مسلحين هناك. وأفادت التقارير أن الضباط كسروا الأبواب والنوافذ بل واقتحموا غرفة للعمليات الجراحية. ولم يعثر على أي مسلح. (هآرتس، جروسالم بوست، ٣ تموز/يوليه ١٩٩٤؛ وأشارت أيضا الى هذه الأحداث جروسالم تايمز، ٨ تموز/يوليه ١٩٩٤)

٢٠٨ - في ٣ تموز/يوليه ١٩٩٤، اجتاح مئات المتظاهرين اليهود مدينة القدس العتيقة طيلة الليل، ملحقين أضرارا بممتلكات العرب الى غاية طلوع فجر يوم ٣ تموز/يوليه ١٩٩٤. وألحقت أضرار بالمخازن وأتلفت، وأضرمت النيران في سيارة واحدة على الأقل، وأصيب ما يزيد على عشرات السيارات بأضرار. وأصيب أربعة ضباط للشرطة بجراح. وشارك في أعمال الشغب هذه آلاف الأشخاص. ودخل عدة مشاغبين مخبزا، وهشموا الأبواب الزجاجية للثلاجات وسرقوا النقود من آلة تسجيل النقود. وألحق ضرر بسيارات مملوكة للعرب في شارع الأنبياء بينما أضرمت النار في سيارة أثناء مرور المتظاهرين بالمدينة القديمة. (هآرتس، جروسالم بوست، ٤ تموز/يوليه ١٩٩٤؛ وأشير الى هذه الأحداث أيضا في جروسالم تايمز، ٨ تموز/يوليه ١٩٩٤)

٢٠٩ - في ٤ تموز/يوليه ١٩٩٤، ذكر أن أحد سكان رام الله قد جرح برصاصة مطاطية في اشتباك مع الجيش. وفي الخليل، أصيب شرطي حدود بحجارة فجرحته جراحا طفيفة. وأوردت التقارير وقوع حوادث إضافية للرشق بالحجارة في الخليل ونابلس ورام الله وفي منطقة بيت لحم، غير أنه لم تحدث اصابات. ورشقت بالحجارة مركبة أحد المستوطنين في منطقة كفار داروم بقطاع غزة. (هآرتس، ٥ تموز/يوليه ١٩٩٤)

٢١٠ - في ٦ تموز/يوليه ١٩٩٤، أفادت التقارير في الأراضي المحتلة عن حدوث اشتباكات عديدة أصيب خلالها أحد سكان رام الله برصاصة مطاطية. وذكرت التقارير وقوع حوادث رشق بالحجارة في نابلس والخليل أدت الى حدوث إصابات. (هآرتس، ٧ تموز/يوليه ١٩٩٤)

٢١١ - في ٧ تموز/يوليه ١٩٩٤، أصاب مسلحون بالرصاص ساريت بريفال، وهي فتاة إسرائيلية عمرها ١٧ سنة، وأردوها قتيلة قرب مدخل كريات أربع. وقد أطلق المسلحون النار من سيارة عابرة. وجرح أيضا أبوها وأخوها في الهجوم. وفي حادث منفصل، عثر على جثة جندي عمره ٢٠ سنة، واسمه أرييه فرانكنتال، قرب اللد، بجوار قرية كفر عقاب، قرب رام الله. وكانت في جسده اصابات بطعنات وطلقات نارية. وكان قد غادر القاعدة العسكرية يوم ٦ تموز/يوليه على أن يعود في نفس اليوم. ويبدو أنه ركب سيارة المسلحين الذين قتلوه فيما بعد ورموا جثته قرب رام الله. وانفجرت عبوة ناسفة قرب محطة للشرطة في بيت لحم، ملحقة أضرارا بعدة سيارات غير أنها لم تخلف أية إصابات. وأبطل مفعول قنبلة ثانية دون أن يحدث أي ضرر. (جروسالم بوست، ٨، ١٠ تموز/يوليه ١٩٩٤)

٢١٢ - في ١١ تموز/يوليه ١٩٩٤، وبعد أشهر من البحث، قتلت وحدات سرية للجيش وعملاء دائرة الأمن العام عضوين مطلوبين من حماس (انظر القائمة). ثم في ١٠ تموز/يوليه، طوق الجنود مخبأ المسلحين في حي القصبة بنابلس. واستنادا الى مصادر فلسطينية، دعت قوات الأمن الرجال الى الإستسلام وفتحت القوات النيران على البيت قبيل فجر يوم ١١ تموز/يوليه ١٩٩٤. (جروسالم بوست، ١٢ تموز/يوليه ١٩٩٤؛ واشير الى هذه الأحداث أيضا في جروسالم تايمز، ١٥ تموز/يوليه ١٩٩٤؛ الطليعة، ٢٠ تموز/يوليه ١٩٩٤)

٢١٣ - في ١٢ تموز/يوليه ١٩٩٤، أصيب رجل من بيرسبع بجراح طفيفة عندما أطلق مسلحون النار على السيارة التي كان يقودها على طريق كيسوفيم - خان يونس، شرق دير البلح. ثم استقل المسلحون مركبة كانت واقفة بالقرب من ذلك المكان للهروب من مكان الهجوم. (هآرتس، جروسالم بوست، ١٣ تموز/يوليه ١٩٩٤)

٢١٤ - في ١٤ تموز/يوليه ١٩٩٤، قام فلسطينيون مسلحون ببنادق بإطلاق النار على مركبة إسرائيلية بشمال شرق رفح، حيث أصابوا أحد الإسرائيليين إصابة طفيفة. وأبلغت السلطات الفلسطينية عن وقوع حادث في رام الله أصيب فيه أحد المقيمين برصاصة مطاطية. كذلك جرح أحد رجال شرطة الحدود جرحا خفيفا من جراء حجر ألقي عليه في الخليل. (هآرتس، جروسالم بوست، ١٥ تموز/يوليه ١٩٩٤)

٢١٥ - في ١٧ تموز/يوليه ١٩٩٤، قتل فلسطينيان (انظر القائمة)، وجرح ٧٥ (أو ما قد يبلغ ٩٠)، كما جرح ١٩ (أو ما قد يصل إلى ٣٠) من جنود جيش الدفاع الإسرائيلي وشرطة الحدود، ومنهم واحد اصابته خطيرة، وذلك إبان شغب واسع النطاق تضمن قيام آلاف من العمال الفلسطينيين باختراق نقاط التفتيش التابعة للشرطة الفلسطينية واتجاههم بعد ذلك إلى نقطة تفتيش إريتس على الحدود مع إسرائيل. ولقد بدأ هذا الشغب في الساعة ١/٠٠ عندما قام مئات من الفلسطينيين، الذين لا يحملون تصاريح عمل قانونية، بالانضمام إلى من لديهم هذه التصاريح، وقد اخترق الجميع نقاط التفتيش التابعة للشرطة الفلسطينية. ووجد هؤلاء المشاغبون أنفسهم محصورين، لمدة تزيد على ١٠ ساعات، بين الشرطة الفلسطينية، التي كانت تقوم بمطاردتهم، وجنود جيش الدفاع الإسرائيلي ورجال شرطة الحدود، الذين كانوا يحاولون صد هذا الدفق من المشاغبين. وفي حوالي الساعة ٢/٠٠، كان هناك تجمع من مئات الفلسطينيين بالقرب من محطة الغاز عند نقطة تفتيش إريتس، حيث أشعلوا النار في ١٥٢ حافلة تابعة لشركة "ايغد" كانت واقفة هناك، وكذلك في محطة الغاز نفسها، إلى جانب مصنع للخرسانة. وقاموا أيضا بنهب محطة الحافلات، وقذفوا الجنود بالأحجار والقنابل الحارقة. ولم تتمكن مجموعة الجنود والشرطة، وهي مجموعة ضئيلة، من صد القائمين بالشغب، وعمدت إلى التراجع. وبعد ذلك، وصلت أعداد أخرى من رجال الشرطة الفلسطينية، وبدأت في إطلاق الرصاص عشوائيا. ورد الجنود الإسرائيليون على الرصاص بالمثل، مما أدى إلى حدوث تبادل لإطلاق النار استمر إلى ساعة متأخرة من الصباح. وقد أكد الجيش الإسرائيلي أن ثمة ترسانة من الأسلحة كانت حركة حماس أو منظمات أخرى مناهضة لمنظمة التحرير الفلسطينية قد قامت بتخزينها في مكان قريب من أجل استغلال الأزمة الاقتصادية التي يعاني منها الفلسطينيون ممن يعتمدون على تصاريح العمل للدخول إلى إسرائيل. وقد نشبت أعمال شغب كذلك في الخليل ورام الله ونابلس بعد وصول أنباء حوادث الشغب عند نقطة تفتيش إريتس إلى المقيمين المحليين. وحدثت إصابات بسيطة كما ذكرت التقارير. وبالقرب

من ياتر، الواقعة جنوب الخليل، أطلق الجنود الرصاص على عربي رفض إيقاف سيارته للتحقق من هويته وكانت إصابته طفيفة. وحدثت محاولتان للاعتداء على جيش الدفاع الإسرائيلي من قبل رجال مسلحين ببنادق، وذلك بالقرب من خان يونس في قطاع غزة. فقد أطلق مسلحون النار مرتين على مركبات جيش الدفاع في أثناء سيرها بالطريق الموصل بين غوش قطيف والمتاريس التي أقامها الجيش. ولم يصب أحد بسوء في أي من هذه الأحداث. (هآرتس، جروسالم بوست، ١٨ تموز/يوليه ١٩٩٤، وأشير إلى ذلك أيضا في جروسالم تايمز، ٢٢ تموز/يوليه ١٩٩٤، والطليعة، ٢٧ تموز/يوليه ١٩٩٤)

٢١٦ - في ١٩ تموز/يوليه ١٩٩٤، أصيب الملازم أون غي أوفاديا إصابة قاتلة، وذلك في كمين بالقرب من رفح. ولقد كان أوفاديا بصدد الاقتراب من سور يحيط بالجزء الجنوبي من قطاع غزة عندما أطلقت عليه رصاصات من المساكن القائمة في حي تل السلطان برفح، حيث أصيب مرتين في رأسه. وبعد ذلك هرب مطلقو الرصاص إلى مسجد صلاح الدين في رفح. وأعلنت حركة حماس مسؤوليتها عن هذا الاعتداء. وقد أصيب إثنان من سكان رام الله في أثناء اشتباكات مع الجيش. وألقيت أحجار على مركبات جيش الدفاع الإسرائيلي في وسط الخليل. وأصيب أحد رجال شرطة الحدود وفلسطيني من المقيمين، إصابة طفيفة، في أثناء هذا الحادث. وقد رد الجنود على النار بالمثل. وتعرضت إحدى السائحات لإصابة خفيفة في بيت لحم أثناء وقوفها بالقرب من أحد المخافر الأمامية، التابعة لجيش الدفاع الإسرائيلي، التي كانت تتعرض للقذف بالأحجار. (هآرتس، جروسالم بوست، ٢٠ تموز/يوليه ١٩٩٤)

٢١٧ - في ٢٠ تموز/يوليه ١٩٩٤، هاجم فلسطينيون بالأحجار رجلا إسرائيليا من مستوطنة تالمون بيت، وكان هذا الرجل يقود سيارته من تالمون إلى القدس، حيث انعطف انعطافة خاطئة ووجد نفسه تحت وابل من الأحجار. وقام فلسطينيان بإنقاذه، وأخذاه في سيارتهما إلى محطة شرطة رام الله. أما سيارة الرجل الإسرائيلي فقد أشعلت فيها النيران. وأصيب فلسطينيان برصاصات مطاطية أثناء اشتباكات وقعت في الخليل. (هآرتس، جروسالم بوست، ٢١ تموز/يوليه ١٩٩٤)

٢١٨ - في ٢٢ و ٢٣ تموز/يوليه ١٩٩٤، أطلق الجنود رصاصة قاتلة على رجل فلسطيني في نابلس (انظر القائمة). وجرح جندي من جيش الدفاع الإسرائيلي، بالقرب من مستوطنة موراغ في قطاع غزة، عندما قام مسلحون فلسطينيون بإيقاع دورية للجيش في أحد الكمائن (وقد أشير إلى ذلك أيضا في جروسالم تايمز، ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٤). وفي بيت لحم، أصيب ما قد يصل إلى أربعة من رجال شرطة الحدود، إصابات طفيفة، من جراء أحجار ألقاها شبان من العرب. وقد ردت شرطة الحدود بإطلاق رصاصات مطاطية وغازات مسيلة للدموع. وتعرض صبي يهودي لجرح بسيط، في الخليل، بسبب قنبلة من قنابل أربع ذكر الجيش أنها انفجرت. وكان هذا الصبي يلعب في إحدى الحدائق العامة عندما انفجرت بالقرب منه قنبلة كانت قد ألقيت من الشارع. وأفادت المصادر الفلسطينية أن ثمة ٢٠ فلسطينيا قد أصيبوا أثناء اشتباكات خطيرة وقعت مع الجنود في الضفة الغربية (نابلس ورام الله والخليل)، وذلك في الوقت الذي لم يبلغ فيه جيش الدفاع الإسرائيلي إلا عن ١٢ إصابة فقط. وتعرضت إمرأة أمريكية لطعنة بالسكين في ظهرها، حيث أصيبت إصابة خفيفة، في المدينة القديمة بالقدس. (هآرتس، جروسالم بوست، ٢٤ تموز/يوليه ١٩٩٤)

٢١٩ - في ٢٢ تموز/يوليه ١٩٩٤، قتل فلسطيني (انظر القائمة) عندما انفجرت قنبلة كان الجنود الإسرائيليون قد تركوها بالقرب من أحد ميادين الرماية التابعة لهم، وذلك بجنوب مدينة الخليل. وفي أثناء هذا الحادث، أصيب أيضا ابن هذا الفلسطيني، الذي يبلغ من العمر ١٢ عاما، واسمه ثابت عمور. وأفادت التقارير أن عددا آخر من الفلسطينيين يصل إلى ١٥ جرحوا في أثناء المواجهات مع الجنود الإسرائيليين في الخليل. (جروسالم بوست، ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٤)

٢٢٠ - في ٢٤ تموز/يوليه ١٩٩٤، أبلغ عن حدوث اشتباكات عديدة في الضفة الغربية. وأصيب إثنان من المقيمين بالخليل. (هآرتس، ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٤)

٢٢١ - في ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٤، توفي متأثرا بجراحه الرقيب أول جاك اتياس، ٢٤ سنة، الذي ينتمي إلى شرطة الحدود والذي كان يعاني من إصابات شديدة في رأسه بسبب الرصاصات التي أطلقها رجال الشرطة الفلسطينية أثناء أعمال الشغب بنقطة تفتيش إريتس في ١٧ تموز/يوليه. (هآرتس، جروسالم بوست، ٢٤ تموز/يوليه ١٩٩٤)

٢٢٢ - في ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩٤، أطلق الرصاص على عربي، وقد سقط قتيلا (انظر القائمة)، وذلك في كمين بقرية بالجزء الشمالي من الضفة الغربية، إبان عودته من عمله. وقد أفادت المصادر الفلسطينية أن ثمة مقيمين قد أصيبا برصاصات مطاطية في الخليل، وأنه قد وقعت حوادث إلقاء حجارة في رام الله، حيث جرح شخصان آخران. ولقد ألقيت الأحجار أيضا في بيت لحم وفي منطقة كفار داروم بقطاع غزة. (هآرتس، جروسالم بوست، ٢٧ تموز/يوليه ١٩٩٤)

٢٢٣ - في ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٤، اكتشفت قنبلة شديدة الانفجار بالقرب من نقطة للمراقبة تابعة لجيش الدفاع الإسرائيلي في الخليل، وذلك في موقع مجاور لكهف الأولياء. ولقد فجرت هذه القنبلة بمعرفة خبراء المتفجرات لدى الشرطة دون إصابة أحد بأذى. وأنقذ رجل يهودي، كان يقود سيارة، من أيدي جماعة كانت تقذفه بالحجارة، في رام الله، بفضل صاحب متجر عربي وعدد من المقيمين المحليين، حيث قاموا بإيوائه إلى حين اتصاله بشرطة الحدود. وفي أثناء هذا الحادث، أصيب أحد رجال شرطة الحدود إصابة طفيفة بحجر ألقي عليه. (هآرتس، جروسالم بوست، ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٤)

٢٢٤ - في ٢٩ و ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٤، أصيب زوجان وطفلهما، إصابة طفيفة، أثناء حادث من حوادث إلقاء الحجارة بشمال رام الله بالقرب من مستوطنة معاليه لافون. وقد تعرض ١٤ (أو ١٨) فلسطينيا لإصابات طفيفة أثناء أعمال شغب وقعت في رام الله. ولقد بدأ هذا الحادث عندما ألقيت الحجارة على دورية لجيش الدفاع الإسرائيلي في المدينة. وقد تجمع حوالي ٢٠٠ فلسطيني وقاموا بإلقاء الأحجار والزجاجات وقطع الطوب على الجنود. وأبلغ عن اضطرابات مماثلة في الخليل. وألقيت الأحجار على مركبات لجيش الدفاع الإسرائيلي في غوش قطيف. (هآرتس، جروسالم بوست، ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٤)

٢٢٥ - في ١ آب/أغسطس ١٩٩٤، تعرض شرطي إسرائيلي من شرطة الحدود لإصابة طفيفة عند نقطة تفتيش إريتس عندما حاول إيقاف سيارة مشتبه فيها من الأراضي. (هآرتس، ٣ آب/أغسطس ١٩٩٤)

٢٢٦ - في ٢٢ آب/أغسطس ١٩٩٤، مات يورام ساكوري، متأثرا بجراحه، وهو من مستوطنة كريات نتافيم، وكان قد تعرض للطعن بالسكاكين من جانب فلسطينيين مسلحين بمنزله في ١ تموز/يوليه ١٩٩٤. وقد أصيب أحد الجنود إصابة طفيفة من جراء طلقات أطلقت عليه أثناء اعتداء وقع على شاحنة تقل جنودا بالقرب من أوتنيل على طريق الخليل - بير سبع. ولقد تمكن مطلقو النيران المسلحون من الفرار. (هآرتس، جروسالم بوست، ٣ آب/أغسطس ١٩٩٤)

٢٢٧ - في ٣ آب/أغسطس ١٩٩٤، تعرض أحد جنود جيش الدفاع الإسرائيلي لرصاصات أطلقت عليه من إحدى السيارات المارة المستخدمة من جانب "الإرهابيين"، وذلك في وادي الأردن، بالقرب من ماشوف شادموت مهولا على طريق بيسان - أريحا. وفي حادث مماثل، أطلقت النيران من سيارة مارة على سيارة أخرى من طراز جيب تابعة للجيش، وذلك بضواحي الخليل. ولقد جرح جندي بهذه السيارة جرحا خفيفا. (هآرتس، جروسالم بوست، ٥ آب/أغسطس ١٩٩٤)

٢٢٨ - في ٥ و ٦ آب/أغسطس ١٩٩٤، فتح رجال مسلحون بالبنادق النيران على حافلة صغيرة كانت تسير بالقرب من مستوطنة نيتساريم، في قطاع غزة، حيث أصابوها بالرصاصات وإن لم يتعرض أحد لإصابات ما. ولقد قيل إن السائق قد لحقه أذى بسيط. (جروسالم بوست، ٧ آب/أغسطس ١٩٩٤)

٢٢٩ - في ٩ آب/أغسطس ١٩٩٤، أطلقت رصاصات عديدة على دورية لجيش الدفاع الإسرائيلي في منطقة بيت حنون، بالقرب من حدود غزة، داخل الخط الأخضر. ولم يصب أحد. (هآرتس، ٩ آب/أغسطس ١٩٩٤)

٢٣٠ - في ١٢ و ١٣ آب/أغسطس ١٩٩٤، قتل عضو بإحدى خلايا حركة حماس (انظر القائمة)، وجرح آخر جرحا خطيرا، وذلك في تبادل لإطلاق النار بحي الرام بالقدس. وكلا هذين الرجلين سبق لهما أن هربا من مواجهة مع الشرطة تعرض فيها عضو ثالث بالحركة للإصابة. وقد أصيب إثنان من رجال الشرطة ومتطوع بالحرس المدني في أول اشتباك مع الرجال المسلحين، وذلك خارج المدينة القديمة مباشرة (وهذا مشار إليه أيضا في جروسالم تايمز، ١٩ آب/أغسطس ١٩٩٤). وأصيب جندي إصابة طفيفة من جراء حجارة ألقيت عليه في الخليل. وأبلغ عن وقوع حوادث إلقاء حجارة في الأراضي؛ وأصيب فلسطينيان برصاصات مطاطية في الخليل ورام الله. وأبلغت المصادر الفلسطينية أن ثمة مقيمين عديدين قد أصيبوا من جراء استنشاق غاز مسيل للدموع في منطقة نابلس. وألقيت قنبلة نفطية على سيارة اتوبيس بالقرب من مفترق كيسوفيم، حيث أصيب راكبان إسرائيليان إصابة خفيفة. (هآرتس، ١٥ آب/أغسطس ١٩٩٤، جروسالم بوست، ١٤ و ١٨ آب/أغسطس ١٩٩٤)

٢٣١ - في ١٤ آب/أغسطس ١٩٩٤، قتل مواطن إسرائيلي، وأصيب إثنان إصابة خطيرة، وتعرض ثلاثة (أو أربعة) لجراح طفيفة، وذلك في حادثي اعتداء بالرصاص على مركبات كانت تمر بالقرب من مفترق كيسوفيم في قطاع غزة. وأثناء الاعتداء الثاني، قتل رون سوفال، ١٨ سنة، من لهافيم بشمال بير سبع. وفي كلا الواقعتين، قامت وحدات من الجيش بتعقب المعتدين داخل منطقة الحكم الذاتي، وحتى حدود مخيم دير البلح للاجئين. وقد أفادت التقارير أن وحدات الشرطة الفلسطينية قد عمدت، بعد ذلك، إلى البحث عن "الإرهابيين". ولقد أعلن تنظيم عز الذين القسام، وهو الجناح العسكري لحركة حماس، مسؤوليته عن كلا الكمينين. (هآرتس، جروسالم بوست، ١٥ آب/أغسطس ١٩٩٤)

٢٣٢ - في ١٥ آب/أغسطس ١٩٩٤، أصيب ثلاثة من جنود جيش الدفاع الاسرائيلي بجروح طفيفة عندما ألقيت على دوريتهم متفجرات في منطقة بيت لحم. وعثر على عبوتين إضافيتين في أثناء عمليات التفتيش. وأفيد عن وقوع عدة حوادث في الأراضي أصيب أثناءها اثنان من السكان بعيارات مطاطية في منطقة رام الله والخليل (هآرتس، ١٦ آب/أغسطس ١٩٩٤)

٢٣٣ - في ١٦آب/أغسطس ١٩٩٤، توفي في المستشفى عضو من جماعة حماس أصابته قوات الأمن في شمال القدس بجراح خطيرة (انظر القائمة). وأصيبت امرأة فلسطينية بجراح خطيرة عندما أطلق "إرهابيون" النار على الحافلة التي كانت تقلها بالقرب من بيت لحم. وربما ظن الإرهابيون أن الحافلة التي لم يكن فيها إلا ركاب عرب هي حافلة اسرائيلية (هآرتس، وجروسالم بوست، ١٧ و ١٨ آب/أغسطس ١٩٩٤)

٢٣٤ - في ١٧ آب/أغسطس ١٩٩٤، قتل جنود من جيش الدفاع الاسرائيلي شابا فلسطينيا وهو يحاول التسلل إلى الطريق على الحدود بين اسرائيل ومصر في منطقة رفح (انظر القائمة) (هآرتس، جروسالم بوست، ١٨ آب/أغسطس ١٩٩٤؛ وأشارت إلى الحادث أيضا جروسالم تايمز، ١٩ آب/أغسطس ١٩٩٤)

٢٣٥ - في ١٨ آب/أغسطس ١٩٩٤، أصيب اثنان من السكان الفلسطينيين وأحد أفراد شرطة الحدود بجراح طفيفة في منطقة الخليل أثناء الاضطرابات. وأفيد عن وقوع حوادث قذف حجارة على المركبات الاسرائيلية في منطقة رام الله، وفي الخليل، وعند مدخل المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية. وألقيت قنبلتان نفطيتان في منطقة بديا. ولم تحدث إصابات. (هآرتس، جروسالم بوست، ١٩ آب/أغسطس ١٩٩٤)

٢٣٦ - في ١٩ و ٢٠ آب/أغسطس ١٩٩٤، قتلت وحدة سرية عربيا من السكان (انظر القائمة) في أثناء اشتباك عنيف في رام الله. وأصيب رجل آخر من السكان بجراح خطيرة بينما أصيب خمسة آخرون وأحد أفراد شرطة الحدود بجراح طفيفة أثناء الحادث نفسه. وأفادت المصادر الفلسطينية عن وقوع اشتباكات إضافية في خلال فترة نهاية الأسبوع في رام الله (جريح واحد) والخليل (جريحان)، وبيت لحم (جريح واحد) ونابلس. وألقيت حجارة على العربات العسكرية وعربات المستوطنين في غوش قطيف وفي الضفة الغربية. (هآرتس، ٢١ آب/أغسطس ١٩٩٤)

٢٣٧ - في ٢١ آب/أغسطس ١٩٩٤، أصيبت شابة اسرائيلية بجراح طفيفة من جراء حجرة ألقيت على حافلة اسرائيلية في أريحا. وفي الخليل، أصيب أيضا جندي بجراح طفيفة بسبب إلقاء حجرة على عربته. وفي قطاع غزة، ألقيت الحجارة على دوريات اسرائيلية - فلسطينية مشتركة، ولم يصب أحد (هآرتس، ٢٢ آب/أغسطس ١٩٩٤)

٢٣٨ - في ٢٢ آب/أغسطس ١٩٩٤، أطلق أفراد جيش الدفاع الاسرائيلي النار فأصابوا اثنين من السكان في أثناء اشتباكات في رام الله. وأفيد أيضا عن وقوع حوادث في الخليل، وجنين، ومنطقة بيت لحم. ووفقا للمصادر الفلسطينية، أصيب شابان من خان يونس بنيران جيش الدفاع الاسرائيلي بالقرب من مستوطنة نيفي ديكاليم. (هآرتس، ٢٣ و ٢٤ آب/أغسطس ١٩٩٤)

٢٣٩ - في ٢٣ آب/أغسطس ١٩٩٤، أصيب أربعة جنود بجروح طفيفة عندما ألقى، على ما يبدو، فلسطيني قنبلة يدوية عليهم، انفجرت في خيمة الذخائر في مقر كتيبة بيت لحم. وأصيب ثلاثة من السكان العرب بجراح أثناء الاشتباكات في الخليل ورام الله. وألقيت الحجارة في قطاع غزة بصفة خاصة على دوريات اسرائيلية - فلسطينية مشتركة (هآرتس، وجروسالم بوست، ٢٤ آب/أغسطس ١٩٩٤)

٢٤٠ - في ٢٤ آب/أغسطس ١٩٩٤، أصيب مهاجر وصل من الولايات المتحدة قبل ثلاثة أسابيع بجراح طفيفة بعد أن حاول، على ما يزعم، مسلحون متنكرون كيهود اختطافه بالقرب من مستوطنة إيفرات، عندما كان واقفا على الطريق يشير الى السيارات ليركبها مجانا. وأفيد عن وقوع عدة حوادث أصيب أثناءها أربعة من السكان الفلسطينيين بجراح في الخليل ومنطقة رام الله. (هآرتس، جروسالم بوست، ٢٥ آب/أغسطس ١٩٩٤)

٢٤١ - في ٢٥ آب/أغسطس ١٩٩٤، أطلق أفراد الجيش النار أثناء الاضطرابات التي حدثت في نابلس، فأصابوا أربعة (أو سبعة) من الفلسطينيين بجراح. وتفيد التقارير أن الحادث بدأ عندما طارد بعض أفراد وحدة سرية من الجيش شابا كان يلقي الحجارة على السيارات الاسرائيلية. فتجمع عشرات من الشبان الآخرين وأخذوا يلقون الحجارة والخضروات. فألقى الجنود القنابل اليدوية الصوتية عليهم وأفيد أنهم استعملوا الذخائر الحية ضدهم. واستمرت الاضطرابات إلى وقت متأخر من اليوم. وأفيد أيضا عن وقوع اشتباكات في رام الله والخليل، أصيب فيها أحد أفراد شرطة الحدود بجراح طفيفة من جراء إلقاء حجر عليه. وألقيت الحجارة في منطقة غوش قطيف في قطاع غزة على عربات المستوطنين وعلى الدوريات الاسرائيلية - الفلسطينية المشتركة. (هآرتس، جروسالم بوست، ٢٦ آب/أغسطس ١٩٩٤)

٢٤٢ - في ٢٥ آب/أغسطس ١٩٩٤، ألقى السكان العرب الحجارة على وحدة اسرائيلية سرية داهمت السوق في نابلس. وأصيب ستة من الفلسطينيين بجراح أثناء الحادث. (جروسالم تايمز، ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤)

٢٤٣ - في ٢٦ و ٢٧ آب/أغسطس ١٩٩٤، أعلنت حماس مسؤوليتها عن قتل عاملين يهوديين هما شلومو كاباتش، ٢٢ أو ٢٣ سنة من هولون، وغيل ريفاح، ٢١ سنة من بات يام، وذبحهما في موقع بناء في الرملة.

وكان هذان الاغتيالان أول اغتيالات "إرهابية" ارتكبت داخل الخط الأخضر منذ تنفيذ الحكم الذاتي في أيار/مايو ١٩٩٤. وذكرت المصادر الفلسطينية أن جنودا من جيش الدفاع الاسرائيلي أطلقوا النار على السكان المحليين وأصابوا اثنين (أو ما يصل إلى ستة) بجراح في أثناء اشتباكات في الخليل. وبدأ أكثر من ٤٠٠ فلسطيني إلقاء الحجارة على وحدات سرية اسرائيلية اكتشفوا وجودها داخل السوق في وسط الخليل. وأطلق الجنود النار فهرب راشقو الحجارة. وأصيب أحد أفراد شرطة الحدود بجراح طفيفة أثناء الحادث. وأصيب شرطي آخر بجروح طفيفة في بيت لحم. وانفجرت ثلاثة أجهزة تفجير في الخليل دون أن تحدث أية اصابات أو أضرار. وتم اكتشاف قنبلة بالقرب من كريات أربع. (هآرتس، جروسالم بوست، ٢٨ آب/أغسطس ١٩٩٤)

باء - إقامة العدل، بما في ذلك الحق في محاكمة عادلة

١ - السكان الفلسطينيون

القرائن الشفوية

٢٤٤ - تكلم أحد الشهود الذين أدلوا بإفادتهم أمام اللجنة الخاصة عن إقامة العدل في الأراضي المحتلة بعد توقيع إعلان المبادئ:

"إذا، ما هو بالضبط مصير تلك الأوامر العسكرية خلال الفترة الانتقالية؟ لقد توصلوا الآن الى اتفاق بشأن إحالة جميع الأوامر العسكرية المتعلقة بمجالات المسؤولية الخمسة المذكورة أعلاه الى الفلسطينيين، وإلغاء جميع الأوامر العسكرية في ذلك الصدد، ولكن تلك الأوامر لا تمثل سوى ١٠٠ من مجموع ١ ٠٠٠ أمر عسكري... أما بالنسبة للأوامر العسكرية المتبقية، فسيتم إنشاء لجنة مكونة من أعضاء فلسطينيين واسرائيليين لغرض استعراض جميع الأوامر العسكرية.

"وفيما يتعلق بمسألة المحاكم العسكرية، فقد انتهى العمل بها في قطاع غزة في منتصف نيسان/أبريل ١٩٩٤، ولكنه تم تحويلها الى المنطقة المسماة إريتس، أو الى مدخل القطاع الشمالي. وهي نقطة تفتيش عسكرية تقع في المدخل الشمالي لقطاع غزة. وستشرع تلك المحاكم في العمل في بداية أيار/مايو". (السيد مازن جميل شقورة، الشاهد رقم ١٢، A/AC.145/RT.636)

٢٤٥ - ووصف المدير العام لمؤسسة الأراضي والمياه والدراسات والخدمات القانونية للجنة الخاصة المشاكل التي يواجهها المحامون الفلسطينيون في المحاكم العسكرية الاسرائيلية وسياسة الكيل بمكيالين المطبقة في معاملة المحامين الفلسطينيين والمحامين الاسرائيليين:

"إن المشكلة المتعلقة بهذه المصادرات الآن هي المشكلة التي نواجهها في المحاكم العسكرية لغرض إثبات تلك المصادرات. دعني أعطيكم فكرة عن تجربتي الخاصة... في المحاكم العسكرية الاسرائيلية. في الحقيقة لا أشعر أنني محام في تلك المحاكم العسكرية. ولا أذكر أن تلك المحاكم

قد وافقت، حتى من قبيل المجاملة، على أي التماس طلبته. أما ما يلتمسه المحامي الذي يمثل دولة اسرائيل أو الذي يترافع باسم الوصي على أملاك اسرائيل فيحظى بالموافقة دائما. إننا لا نستطيع أن نؤجل أو نؤخر جلسة بدون الحصول على موافقة المحامي الآخر. أي أن الأمر يتعدي موافقة القاضي فحسب. ولم أشعر أبدا أن العدل قائم. وفي عديد من المناسبات، إذا تخلفت عن حضور جلسة أو تأخرت قليلا في حضورها، أُجبر على دفع غرامة ويُرفض النظر في الدعوى. إنني أتذكر - وهذا الأمر كذلك موثق بمستندات - أنني في مرات كثيرة جدا ذهبت لأحضر جلسة في المحكمة ولم يحضر المحامي الذي يمثل دولة اسرائيل ولم يجبر على دفع غرامة. وعلى النقيض من ذلك، طُلب إلينا أن ننتظر قدومه حتى إذا تأخر كثيرا، حتى إذا انتظرنا طيلة اليوم. ولم يسمح لي بالإنصراف. وكان عليّ أن انتظر الى أن يعود حتى لو تأخر خمس ساعات. إن هذا الأمر يجعل السلطات والهيئة القضائية تبدو أداة واحدة وجهازا واحدا ويجعل محاكم الاستئناف العسكرية مجرد قناع لإضفاء طابع الشرعية على أعمال المصادرة. وبالرغم من ذلك، وبالرغم من اقتناعنا، فإننا نواصل العمل بغية إقناع الناس بالاستفادة من حقوقهم المشروعة في الحصول على المشورة القانونية. وبالرغم من اقتناعنا أن ذلك العدل ليس عادلا، فإننا نتجه الى المحكمة ونتبع الإجراءات لغرض تعليم الناس وتلقينهم كيفية استخدام الوسائل القانونية واللجوء الى المحاكم للتوصل الى حلول لمشاكلهم". (السيد خضر شقيرات، الشاهد رقم ١٥، A/AC.145/RT.638)

٢٤٦ - وقدم نفس الشاهد معلومات الى اللجنة الخاصة عن سير محاكم الاستئناف العسكرية وعن نجاح المحامين الفلسطينيين في الحد من مصادرة الأراضي التي يملكها العرب في الأراضي المحتلة:

"تُشكّل محاكم الاستئناف العسكرية وفق القانون العسكري رقم ١٧٢ وتتكون كل منها من ثلاثة قضاة. ويجب أن يكون واحدا فقط من هؤلاء القضاة محاميا أما القاضيان الآخران فيمكن أن يكونا جنديين! ولسنا نعرف في الحقيقة ما إذا كان القاضي الذي يفترض أن يكون محاميا هو كذلك أم لا. إنهم لا يلتزمون حتى بالمسائل الشكلية ولا أذكر طيلة السنوات الأربع التي قضيتها في العمل مع محاكم الاستئناف العسكرية تلك أن المحكمة كانت فعلا مكونة من القضاة الثلاثة المطلوبين. لقد كانت دائما مكونة من شخص واحد فقط. ولإعطائها شكلا قانونيا نوعا ما، كان المحامي يُسأل أحيانا - وقد سُئلت أنا شخصيا - ما إذا كان يريد أن تكون المحكمة مكونة من قاض واحد أو من ثلاثة قضاة. وإذا قلت إنني أريد حضور ثلاثة قضاة في المحكمة، يجيب القاضي بأنه ليس ملزما باستدعاء ثلاثة قضاة للمشاركة في اللجنة من أجل النظر في القضية. وهكذا، وفي كل الأحيان تقريبا لم يكن هنالك إلا قاض واحد. وخلال فترة الأربع سنوات، لا أذكر أنني كسبت قضية واحدة حتى شكليا. ولست الوحيد، فأنا أتكلم بالنيابة عن أغلبية المحامين. وكل ما أستطيع أن أقوله هو إننا نحاول الحد من المصادرات. وإننا نستطيع أحيانا قصرها على نصف المساحة. غير أنه، طبقا لحساباتهم، عندما يطلبون مائة دونم لإنجاز أغراضهم، يعلنون عن مصادرة ١ ٠٠٠ دونم. ثم يتنازلون، خلال الإجراءات القانونية، عن ٥٠ دونما حتى يبدو وكأنما من المفيد اللجوء الى هذه الهيئات القضائية". (السيد خضر شقيرات، الشاهد رقم ١٥، A/AC.145/RT.638)

٢٤٧ - ورأى أحد الشهود الذين أدلوا بإفادتهم أمام اللجنة الخاصة إقامة العدل بالنسبة للفلسطينيين والمستوطنين على النحو التالي:

"إذا ارتكب شخص عربي عملا ضد الأمن - كما يقولون - فقد يحكم عليه بالسجن لمدة سنوات، أما إذا قتل مستوطن شخصا فلسطينيا، فإنه يحكم عليه بالسجن لأسبوعين أو لشهر. وهذا دليل كذلك على أن العدل غير موجود وأن القانون لا يطبق إلا على أحد الطرفين". (شاهد لم يذكر اسمه، رقم ١٩، A/AC.145/RT.639/Add.1)

٢٤٨ - وقدم باحث ميداني من المركز الفلسطيني لمعلومات حقوق الانسان الى اللجنة الخاصة مثالا محددا على التساهل مع المستوطنين في مجال إقامة العدل فقال:

"وكمثال آخر، استطيع أن أذهب الى القول بأن المحاكم الاسرائيلية ليست محايدة. والدليل على ذلك قضية طلال رشدي البكري (الذي قتل، كما ذكرت من قبل)، حيث حكم في نيسان/أبريل على المستوطن الذي قتله عمدا بالسجن لمدة أحد عشر شهرا، لقتل شخص وجرح اثنين اخرين!

"وللأسف، فإن الحكومة الاسرائيلية لا تتحمل مسؤولياتها في حماية المواطنين الفلسطينيين. بل هي على العكس من ذلك تحاول فقط أن تحمي المستوطنين الاسرائيليين". (السيد محمود جبرين، الشاهد رقم ٢٠، A/AC.145/RT.640)

٢٤٩ - ويمكن العثور على وصف لإقامة العدل في الأراضي المحتلة في الوثائق A/AC.145/RT.636 (السيد مازن جميل شقورة)، A/AC.145/RT.638 (السيد خضر شقيرات)، A/AC.145/RT.639/Add.1 (شاهد لم يذكر اسمه)، و A/AC.145/RT.640 (السيد محمود جبرين).

المعلومات الخطية

٢٥٠ - في ١١ نيسان/أبريل ١٩٩٤، حكمت محكمة رام الله العسكرية على عبير وحيدي، من منطقة رام الله، بالسجن لمدة ١٧ سنة بسبب انتمائها الى خلية فتح التي قتلت تزي كاليان قبل ١٨ شهرا. (هآرتس، جروسالم بوست، ١٣ نيسان/أبريل ١٩٩٤)

٢٥١ - في ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٤، أفيد أن محكمة رام الله العسكرية حكمت على أسرار سامرين، البالغة من العمر ٢٢ سنة، بالسجن مدى الحياة، وعلى موسى قرآن، ٢٥ سنة، وعلي شبانة، ٢٧ سنة، ورائد برغوتي، ٢٧ سنة، بالسجن لمدة ٢٨ عاما و ٥ أعوام و ٤، على التوالي. وقد اعتقلوا جميعهم في ٥ آب/أغسطس ١٩٩٢ واتهموا بالانتماء الى خلية فتح. (جروسالم تايمز، ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٤)

٢٥٢ - في ١٨ نيسان/أبريل ١٩٩٤، ذكر أن محكمة بير سبع الجزئية حكمت على ٢٦ شخصا من الأراضي ممن يعملون بصورة غير مشروعة وقبض عليهم في منطقة النقب (بير سبع، وأراد، وأوفاكيم، ونتيفوت،

وايلات، القطاع اليدوي) بالسجن لفترات تراوحت ما بين شهر واحد وخمسة أشهر، بسبب دخولهم الى البلد والإقامة في اسرائيل بصورة غير مشروعة. وبالاضافة الى ذلك، حكم على جميع المحتجزين بدفع غرامات تراوحت ما بين ٣٣٠ دولارا و ٣٣٠ ١ دولارا. (جروسالم بوست، ١٨ نيسان/أبريل ١٩٩٤)

٢٥٣ - في ٢٠ نيسان/أبريل ١٩٩٤، ذكر أن بعض الأشخاص الحركيين من حماس والجهاد الاسلامي الذين اعتقلوا في أثناء العملية الموسعة التي قامت بها قوات جيش الدفاع الاسرائيلي قد وضعوا رهن الاحتجاز الاداري لمدة ثلاثة أو ستة أشهر. (هآرتس، ٢٠ نيسان/أبريل ١٩٩٤)

٢٥٤ - في ٢٦ نيسان/أبريل ١٩٩٤، حكمت محكمة قضاء تل أبيب على رجلين اتهما بمساعدة "الارهابيين" الذين قتلوا ديفيد ديدي وحاييم وايزمان، من سكان رام الله، في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ بالسجن لمدة ١٢ عاما لكل منهما. وأدين ابراهيم العابد، البالغ من العمر ٢٧ سنة، وهو من رام الله، بتهمة اصحطاب "الارهابيين" الى شقة ديدي واخفائهم بعد ذلك. وأدين احسان محمود وديع، البالغ من العمر ٢٠ سنة، وهو من خان يونس، بتهمة اعطاء "الارهابيين" نقودا بالنيابة عن الصقور الحمر للقيام بعمليات القتل. (جروسالم بوست، ٢٧ نيسان/أبريل ١٩٩٤)

٢٥٥ - في ٢٧ نيسان/أبريل ١٩٩٤، حكمت محكمة قضاء تل أبيب على ثلاثة من العرب من خان يونس كانوا قد أرسلوا الى اسرائيل لقتل يهود "كاختبار لقبولهم" في صفوف صقور فتح بالسجن لفترات تراوحت ما بين ١٧ عاما الى ٢٠ عاما. وقد أدين سلامة بربح، ٢٠ سنة، ومصباح بربح، ٢٥ سنة، وشخص آخر في السابعة عشرة من العمر بمحاولة قتل ابراهام شيفروت، ٦٥ عاما، في شاطئ بات يام في كانون الثاني/يناير ١٩٩٤. وحكم على سلامة بربح بالسجن لمدة ٢٠ عاما وعلى شريكيه لمدة ١٧ سنة. (جروسالم بوست، ٢٨ نيسان/أبريل ١٩٩٤)

٢٥٦ - في ١٩ أيار/مايو ١٩٩٤، حكمت محكمة قضاء تل أبيب على صلاح مجدد، من بركة في قطاع غزة، بالسجن مدى الحياة لقيامه بقتل يسرائيل تانتباوم، ٧٣ عاما، في نتانيا في حزيران/يونيه ١٩٩٣. (جروسالم بوست، ٢٠ أيار/مايو ١٩٩٤)

٢٥٧ - في ٢٧ أيار/مايو ١٩٩٤، ذكر أن مئات السجلات الخاصة بالفلسطينيين الذين اعتقلتهم قوات جيش الدفاع الاسرائيلي قبل انسحابها من قطاع غزة والذين كان من المفترض أن يحاكموا أمام المحاكم العسكرية، سيحول جزء منها الى قوات جيش الدفاع الاسرائيلي، وتقوم الشرطة الفلسطينية بمعالجة جزء منها. (هآرتس، ٢٧ أيار/مايو ١٩٩٤)

٢٥٨ - في ٣٠ أيار/مايو ١٩٩٤، حكمت محكمة قضاء تل أبيب على حازم صابر، البالغ من العمر ٢٠ سنة، وعطية أبو موسى، البالغ من العمر ٢٣ سنة، وهما من خان يونس، بالسجن مدى الحياة لقيامهما بقتل اسحق ووتنبرغ ضربا بالفأس في موقع بناء في بتاح تكيا كعملية تدشين لانضمامهما الى صقور فتح. (جروسالم بوست، ٣١ أيار/مايو ١٩٩٤)

٢٥٩ - في ١ حزيران/يونيه ١٩٩٤، حكمت محكمة قضاء تل أبيب على عودة عبد الرحمن البالغ من العمر ٢٠ سنة، وهو من سكان الخليل، بالسجن لمدة ١٤ عاما لمحاولته قتل يوري شامبي، من موشوف بيديا، في ٢٠ شباط/فبراير ١٩٩٤. (هآرتس، ٢ حزيران/يونيه ١٩٩٤)

٢٦٠ - في ٥ حزيران/يونيه ١٩٩٤، ذكر أن محكمة قضاء تل أبيب حكمت على أحمد الصوفي، البالغ من العمر ٢٤ سنة، وهو من رفح، بالسجن لمدة ١٣ عاما، بعد مساومة لتخفيف الحكم، لمحاولته قتل شالوم شاتوي في ريشون ليتزيون في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠. (هآرتس، ٥ حزيران/يونيه ١٩٩٤)

٢٦١ - في ٩ حزيران/يونيه ١٩٩٤، منحت محكمة قضاء القدس أسرة محمود أيوب، من الأراضي، الذي قتل بنيران قوات جيش الدفاع الاسرائيلي قبل خمس سنوات تعويضا قدره ٥٠٠ ١٧ دولار. وأمر القاضي بأن تدفع الحكومة تعويضا مقابل الدخل الذي كان سيحققه أيوب لوالديه. (هآرتس، جروسالم بوست، ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٤)

٢٦٢ - في ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٤، رفع ١٢ من سكان دير البلح دعوى ضد الحكومة والجيش لعدم اتخاذ احتياطات كافية لحماية ممتلكاتهم من المستوطنين العدائيين بعد مقتل الحاخام شيمون بيران من كفار داروم في ٢٧ أيار/مايو ١٩٩٢. ويزعم في الدعوى أن المستوطنين أشعلوا النيران في دفيئات (صوبات) ومحاصيل ومعدات يمتلكها العرب في دير البلح على مدى فترة قدرها ثمانية أيام، وأن الجيش لم يفعل شيئا لمنعهم. وتشير الدعوى الى أن الجيش فرض حظر التجول في دير البلح لمدة ثمانية أيام، ولكنه كان يقوم بإنفاذ الحظر فقط على العرب، وترك اليهود يدخلون البلد بحرية ويعيثون فيها فسادا. وطلب الأشخاص الـ ١٢ من محكمة قضاء القدس منحهم ٣٠٠ ٥٢٦ دولار تعويضا عن ما لحقهم من خسائر. (هآرتس، جروسالم بوست، ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٤)

٢٦٣ - في ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٩٤، حكمت محكمة نابلس العسكرية على أحد مؤيدي فتح، وهو عبد شديد البالغ من العمر ٢٤ سنة، بالسجن لمدة ١٠ سنوات لقيامه بقتل ثمانية من السكان العرب للاشتباه في أنهم متعاونون مع اسرائيل أو ارتكبوا انتهاكات أخلاقية. كذلك أدين شديد، وهو من سكان ألار (بالقرب من نابلس)، بالمشاركة في ثلاثة حوادث اطلاق النار على دوريات كانت تقوم بها قوات جيش الدفاع الاسرائيلي، وقد اعترف بجميع الجرائم الموجهة اليه. (جروسالم بوست، ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٩٤)

٢٦٤ - في ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٩٤، حكمت محكمة قضاء تل أبيب على مدحت بربح، البالغ من العمر ١٩ سنة، من خان يونس، بالسجن مدى الحياة لقتله موشي بيكر، وهو مزارع من نيس تسيونا، في كانون الثاني/يناير. وقد قام بربح مع شريكين له بقتل بيكر، الذي لم يكن يحمل سلاحا في ذلك الوقت، بواسطة منشار، حيث طعنوه ١٥ طعنة. (جروسالم بوست، ٢٤ حزيران/يونيه ١٩٩٤)

٢٦٥ - في ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩٤، حكمت محكمة قضاء القدس على شاب فلسطيني في الخامسة عشرة من عمره، وهو من سكان القدس، بالسجن لمدة ستة أشهر لقيامه بالقاء الحجارة على مركبات في ٢٥ شباط/فبراير ١٩٩٤. (هآرتس، ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٤)

٢٦٦ - في ٣ تموز/يوليه ١٩٩٤، حكمت محكمة نابلس العسكرية على فلسطيني في الخامسة عشرة من عمره، وهو من سكان قرية هوارة في الضفة الغربية، بالسجن لمدة ١٥ شهرا لقيامه بالقاء الحجارة على قوات جيش الدفاع الاسرائيلي. (هآرتس، ٥ تموز/يوليه ١٩٩٤)

٢٦٧ - في ٦ تموز/يوليه ١٩٩٤، أدين رجل فلسطيني هو ابراهيم أبو غالي بتهمة حيازة أسلحة وحكمت عليه محكمة قضاء تل أبيب بالسجن لمدة ثلاث سنوات الى جانب وضعه تحت المراقبة لمدة سنتين لقيامه بتسليم أسلحة مسروقة الى سالم مفتي، وهو مسلح مطلوب من قبل الدوائر الأمنية الاسرائيلية. (جروسالم بوست، ٧ تموز/يوليه ١٩٩٤)

٢٦٨ - في ٦ تموز/يوليه ١٩٩٤، حكمت محكمة نابلس العسكرية على سعيد فايد دياب الربة، وهو في العشرين من عمره، من كفر حاجة في منطقة نابلس، بالسجن مدى الحياة بالاضافة الى ٢٥ سنة لقيامه بقتل واختطاف سكان في الأراضي اشتبه في أنهم متعاونون مع السلطات الاسرائيلية. (هآرتس، تموز/يوليه ١٩٩٤)

٢٦٩ - في ١٠ تموز/يوليه ١٩٩٤، ذكر أن محكمة جنين العسكرية حكمت على ماجد علي دلح خطيب، وهو في الثانية والثلاثين من عمره، من سكان قرية يامون شمالي الضفة الغربية، بالسجن لمدة عام واحد بالاضافة الى وضعه تحت المراقبة لمدة عامين خلال فترة خمس سنوات بعد ادانته بعدم ابلاغ السلطات الاسرائيلية بنوايا مرتكب الهجوم الانتحاري الذي جرى في حضيره في ١٣ نيسان/أبريل ١٩٩٤ والذي أسفر عن مصرع خمسة اسرائيليين. (هآرتس، ١٠ تموز/يوليه ١٩٩٤)

٢٧٠ - في ٢٧ تموز/يوليه ١٩٩٤، حكمت محكمة رام الله العسكرية على ثلاثة أبناء عمومة هم سعيد ونزار وأحمد تميمي من قرية النبي صالح، بالسجن مدى الحياة لقيامهم بقتل حاييم مزراحي من سكان بيت إل، في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤. وكان ثلاثتهم أعضاء في مجموعة فتح. (هآرتس، جروسالم بوست، ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٤)

٢٧١ - في ٤ آب/أغسطس ١٩٩٤، أفادت التقارير أنه في إثر طعن قدم الى محكمة العدل العليا، سمح في النهاية لهاني مظهر من غزة بمقابلة محاميه. وكان طالب في جامعة بير زيت بالضفة الغربية، قد ألقي القبض عليه قبل ذلك بثلاثة أسابيع وأودع سجن رام الله. وعندئذ حرم من الوصول الى محام بموجب أمر صدر بهذا الشأن. وأفادت التقارير أنه حاول قتل نفسه بجرح معصميه. (هآرتس، ١، ٤ آب/أغسطس ١٩٩٤)

٢٧٢ - في ٨ آب/أغسطس ١٩٩٤، أصدرت محكمة حيفا الجزئية ضد محمد أحمد عبد الرازق، ٢٧ سنة، من طوباس، ودعبس محمود خميسة، ٢٢ سنة، من يامون، حكما على الأول بالسجن لمدة ٦٠ يوما، وحكما

على الثاني بالسجن لمدة شهرين مع إيقاف التنفيذ، لدخولهما اسرائيل والبقاء فيها بطريقة غير قانونية. (هآرتس، ٩ آب/أغسطس ١٩٩٤)

٢٧٣ - في ٢٣ آب/أغسطس ١٩٩٤، قضت محكمة العدل العليا بعدم منح اللجوء في اسرائيل الى محمد أبو جراره من رفح، الذي اشتبه في انه كان أحد المتعاونين مع السلطات، ولكنه لم يكن كذلك في الواقع. وأوضح محامي الحكومة، شاي نيتسان، أن اسرائيل ولئن كانت تمنح بالفعل تصاريح الإقامة لعدد كبير من المتعاونين الحقيقيين مع السلطات، فإنها تفعل ذلك لا لمجرد أن حياتهم معرضة للخطر، بل لأن البلد مدين لهم حقا. (جروسالم بوست، ٢٤ آب/أغسطس ١٩٩٤)

٢٧٤ - في ٢٤ آب/أغسطس ١٩٩٤، قدم أحد المتعاونين الفلسطينيين مع السلطات من جنين التماسا الى محكمة العدل العليا يطلب فيه أن تمنحه اسرائيل تصريح إقامة وأن تساعده في الحصول على عمل ومسكن. ووفقا لما ذكره محاميه، فقد رفضت دائرة الأمن المركزية، رغم وعودها المتكررة، مساعدته وحمايته. وجاء في الالتماس الحجة القائلة بأن الدولة مدينة لمقدم الالتماس بالمساعدة التي يطلبها بسبب خدماته السابقة للدولة. (هآرتس، جروسالم بوست، ٢٥ آب/أغسطس ١٩٩٤)

٢٧٥ - في ٢٥ آب/أغسطس ١٩٩٤، أفادت التقارير أن العبيدية، وهي إحدى مستوطنات البدو بالقرب من بيت لحم، قد تقدمت بالتماس الى محكمة العدل العليا لإعادة المياه الجارية إليها بعد أن توقفت إمداداتها قبل ذلك بأكثر من ثلاثة أشهر. أصر سكان العبيدية على أن الإدارة المدنية قامت بتركيب المضخات بما يكفل وصول المياه الى المستوطنات اليهودية لا الى المستوطنات العربية التي تقع في أماكن أكثر ارتفاعا. وذكرت المتحدثة باسم الإدارة المدنية، الرائدة إليس شازار، أنه لا يوجد أي تمييز، نظرا لأن قرى كثيرة، بما فيها مستوطنات اسرائيلية، قد عانت من مشاكل المياه في الصيف الماضي. (جروسالم بوست، ٢٥ آب/أغسطس ١٩٩٤)

٢٧٦ - في ٢٦ آب/أغسطس ١٩٩٤، أفادت التقارير بأن محاكمة الزعيم الإسلامي، عبد العزيز الرنتيسي قد تأجلت للمرة السادسة. وكان الرنتيسي هو المتحدث باسم الفلسطينيين الذين أبعدتهم اسرائيل الى جنوب لبنان في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، وعددهم ٤١٥. وقد أودع رهن الاحتجاز الإداري بمجرد عودته في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣. ووفقا لما ذكرته المصادر الاسرائيلية، فقد أجلت المحاكمة بسبب تغيب ثلاثة من شهود الإثبات. ويتهم الرنتيسي بأنه أحد أعضاء حركة حماس وبالتحريض ضد اسرائيل أثناء وجوده في المنفى. (جروسالم تايمز، ٢٦ آب/أغسطس ١٩٩٤)

٢ - الاسرائيليون

المعلومات الخطية

٢٧٧ - في ٣ نيسان/أبريل ١٩٩٤، نقل أعضاء منظمة كاخ المودعون رهن الاحتجاز الإداري في سجن هشارون الى جناح تطبق فيه اجراءات أمن مشددة، بعد أن قررت السلطات انه من المحتمل فرارهم من السجن. (جروسالم بوست، ٤ نيسان/أبريل ١٩٩٤)

٢٧٨ - في ٤ نيسان/أبريل ١٩٩٤، ألقي القبض على زعيم منظمة كاخ، باروخ مارزيل، في منزل يورام سكولنيك في بناي هيفر، جنوب كريات أربع ببضعة كيلومترات. وكان مارزيل هو آخر شخص ظل مطلق السراح من زعماء منظمة كاخ الأربعة المطلوب اعتقالهم بعد أن صدرت أوامر بالقبض عليهم في أعقاب مذبحة الخليل. وهو الآن رهن الاحتجاز الإداري. وهو ثامن (أو عاشر) اسرائيلي يودع رهن الاحتجاز الإداري منذ المذبحة. (هآرتس، جروسالم بوست، ٤ نيسان/أبريل ١٩٩٤)

٢٧٩ - في ١٠ نيسان/أبريل ١٩٩٤، ألقي القبض على أفراهام شعار، من كريات أربع، وأودع رهن الاحتجاز الإداري. (هآرتس، ١١ نيسان/أبريل ١٩٩٤)

٢٨٠ - في ١١ نيسان/أبريل ١٩٩٤، أصدرت محكمة قضاء القدس على كيسار منديس، من كريات أربع، الذي أدين لتعريضه الأرواح للخطر على أحد الطرق الرئيسية واعتدائه على أحد ضباط الشرطة، حكما بالسجن لمدة ٢١ شهرا، ولمدة ٢١ شهرا مع إيقاف التنفيذ وبغرامة تقارب ٠٠٠ ٤ دولار. ففي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، شارك منديس في أعمال الشغب التي وقعت عند منعطف "هارسنيا" في الخليل بعد مقتل افرايم أيوبي. إذ أقام المستوطنون حاجزا في الطريق بالصخور، مما منع سيارات العرب من المرور. وعندما حاولت إحدى السيارات الالتفاف حول الحاجز، أطلق المستوطنون الناري عليها، ونتج عن ذلك أن قتل طلال البكري، الذي كان يجلس بجوار السائق. ولم تعثر الشرطة على السلاح المستخدم في القتل، ولذلك لم تستطع أن تقرر يقينا أن منديس هو الذي أطلق الرصاص على الرجل. وكان منديس هو الشخص الوحيد الذي تم التعرف عليه من بين الذين اشتركوا في إطلاق الرصاص. أما المستطنون الآخرون فقد أفلحوا في الهرب. (هآرتس، جروسالم بوست، ١٢ نيسان/أبريل ١٩٩٤)

٢٨١ - في ١٢ نيسان/أبريل ١٩٩٤، أفادت التقارير أن محكمة العدل العليا قد قررت أن تخفف بمقدار شهر واحد فترة الأشهر الثلاثة من الاحتجاز الإداري المحكوم بها على شموئيل بن يشعيا، من كريات أربع، وهو من الأشخاص الحركيين في منظمة كاخ. وبموجب الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين مكتب المدعي العام ونفتالي ورتزبرغر، محامي بن يشعيا، كان على بن يشعيا أن يبقى داخل حدود كريات أربع لمدة الشهرين التاليين. كما كان عليه أن يلزم منزله بعد حلول الظلام وأن يمتنع عن اجراء مقابلات إذاعية. (جروسالم بوست، ١٢ نيسان/أبريل ١٩٩٤)

٢٨٢ - في ١٣ نيسان/أبريل ١٩٩٤، مددت محكمة القدس الجزئية لمدة تسعة أيام الحبس الاحتياطي المجدد لناتان إينغلزمان، ٣٦ سنة، من شيلو، المشتبه في قيامه بقتل فاطمة الرضا (أو فاطمة سامي عبد الله)، ١٩ سنة، من الجيب، بالرصاص أثناء إطلاق النار على رماة الحجارة في ١٢ نيسان/أبريل. (هآرتس، جروسالم بوست، ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٤)

٢٨٣ - في ١٩ نيسان/أبريل ١٩٩٤، وجهت محكمة قضاء تل أبيب تهمة التسبب في ضرر جسماني بالغ الى يهييل شيتريت، ٢١ سنة، وحاييم هوغي، ٢١ سنة، ويوهوشوا شاكاروكا (أو شاركوكا)، ١٩ سنة، وهم الرجال الثلاثة من شرطة الحدود الذين يدعى أنهم ضربوا أحمد جنجيرة (أو جنره)، أحد سكان القدس، بالهراوات وركلوه في وجهه وجسمه قبل إلقائه في حفرة. ومن المقرر بقاءهم رهن الاحتجاز الى أن تنتهي محاكمتهم. (هآرتس، ٢٠ نيسان/أبريل ١٩٩٤؛ جروسالم بوست، ٢٠، ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٩٤)

٢٨٤ - في ١٩ نيسان/أبريل ١٩٩٤، أذن وزير الشرطة، موشيه شاهال، بمنح إجازات الى باروخ مرزيل وشموئيل بن يشعيا، وهما من الحركيين في منظمة كاخ ورهن الاحتجاز الإداري حاليا، والى كيسار منديس، الذي ينفذ حكما بالسجن لمدة ٢١ شهرا لتعريض الأرواح للخطر والاعتداء على أحد ضباط الشرطة، وسيطلق سراحهم لحضور احتفالات أعياد ميلاد أولادهم. وبعد تلقي نبأ موافقة شاهال على الإذن بالاجازات توقف الثلاثة عن الإضراب عن الطعام الذي بدأوه في ١٧ نيسان/أبريل. (جروسالم بوست، ٢٠، ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٩٤)

٢٨٥ - في ١٩ نيسان/أبريل ١٩٩٤، قدم ستة من المحتجزين (إيال نوكيد وناعوم فيدرمان وباروخ مارزيل وباروخ بن يوسف وشموئيل بن ياكوف ومايكل بن هورين)، وهم رهن الاحتجاز الإداري حاليا، طعنا لدى محكمة العدل العليا، طالبين الإفراج عنهم من سجن شارون بشروط مماثلة، قدر المستطاع، للشروط التي طبقت على رفيقهم شموئيل بن يشعيا (انظر الفقرة ٢٨١). (هآرتس ٢٠، نيسان/أبريل ١٩٩٤)

٢٨٦ - في ١٩ نيسان/أبريل ١٩٩٤، أعلن المدعي العام، مايكل بن يائير، أن القانون الاسرائيلي، بما في ذلك القوانين الأساسية، لا تنطبق على المستوطنين في الأراضي. وتكلم بن يائير أمام نقابة المحامين في القدس فتناول عدة مسائل قانونية نشأت في أعقاب الاحتجاز الإداري لعدد من الحركيين في منظمتي كاخ وكاهانا حي. وأوضح أن الاسرائيليين وغيرهم داخل نطاق اسرائيل ذاتها يمكن احتجازهم إداريا بموجب قانون أنظمة الطوارئ (الاعتقالات). أما المقيمون في الأراضي فجرى احتجازهم بموجب أنظمة الطوارئ التي وضعها القادة العسكريون للأراضي في عام ١٩٨٨. ورفض الحجة القائلة بأن المستوطنين اليهود في الأراضي لا يمكن احتجازهم بموجب الأنظمة العسكرية، قائلا إن تلك الأوامر تنطبق على جميع الأشخاص الموجودين في تلك المناطق والذين يشكلون تهديدا لأمن الدولة وأنه لا ينبغي أن يكون هناك استثناء للمواطنين الاسرائيليين. وأضاف قائلا إن القانون الأساسي والحريات الأساسية، مثل حرية التعبير وتكوين المنظمات وتنظيم المظاهرات، لا تطبق نتيجة لذلك في الأراضي بنفس الدرجة التي تطبق بها في اسرائيل ذاتها. وكرر التأكيد على أنه أيا كانت الأنظمة السائدة، فينبغي أن تطبق على اليهود والعرب على قدم المساواة. إلا أنه أضاف أيضا أنه فيما يخص الانتهاكات الجنائية، ولا سيما الانتهاكات المتعلقة بالأمن، فإنه

يطبق على المستوطنين قدر من السلطة "المزدوجة" حيث ينطبق القانون الاسرائيلي والقانون العسكري على حد سواء، وهذا هو سبب تقديم المستوطنين الذين يرتكبون جرائم الى المحاكمة أمام المحاكم الاسرائيلية. (جروسالم بوست، ٢٠ نيسان/أبريل ١٩٩٤)

٢٨٧ - في ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٩٤، أصيب بالمرض باروخ مارزيل وزيون غوبشتاين، من منظمة كاخ، المودعان رهن الاحتجاز الإداري، والمضربان عن الطعام احتجاجا على احتجازهما، ونقلا الى مستشفى دائرة السجون المجاور لسجن أيالون في الرملة حيث احتجزا هناك. وقد توقف كلاهما عن الإضراب عن الطعام وسيعاد كل منهما الى زنزانته عند شفائه تماما. (هآرتس، جروسالم بوست، ٢٦ نيسان/أبريل ١٩٩٤)

٢٨٨ - في ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٩٤، أفرج عن شموئيل بن يشعيا من السجن (انظر الفقرة ٢٨١). (هآرتس، ٢٦ نيسان/أبريل ١٩٩٤)

٢٨٩ - في ٢٧ نيسان/أبريل ١٩٩٤، أفادت التقارير بأن بنيامين كاهاناه قد أفرج عنه من السجن منذ أسبوع. (جروسالم بوست، ٢٧ نيسان/أبريل ١٩٩٤)

٢٩٠ - في ٢٨ نيسان/أبريل ١٩٩٤، أدانت محكمة قضاء القدس يورام سكولنيك، من مستوطنة بناي هيفر، لقيامه بقتل "إرهابي" موثق اليدين ومنزوع السلاح وحكمت عليه بالسجن مدى الحياة. وكان الضحية، موسى أبو صبحة (أو صباح)، قد طعن أحد المقيمين في مستوطنة سويسا صباح يوم ٢٣ آذار/مارس ١٩٩٣. (هآرتس، جروسالم بوست، ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٩٤)

٢٩١ - في ٢ أيار/مايو ١٩٩٤، قضت محكمة العدل العليا بالسماح لستة من الحركيين في منظمة كاخ، (إيال نوكيد وباروخ مارزيل وناعوم فيدرمان ومايكل بن هورين وباروخ بن يوسف وشموئيل بن ياكوف) بتقديم طعون جديدة في احتجازهم إداريا. وجاء هذا القرار استجابة لالتماس مقدم من المحتجزين الستة طلبوا فيه تخفيف الأحكام بسجنهم ثلاثة أشهر الى شهرين، أسوة بما حدث في حالة شموئيل بن يشعيا. وكانت المدة المحكوم بها على بن يشعيا قد خفضت بموافقة الدولة بعد أن تقدم بالتماس الى المحكمة العليا طاعنا في احتجازه. (هآرتس، جروسالم بوست، ٣ أيار/مايو ١٩٩٤)

٢٩٢ - في ٩ أيار/مايو ١٩٩٤، تقدم أفراهام شعار من مستوطنة كريات أربع بالتماس الى محكمة العدل العليا طاعنا في احتجازه إداريا، حيث دفع بأن تنفيذ قرار من هذا القبيل صادر بناء على أمر عسكري يشكل انتهاكا لحقوقه الأساسية بموجب القانون الاسرائيلي. وقد أودع رهن الاحتجاز لمدة ثلاثة أشهر في ٤ نيسان/أبريل ورفض الطعن أمام قاض عسكري. (جروسالم بوست، ١٠ أيار/مايو ١٩٩٤)

٢٩٣ - في ١٢ أيار/مايو ١٩٩٤، أفرج من سجن شارون عن مايكل بن هورين، وهو من موشاف نوف على مرتفعات الجولان وأحد اليهود التسعة الذين أودعوا رهن الاحتجاز الإداري في أعقاب مذبحة الخليل. وكان

قد تقدم بالتماس الى المحكمة العليا طاعنا في احتجازه وخفف الحكم الصادر عليه من ثلاثة أشهر الى شهرين. (جروسالم بوست، ١٣ أيار/مايو ١٩٩٤)

٢٩٤ - في ١٩ أيار/مايو ١٩٩٤، رفضت محكمة العدل العليا التماسا يطلب فيه نقل جميع اليهود من الخليل وتجريد اليهود الذين يعيشون هناك من السلاح الى حين إنجاز ذلك، معلنة أن هذه مسألة تخضع للتفاوض بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية. وقدم الالتماس المحاميان محمد دحلة ومازن كفتي و ١١ محاميا عربيا آخر. (هآرتس، ٢٠ أيار/مايو ١٩٩٤، جروسالم بوست، ١٨، ٢٠ أيار/مايو ١٩٩٤)

٢٩٥ - في ٢٣ أيار/مايو ١٩٩٤، أدانت محكمة القدس الجزئية باروخ مارزيل، وهو من الحركيين في منظمة كاخ، بضرب عربي في سوق الخليل وإصابته بجراح قبل ذلك بأربع سنوات. وحكم عليه بالسجن لمدة سنتين ونصف السنة ولمدة أربعة أشهر مع إيقاف التنفيذ. إلا أن القاضي دانيلا وكسلر وافق على السماح بأن تتزامن مدة الحكم بالسجن مع فترة احتجازه إداريا في الوقت الراهن بحيث يفرج عن مارزيل بالفعل عند انتهاء فترة احتجازه في غضون ستة أسابيع. (هآرتس، جروسالم بوست، ٢٣ أيار/مايو ١٩٩٤)

٢٩٦ - في ٢٣ أيار/مايو ١٩٩٤، مددت لفترة ثلاثة أشهر أخرى أوامر الاحجاز الإداري ضد إثنين من الحركيين في منظمة كاخ، هما ناعوم فيدرمان وبن زيون غوبشتاين. ويوجد حاليا رهن الاحتجاز الإداري سبعة من الحركيين اليمينيين وهم إيال نوكيد وباروخ بن يوسف وشموئيل بن ياكوف وبن زيون غوبشتاين وباروخ مارزيل وناعوم فيدرمان وأفراهام شعار. وكان قد أفرج عن إثنين آخرين من الحركيين هما مايكل بن هورين وشموئيل بن يشعيا. (هآرتس، جروسالم بوست، ٢٤ أيار/مايو ١٩٩٤)

٢٩٧ - في ٢٤ أيار/مايو ١٩٩٤، رفضت محكمة العدل العليا التماسا قدمه غيلون بن سعيد، من مستوطنة كريات أربع، طلب فيه حيازة سلاحه المرخص به من الجيش، الذي أخذ منه بعد مذبحة الخليل. وحكم القضاة بأن معلومات الاستخبارات لا تبرر قرار الجيش فحسب، بل أن سجل بن سعيد في الشرطة يبين أيضا أن المستوطن شارك في إطلاق الرصاص على العرب، والإضرار بممتلكات العرب، والإخلال بحركة مرور العرب، والوقوف في وجه الجيش. (هآرتس، جروسالم بوست، ٢٤ أيار/مايو ١٩٩٤)

٢٩٨ - في ٢٥ أيار/مايو ١٩٩٤، أفرج من السجن عن ايال نوكيد المقيم في الخليل، ٢٤ سنة، بعد أن قضى قرابة ثلاثة أشهر رهن الاحتجاز الإداري. وكان قد ألقي القبض عليه في ٣ آذار/مارس، في أعقاب القرار الذي اتخذته الحكومة بعد مذبحة الخليل بالبطش بالحركيين في منظمتي كاخ وكهاناه حي، ولم يكن نوكيد عضوا في أي من المنظمتين ولكنه كان ناشطا الى حد كبير في الأنشطة الاستيطانية. وهو أول شخص يفرج عنه من تسعة محتجزين بعد أن أتم بالكامل حكما بالسجن لمدة ثلاثة أشهر. (جروسالم بوست، ٢٦ أيار/مايو ١٩٩٤)

٢٩٩ - في ٦ حزيران/يونيه ١٩٩٤، أصدرت محكمة العدل العليا أمرا مظهريا طلبت فيه الى دائرة الأمن المركزية والشرطة تبرير المعاملة التي عومل بها أحمد عطون، وهو من العناصر النشطة في حركة حماس،

وألقي القبض عليه في ٢٩ أيار/مايو، وادعى أنه حرم من النوم وظلت يداه مقيدتان وراء ظهره لساعات بالرغم من المشاكل التي يعاني منها في الكلى والظهر. وبعد ذلك بعدة أيام، أي في ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٤، نفت دائرة الأمن المركزية جميع الادعاءات. (جروسالم بوست، ٧ حزيران/يونيه ١٩٩٤؛ هآرتس، ١٦ أيار/مايو ١٩٩٤)

٣٠٠ - في ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٤، قررت محكمة العدل العليا أن القانون الاسرائيلي لا ينطبق على المستوطنين في الأراضي، إلا في القضايا المعلقة التي نص فيها الكنيست على غير ذلك. وكانت المحكمة العليا تبت في التماس تقدم به أفراهام شعار المحتجز إداريا. وبغض النظر عن بضعة استثناءات، مثل خضوع الجنود للقانون العسكري أيا كان المكان الذي يجدون أنفسهم فيه، فإن انطباق القانون الإسرائيلي يقتصر على إقليم إسرائيل. وهناك طريقتان لبسط القانون الإسرائيلي على أي قطعة أخرى من الأرض هما صدور أمر حكومي أو صدور إعلان من وزير الدفاع. ولم يُمارس أي من الخيارين على الإطلاق فيما يتعلق بالأراضي. وعندما وجد الكنيست لزاما عليه تطبيق بعض القوانين على المواطنين الإسرائيليين في الأراضي، مثل واجب دفع الضرائب أو الخدمة في الجيش، استلزم الأمر النص، صراحة، على انطباق تلك القوانين. (هآرتس، جروسالم بوست، ١٧ حزيران/يونيه ١٩٩٤)

٣٠١ - في ٢٤ حزيران/يونيه ١٩٩٤، رفضت المحكمة العليا التماسا قدم إلى محكمة العدل العليا يطالب بعدم السماح للجنة شامغار للتحقيق بنشر النتائج التي خلصت إليها. ودفع الالتماس، الذي قدمته أرملة دكتور باروخ غولدشتاين ويوئيل ليرنير المقيم في القدس، بأن القضاة قاموا بالتأثير في النتائج سلفا بأن قرروا مقدما أن غولدشتاين كان هو القاتل. وساق الالتماس حجة مفادها أن الذي ارتكب القتل قد يكون هو شخص آخر، أو أن غولدشتاين نفسه يكون قد هوجم وأطلق النار دفاعا عن النفس. (جروسالم بوست، ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٤)

٣٠٢ - في ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٤، أفادت التقارير بأن الاحتجاز الإداري لزعيم منظمة كاخ، باروخ مارزيل قد مدد، لفترة ثلاثة أشهر، وكان من المقرر الافراج عن مارزيل في ٣٠ حزيران/يونيه. (هآرتس، ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٤)

٣٠٣ - في ٣ تموز/يوليه ١٩٩٤، أدانت محكمة قضاء تل أبيب رجلين من شرطة الحدود لإساءة معاملة رجل من نابلس في ١٣ نيسان/ابريل ١٩٩٤ عندما قاما، هما ورجل ثالث من شرطة الحدود، باحتجاز أحمد جنجيره، الذي كان في إسرائيل بطريقة غير قانونية. وقد سرقت حافظة جنجيره وأصيب بإصابات منها تهشيم ضلوعه وأسنانه. وأدين يهييل شيرتيت، ٢١ سنة، من بير سبع، بالتعدي البالغ والسرقة، وحكم عليه بالسجن لمدة سنة ولمدة سنتين مع إيقاف التنفيذ. كما أدين يوهوشوا شاكاروكا، ١٩ سنة، من بات يام، بالتعدي وحكم عليه بالسجن لمدة ستة أشهر ولمدة سنة مع إيقاف التنفيذ. كما صدر أمر بأن يدفع كل منهما إلى المجني عليه نحو ٨٢٠ دولارا على سبيل التعويض. وقد أرجئ إصدار الحكم على رجل الشرطة الثالث. (جرسالم بوست، ٤ تموز/يوليه ١٩٩٤)

٣٠٤ - وفي ٣ تموز/يوليه ١٩٩٤، أفرج عن افراهام شير، المستوطن في كريات أربع، الذي كان قد احتجز إداريا لمدة ثلاثة أشهر، وذلك من سجن شارون في تل موند بعد تقديم استئناف لمحكمة العدل العليا. وبعد مجزرة الخليل، ألقي القبض على تسعة رجال يعتقد أن لهم نشاطا في منظمتي "كاخ" و "كاهاناه حي" واحتجزوا إداريا. وظل خمسة تحت التحفظ: باروخ بن يوسف، وشموئيل بن ياكوف، وبنزيون غوبستاين، ونوام فيدرمان وباروخ مارزيل. (جروسالم بوست، ٤ تموز/يوليه ١٩٩٤)

٣٠٥ - وفي ٦ تموز/يوليه ١٩٩٤، حكمت محكمة قضاء تل أبيب على سيمونا بيتون، وهي امرأة تبلغ من العمر ٢٨ عاما من بتاح تكفاه بالسجن لمدة أربع سنوات ووضعها تحت المراقبة لمدة ثلاث سنوات لقيامها ببيع أسلحة لأحد العرب من سكان اللد. وفي تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣، حصلت على مدفعين رشاشين صغيرين من طراز أوزي، إلى جانب خزن وطلقات، وهي تعلم بأن الرشاشين مسروقان. ثم قامت ببيعهما مقابل مبلغ غير معلوم إلى نزار لداوي، الذي قام بنقل الأسلحة إلى رجل من غزة، هو ابراهيم أبو غالي، الذي قام بعد ذلك بإرسال الرشاشات إلى أحد المسلحين المطلوبين. (هآرتس، وجروسالم بوست، ٧ تموز/يوليه ١٩٩٤)

٣٠٦ - وفي ١٠ تموز/يوليه ١٩٩٤، قررت الشرطة عقد جلسات استماع تأديبية لثلاثة من رجال شرطة الحدود كان لهم ضلع في قصور حالة الأمن التي سبقت مجزرة الخليل في ٢٥ شباط/فبراير. وقد عقدت جلسات الاستماع استجابة إلى النتائج التي انتهى إليها التحقيق الذي قامت به لجنة شامغار. وتمثلت إحدى النتائج التي خلصت إليها اللجنة في أن عددا من رجال شرطة الحدود لم يحضروا لأداء الخدمة صباح يوم المذبحة. ونال اثنين آخرين من كبار الضباط، قائد الإدارة الرئيسية لشرطة الخليل، مائير تاير، وقائد الإدارة الرئيسية للضفة الغربية، ناعوش ميمات، تأنيب وضع في ملفيهما الشخصيين. (هآرتس، وجروسالم بوست، ١١ تموز/يوليه ١٩٩٤)

٣٠٧ - وفي ١٢ تموز/يوليه ١٩٩٤، حكمت محكمة العدل العليا بأن الجيش كان محقا في تمديد الاحتجاز الإداري لحركيي "كاخ"، نوام فيدرمان وبنزيون غوبستاين، استنادا إلى أنشطتهما الماضية، مثل القيام بقلب كشك جماعة بيتسيلم لحقوق الإنسان في القدس، والمساعدة في كتابة نعي تقريظي لباروخ غولدشتاين، وادعاءات في كلتا الحالتين بضرب العرب وإتلاف ممتلكاتهم. وقدم باروخ بن يوسف، المحتجز التابع لمنظمة "كاخ"، استئنافا للمحكمة للعليا بشأن تجديد أمر احتجازه. (هآرتس، وجروسالم بوست، ١٣ تموز/يوليه ١٩٩٤)

٣٠٨ - وفي ١٨ تموز/يوليه ١٩٩٤، أدانت المحكمة الجزئية في القدس باروخ مارزيل، زعيم منظمة "كاخ" السابق الذي كان محتجزا إداريا، لحمله سلاحا بشكل غير قانوني في الخليل منذ عامين. وقد حُكم عليه بالسجن سبعة أشهر مع وقف التنفيذ. (جروسالم بوست، ١٩ تموز/يوليه ١٩٩٤)

٣٠٩ - وفي ٢٤ تموز/يوليه ١٩٩٤، حكمت محكمة قضاء تل أبيب على أحد رجال شرطة الحدود، الرقيب حاييم هوغي، بالسجن لمدة سنة واحدة وبالسجن لمدة سنتين مع وقف التنفيذ بعد إدانته بضرب أحد

العمال العرب في نيسان/ابريل، مع زميلين له. كما حُكم عليه بالسجن ١٢ شهرا مع وقف التنفيذ وأُمر بدفع تعويض بلغ حوالي ٨٢٠ دولارا للمجني عليه، أحمد جنجرة، من الأراضي المحتلة. (هآرتس، وجروسالم بوست، ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٤)

٣١٠ - وفي ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٤، أعلنت متحدثة باسم وزارة العدل أنه جرى توجيه اتهام جنائي إلى اثنين من شرطة الحدود وأوقفا عن العمل لقيامهما بضرب سجين فلسطيني في مركز الاحتجاز في بيت لحم في ٢٤ تموز/يوليه. وأضافت المتحدثة أن مكتب وكيل نيابة قضاء القدس قد طلب أيضا أن يظل الشرطيان في الاحتجاز لحين اتمام جلسات الاستماع. (هآرتس، وجروسالم بوست، ١ آب/اغسطس ١٩٩٤)

٣١١ - وفي ٢ آب/اغسطس ١٩٩٤، قدم التماس إلى محكمة العدل العليا يدعي بأن ثمة تحيزا ضد حركيي منظمة "كاخ" وطالب بالسماح للمحتجزين الإداريين اليهود بتوقيع إعلان ينبذ "الارهاب" والإفراج عنهم على نفس النحو الذي يسمح بالإفراج عن المسلحين التابعين لحماس. وقدم الالتماس خمسة من المحتجزين الإداريين التابعين لمنظمة "كاخ": نوام فيدرمان، وباروخ مارزيل، وباروخ بن يوسف، وبنزيون غوبستاين، وشموئيل بن ياكوف. (هآرتس، وجروسالم بوست، ٣ آب/اغسطس ١٩٩٤)

٣١٢ - وفي ١٥ آب/اغسطس ١٩٩٤، أفادت التقارير بأن باروخ بن يوسف، المحتجز إداريا التابع لمنظمة "كاخ"، قد قدم للمحكمة العليا طعنا في احتجازه إداريا، وقال إن لرئيس محكمة القضاء وحده الحق في الموافقة على تمديد احتجازه لمدة ستة أشهر الذي اقترحه الجيش، لا لنائب رئيس محكمة، كما في حالته. وقد وضع بن يوسف، وهو مستوطن في القدس، في الاحتجاز في آذار/مارس، بعد مجزرة الخليل. (جروسالم بوست، ١٥ آب/اغسطس ١٩٩٤)

٣١٣ - وفي ٢٢ آب/اغسطس ١٩٩٤، ألغت المحكمة العليا إدانة أحد مستوطني كريات أربع كان متهما بالقيام عمدا بتعريض الحياة للخطر بإطلاق النار على مركبة يوم ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، وتوفي بعد ذلك أحد الركاب، من مستوطني الخليل، متأثرا بجراحه. وقررت محكمة قضاء القدس أن كسار منديس مذنب لحيازته أسلحة نارية بشكل غير قانوني، ولقيامه عمدا بتعريض حياة أحد رجال الشرطة للخطر والاعتـــداء عليه. وحكم عليه بالسجن لمدة ٢١ شهرا مع وقف التنفيذ وأُمر بدفع تعويض قدره حوالي ٠٠٠ ٤ دولار لرجل الشرطة. بيد أن محكمة العدل العليا قالت إن القضية تفتقر إلى "دليل أساسي" ولذلك ألغت الحكم السابق، وخفضت الحكم إلى السجن لمدة ١١ شهرا مع وقف التنفيذ. (هآرتس، وجروسالم بوست، ٢٣ آب/اغسطس ١٩٩٤)

٣١٤ - وفي ٢٤ آب/أغسطس ١٩٩٤، أفرج عن بنزيون غوبستاين، الحركي في منظمة "كاخ"، والبالغ من العمر ٢٥ عاما، من سجن شارون في تل موند، بعد أن قضى ستة أشهر في الاحتجاز الإداري. وأفرج عن نوام فيدرمان، المتحدث باسم منظمة "كاخ"، من الاحتجاز الاداري في نفس اليوم، ولكن تعين عليه أن يظل في السجن حتى ٩ ايلول/سبتمبر، لإكمال حكم بالسجن مدته شهران صدر في تموز/يوليه بشأن اتهامات جنائية. أما باروخ مارزيل، زعيم منظمة "كاخ"، فقد أحضر إلى المستشفى في سجن الرملة بعد انهيار

زنزانته. وكان مارزل مضربا عن الطعام في الأيام الثلاثة السابقة احتجاجا على احتجازه اداريا. ومن بين حركيي "كاخ" وكاهاناه حي التسعة الذين اعتقلوا بعد مجزرة الخليل في ٢٥ شباط/فبراير، كان من المقرر ألا يظل في الاحتجاز الاداري سوى ثلاثة بعد الإفراج عن فيدرمان: باروخ مارزيل، وباروخ بن يوسف وشموئيل بن ياكوف. (جروسالم بوست، ٢٤ و ٢٥ آب/اغسطس ١٩٩٤).

٣١٥ - وفي ٢٥ آب/اغسطس ١٩٩٤، حكمت المحكمة العليا بأنه لا يجوز للدولة أن ترفض تسجيل منظمة يطلق عليها "الرابطة الاسرائيلية - الفلسطينية لحقوق الإنسان"، خوفا من أن تفهم كلمة "الفلسطينية" على أنها تأييد لإقامة دولة فلسطينية مستقلة. (جروسالم بوست، ٢٦ آب/اغسطس ١٩٩٤)

جيم - معاملة المدنيين

١ - التطورات العامة

(أ) المضايقة وسوء المعاملة جسديا

الأدلة الشفوية

٣١٦ - تحدث مدير رابطة الأطباء الاسرائيليين - الفلسطينيين لحقوق الإنسان أمام اللجنة الخاصة عن الهجمات التي شنها الجيش على المؤسسات الطبية فقال:

"بالرغم من أننا حاولنا أن يتدخل أعضاء الكنيست، فقد تعذر علينا وقف هذا الهجوم وأخذ الجنود يطلقون الصواريخ من أعلى المستشفى لمدة ٢٤ ساعة. ولا بد أن أذكر أن هذا مستشفى للأطفال وقد يرتب مثل هذا الحادث آثارا نفسية على هؤلاء الأطفال لسنوات كثيرة. وقد تعرض المستشفى الأهلي في غزة للهجوم مرات عديدة. بل كان هناك حادث أخذوا فيه أحد الأشخاص من داخل غرفة العمليات. وإننا نرفض شن هجوم من أي نوع على أي مستشفى ونعتقد أن هذا مخالف للمادتين ١٨ و ٢٠ من اتفاقية جنيف الرابعة". (السيد نيني غوردون، الشاهد رقم ١ A/AC.145/RT.634)

٣١٧ - وقدم باحث ميداني تابع للمركز الفلسطيني لمعلومات حقوق الإنسان معلومات إضافية إلى اللجنة الخاصة تتعلق بالحادث الأول الذي ذكره الشاهد السابق، أي الهجوم على مستشفى الأطفال في الخليل، قال فيها:

"قاموا بالسيطرة على مستشفى محمد علي المقتصد - وهو مستشفى تابع للهلال الأحمر في وسط الخليل - ووضعوا قاذفات للصواريخ على سطح المبنى. وتوجهوا داخل المستشفى كذلك واستخدموا نوافذ المستشفى لاطلاق النار على الأماكن التي ادعوا أن الأشخاص المطلوبين يختبئون فيها. وهذا المستشفى عامل، بالطبع، ومعظم المرضى من الأطفال.

"وقبل ذلك، قام الجنود بإخلاء ١٢ أسرة من المنطقة. ثم بدأ الجنود يطلقون الصواريخ ودمروا مبنى ارتفاعه ثلاثة طوابق. وطبقا للشهادات، عندما دمر هذا المبنى، استخرجت منه ثلاث جثث". (السيد محمود جبرين، الشاهد رقم ٢٠، A/AC.145/RT.640)

٣١٨ - ووصف مدير رابطة الأطباء الاسرائيليين - الفلسطينيين لحقوق الإنسان الاجراءات الشاقة التي يتعين أن يمر بها المرضى الذين لا يستطيعون العلاج في الأراضي المحتلة وأفراد أسرهم من أجل الحصول على تصاريح دخول للعلاج في اسرائيل، وهو ما يرقى إلى المضايقة الادارية، فقال:

"دعوني أضرب لكم أحد الأمثلة. لقد تعين على امرأة تدعى سميرة سويركي، أن تتوجه للعلاج بالأشعة كل يوم، خمسة أيام في الأسبوع، لمدة شهرين. وتعين على زوجها أن ينتظر كل يوم ست ساعات في الإدارة المدنية ليحصل لها على تصريح". (السيد نيفي غوردون، الشاهد رقم ١، A/AC.145/RT.634)

٣١٩ - وترد الشهادات المتعلقة بالمضايقة وإساءة المعاملة جسديا للمدنيين في الأراضي المحتلة في الوثيقتين A/AC.145/RT.634 (السيد نيفي غوردون) و A/AC.145/RT.640 (السيد محمود جبرين).

معلومات مكتوبة

٣٢٠ - في ١٤ نيسان/ابريل ١٩٩٤، ألقي القبض على ثلاثة من شرطة الحدود، وجميعهم يؤدون الخدمة العسكرية الإلزامية، للاشتباه في قيامهم بضرب وسرقة أحد سكان نابلس بينما كان يجري بحوثا في منطقة تل أبيب. (هآرتس، جروسالم بوست، ١٥ نيسان/ابريل ١٩٩٤)

٣٢١ - وفي ١١ أيار/مايو ١٩٩٤، اصطدم الجنود الاسرائيليون بصحفيين وسكان فلسطينيين في الوقت الذي كان الناس ينتظرون فيه وصول قوة الشرطة الفلسطينية في أريحا. وأصيب في الحادث مراسل فرنسي يدعى هيرفيه ديغوين بجراح من جراء طلقة مطاطية. كما أصيب مراسل اذاعي اسرائيلي يدعى موتي أمير أثناء الصدام بعد أن قام ثلاثة جنود بجره مسافة عشرين مترا خارج المنطقة. (جروسالم تايمز، ١٣ أيار/مايو ١٩٩٤)

٣٢٢ - وفي ١ تموز/يوليه ١٩٩٤، أفادت التقارير بأن نقابة المحامين العرب قد منعت أعضاءها من الحضور أمام أي محكمة عسكرية اسرائيلية قبل ١٠ تموز/يوليه ١٩٩٤ احتجاجا على الاجراءات المهينة التي يتعرضون لها في قاعات المحاكم بالضفة الغربية. وأشار المحامون إلى أنه جرى تفتيشهم بحثا عن السلاح ودخلوا قاعة المحكمة بصحبة أحد الجنود. (جروسالم تايمز، ١ تموز/يوليه ١٩٩٤)

٣٢٣ - وفي ٢ تموز/يوليه ١٩٩٤، قام الجنود الاسرائيليون بمهاجمة وسرقة اثنين من السكان الفلسطينيين لدى عودتهم من أريحا إلى طولكرم. وقدمت شكوى إلى جيش الدفاع الاسرائيلي. (جروسالم تايمز، ٨ تموز/يوليه ١٩٩٤)

٣٢٤ - وفي ١٤ آب/اغسطس ١٩٩٤، أفادت التقارير بأن عددا من سكان حي الشيخ جراح في شرق القدس قدمـــوا شكوى لقيام الشرطة بتدمير ممتلكاتهم أثناء عمليات البحث عن المسلحين التابعين لحماس في ١٢ آب/اغسطس. (جروسالم بوست، ١٤ آب/اغسطس ١٩٩٤)

(ب) العقوبات الجماعية

'١' قائمة بالبيوت أو الغرف التي هدمت أو ختمت بالشمع الأحمر

الأدلة الشفوية

٣٢٥ - تحدث ممثل مركز غزة للحقوق والقانون أمام اللجنة الخاصة فأورد المثال التالي فيما يتعلق بعمليات هدم البيوت:

"منذ ٢ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣ وحتى ١٠ آذار/مارس ١٩٩٤، وقعت ٩ هجمات بالقذائف، أصابت ٤١ بيتا وتركت ٤٩٠ شخصا دون مأوى. كما هوجم واحد وعشرون مسجدا". (السيد ابراهيم خميس شحادة، الشاهد رقم ١١، A/AC.145/RT.636)

٣٢٦ - ووصف شاهد آخر احدى حالات هدم البيوت فقال:

"تحدث عمليات الهدم تلك في الصباح المبكر جدا، دون سابق إنذار. وقد تناولنا حالة إحدى الأسر التي هدم بيتها في منطقة جبل المكبر، بالقرب من القدس. وكان البيت يتكون من ثلاث غرف وقد بني بعد سنوات من الادخار. وقد تبين لنا أن الأسرة تعيش في حافلة قديمة بعد هدم البيت، في محاولة لتدبر أمر معيشتها. ولا تزال مثل تلك الأحداث تقع حتى اليوم". (السيد نديم حمودة، الشاهد رقم ١٦، A/AC.145/RT.638)

٣٢٧ - ومع ذلك، فإن الباحث الميداني التابع للمركز الفلسطيني لمعلومات حقوق الانسان الذي أدلى بشهادته أمام اللجنة الخاصة وصف ما رآه بعد هدم أحد البيوت في ٢٧ آذار/مارس ١٩٩٤ فقال:

"شاهدت عددا من الأبنية في حالة خراب، وشاهدت على وجه التحديد أربعة مباني دمرت بالكامل، وسويت تماما بالأرض. وبعد أن هدمت البيوت بالقصف بالصواريخ، أزالت بلدوزرات الجيش الاسرائيلي الأنقاض كلية. وشاهدت أيضا العلامات التي تركتها مئات من طلقات الذخيرة داخل البيوت، وفي غرف البيوت. وشاهدت بأم عيني مئات الطلقات التي اخترقت جدران غرف النوم وخزانات الملابس حتى الأمتعة الشخصية مثل الملابس. وبالاضافة إلى ذلك، شاهدت خمس سيارات عربية خاصة دمرت تماما بالبلدوزرات العسكرية". (السيد محمود جبرين، الشاهد رقم ٢٠، A/AC.145/RT.641)

٣٢٨ - وأبلغ مدير معهد مانديلا للسجناء السياسيين اللجنة الخاصة عن حالة هامة من حالات هدم البيوت وقعت دون سابق إنذار للأسرة المعنية فقال:

"كنت أود أن أحضر معي هنا والد فتاة فلسطينية حكم عليها، في ١٠ نيسان/ابريل ١٩٩٤، بالسجن ١٧ عاما. وبعد ثلاثة أيام من صدور الحكم وبدون صدور قرار من المحكمة بهدم بيت الأسرة، هدم البيت مع ذلك دون سابق إنذار للأسرة. وبسبب عدم تمكن والد هذه المحتجزة من الحضور معي اليوم للإدلاء بشهادته، وقد أحضرت معي لهذه اللجنة تقريرا أعدته منظمتنا عن هذه الحالة. وقد دفنت جميع مستندات هذه الأسرة تحت البيت عندما هدم". (السيد أحمد الصياد، الشاهد رقم ٣٠، A/AC.145/RT.645)

٣٢٩ - ويمكن العثور على قائمة بالبيوت المهدومة و/أو المختومة في الوثائق A/AC.145/RT.636 (السيد ابراهيم خميس شحاده)، و A/AC.145/RT.638 (السيد نديم حمودة)، و A/AC.145/RT.641 (السيد محمود جبرين)، و A/AC.145/RT.645 (السيد أحمد الصياد).

معلومات مكتوبة

٣٣٠ - في ١٢ نيسان/ابريل ١٩٩٤، استخدم الجيش قذائف مضادة للدبابات وبلدوزرات لهدم منزل الدكتور محمد الوحيدي، وهو قائد بارز في منظمة فتح، خلال عملية بحث عن "ارهابيين" مطلوبين في رام الله. وأكدت مصادر عسكرية أن المنزل قد هدم ولكن لم يجر اعتقال فارين مطلوبين خلال العملية. (هآرتس، جروسالم بوست، ١٣ نيسان/ابريل ١٩٩٤؛ وأشير الى هذه المعلومات أيضا في الطليعة، ١٤ نيسان/ابريل ١٩٩٤؛ وجروسالم تايمز ، ١٥ نيسان/ابريل ١٩٩٤)

٣٣١ - وفي ٢٢ أيار/مايو ١٩٩٤، استخدم الجنود قذائف مضادة للدبابات لهدم مخبأ عدة "ارهابيين" مشتبه بهم في الخليل. وأصيبت جدران منزل آخر بأضرار بالغة خلال الهجوم. (هآرتس، جروسلم بوست، ٢٣ أيار/ مايو ١٩٩٤)

٣٣٢ - وفي ٧ حزيران/يونيه ١٩٩٤، جرى في دار الشرق تسجيل الأسر العربية المقيمة في القدس التي هدمت منازلها في السنوات الأخيرة. وأشار مركز المعلومات الفلسطيني لحقوق الانسان الذي نظم عملية التسجيل هذه، إلى أن لديه سجلات لـ ٢١٠ عملية هدم جرت خلال السنوات السبع الماضية. وتراوحت أسباب الهدم من البناء بصورة غير قانونية إلى شق الطريق رقم ١، وحضرت حوالي ١٥٠ أسرة للتسجيل في دار المشرق، بما فيها الأسر الـ ١٤ التي هدمت منازلها لشق الطريق رقم ١ الذي يسير بمحاذاة الحدود القديمة بين القدس الشرقية والقدس الغربية. (جروسالم بوست، ٨ حزيران/يونيه ١٩٩٤)

٣٣٣ - وفي ١٧ حزيران/يونيه ١٩٩٤، هدمت السلطات الاسرائيلية منزلين تعود ملكيتهما للأخوين رجبي واقعين شمال القدس ومزرعة يملكها راضي ناصر في العيسوية، على مشارف مدينة القدس. (جروسالم تايمز، ٢٤ حزيران/يونيه ١٩٩٤).

٣٣٤ - وفي ١٩ حزيران/يونيه ١٩٩٤، أفادت التقارير أن فلسطينيين من دعاة العصيان غير المصحوب بالعنف بدأوا بفتح عشرات من المنازل كان قد ختمها الجيش كعقوبة خلال العقد الماضي. وفتح أولئك

الحركيون ما يزيد عن ٤٠ منزلا في قرى العيزرية وقلنديه وكفر عقب ورأس العمود، قرب القدس، وبعض هذه المنازل كان قد ختم باللحام منذ ثماني سنوات. وعقد السيد مبارك عوض، مدير المركز الفلسطيني لدراسة اللاعنف مؤتمرا صحفيا في القدس أعلن فيه عن الحملة الرامية لإعادة فتح ما يزيد عن ٣٥٠ منزلا. وأوضح السيد عوض أنه تم الافراج عن بعض السجناء الذين أدت أنشطتهم الى ختم منازلهم وأنه لم يعد هناك بالتالي ما يبرر إبقاء هذه المنازل مختومة. وتقدر منظمة الحق، وهي منظمة فلسطينية لحقوق الانسان موجودة في رام الله، أن عدد المنازل التي ختمت أو هدمت منذ عام ١٩٦٧ يقارب ٠٠٠ ٢ منزل. (هآرتس، جروسالم بوست، ١٩ حزيران/يونيه ١٩٩٤)؛ وأشير الى هذه المعلومات أيضا في جروسالم تايمز، ٢٤ حزيران/يونيه ١٩٩٤؛ والطليعة، ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٤)

٣٣٥ - وفي ١٩ حزيران/يونيه ١٩٩٤، ختم جيش الدفاع الاسرائيلي من جديد منزل سمير مصري (أو خلدون المصري) الكائن في العيزرية بالقرب من القدس الذي كان قد فتحه الحركيون التابعون للمركز الفلسطيني لدراسة اللاعنف. (جروسالم بوست، ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٩٤؛ هآرتس، ٢١ حزيران/يونيه ١٩٩٤)

٣٣٦ - وفي ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٩٤، قام حركيون فلسطينيون كانوا قد شنوا حملة لفتح منازل السجناء الفلسطينيين السابقين التي ختمها الجيش، بكسر الأسمنت والأحجار التي ختمت لمدة عشرين سنة منزلا في منطقة جبل المكبر في جنوب شرق القدس. وقبل هذا العمل، لم تكن هذه المجموعة تدخل إلا إلى المنازل المختومة في الأراضي المدارة. وطبقا لما قاله الحركيون ، كان محمود عليان قد خرج من السجن قبل ٢٠ عاما ولم يعد هناك بالتالي أي سبب لعدم فتح منزله. ومنذ بداية العملية في ١٩ حزيران/يونيه ١٩٩٤، قامت المجموعة، حسبما تفيد التقارير، بفتح حوالي ٥٠ منزلا مختوما. (جروسالم بوست، ٢٣ حزيران/ يونيه ١٩٩٤)

٣٣٧ - وفي ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٩٤، تجمعت الشرطة في منطقة جبل المكبر في شرق القدس لإعادة ختم منزل سجين فلسطيني سابق، هو محمود عليان، وحذرت من أنها لن تسكت عن عمليات فتح المنازل التي كانت قد ختمت. بيد أن الحركيين الفلسطينيين الذين كانوا وراء مبادرة رفع الختم عن هذا المنزل، (وعشرات المنازل الأخرى في وقت مبكر من الأسبوع) أعلنوا صراحة عن مواصلة حملتهم الرامية لفتح المنازل التي ختمتها قوات الأمن. (هآرتس، جروسالم بوست، ٢٤ حزيران/يونيه ١٩٩٤)

٣٣٨ - وفي ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٤، أطلق الجيش صواريخ مضادة للدبابات على منزل واقع في قرية بني حسن في منطقة طولكرم خلال عملية بحث عن شخص فار مطلوب منتم لحماس. ولم يجر اعتقال الشخص الفار نتيجة للعملية. (هآرتس، ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٤)

٣٣٩ - وفي ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٤، أعلن المركز الفلسطيني لدراسة اللاعنف أنه سيوقف حملته الرامية لإعادة فتح المنازل المختومة لمدة أسبوع واحد من أجل اتاحة الفرصة للحكومة الاسرائيلية لإعادة النظر في سياستها المتعلقة بالمنازل المختومة. (الطليعة، ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٤)

٣٤٠ - وفي ١١ تموز/يوليه ١٩٩٤، استخدمت القذائف المضادة للدبابات لتدمير منزل في نابلس تحصن فيه اثنان من الفارين المطلوبين المنتمين لحماس. وقتل الرجلان. ودمرت أيضا خلال هذه العملية عدة مبان أخرى بما فيها منزل أسرة حرز الله. (جروسلم بوست، ١٢ تموز/يوليه ١٩٩٤؛ وأشير الى هذه المعلومات أيضا في جروسالم تايمز، ١٥ تموز/يوليه ١٩٩٤؛ الطليعة ٢٠ تموز/يوليه ١٩٩٤)

٣٤١ - وفي ٢٠ تموز/يوليه ١٩٩٤، دمرت الشرطة الفلسطينية منزلا في حي تل السلطان في رفح كان رجال مسلحون قد أطلقوا النار منه على ملازم في جيش الدفاع الاسرائيلي هو غاي اوفاديا، وذلك في كمين نصبوه له في ٢٠ تموز/يوليه ١٩٩٤. (جروسالم بوست، ٢١ تموز/يوليه ١٩٩٤)

٣٤٢ - وفي ٢٤ تموز/يوليه ١٩٩٤، أعاد جيش الدفاع الاسرائيلي ختم منزل كمال تيم الواقع في شمال القدس. وهذا المنزل هو أحد المنازل التي أعاد فتحها أعضاء المركز الفلسطيني لدراسة اللاعنف في الشهر الماضي، وذلك في أعقاب اطلاق سراح ابن مالك المنزل موسى تيم من السجن. (جروسالم بوست، ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٤)

٣٤٣ - وفي ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٤، هدمت أربعة منازل في منطقة جنين، واثنان في رام الله واثنان آخران في قباطيا. وكانت هذه المنازل قد بنيت دون ترخيص. وأصدر سكان قرية زبوبه بيانا أشاروا فيه الى أن ٢٥ أسرة تلقت اخطارات من السلطات الاسرائيلية تبلغها فيها بأن منازلها على قائمة الهدم. (جروسالم تايمز، ٥ آب/أغسطس ١٩٩٤).

٣٤٤ - وفي ١٠ آب/أغسطس ١٩٩٤، أفادت التقارير أن السلطات الاسرائيلية صعدت عملية هدمها للمنازل التي بنيت دون ترخيص في منطقة جنين مما أدى الى جعل عشرات الأسر الفلسطينية بلا مأوى. (الطليعة، ١٠ آب/أغسطس ١٩٩٤)

٣٤٥ - وفي ١٢ آب/أغسطس ١٩٩٤، أعادت السلطات الاسرائيلية ختم أربعة منازل في قرية سنجل كان المركز الفلسطيني لدراسة اللاعنف قد فتحها في وقت سابق. (جروسالم تايمز، ١٢ آب/أغسطس ١٩٩٤)

٣٤٦ - وفي ١٨ آب/أغسطس ١٩٩٤، أصدر وزير الخارجية شمعون بيريز، وكبير مفاوضي منظمة التحرير الفلسطينية نبيل شعث بيانا مشتركا أشارا فيه إلى إمكانية السماح للسجناء الفلسطينيين المفرج عنهم وللمبعدين العائدين بإعادة بناء أو رفع الختم عن المنازل التي كان جيش الدفاع الاسرائيلي قد هدمها أو أغلقها. وطبقا لمصادر منظمة حقوق الإنسان الاسرائيلية (بتسيلم) قام جيش الدفاع الاسرائيلي، منذ بدء الانتفاضة، بنسف ٤٣٤ منزلا فلسطينيا منها ١٩١ في غزة، وبهدم ٣١٤ منزلا، منها ٨٢ في غزة. ومن غير الواضح ما إذا كانت اسرائيل ستدفع تكاليف إعادة بناء أي من المنازل. (جروسالم بوست، ١٩ آب/أغسطس ١٩٩٤)

٣٤٧ - وفي ١٩ آب/اغسطس ١٩٩٤، افادت التقارير أن السلطات الاسرائيلية هدمت ١٠ دكاكين في قرية بديا في منطقة نابلس بذريعة أن أصحابها لم يحصلوا على تراخيص ببناءها. وهدم أيضا مقلع للحجارة في قرية قبلان، وهدم آخر بالقرب من عيبه. وأفادت مصادر لجنة الصليب الأحمر الدولية في جنين أن الاسرائيليين نسفوا ١٥ منزلا خلال الأسابيع الخمسة الماضية. وهدم منزل آخر مع كل ما فيه من أثاث في قرية كفر عقب بالقرب من القدس. (جروسالم تايمز، ١٩ آب/اغسطس ١٩٩٤)

٣٤٨ - وفي ٢٦ آب/اغسطس ١٩٩٤، أفادت التقارير أن إدارة التخطيط في قلقيلية أخطرت ملاك الدكاكين الواقعة في شارع عابر السامرة بعزمها على هدم مائة دكان بذريعة عدم كفاية التراخيص. وجرى مؤخرا هدم ١٢ دكانا في الشارع ذاته. (جروسالم تايمز، ٢٦ آب/اغسطس ١٩٩٤)

٢٠ فرض حظر التجول وعزل المناطق أو إغلاقها

الأدلة الشفوية

٣٤٩ - عرض أحد الشهود الذين أدلوا بشهاداتهم أمام اللجنة الخاصة وجهات نظره بشأن حظر التجول الذي فرض إثر مذبحة الخليل فقال:

"فرض حظر التجول بطبيعة الحال بقصد منع نشوب مواجهات أو احتكاكات بين الاسرائيليين والعرب. ولكن من المؤسف أن حظر التجول فرض على الضحايا لا على المعتدين. وكنا نتوقع أن يفرض حظر التجول على من اعتدى على المسلمين المصلين لا على المسلمين الذين وقعوا ضحية للعدوان.

"وفرض حظر التجول بهدف منع نشوب احتكاكات بين العرب واليهود. لكن المشكلة أنه يوجد في الخليل ٠٠٠ ١٢٠ عربي بينما يتراوح عدد الاسرائيليين فيها من ٢٠٠ الى ٣٦٠ شخصا. وهكذا منع ٠٠٠ ١٢٠ فلسطيني من التنقل من أجل تلافي نشوب احتكاك مع ذلك العدد الضئيل من اليهود". (شاهد غير معلن الاسم، رقم ١٩، A/AC.145/RT.639/Add.1)

٣٥٠ - ووصف مدير جمعية الأطباء الاسرائيليين الفلسطينيين لحقوق الإنسان إثر إغلاق الأرض المحتلة على المرضى المحتاجين للعلاج الطبي غير المتوفر في الأراضي المحتلة فقال:

"خلال هذا الإغلاق الأخير المحكم السد المفروض منذ المذبحة، لدينا معلومات تشير الى أن عددا كبيرا من المرضى لم يمنح تراخيص لمغادرة غزة من أجل الذهاب الى اسرائيل وتلقي المعالجة بالإشعاع فيها. وهذا يؤثر تأثيرا بالغا على صحتهم. وعلاوة على ذلك، فإن المرضى الذين يعانون من مشاكل قلبية أو مشاكل إيضية أو هم بحاجة الى إعادة تأهيل متقدم لا يستطيعون في كثير من الأحيان مغادرة قطاع غزة ... وأسوأ مشكلة في هذا الصدد تتصل بقطاع غزة. إذ لا تتوفر في قطاع غزة رعاية متعلقة بالأورام. ويحتاج أي شخص مصاب بالسرطان الذهاب إلى اسرائيل للمعالجة فيها. ولا يوجد في القطاع معالجة بالاشعاع وتعتبر المعالجة بالمواد الكيميائية

المتوفرة فيه ذات مستوى منخفض جدا. كما يعتبر مستوى التشخيص فيه منخفضا جدا. (السيد نيف جوردون، الشاهد رقم ١، A/AC.145/RT.634)

٣٥١ - وأشار الشاهد ذاته الى أن الإغلاق سبب مشكلة تتعلق باللوازم الطبية، وذلك بالاضافة الى المساس بحرية سكان الأراضي في التنقل فقال:

"من ناحية اللوازم، كانت هناك مشكلة بالنسبة للأوكسجين في قطاع غزة في الأيام الأخيرة. وقد حدثت المشكلة بسبب عدم السماح بالدخول إلى اسرائيل للشاحنات التي تذهب إليها لإعادة ملء الخزانات ... وأبلغنا بأن مديري المستشفيات في قطاع غزة اجتمعوا في ١٦ نيسان/ابريل وقرروا عدم إجراء أية عملية جراحية اختيارية بسبب عدم وجود أوكسجين وذلك ريثما يعاد ملء الخزانات. وفي ١٧ نيسان/ابريل، وبعد تدخلنا، سمح للشاحنات بالذهاب لاحضار الأوكسجين". (السيد نيفي غوردون، الشاهد رقم ١، A/AC.145/RT.634)

٣٥٢ - ووصف شاهد آخر للجنة الخاصة كيف تؤثر عمليات حظر التجول على صحة السكان في الأراضي المحتلة فقال:

"لا يستطيع الأطباء الحصول على تراخيص للذهاب ليلا لعيادة مرضاهم والقيام بواجباتهم كأطباء. وإذا احتاج مريض علاجا في الليل فإنه لا يستطيع هو الآخر مغادرة منزله للذهاب إلى صيدلي. والواقع أنه ليس هناك صيدلية مناوبة قاطبة بسبب حظر التجول". (شاهد غير معلن الاسم، رقم ٥، A/AC.145/RT.634/Add.1)

٣٥٣ - ووصف أحد الشهود آثار فرض حظر التجول، وبخاصة في قطاع غزة فقال:

"هناك حظر تجول من الساعة الثامنة مساء (أو الساعة التاسعة في أحسن الأحوال، أي تبعا للتوقيت الصيفي أو التوقيت العادي في اسرائيل) لغاية الساعة الرابعة صباحا، وهي الساعة التي يتعين فيها على العمال الفلسطينيين مغادرة منازلهم لعبور الخط الأخضر بقصد الذهاب إلى العمل. وبالاضافة إلى حظر التجول الليلي هذا، تفرض السلطات الاسرائيلية حظر تجول تكميلي في النهار على مناطق سكنية بأكملها. واسمحوا لي أن أضرب مثالا على ذلك. كنت أقيم في مخيم جباليا للاجئين، وفي شهر أيلول/سبتمبر ١٩٩٢، كان هناك على مدار الشهر بأكمله ٢٤ يوما حظر تجول، أي إذا جمعت ساعات حظر التجول ليلا مع ساعات حظر التجول المفروض نهارا فإن المجموع يبلغ ٢٤ يوما من الشهر الواحد. ولا تسمح السلطات إلا بفترة محدودة جدا جدا للنساء لشراء غذاء ومنتجات أخرى للمنزل". (السيد مازن جميل شقوره، الشاهد رقم ١٢، A/AC.145/RT.636)

٣٥٤ - ووصف الشاهد نفسه الآثار السلبية لحظر التجول على الزراعة فقال:

"لا أريد الدخول في تفاصيل جميع الأضرار الناجمة عن سياسة فرض حظر التجول. وسأكتفي بالحديث عن الزراعة كمثال. فبالرغم من مساحة قطاع غزة المحدودة جدا، فإنه يعتبر أحد المناطق الرئيسية المنتجة للخضروات، ويجري تسويق ٦٠ في المائة من المحصول المنتج في السوق التجاري في الخليل. وعندما يفرض حظر تجول فمن الطبيعي أن تؤول الـ ٦٠ في المائة هذه إلى سلة النفايات. وهذا هو الوضع حاليا في هذه اللحظة في ظل الإغلاق الراهن. وعلاوة على ذلك، ونتيجة لهذا الإغلاق، لا يستطيع العمال الذهاب إلى أماكن عملهم ولا يستطيع الطلاب الذهاب إلى مدارسهم، وتتوقف الحياة بصفة عامة". (السيد مازن جميل شقوره، الشاهد رقم ١٢، A/AC.145/RT.636)

٣٥٥ - ووصف شاهد أدلى بشهادة أمام اللجنة الخاصة الآثار السلبية الناجمة عن فرض حظر التجول والمترتبة في الزراعة في الأراضي المحتلة فقال:

"أدى فرض حظر التجول بصورة متكررة إلى جعل العمل في الزراعة مجازفة كبيرة، حيث يتعين حرق المحصول أو هجره لعدم استطاعة الناس العناية بمزارعهم ... كما أن الوحدات التابعة لحرس الشرطة أو دوريات الحدود كثيرا ما تدوس بمركباتها على الأرض المزروعة دون أي سبب أو توضيح. حتى أنها لا تعتذر إذا جرى اتلاف أشياء". (شاهد غير معلن الاسم، رقم ٢ A/AC.145/RT.634/Add.1)

٣٥٦ - ويمكن العثور على الشهادات المتعلقة بفرض حظر التجول وعزل المناطق وإغلاقها في الوثائق A/AC.145/RT.634 (السيد نيفي غوردون)، و A/AC.145/RT.634/Add.1 (شاهد غير معلن الاسم، و A/AC.145/RT.636 (السيد مازن جميل شقوره)، و A/AC.145/RT.639/Add.1 (شاهد غير معلن الاسم).

معلومات مكتوبة

٣٥٧ - ظلت الأراضي مغلقة في يومي ١ و ٢ نيسان/ابريل ١٩٩٤ (هآرتس، ٣ نيسان/ابريل ١٩٩٤).

٣٥٨ - وفي ٥ نيسان/ابريل ١٩٩٤، فرض حظر تجول على مخيم الدهيشة للاجئين في أعقاب حوادث رشق بالحجارة. (هآرتس، ٦ نيسان/ابريل ١٩٩٤)

٣٥٩ - في ٦ نيسان/ابريل ١٩٩٤، ظلت الأراضي مغلقة وفرض منع التجول على قباطية. وظل منع التجول ساريا في ٩ أحياء من الخليل. (هآرتس، ٧ نيسان/ابريل ١٩٩٤)

٣٦٠ - في ٧ نيسان/ابريل ١٩٩٤، فرض إغلاق كامل لأجل غير مسمى على الأراضي عقب هجومين شديدين قام بهما "ارهابيون" عرب في ٦ و ٧ نيسان/ابريل. ونفذ الإغلاق الساعة ١٧/٠٠ وضم قطاع غزة

والضفة الغربية دون استثناء. كما فرض جيش الدفاع الاسرائيلي "إغلاقا إقليميا" على جنين وطولكرم وقلقيلية، وحظر على المقيمين السفر خارج حدود المدينة. وفضلا عن ذلك، ظلت الخليل تعتبر منطقة عسكرية مغلقة. (هآرتس، وجروسالم بوست، ٨ نيسان/ابريل ١٩٩٤؛ كما أشير إلى ذلك في الطليعة، ١٤ نيسان/ابريل ١٩٩٤؛ وجروسالم تايمز، ١٥ نيسان/ابريل ١٩٩٤)

٣٦١ - في ١١ نيسان/ابريل ١٩٩٤، ذكر أن جيش الدفاع الإسرائيلي رفع حظر التجول المفروض على الخليل وسمح للمقيمين بالتجول بحرية في قلب المدينة لمدة ست ساعات في اليوم. غير أنه ظلت تسع أحياء من الخليل تحت منع التجول. (هآرتس، وجروسالم بوست، ١٢ نيسان/ابريل ١٩٩٤)

٣٦٢ - في ١٢ نيسان/ابريل ١٩٩٤، فرض الجيش حظر تجول على رام الله (أو أغلق منطقة بسيونة/مسيون المجاورة لرام الله) في أثناء بحث عن "الإرهابيين". (هآرتس، جروسالم بوست، ١٣ نيسان/ابريل ١٩٩٤)

٣٦٣ - في ١٣ و ١٤ نيسان/ابريل ١٩٩٤، فرض الجيش حظر تجول على قرية الجيب بعد أن ألقيت الحجارة على سيارة إسرائيلية. (هآرتس، ١٥ نيسان/ابريل ١٩٩٤)

٣٦٤ - في ١٥ و ١٦ نيسان/ابريل ١٩٩٤، فرض جيش الدفاع الاسرائيلي حظر تجول على رام الله وعدة مخيمات للاجئين مجاورة بغية منع اندلاع الاضطرابات في الذكرى السنوية لقتل أبو جهاد في تونس. (هآرتس، ١٧ نيسان/ابريل ١٩٩٤)

٣٦٥ - في ١٧ نيسان/ابريل ١٩٩٤، خففت رئاسة الوزراء من إغلاق الأراضي من جراء تزايد القلق بشأن المعاناة البشرية والاقتصادية هناك استجابة لضغط من المزارعين الاسرائيليين (انظر الحالة الاقتصادية والاجتماعية، ١٧ نيسان/ابريل، أدناه). (هآرتس، وجروسالم بوست، ١٨ نيسان/ابريل ١٩٩٤)

٣٦٦ - في ١٩ نيسان/ابريل ١٩٩٤، فرض جيش الدفاع الاسرائيلي حظر تجول على قرية حلبا بعد إلقاء قنبلة نفطية على حافلة إسرائيلية. (هآرتس، ٢٠ نيسان/ابريل ١٩٩٤)

٣٦٧ - في ٢١ نيسان/ابريل ١٩٩٤، بدأ جيش الدفاع الإسرائيلي بالتخفيف من إغلاق قطاع غزة، فسمح للأسر بأن تزور الأقرباء في معسكر سجن كاتسيوت في النقب. (جروسالم بوست، ٢٢ نيسان/ابريل ١٩٩٤)

٣٦٨ - في ٢٢ و ٢٣ نيسان/ابريل ١٩٩٤، عقب هجوم على جندي في جيش الدفاع الإسرائيلي، فرض حظر تجول على نابلس ومخيمات اللاجئين المحيطة بها، فحبس حوالي ١٥٠ ألف فلسطيني في بيوتهم. (هآرتس، وجروسالم بوست، ٢٤ نيسان/ابريل ١٩٩٤)

٣٦٩ - في ٢٤ نيسان/ابريل ١٩٩٤، وعقب طعن مقيم في كريات أربع قرب بيت هاداسا في الخليل، توجه عشرات اليهود إلى موقع الحادث. ثم غادروا المنطقة بعد أن أعلن جيش الدفاع الإسرائيلي أنها منطقة عسكرية مغلقة. وفرض حظر تجول على المدينة. (هآرتس، وجروسالم بوست، ٢٥ نيسان/ابريل ١٩٩٤)

٣٧٠ - في ٢٦ نيسان/ابريل ١٩٩٤، فرض حظر تجول على وسط مدينة الخليل، بعد أن أطلق جندي النار على شخص فلسطيني فأرداه قتيلا. (جروسالم بوست، ٢٧ نيسان/ابريل ١٩٩٤)

٣٧١ - في ١ ايار/مايو ١٩٩٤، ظل إغلاق الأراضي ساريا. (جروسالم بوست، ٢ أيار/مايو ١٩٩٤)

٣٧٢ - في ٦ و ٧ أيار/مايو ١٩٩٤، فرض جيش الدفاع الإسرائيلي حظر تجول على قرية حسان، في منطقة بيت لحم، عقب طعن سائح أمريكي. (هآرتس، ٨ أيار/مايو ١٩٩٤؛ كما أشير إلى ذلك في جروسالم تايمز، ٢٧ أيار/مايو ١٩٩٤)

٣٧٣ - في ١٠ أيار/مايو ١٩٩٤، أبلغ أن بعض المناطق في الأراضي المحتلة، بما في ذلك أريحا، قد أمر بإغلاقها أمام الصحفيين، فمنعهم ذلك من تغطية عملية الانسحاب. (جروسالم بوست، ١٠ ايار/مايو ١٩٩٤)

٣٧٤- في ١٧ أيار/مايو ١٩٩٤، أبلغ أن حظر التجول في الليل، الذي كان ساريا في قطاع غزة لمدة سبع سنوات، قد رفع، لكن بصورة غير رسمية، في عدة مناطق مثل خان يونس ورفح والمواقع الأخرى. وخلال الأسابيع الخمسة الماضية، خفف الجيش الاسرائيلي من دورياته في تلك المناطق على نحو ملحوظ. وفرض حظر التجول على الخليل عقب قتل مستوطنين قرب بيت هاغاي. (هآرتس، ١٧ أيار/مايو ١٩٩٤؛ وجروسالم بوست، ١٩ أيار/مايو ١٩٩٤؛ كما أشير إلى ذلك في الطليعة، ٢٦ أيار/مايو ١٩٩٤)

٣٧٥ - في ٢٠ أيار/مايو ١٩٩٤، أغلق جيش الدفاع الاسرائيلي قطاع غزة عقب قتل جنديين احتياطيين في جيش الدفاع الاسرائيلي قرب نقطة تفتيش ايريز. (هآرتس، ٢٢ أيار/مايو ١٩٩٤؛ كما أشير إلى ذلك في الطليعة، ٢٦ أيار/مايو ١٩٩٤؛ وأشير إلى ذلك أيضا في جروسالم تايمز، ٢٧ أيار/مايو ١٩٩٤)

٣٧٦ - في ٢٢ أيار/مايو ١٩٩٤، ظل قطاع غزة مغلقا. (جروسالم بوست، ٢٣ أيار/مايو ١٩٩٤)

٣٧٧ - في ٢٤ أيار/مايو ١٩٩٤، أصدر اللواء إيلان بيران المسؤول في القيادة المركزية أمرا بمنع جميع الأشخاص الذين لا يقيمون في أريحا هم ومركباتهم من الدخول إلى المدينة لمدة ٢٤ ساعة. ونُفذ هذا الأمر الساعة ١٧/٠٠. (هآرتس، جروسالم بوست، ٢٥ أيار/مايو ١٩٩٤)

٣٧٨ - في ٢٥ أيار/مايو ١٩٩٤، رفع أمر الإغلاق الذي فُرض على أريحا لمدة ٢٤ ساعة عقب احتجاز الشرطة الفلسطينية خمسة من اليهود. (جروسالم بوست، ٢٦ أيار/مايو ١٩٩٤)

٣٧٩ - في ٢٧ أيار/مايو ١٩٩٤، رفع أمر الإغلاق المفروض على قطاع غزة. ورفع الحظر الذي فرض عقب مقتل جنديين اسرائيليين عند نقطة تفتيش في غزة في ٢٠ أيار/مايو على أساس أن الشرطة الفلسطينية ستقوم بتفتيش سيارات سكان غزة المتجهة إلى المناطق الواقعة تحت المسؤولية الاسرائيلية والمتجهة إلى الخط الأخضر. غير أنه استمر سريان القيود التي منعت معظم الفلسطينيين من العمل في اسرائيل بعد حدوث موجة من هجمات "الارهاب" في نيسان/ابريل. (هآرتس، ٢٩ أيار/مايو ١٩٩٤)

٣٨٠ - في ٣١ أيار/مايو ١٩٩٤، فرض حظر التجول على قرية آرام عقب مقتل هاربين من أفراد حماس. (جروسالم بوست، ١ حزيران/يونيه ١٩٩٤؛ كما أشير إلى ذلك في جروسالم تايمز، ٣ حزيران/يونيه ١٩٩٤)

٣٨١ - في ١ حزيران/يونيه ١٩٩٤، أوقف جيش الدفاع الاسرائيلي إغلاق عرام الذي فرض في ٣١ أيار/مايو ١٩٩٤ بعد أن احتج المقيمون احتجاجا شديدا على قتل اثنين من حركيي حماس. (هآرتس، وجروسالم بوست، ٢ حزيران/يونيه ١٩٩٤)

٣٨٢ - في ٤ حزيران/يونيه ١٩٩٤، فرض جيش الدفاع الاسرائيلي حظر التجول على منطقة الخليل للتحقيق فيمن كان مسؤولا عن إلقاء قنبلة يدوية أدت إلى جرح عدة فلسطينيين قرب نقطة تفتيش في الخليل. (جروسالم بوست، ٥ حزيران/يونيه ١٩٩٤؛ كما أشير إلى ذلك في الطليعة، ٩ حزيران/يونيه ١٩٩٤)

٣٨٣ - في ٥ حزيران/يونيه ١٩٩٤، وعقب حدوث مصادمات في الخليل، أعاد الجيش وضع المدينة تحت حظر التجول بعد وقت قليل من رفعه. (هآرتس، ٦ حزيران/يونيه ١٩٩٤؛ كما أشير إلى ذلك في الطليعة، ٩ حزيران/يونيه ١٩٩٤)

٣٨٤ - في ١٠ و ١١ حزيران/يونيه ١٩٩٤، فرض جيش الدفاع الاسرائيلي حظر التجول على منطقة من الخليل تحيط بمقابر المسلمين عقب انفجار ثلاث قنابل. (هآرتس، ١٢ حزيران/يونيه ١٩٩٤)

٣٨٥ - في ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٤، أفادت التقارير بأنه سيعاد فتح السوق المركزية بالخليل، التي كانت مغلقة منذ مذبحة الخليل في ٢٥ شباط/فبراير. (هآرتس، ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٤)

٣٨٦ - في ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٤، أغلق الجنود الاسرائيليون جزءا من الخليل للبحث عن مسلحين أطلقوا النار على مركبتين اسرائيليتين. ومنذ مذبحة الخليل، حدث هجمات في الخليل أكثر مما حدث في أية مدينة أخرى، فترتب على ذلك فرض القيود، من قبيل منع التجول أثناء الليل وإغلاق سوق بيع الخضروات بالجملة. (هآرتس، وجروسالم بوست، ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٤)

٣٨٧ - وفي ٧ تموز/يوليه ١٩٩٤، ذكرت التقارير أنه فُرض حظر التجول على كفر عقب والقرى المحيطة بها، الواقعة بالقرب من رام الله بغية السماح لدائرة الأمن العام بالبحث عن الرجال المسلحين بالبنادق الذين

أطلقوا النيران على آريا فرانكنثال ووجهوا إليه طعنات مما أدى إلى قتله. (جروسالم بوست، ٨ تموز/يوليه ١٩٩٤)

٣٨٨ - وفي ٨ تموز/يوليه ١٩٩٤، فرض الجيش الإسرائيلي حظر التجول على الخليل بغية البحث عن المهاجمين المسئولين عن مقتل آريا فرانكنثال وساريت بريغال. واحتج عمدة الخليل، مصطفى النتشة، على حظر التجول بوصفه عقابا جماعيا وذكر أن قاطني الخليل قد حبسوا في بيوتهم لمدة ٦٠ يوما خلال السنة. (جروسالم بوست، ١٠ تموز/يوليه ١٩٩٤)

٣٨٩ - وفي ١٠ تموز/يوليه ١٩٩٤، أعلن ناطق باسم جيش الدفاع الإسرائيلي أنه قد فرض إغلاق تام على قطاع غزة في صباح ١١ تموز/يوليه ردا على ثلاثة أيام من الاضطرابات المستمرة بالقرب من نقطة تفتيش إيريتس في الجزء الشمالي من غزة. وقد قدمت التوصيات بتنفيذ الإغلاق إلى رئيس الوزراء ووزير الدفاع، رابين، الذي أقر الإغلاق لفترة زمنية غير محددة. وقد تسبب في تلك الاضطرابات العمال الفلسطينيون الذين لم يسمح لهم بالعبور إلى اسرائيل أو الذين لم يصطحبهم أرباب العمل في وسائل النقل أو الذين لم يتسلموا أجورهم عن الشهر الماضي. ومن شأن هذا الإغلاق أن يحول دون مباشرة ٥٠ ٠٠٠ عامل فلسطيني، لديهم تصاريح دخول، العمل في اسرائيل. (جروسالم بوست، ١١ تموز/يوليه ١٩٩٤)

٣٩٠ - وفي ١١ تموز/يوليه ١٩٩٤، أعلن جيش الدفاع الاسرائيلي أنه سيعيد فتح نقطة التفتيش إيريتس بين غزة وإسرائيل في منتصف الليل بعد إغلاقها لمدة ٢٤ ساعة مما حال دون ذهاب ١٥ ٠٠٠ من سكان غزة إلى العمل. (جروسالم بوست، ١٢ تموز/يوليه ١٩٩٤؛ وأشير إلى ذلك أيضا في الطليعة، ٢٧ تموز/يوليه ١٩٩٤)

٣٩١ - وفي ١٢ تموز/يوليه ١٩٩٤، ذكرت التقارير أن جيش الدفاع الإسرائيلي قد أغلق جميع المداخل المؤدية إلى حي راما في الخليل بحواجز أسمنتية مما منع حركة سير جميع السيارات العربية. وقد اتخذ الإجراء عقب الحادثة التي وقعت في مستوطنة خارسينا وقُتلت في أثنائها امرأة اسرائيلية. (جروسالم تايمز، ١٥ تموز/يوليه ١٩٩٤)

٣٩٢ - وفي ١٨ تموز/يوليه ١٩٩٤، وعقب وقوع مظاهرات عنيفة عند نقطة تفتيش إيريتس قال وزير الشرطة، موشيه شاحال، إن اسرائيل ستبقي على غزة معزولة حتى تتمكن الشرطة الفلسطينية من السيطرة على الحالة. (هآرتس، جروسالم بوست، ١٩ تموز/يوليه ١٩٩٤؛ وأشير إلى ذلك أيضا في جروسالم تايمز، ٢٢ تموز/يوليه ١٩٩٤)

٣٩٣ - وفي ٢٢ تموز/يوليه ١٩٩٤، انهيت حالة الإغلاق التي استمرت لمدة خمسة أيام والتي فرضت على قطاع غزة عقب القيام بالمظاهرات عند نقطة تفتيش إيريتس. (هآرتس، جروسالم بوست، ٢٤ تموز/يوليه ١٩٩٤)

٣٩٤ - وفي ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٤، وعقب تعرض يهودي يقود سيارة للرشق بالحجارة في رام الله وإنقاذ السكان المحليين له فرض حظر تجول على المنطقة التي وقع فيها الحادث.(هآرتس، جروسالم بوست، ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٤)

٣٩٥ - وفي ٢٩ و٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٤، فرض حظر تجول على مدينة رام الله عقب وقوع اضطرابات. (هآرتس، ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٤)

٣٩٦ - وفي ١٦ آب/اغسطس ١٩٩٤، وعقب وقوع هجوم على حافلة اسرائيلية في منطقة الدهيشة في الضفة الغربية، أغلق الجيش المنطقة للبحث عن المهاجمين. (هآرتس، ١٧ آب/اغسطس ١٩٩٤)

٣٩٧ - وفي ١٩ و ٢٠ آب/أغسطس ١٩٩٤، فرض حظر تجول على رام الله عقب وقوع مصادمات شديدة قتلت خلالها القوات السرية أحد السكان العرب. (هآرتس، ٢١ آب/اغسطس ١٩٩٤)

٣٩٨ - وفي ٢٤ آب/أغسطس ١٩٩٤، فرض جيش الدفاع الإسرائيلي حظر التجول على منطقة مستوطنة إفرات، بما فيها مخيم الدهيشة للاجئين وعلى جزء من بيت لحم وعلى قرية كفر ارطاس، وجرى البحث عن المهاجمين الذين زعم أنهم حاولوا اختطاف رجل يهودي قرب المستوطنة. (هآرتس، جروسالم بوست، ٢٥ آب/اغسطس ١٩٩٤)

٣٩٩ - وفي ٢٦ آب/أغسطس ١٩٩٤، أغلق الجيش "منطقة المساجد" في رام الله تحسبا لوقوع اضطرابات بعد صلاة الجمعة. (هآرتس، ٢٨ آب/أغسطس ١٩٩٤)

'٣' أشكال أخرى للعقاب الجماعي

٤٠٠ - في ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٤، وفقا لما ذكره شهود عيان فلسطينيون انتهكت المجندات الإسرائيليات حرمة المقبرة الرئيسية في الخليل وقمن بتعاطي المشروبات الكحولية أثناء جلوسهن على المقابر. (الطليعة، ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٤)

(ج) عمليات الطرد

الأدلة الشفوية

٤٠١ - في دمشق، أتيحت للجنة الخاصة فرصة الاستماع إلى واحد من الأشخاص المعنيين أدلى ببيان منفصل عن عملية الطرد الجماعية للفلسطينيين إلى ما يطلق عليه "المنطقة الأمنية" في جنوبي لبنان، التي حدثت في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ فقال:

"حدث ذلك في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢. وكان الوقت منتصف الليل. عندما أخذونا في حافلة. وبعد فترة وجيزة نقلنا الى حافلة أخرى. وكانت الحافلة تتجه الى منطقة لا نعرفها. وخلال الرحلة كانت أيدينا وأقدامنا مقيدة. ثم وجدنا أنفسنا بالقرب من الحدود اللبنانية. وأبلغنا

بذلك عن طريق المذياع الموجود في الحافلة. وتوقفت الحافلة واعتقدنا أننا الأشخاص الوحيدين فيها. ولكننا سمعنا أنه كان هناك ٤١٥ مبعدا آخر. وكانت الحافلات كلها قد توقفت عند تلك النقطة. وكانت تنتظر القرار الذي سيصدر عما يطلق عليه المحكمة العليا. وفي الواقع، عرفنا أن القرار قد اتخذ فعلا لأنه من غير الممكن إحضار ٤١٥ شخصا فيما يربو على ٢٠ مركبة وأخذهم الى الحدود اللبنانية دون اتخاذ قرار بالفعل. أما مسألة القرار الذي ينبغي للمحكمة العليا أن تتخذه فكانت مجرد مسألة شكلية بغية تضليل الرأي العام العالمي وحمله على الاعتقاد أنهم يستندون إلى حكم القانون. وكان القرار جاهزا وأصدرته المحكمة العليا واكتسب صفة الشرعية. واتخذ قرار بالإبعاد لمدة سنتين وفقا لما ذكرته المحكمة العليا. وكان الجنود جميعا يصفقون ويعربون عن سعادتهم لاتخاذ المحكمة ذلك القرار. وبعد اجتيازنا نقطة معينة، صدر الأمر إلينا بالنزول من الحافلات والصعود الى شاحنات تستخدم عادة لنقل الماشية. وكان الزحام شديدا في الشاحنات ولم يتمكن الناس من الحركة إلا بصعوبة بالغة. ونقلتنا تلك الشاحنات الخمس أو الست الى قرية مرج الزهور. وكانت هناك نقطة تفتيش لبنانية. وأجبرت الشاحنات على العودة الى نفس النقطة التي صعدنا فيها الى تلك الشاحنات. وأمرنا بالنزول من الشاحنات والمشي تجاه مرج الزهور. وحدث هذا تحت تهديد السلاح. وبدأو في إطلاق النار بغية ترويعنا. ومشينا جزءا من الطريق. وقرر المحتجزون ألا يدخلوا لبنان وأن يتوقفوا قبل نقطة التفتيش اللبنانية بقليل. وظللنا هناك لمدة سنة واحدة. ونشرت وسائط الإعلام كل شيء، كما أن جميع المعلومات عن الأحوال المعيشية البالغة الشدة التي عانينا منها خلال تلك الفترة معروفة.

"وكانت لدينا خيام. وكان الجو شديد البرودة فقد وصلنا خلال فصل الشتاء. وكانت الثلوج تتساقط أثناء وجودنا في الخيام. وكانت المياه تدخل بسهولة جدا الى الخيام. وكنا نشرب مياه الأمطار تلك. وكان هناك أيضا ينبوع صغير في المنطقة المجاورة وإن لم تكن المياه نظيفة جدا. ومع هذا، استخدمناها في الشرب وفي غسل ملابسنا. واعتدنا أن نتمشى حول التلال المجاورة كي نجد أي شيء يمكن أن نستخدمه كوقود لطهي الطعام. وعشنا على المعونة التي قدمتها لنا القرى المجاورة". (شاهد غير معلن الاسم، رقم ٣٧، A/AC.145/RT.649)

٤٠٢ - وترد في الوثيقة A/AC.145/RT.649 (شاهد غير معلن الاسم) شهادات تشير الى عمليات الإبعاد.

معلومات مكتوبة

٤٠٣ - وفي ٥ نيسان/ابريل ١٩٩٤، سمح لخمسين فلسطينيا مبعدا (٢٧ من الضفة الغربية و ٢٣ من قطاع غزة)، من بينهم عدد من الشخصيات الناشطة في منظمة التحرير الفلسطينية، بالعودة الى ديارهم في الأراضي. (هآرتس وجروسالم بوست، ٦ نيسان/ابريل ١٩٩٤؛ وأشير الى ذلك أيضا في الطليعة، ٧ نيسان/ابريل ١٩٩٤؛ وجروسالم تايمز، ٨ نيسان/ابريل ١٩٩٤)

٤٠٤ - وفي ١٩ نيسان/ابريل ١٩٩٤، عادت الى قطاع غزة، من المنفى في بعض البلدان العربية مجموعة من ستة أشخاص فارين تابعين لحركة فتح، كان يشتبه في أنهم هاجموا عددا من الفلسطينيين والإسرائيليين بين ١٩٨٩ و ١٩٩١. (هآرتس وجروسالم بوست، ٢٠ نيسان/ابريل ١٩٩٤)

٤٠٥ - وفي ٢١ نيسان/ابريل ١٩٩٤، عاد الى قطاع غزة عشرة من مسلحي حركة فتح المطلوبين، الذين كانوا قد فروا الى الخارج خلال الانتفاضة، وقد صحب ثلاثة من العائدين زوجاتهم وثلاثة عشر ولدا. (هآرتس وجروسالم بوست، ٢٢ نيسان/ابريل ١٩٩٤؛ كما أشير الى ذلك في الطليعة، ٢٨ نيسان/ابريل ١٩٩٤)

٤٠٦ - وفي ٢٢ و ٢٣ نيسان/ابريل ١٩٩٤، عاد الى ديارهم خمسة أشخاص من أعضاء حركة فتح المطلوبين كانوا قد فروا من قطاع غزة خلال السنوات الخمس الماضية. (هآرتس، ٢٤ نيسان/ابريل ١٩٩٤)

٤٠٧ - وفي ٢٤ نيسان/ابريل ١٩٩٤، عاد ما بين ستة وثمانية ناشطين آخرين من أعضاء حركة فتح من منفاهم في الخارج بعد أن كانوا قد فروا من قوات الأمن بين ١٩٨٩ و ١٩٩٢ (أشير الى ذلك أيضا في جروسالم بوست، ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٩٤). وقبل ذلك بأسبوع، عاد حوالي ٣١ مبعدا. (هآرتس وجروسالم بوست، ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٩٤)

٤٠٨ - وفي ٢٤ نيسان/ابريل ١٩٩٤، أصدرت المحكمة العليا أمرا مؤقتا يحظر على وزير الداخلية ووزير الشرطة أن يطردا من اسرائيل حسين (بن سليمان) الشعار، ٣٠ عاما، من سكان رفح، ومقيم في ايلات مع زوجته العربية الاسرائيلية، وهي من الرملة، وكان الشعار يقيم في ايلات حيث كان يعمل كدليل سياحي خلال السنوات العشر الماضية. غير أنه لم يكن يحمل اجازة إقامة دائمة في اسرائيل، وانتهت صلاحية اجازة عمله في ٢١ آذار/مارس ١٩٩٤. وكان الزوجان ينتظران منذ خمسة شهور أن تمنح وزارة الداخلية حسين الشعار إقامة دائمة في اسرائيل، وذلك لدواعي جمع شمل الأسرة. (هآرتس ٢٥ و ٢٦ نيسان/ابريل ١٩٩٤)

٤٠٩ - وفي ٢٧ نيسان/ابريل ١٩٩٤، عاد أحد عشر فلسطينيا من أعضاء حركة فتح الفارين سابقا، إلى ديارهم في الضفة الغربية من الأردن عبر جسر اللنبي. وقد تأجل وصول سبعة أشخاص آخرين من مصر إلى غزة. (هآرتس و جروسالم بوست، ٢٨ نيسان/ابريل ١٩٩٤)

٤١٠ - وفي ٤ أيار/مايو ١٩٩٤، عاد خمسة عشر الى ستة عشر مبعدا وفارا، من المطلوبين، إلى قطاع غزة. (هآرتس وجروسالم بوست، ٥ أيار/مايو ١٩٩٤)

٤١١ - وفي ٥ أيار/مايو ١٩٩٤، عاد إلى الأراضي المحتلة من مصر عبر نقطة عبور رفح ١٤ شخصا من الفارين المطلوبين سابقا. (هآرتس، ٦ أيار/مايو ١٩٩٤)

٤١٢ - وفي ٥ أيار/مايو ١٩٩٤، نشر أن العائد نضال محمد سعيد ماضية من حلحول، اشتكى من أن القيادة العسكرية في الخليل لم تمنحه إلا رخصة زيارة، وأنه لم يسمح لزوجته وأولاده بعبور جسر اللنبي. إن هذا لا يتفق مع شروط اتفاق القاهرة الخاصة بالعائدين. (الطليعة، ٥ أيار/مايو ١٩٩٤)

٤١٣ - وفي ١٧ أيار/مايو ١٩٩٤، عاد إلى الأراضي المحتلة المبعدان محمد دحلان وجبريل رجوب اللذان كان زعيم منظمة التحرير ياسر عرفات قد عينهما مسؤولين عن الأمن في غزة وأريحا. (هآرتس وجروسالم بوست، ١٨ أيار/مايو ١٩٩٤)

٤١٤ - وفي ١٩ حزيران/يونيه ١٩٩٤، أفادت التقارير، نقلا عن مسؤولين في منظمة التحرير الفلسطينية بعمان، أن اسرائيل وافقت على السماح لـ ٤٩٦ سجينا سابقا بالعودة إلى ديارهم في الأراضي. وأشير إلى أن بعض هؤلاء السجناء المقرر إعادتهم إلى ديارهم أعضاء في مجموعات تعارض عملية السلام بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية. وتشمل قائمة المبعدين الفلسطينيين هذه، وهي السابعة من نوعها، أكبر عدد من الفلسطينيين الذين يسمح لهم بالعودة، إثر توقيع اتفاق أوسلو. وبذلك تكون إسرائيل قد سمحت لحوالي ٢٠٠ منفي فلسطيني بالعودة الى ديارهم منذ التوقيع على هذا الاتفاق. (جروسالم بوست، ١٩ حزيران/يونيه ١٩٩٤)

٤١٥ - وفي ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٤، أعلن مسؤولون فلسطينيون أن فاطمة برناوي، وهي أول امرأة فلسطينية (إرهابية) سجنتها اسرائيل عقب حرب الأيام الستة، قد عادت إلى أريحا من أجل إنشاء قوة الشرطة الفلسطينية من العنصر النسائي وتولي قيادتها، بعد أن عينها ياسر عرفات في هذا المنصب. وقد عبرت إلى أريحا من الأردن في ٢٦ تموز/يوليه. (جروسالم بوست، ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٤)

٤١٦ - وفي ٢٦ آب/أغسطس ١٩٩٤ عاد الى منطقة الحكم الذاتي في أريحا أكرم هنية، ٣١ سنة، من رام الله، وهو أحد قادة فتح الذين طردوا من اسرائيل عام ١٩٨٦. (هآرتس، ٢٨ آب/أغسطس ١٩٩٤)

(د) الحالة الاقتصادية والاجتماعية

الأدلة الشفوية

٤١٧ - فيما يخص اقتصاد الأراضي المحتلة، استمعت اللجنة الخاصة الى وصف لاعتماد ذلك الاقتصاد على اسرائيل على النحو التالي:

"منذ الاحتلال بذلت اسرائيل جميع جهودها من أجل ربط اقتصاد الأراضي المحتلة باقتصاد اسرائيل الرئيسي ربطا كاملا. ولذلك لم يعد الحديث عن إنشاء صناعة وطنية خالصة في الأراضي المحتلة أمرا واردا الآن. وجل ما يمكن التحدث عنه هو إنشاء صناعة موازية جد ضعيفة، أو عن صناعات مكملة للصناعات الرئيسية الأخرى في إسرائيل، أو مضافة إليها. ويتطلب إنشاء أية مؤسسة صناعية موافقة السلطات العسكرية". (السيد مازن جميل شكورة، الشاهد رقم ١٢، A/AC.145/RT.636).

٤١٨ - وتمثل العمالة أحد جوانب الحالة الاقتصادية والاجتماعية في الأراضي المحتلة. وفي هذا الصدد، أفاد الباحث الميداني التابع لمركز الإعلام الفلسطيني لحقوق الانسان بما يلي:

"تعرفون أن الشعب الفلسطيني يعيش تحت الاحتلال، في ظل ظروف قاسية وصعبة للغاية، ويعتمد في المقام الأول على قوة عمله. وتعتمد قوة العمل هذه في معظمها (وهي تعد بمئات الألوف من العمال، وأنا لن أعطيكم أرقاما دقيقة عنها لأنها ليست في حوزتي، إنما نسبتها مرتفعة جدا) من أجل معيشتها ومعيشة أسرها، على الدخل الذي تحصل عليه من عملها في إسرائيل. والآن حُرم جميع هؤلاء الأشخاص وأسرهم من فرصة العمل هذه. لقد حرموا من مصدر العيش الكريم الذي كانوا يعتمدون عليه هم وعوائلهم، ناهيك عن التأثيرات السلبية الأخرى التي يفرضها حزام الأمن على الوضع الاقتصادي العام، بدءا من التجارة والأعمال، الى الصناعات الصغيرة والتعليم والإضرار بالحياة الاجتماعية. كذلك، تأثرت الخدمات الصحية تأثرا سلبيا بالغا أدى الى تفاقم أعباء الشعب الفلسطيني ودواعي قلقه. وبدأت هذه الحالة منذ شهور عديدة وما زالت قائمة حتى الآن". (السيد محمود جبرين، الشاهد رقم ٢٠، A/AC.145/RT.641)

٤١٩ - وصف عامل ميداني من منظمة بتسيلم الاسرائيلية لحقوق الانسان أمام اللجنة الخاصة رد فعل الإدارة المدنية في الضفة الغربية على مجزرة الخليل كما يلي:

"لقد قدمت الإدارة المدنية الاسرائيلية المساعدة لمستشفيات الخليل حوالي الساعة الحادية عشرة من صباح اليوم الذي ارتكبت فيه المجزرة، بعد أن انتهت المستشفيات من توزيع جميع الجرحى. وفي ذلك الوقت أعلنت الإدارة المدنية أن طائرتين مروحيتين مستعدتان لنقل الجرحى الى مستشفيات إسرائيل. إلا أن الأوان كان قد فات. كذلك لم تستدع الإدارة المدنية سيارات الإسعاف العسكرية، ولا سيارات الإسعاف التابعة للمستشفيات الإسرائيلية، ولا حتى تلك الموجودة في المستوطنات الإسرائيلية بالخليل؛ الأمر الذي أجبر مستشفيات الخليل على استدعاء سيارات الإسعاف من القدس وبيت لحم ورام الله، مع أنه توجد سيارات إسعاف في كل مستوطنة. كما أن الإدارة المدنية لم تتفقد المستشفيات للتحقق من مدى توفر الأدوية أو نقصها، مما أجبر مديري مستشفيات الخليل على الاتصال بمستشفى المقاصد. وتؤكد الإفادة التي أدلى بها مدير مستشفى المقاصد أمام لجنة شنغار هذا الوضع، وهو أن مستشفى المقاصد هو الذي أمّن الأدوية والأطباء للخليل.

"لقد أدى تقاعس الإدارة المدنية في اتخاذ الإجراء اللازم الى زيادة عدد القتلى في مجزرة الخليل". (السيد باسم عيد، الشاهد رقم ١٧، A/AC.145/RT.639)

٤٢٠ - ووصف الشهود أيضا أوجه التقصير في نظام العناية الصحية في الأراضي المحتلة، والتي تجلت بوجه خاص عقب مجزرة الخليل.

"نقل أحد عشر جريحا الى المستشفيات الاسرائيلية عقب المجزرة، ولكن كان ثمة حوالي مائتي شخص، في حاجة الى عناية، ليس من جراء المجزرة فحسب، بل أيضا من جراء الأحداث التي أعقبتها مباشرة ... فالمستشفيات لم تكن مستعدة، وأدى عدم استعدادها الى موت الناس. وقد توفي هؤلاء بسبب افتقارها الى الجراحين الأخصائيين، وإلى المعدات الضرورية للعناية بالأشخاص الذين يعانون من أمراض قلبية خطيرة، أو لمواجهة كوارث واسعة النطاق كهذه. ويجب علي أن أقول إن هذا الوضع مثير للاهتمام، نظرا لأن جميع المستشفيات الإسرائيلية مجهزة لمواجهة الكوارث الواسعة النطاق بسبب الحالة التي نعيشها. فنحن نعيش في خوف من الحرب والمستشفيات تقف على أهبة الاستعداد لذلك. أما المستشفيات في الأراضي المحتلة فلم تكن مستعدة على الإطلاق". (السيد نيفي غوردون، الشاهد رقم ١، A/AC.145/RT.634)

٤٢١ - وبالاقتران بما ورد أعلاه، تكلم مدير جمعية الأطباء الاسرائيليين - الفلسطينيين لحقوق الانسان عن حالة الرعاية الصحية في الأراضي المحتلة قائلا:

"تنقسم خدمات الرعاية الصحية في الأراضي المحتلة الى ثلاث فئات رئيسية: تتمثل إحداها في الإدارة المدنية. وهذه هي الرعاية الصحية الحكومية. فكل عامل يعمل داخل اسرائيل يخصم منه بصورة آلية مبلغ معين من مرتبه فيصبح مؤمنا عليه صحيا... وفي أوقات إغلاق الأراضي، كما هو الأمر في الوقت الحاضر، لا يبقى سوى ٢٥ الى ٣٠ في المائة من الأشخاص المؤمن عليهم مشمولين بتغطية فعالة... والفئة الأخرى هي فئة اللاجئين المشمولين بنوع من أنواع التأمين في إطار وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين في الشرق الأدنى (الأونروا). أما بقية السكان فلا يتمتعون بأي تأمين صحي. وهكذا فإن غالبية السكان في الأراضي المحتلة لا يتمتعون بأي تأمين صحي". (السيد نيفي غوردون، الشاهد رقم ١، A/AC.145/RT.634)

٤٢٢ - وأجرى مدير جمعية الأطباء الاسرائيليين - الفلسطينيين لحقوق الانسان مقارنة بين الحالة الصحية في الأراضي المحتلة والحالة الصحية في اسرائيل قائلا:

"لإعطاء بضعة أمثلة بالأرقام، فإن نصيب الفرد في اسرائيل في مجال الصحة في السنة يبلغ ما يقرب من ٥٠٠ دولار، في حين يتراوح هذا المبلغ ما بين ١٨ و ٢٣ دولارا في الأراضي المحتلة. وفي الأراضي المحتلة، يوجد ١,١ سرير لكل ألف من السكان، وذلك مقابل ٦,١ سرير لكل ألف من السكان في اسرائيل. وقد انخفض عدد الأَسرَّة فعلا في الأراضي المحتلة خلال السنوات الـ ٢٥ الماضية. أما عدد سيارات الإسعاف فهو سيارة واحدة لكل ٠٠٠ ٥ من السكان في اسرائيل وسيارة واحدة لكل ٠٠٠ ١٦ من السكان في قطاع غزة. هذه مجرد بضعة أمثلة احصائية". (السيد نيفي غوردون، الشاهد رقم ١، A/AC.145/RT.634)

٤٢٣ - وتكلم الشاهد نفسه عن النتائج الخطيرة الناجمة عن عدم تزويد سيارات الإسعاف الفلسطينية بمعدات اتصال قائلا:

"تقول الحكومة الاسرائيلية إنها لن تعطي معدات اتصالات لأسباب أمنية. ومن ناحية أخرى، نعرف أن شركة بناء في قطاع غزة تزود سياراتها بنظام "موتورولا" ومع ذلك لم تُمنح سيارات الإسعاف تراخيص للتزود بنظام اتصالات، وفي رأينا أن هذا قد أدى الى وضع سيىء للغاية طوال فترة الانتفاضة. بل إن الأمر أسوأ حالا في الحالات التي تحدث فيها إصابات كبيرة مثل مذبحة الخليل". (السيد نيفي غوردون، الشاهد رقم ١، A/AC.145/RT.634)

٤٢٤ - وقدم شاهد أدلى بشهادته أمام اللجنة الخاصة وصفا للمستشفيات في الأراضي المحتلة على النحو التالي:

"ليس لهذه المرافق من المستشفيات إلا اسمها، أما تشغيلها كمستشفيات فهو مسألة أخرى، لأن المعدات الطبية اللازمة الحديثة والمتطورة ليست متاحة للتشخيص ولأن الأدوية اللازمة غير متوافرة أيضا. وأنا متأكد أنكم جميعا سمعتم عن النقص في الأوكسيجين في الأسبوع الماضي. كذلك يحجم الشباب الذين يصيبهم الرصاص أو يصابون بجروح خلال المواجهات مع الشرطة إحجاما شديدا عن الذهاب الى المستشفى لأنهم يخشون من اعتقالهم هناك لاشتراكهم في المواجهات". (السيد محمد عمر، الشاهد رقم ١٠ A/AC.145/RT.635)

٤٢٥ - وقام مدير جمعية الأطباء الاسرائيليين - الفلسطينيين لحقوق الانسان بإبلاغ اللجنة الخاصة بشأن الحالة الاقتصادية في الأراضي المحتلة وتناول بوجه خاص حالة الكهرباء في قطاع غزة قائلا:

"يتزود قطاع غزة بالكهرباء من اسرائيل... وتقوم شركة الكهرباء الاسرائيلية بقطع الكهرباء عن أحياء بكاملها دون أي تمييز بين من يدفعون ومن لا يدفعون. وبطبيعة الحال، يؤثر هذا على الناحية الطبية، وهذا هو سبب إثارتي هذه المسألة الآن. فالأدوية بحاجة الى أن توضع في ثلاجات. وفي الشتاء، تصبح المشكلة هي التدفئة. وعلى سبيل المثال هناك طفل يلزم إعداد طعامه بخلاط كهربائي. وكان على والده أن يذهب ثلاث مرات في اليوم من أحد طرفي غزة الى طرفها الآخر لإعداد الطعام بسبب انقطاع الكهرباء عن المنطقة التي يقيم فيها. وقد توفي الطفل في النهاية... وتقع مسؤولية الإمداد بالكهرباء في قطاع غزة على شركة الكهرباء لا على الحكومة الاسرائيلية. ونحن لا نقبل ذلك، لأن الحكومة الاسرائيلية هي المحتل.

"علاوة على ذلك، عندما يحتاج الناس الى تصريح للذهاب الى اسرائيل، يتعين عليهم أن يحضروا معهم الى الإدارة المدنية إيصالا يثبت أنهم سددوا فاتورة الكهرباء... وثمة فقر مدقع في الأراضي المحتلة، وإغلاقها يزيد من حدة هذا الفقر. كذلك فإن للفقر صلة مباشرة بالصحة. ونحن نسميه 'فقر الرعاية الصحية'. وكان يعمل داخل اسرائيل قبل الإغلاق ثلاثون في المائة من القوى العاملة الفلسطينية. وأسرهم اليوم بدون دخل. وليس لديهم دخل لتغطية احتياجاتهم من الرعاية الصحية أيضا. وهذا أمر هام جدا، وهو أثر آخر من آثار الإغلاق ينعكس على صحة الناس. فالناس

لا يستطيعون دفع تكاليف التأمين الصحي، ولا يستطيعون شراء أدوية، ولا يستطيعون دفع أجور العلاج في المستشفيات". (السيد نيفي غوردون، الشاهد رقم ١، A/AC.145/RT.634)

٤٢٦ - وفيما يتعلق بالممارسات التي تسبب تدهورا بيئيا وتشكل خطرا على صحة السكان في الأراضي المحتلة، ذكر شاهد ما يلي:

"فيما يتعلق بالحفاظ على البيئة، فإن الجيش يأتي الى المناطق ذات المناظر الجميلة والخلابة في الضواحي ثم يلقي بمياه المجاري أو بفضلات المجاري في مناطق الضواحي هذه، غير آبه على الإطلاق بما قد يحدثه هذا من أضرار على المساكن. وفي كثير من الحالات، يتم ذلك في أثناء أوقات حظر التجول في الليل أو في الصباح، بحماية الجيش والشرطة، دونما اكتراث برأي الناس". (الشاهد غير معلن الاسم، رقم ٢، A/AC.145/RT.634/Add.1)

٤٢٧ - ووصف شاهد آخر تجربته الخاصة فيما يتعلق بالتدابير الضارة بالبيئة قائلا:

"أملك نحو ٠٠٠ ٢ متر مربع من أشجار الزيتون. وقد قامت سلطات الاحتلال بتحويل مجاريها في اتجاه هذه المنطقة. وقد حاولنا وقف ذلك، ولكنهم ظلوا يمارسونه ولا يزالون حتى الآن. ونحن نعتقد أن هذا معناه الإضرار بصحتنا". (الشاهد غير معلن الاسم، رقم ٤، A/AC.145/RT.634/Add.1)

٤٢٨ - وتلقت اللجنة الخاصة التفسير التالي للآثار المترتبة على اقتلاع أشجار الزيتون بالنسبة لسكان الأراضي المحتلة:

"قامت سلطات الاحتلال كما قام المستوطنون، بحماية الجيش، وحتى يوم أمس، باقتلاع ٣٧٥ ٤ شجرة زيتون مثمرة منذ ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣. ويعد هذا رقما كبيرا، ثم إن اقتلاع الأشجار يتم على الرغم من عملية السلم والمحادثات الجارية الآن. وقد أعلنت اسرائيل، يوم أمس الأول، أن ٤٠٠ شجرة زيتون سوف تقتلع في عورتا بمنطقة نابلس.

"وكلنا يعلم، بطبيعة الحال، أن المجتمع الفلسطيني هو مجتمع زراعي ويعتمد بصورة أساسية في كسب رزقه على تصدير زيت الزيتون الى بلدان أخرى. إن كل شجرة تقتلع تعني خسارة قدرها ٠٠٠ ٢ دينار أردني تقريبا. وعلاوة على ذلك، فإن شجرة الزيتون تحظى بأهمية بالغة لدينا نحن الفلسطينيين، فهي شجرة مباركة". (السيد نديم حمودة، الشاهد رقم ١٦، A/AC.145/RT.638)

٤٢٩ - وقدم المدير العام لمؤسسة الأراضي والمياه للدراسات والخدمات القانونية الى اللجنة الخاصة معلومات تفصيلية عن حالة موارد المياه في الأراضي المحتلة قائلا:

"فيما يتعلق بحالة المياه في الأراضي الفلسطينية المحتلة، فإن احتياطيات الفلسطينيين من المياه تصل، كما تعرفون، الى ٦٠٠ مليون متر مكعب تقريبا. وتسيطر السلطات الاسرائيلية على ٥٨ في المائة من احتياطي هذه المياه. ويسيطر الفلسطينيون على ١٥ في المائة. وتبلغ نسبة استهلاك الفلسطينيين الى استهلاك الاسرائيليين ١ الى ٣. وثمة أيضا تمييز في سعر المياه. فالمستوطن يشتري المتر المكعب من المياه بمبلغ ٠,٦ دولار أمريكي، بينما يدفع الفلسطيني ١,٦ دولار أمريكي وهو لا يستطيع الحصول على كل حاجته من الماء. وإذا زرتم الأراضي المحتلة، فإن ما تستطيعون ملاحظته هو أن الفلسطينيين مضطرون، لتغطية ٥٠ في المائة من احتياجاتهم على الأقل، الى الاعتماد على مستجمعات المياه، وهي أحواض تستجمع فيها مياه الأمطار في الشتاء. ولا توجد شبكة للمياه في ما يزيد على خمسين في المائة من المناطق التي يعيش فيها الفلسطينيون في الأراضي المحتلة. ولكن من الواضح أن الحالة تختلف بالنسبة للمستوطنات. فإذا ما مررت بمستوطنة، أي مستوطنة، تجد هناك بركا للسباحة وترى أن كميات كبيرة من المياه تذهب هباء. والى جوار المستوطنة، ترى القرى الفلسطينية التي لا تجد ما يكفيها من مياه الشرب. والناس محرومون حتى في القرى التي توجد فيها شبكات مياه، إذ يمكن أن تنقطع المياه لمدة أشهر في بعض الأحيان. والحجة التي يتذرع بها هي ضرورة القيام بإصلاحات. إلا أن هذا يحدث عندما يتعين القيام بإصلاحات في شبكة مياه المستوطنات. فعندئذ تقطع المياه عن الشبكة الفلسطينية ليستهلكها المستوطنون". (السيد خضر شقيرات، الشاهد رقم ١٥، A/AC.145/RT.638)

٤٣٠ - ويمكن العثور على بيانات عن الحالة الاقتصادية والاجتماعية السائدة في الأراضي المحتلة في الوثائق A/AC.145/RT.634 (السيد نيفي غوردون)، و A/AC.145/RT.634/Add.1 (شاهد غير معلن الأسم)، و A/AC.145/RT.634/Add.1 (شاهد غير معلن الأسم)، و A/AC.145/RT.635 (السيد محمد عمر)، و A/AC.145/RT.636 (السيد مازن جميل شكورة)، و A/AC.145/RT.638 (السيد خضر شقيرات)، و A/AC.145/RT.638 (السيد نديم حمودة)، و A/AC.154/RT.639 (السيد باسم عيد)، و A/AC.145/RT.641 (السيد محمود جبرين).

معلومات مكتوبة

٤٣١ - في ٧ نيسان/أبريل ١٩٩٤، وبعد إغلاق الأراضي، اعتقلت الشرطة الإسرائيلية ١٦٦ عاملا من العمال الفلسطينيين الذين يعملون بصفة غير قانونية في إسرائيل. وشملت عقوبة هذا الجُرم الاعتقال لمدة ٤٨ ساعة وغرامة تبلغ نحو ٣٣٠ دولارا. (هآرتس، ٨ نيسان/أبريل ١٩٩٤)

٤٣٢ - وفي ٨ نيسان/أبريل ١٩٩٤، أفادت الأنباء أن أبو شكر الاقتصادي الفلسطيني عضو فريق التفاوض الفلسطيني قدر مجموع الخسائر المتكبدة خلال الـ ٣٥ يوما الأولى لإغلاق الأراضي بمبلغ ٢٨٩ مليون دولار. وأشار أيضا الى أن الاقتصاد الاسرائيلي خسر أكثر من ذلك نتيجة لمنع العمال الفلسطينيين من عبور الخط الأخضر. (جروسالم تايمز، ٨ نيسان/أبريل ١٩٩٤)

٤٣٣ - وفي ١٠ نيسان/أبريل ١٩٩٤، صوت مجلس الوزراء الإسرائيلي على استيراد ما يزيد عن ٠٠٠ ١٨ عامل أجنبي من عمال التشييد وعمال الزراعة لمدة ستة أشهر، في محاولة لتقليل الاعتماد على العمالة الفلسطينية خلال إغلاق الأراضي لمدة غير محددة. (جروسالم بوست، ١١ نيسان/أبريل ١٩٩٤؛ كما وردت هذه المعلومة في الطليعة، ١٤ نيسان/أبريل ١٩٩٤؛ وجروسالم تايمز، ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٤)

٤٣٤ - وفي ١١ نيسان/أبريل ١٩٩٤، ألقي القبض على ٢٧ عاملا فلسطينيا في اسرائيل على الرغم من إغلاق الأراضي. وكانت دائرة الأمن العام وجهاز الشرطة قد طلبا القبض على عدد منهم. (هآرتس، ١٢ نيسان/أبريل ١٩٩٤)

٤٣٥ - وفي ١٧ نيسان/أبريل ١٩٩٤، وافق مجلس الوزراء، بناء على توصية من يعقوب تسور وزير الزراعة، على السماح لـ ٥٠٠ ٤ فلسطيني تتجاوز أعمارهم ٣٥ عاما على العودة الى أعمالهم في الزراعة. وسوف يسمح أيضا لنحو ٠٠٠ ١٦ فلسطيني، من رجال الأعمال والمحامين والصحفيين وأعضاء الفرق الطبية والأفراد الذين يحتاجون الى علاج بالمستشفيات، بعبور الخط الأخضر بانتظام طالما أنهم لا يعملون داخل اسرائيل ذاتها. كما وافق مجلس الوزراء على تخصيص ١٠ ملايين دولار إضافية لبرنامج للأشغال العامة داخل الأراضي يهدف الى التعويض عن آثار الإغلاق. (هآرتس، وجروسالم بوست، ١٨ نيسان/أبريل ١٩٩٤)

٤٣٦ - وفي ١٨ نيسان/أبريل ١٩٩٤، أشارت الأنباء الى أن شرطة محافظة النقب أغارت على مصانع ومشاريع اقتصادية أخرى في المنطقة كانت تُشغّل بصفة غير قانونية عددا من سكان الأراضي المحتلة. واحتجز ٤٠ من هؤلاء السكان، معظمهم من منطقة الخليل ومن غزة. (حكم على ٢٦ شخصا منهم بالسجن لمدة خمسة أشهر وبغرامة تصل الى ٣٠٠ ١ دولار). (جروسالم بوست، ١٨ نيسان/أبريل ١٩٩٤، كما ورد ذكر هذه المعلومة في جروسالم تايمز، ٢٢ نيسان/أبريل ١٩٩٤)

٤٣٧ - وفي ٢١ نيسان/أبريل ١٩٩٤، ألقي القبض بالقرب من كفر تمرة على ٢٦ من سكان الأراضي كانوا لا يحملون تصاريح للبقاء في اسرائيل. ومعظمهم من منطقة جنين. (جروسالم بوست، ٢٢ نيسان/أبريل ١٩٩٤)

٤٣٨ - وفي ٢١ نيسان/أبريل ١٩٩٤، قدر الاقتصاديون الفلسطينيون معدل البطالة في قطاع غزة بما يجاوز ٨٠ في المائة والخسائر المتكبدة خلال فترة الشهرين نتيجة للحصار بما يزيد على ١٥٠ مليون دولار. وقد منحت السلطات الاسرائيلية ٠٠٠ ٥ تصريح للعمال الفلسطينيين للعمل في اسرائيل. وأشار الاقتصاديون الفلسطينيون الى أن ٠٠٠ ١٥٠ فلسطيني قد اعتادوا العمل داخل الخط الأخضر قبل الانتفاضة. وخُفض هذا العدد الى ٠٠٠ ٥٠ في أثناء الانتفاضة، وخُفض مرة أخرى الى ٠٠٠ ٢٠ قبل مذبحة الخليل. (الطليعة، ٢١ نيسان/أبريل ١٩٩٤)

٤٣٩ - وفي ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٩٤، وافق رابين رئيس الوزراء على منح ٠٠٠ ٤ تصريح إضافي للفلسطينيين للعمل في الزراعة والصناعة في اسرائيل. وأشارت وزارة العمل الى أن هذا القرار سيصل

بعدد الفلسطينيين المسموح لهم حاليا بدخول البلد الى ٥٠٠ ٨ شخص. وسوف تصدر التصاريح الجديدة لفلسطينيين متزوجين تتجاوز أعمارهم ٢٧ عاما كانوا يعملون في اسرائيل لمدة تتجاوز خمس سنوات. وكان نحو ٠٠٠ ٥٢ فلسطيني يعملون داخل الخط الأخضر قبل الإغلاق. وفي المعتاد، كان ما يتراوح بين ٠٠٠ ٣٠ شخص و٠٠٠ ٤٠ شخص تقريبا يعملون دون تراخيص. (هآرتس، جروسالم بوست، ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٩٤)

٤٤٠ - وفي ٦ أيار/مايو ١٩٩٤، أفادت الأنباء أنه وفقا لما أعلنه الدكتور تيودور تولتشنسكي منسق وزارة الصحة في الأراضي المحتلة، أوضحت القيادة الفلسطينية في غزة وأريحا للوزارة أنها، حتى في ظل الحكم الذاتي، ترغب في مواصلة التعاون على جميع المستويات لكي تكفل للسكان خدمات صحية لائقة. وهذا سينطبق على وجه الخصوص على المرضى الذين لا يمكن معالجتهم في المستشفيات المحلية. (جروسالم بوست، ٦ أيار/مايو ١٩٩٤)

٤٤١ - وفي ٨ أيار/مايو ١٩٩٤ وافق مجلس الوزراء على إصدار ٠٠٠ ٤ تصريح عمل إضافي لسكان الأراضي المحتلة، نصفها لمجال الزراعة و ٥٠٠ منها لقطاع السياحة، في حين يخصص الـ ٥٠٠ ١ الباقية لقطاع الصناعة. ولن تصدر أي تصاريح لعمال التشييد. (جروسالم بوست، ١٠ أيار/مايو ١٩٩٤)

٤٤٢ - وفي ١٠ أيار/مايو ١٩٩٤، قررت شركة الكهرباء الاسرائيلية عدم قطع التيار عن قطاع غزة، وذلك بعد التوصل الى اتفاق مع إسحاق رابين رئيس الوزراء على أن تتولى الإدارة المدنية حل هذه المسألة. وكانت الشركة قد هددت في ٨ أيار/مايو، بقطع التيار عن القطاع ما لم تتلق ضمانا من السلطة الفلسطينية بتغطية دفعات الدين المتراكم على غزة البالغ ١٢,٣ مليون دولار. (هآرتس، ٩ أيار/مايو ١٩٩٤؛ جروسالم بوست، ٩ و ١١ أيار/مايو ١٩٩٤)

٤٤٣ - وفي ١٧ أيار/مايو ١٩٩٤، ذكرت الأنباء أن رابطة الأطباء الاسرائيليين - الفلسطينيين لحقوق الانسان قد دعت الحكومة الى مواصلة دعم الشبكتين الصحيتين في غزة وأريحا الى أن يتمكن الفلسطينيون من إدارتها بالاعتماد على أنفسهم. (جروسالم بوست، ١٧ أيار/مايو ١٩٩٤)

٤٤٤ - وفي ٢٣ أيار/مايو ١٩٩٤، ذكرت الأنباء أن اللواء داني روتشيلد منسق الأنشطة في الأراضي، التابع لجيش الدفاع الاسرائيلي، قد حث الحكومة سرا على إنهاء إغلاق غزة بالنسبة لحاملي تصاريح العمل في اسرائيل. وأشار الى أنه لم يكن بين "الإرهابيين" الفلسطينيين الذين قتلوا اسرائيليين أي من حاملي تصاريح العمل الذين يقدر عددهم بـ ٠٠٠ ٢٠ شخص. (جروسالم بوست، ٢٣ أيار/مايو ١٩٩٤)

٤٤٥ - وفي ٢٧ أيار/مايو ١٩٩٤، ذكر مسؤول في المجلس الصحي الفلسطيني بغزة أنه لا يزال يجري نقل مرضى الى المستشفيات الاسرائيلية. إلا أنه بمقتضى اتفاق بين السلطة الفلسطينية والمستشفيات الاسرائيلية، ستدفع الأخيرة جميع المصروفات. (جروسالم تايمز، ٢٧ أيار/مايو ١٩٩٤)

٤٤٦ - وفي ٢٩ أيار/مايو ١٩٩٤، وافق مجلس الوزراء على خطة مشتركة لتقليل أسعار المساكن قدمها بنيامين بن أليزر وزير الإسكان وإبراهام شوحات وزير المالية وأذن المجلس باستيراد ٢٥ ٠٠٠ عامل أجنبي من عمال التشييد. ووافق المجلس أيضا على السماح لـ ١٣ ٠٠٠ عامل تشييد إضافيين من الأراضي المحتلة ببدء العمل في اسرائيل. (هآرتس، وجروسالم بوست، ٣٠ أيار/مايو ١٩٩٤)

٤٤٧ - وفي ٢٩ أيار/مايو ١٩٩٤، أفادت الأنباء بأن يعقوب تسور وزير الزراعة قرر تأجيل انتقال المنتجات الزراعية انتقالا حرا من مناطق الحكم الذاتي الى اسرائيل، وذلك ريثما يوضع نظام لتعويض المزارعين الاسرائيليين. وبموجب اتفاقي القاهرة وباريس، لا يُسمح إلا لأنواع معينة من الفواكه والخضروات بالدخول الى اسرائيل من مناطق الحكم الذاتي في المرحلة الأولية. وستجاز تدريجيا على مدى السنوات الخمس القادمة أصناف أخرى مثل الدواجن والخيار (جروسالم بوست، ٢٩ أيار/مايو ١٩٩٤)

٤٤٨ - وفي ٢١ أيار/مايو ١٩٩٤، ذكرت الأنباء أن وحدة إنفاذ قانون العمل التابعة لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية قد طردت مؤخرا ٢٠٣ من عمال التشييد كانوا يعملون بصفة غير قانونية، وهم من الأراضي المحتلة. وعاد الجميع الى الأراضي المحتلة، باستثناء ١٥ شخصا منعتهم الشرطة ودائرة الأمن العام من دخول البلد لأسباب أمنية. وظلوا قيد الاعتقال. (جروسالم بوست، ٣١ أيار/مايو ١٩٩٤)

٤٤٩ - وفي ٣١ أيار/مايو ١٩٩٤، دفعت الإدارة المدنية آخر مرتبات إلى ٦٠٠ ٧ من مستخدميها في غزة. وتتطلع السلطة الفلسطينية إلى الحصول على أموال لمواصلة دفع أجور العمال، الذين أصبحوا مستخدمين لديها. ووفقا للنقيب هني يشورون، المتحدثة باسم منسق الأنشطة الحكومية في الأراضي، فإن الإدارة المدنية أنفقت نحو ٦,٧ مليون دولار شهريا على مرتبات ١٨ ٠٠٠ عامل يؤدون مهام وظائف وفرتها لهم الإدارة المدنية من خلال المجالس البلدية. وقد أتت كل المرتبات تقريبا من الضرائب التي دفعها أهل غزة إلى الإدارة المدنية. (جروسالم بوست، ١ حزيران/يونيه ١٩٩٤)

٤٥٠ - وفي ٣١ أيار/مايو ١٩٩٤، ذُكر أن الجيش أبلغ لجنة العمل والشؤون الاجتماعية بأن ٣٠٠ من سكان قطاع غزة المرضى بالسرطان قد تلقوا علاجا في المستشفيات الاسرائيلية منذ ١٧ أيار/مايو. ووفقا للدكتور يتزاك برلوفيتز المسؤول بوزارة الصحة، فإن المرضى الذين صدر لهم ضمان بالدفع من سلطة الحكم الذاتي الفلسطينية سيستمرون في تلقي العلاج في اسرائيل بموجب نفس الشروط السارية قبل الحكم الذاتي. (جروسالم بوست، ٣١ أيار/مايو ١٩٩٤)

٤٥١ - وفي ٢ حزيران/يونيه ١٩٩٤، ذكر اللواء داني روتشيلد، منسق الأنشطة الحكومية في الأراضي أن فراغا إداريا قد نشأ منذ خروج الإدارة المدنية الاسرائيلية من غزة وأريحا في أيار/مايو لأن القيادة الفلسطينية لم تعين مسؤولا إداريا، بالرغم من حقيقة أن اسرائيل قد تركت خلفها هيئة موظفين مكونة من ٠٠٠ ٧ فلسطيني لإدارة الأنشطة الاقتصادية للمنطقة يوما بيوم. وعلاوة على ذلك، لم تدرك القيادة (الفلسطينية) مدى اعتماد المنطقة على اسرائيل فيما يتعلق بالخدمات الأساسية وألغت عقود الكهرباء، والمياه، والهاتف، والخدمات الطبية، وصيانة المعدات. وأشار روتشيلد إلى أن اسرائيل قد تركت كامل البنية التحتية والمعدات التي كانت هناك، وإمدادات غذائية وأدوية تكفي لثلاثة شهور، ومرتبات لشهر واحد. (جروسالم بوست، ٣ حزيران/يونيه ١٩٩٤)

٤٥٢ - وفي ٥ حزيران/يونيه ١٩٩٤، وافق مجلس الوزراء الاسرائيلي على أن يضاعف تقريبا عدد الفلسطينيين الذين يُمنحون أذون للعمل داخل اسرائيل الأصلية، بالرغم من الإغلاق الجاري للأراضي. وسيؤذن لعدد يتراوح بين ٠٠٠ ٨ و ٠٠٠ ١٠ فلسطيني بالعمل في ميدان التشييد، بينما سيعمل ٠٠٠ ٣ إضافيين في الزراعة. وحتى الآن، فإن لدى ما يقدر بـ ٠٠٠ ١٦ فلسطيني أذون للعمل داخل الخط الأخضر. (هآرتس، جروسالم بوست، ٦ حزيران/يونيه ١٩٩٤)

٤٥٣ - وفي ٥ حزيران/يونيه ١٩٩٤، تلقت الشركة الاسرائيلية للكهرباء نحو ١٤ مليون دولار لتغطية سداد الدين المتراكم للشركة على قطاع غزة. وغطت مدفوعات الإدارة المدنية دين قطاع غزة حتى منتصف أيار/مايو. وكانت الشركة قد هددت قبل ذلك التاريخ بشهر تقريبا بقطع الكهرباء عن غزة بعد الإنذارات المتكررة إلى السلطات المحلية إما بدفع الدين المتراكم على المنطقة أو بضمان السداد. (جروسالم بوست، ٦ حزيران/يونيه ١٩٩٤)

٤٥٤ - وفي ٩ حزيران/يونيه ١٩٩٤، ذكر أن القادة العرب الاسرائيليين قد ناشدوا الحكومة تقييد بيع بعض المنتجات التي يصنعها الفلسطينيون في مناطق الحكم الذاتي داخل الخط الأخضر. إذ يمكن فقدان عدد يصل إلى ٠٠٠ ٤ وظيفة للعرب الاسرائيليين على مدى ثلاث سنوات كنتيجة لهذه المنافسة، لأنه يمكن صنع بعض المنتجات في قطاع غزة والضفة الغربية بتكلفة أدنى بكثير من صنعها في اسرائيل. (جروسالم بوست، ٩ حزيران/يونيه ١٩٩٤)

٤٥٥ - وفي ٩ حزيران/يونيه ١٩٩٤، ذكرت متحدثة رسمية باسم الشرطة أن الشرطة في المنطقة الجنوبية من اسرائيل تواصل اتخاذ إجراءات صارمة ضد سكان الأراضي الذين يتم العثور عليهم داخل الخط الأخضر. وفي الأسبوع السابق، ألقي القبض على أكثر من ٢٠٠ من سكان الأراضي وأعيدوا إليها. وتُتخذ أيضا تدابير صارمة ضد أصحاب الأعمال الذين سمحوا أو شجعوا الذين لا يحملون أذونات على البقاء في اسرائيل. (جروسالم بوست، ٩ حزيران/يونيه ١٩٩٤)

٤٥٦ - وفي ١٢ حزيران/يونيه ١٩٩٤، أقر مجلس الوزراء الاسرائيلي زيادة عدد الفلسطينيين المسموح لهم بالعمل في اسرائيل بـ ٠٠٠ ١٠ آخرين. ومع موافقة مجلس الوزراء على منح ٠٠٠ ١٣ إذن عمل جديد منذ أسبوع مضى، فإنه من المقدر أن يتراوح العدد الإجمالي للفلسطينيين المسموح لهم الآن بالعمل في اسرائيل بين ٠٠٠ ٣٥ و ٠٠٠ ٣٩، مما يؤدي إلى أن يصبح المعدل قريبا من المعدل القائم قبل مذبحة الخليل. (جروسالم بوست، ١٣ حزيران/يونيه ١٩٩٤)

٤٥٧ - وفي ١٢ حزيران/يونيه ١٩٩٤، ذُكر أن الشرطة قامت خلال الأيام الماضية باعتقال ٩٠٩ فلسطينيين لم تكن معهم أذون بدخول اسرائيل أو العمل فيها. وجرى توقيع غرامة تبلغ نحو ٧٠٠ دولار عن كل عامل غير قانوني على ٤٠ من أصحاب الأعمال الذين استخدموا عمالا من الأراضي بصورة غير قانونية. (جروسالم بوست، ١٢ حزيران/يونيه ١٩٩٤)

٤٥٨ - وفي ١٩ حزيران/يونيه ١٩٩٤، قام مجلس الوزراء الاسرائيلي للأسبوع الثالث على التوالي بزيادة عدد الفلسطينيين المأذون لهم بالعمل داخل اسرائيل. وجرى إصدار نحو ٠٠٠ ١٠ إذن إضافي، مما رفع عدد الأذون من ٠٠٠ ١٦ منذ شهر واحد مضى إلى ٠٠٠ ٥٥. وقبل موجة حوادث الطعن بالخناجر التي أدت إلى إغلاق الأراضي في آذار/مارس ١٩٩٣، كان ٠٠٠ ١٢٠ فلسطيني يعملون عادة في اسرائيل. وفي غضون ذلك، وافق وزير الداخلية على ما مجموعه ٦٤٤ ١٤ إذن عمل للعمال الأجانب في صناعة التشييد والذين قدموا في معظمهم من رومانيا وبلغاريا وتايلند. وتمت الموافقة على منح تصاريح لـ ٤٠٤ ٣ عمال أجانب إضافيين من أجل القطاع الزراعي. (هآرتس، جروسالم بوست، ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٩٤)

٤٥٩ - وفي ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٩٤، ألقى مفتشو وزارة العمل والشؤون الاجتماعية القبض على ٢٤ عاملا عربيا من الأراضي الذين كانوا يعملون بصورة غير قانونية في مايتار، بالقرب من بير شيبا. ولم يكن العمال

يحملون أذون عمل أو تصريح بالتواجد في اسرائيل. وجرى توقيع غرامة على ٤ من أصحاب الأعمال تبلغ نحو ٧٠٠ دولار عن كل عامل غير قانوني. (جروسالم بوست، ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٩٤)

٤٦٠ - وفي ٢٠ تموز/يوليه ١٩٩٤، قال موردخاي غور نائب وزير الدفاع أمام الكنيست إن ٠٠٠ ١٩ فقط من ٠٠٠ ٣٥ فلسطيني من قطاع غزة، يحملون أذونا للعمل، يعملون بالفعل في اسرائيل. وكان غور يرد على طلبات بأن تسمح الحكومة للمزيد من الفلسطينيين بالعمل في اسرائيل بسبب الحالة الاقتصادية التي تبعث على اليأس في غزة. (جروسالم بوست، ٢١ تموز/يوليه ١٩٩٤)

٤٦١ - وفي ١ آب/أغسطس ١٩٩٤، أعلنت وزارة الزراعة أنها ستفتح أسواقا لمعظم المنتجات الزراعية من الأراضي، حسب الاتفاق الذي تم في إطار الاتفاق الاقتصادي الموقع بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية. وسيصرح لمعظم المنتجات الزراعية بالدخول، بالرغم من فرض نظام الحصص على الواردات من الطماطم الفلسطينية وكذلك البطاطس والخيار والشمام والدجاج والبيض. وسيجري إلغاء نظام الحصص في خلال أربع سنوات. وسيقوم الجيش الاسرائيلي بعمليات فحص روتينية للشاحنات الفلسطينية التي تحمل المنتجات الطازجة إلى اسرائيل. (جروسالم بوست، ٢ آب/أغسطس ١٩٩٤؛ وأشير إليها أيضا في جروسالم تايمز، ٥ آب/أغسطس ١٩٩٤)

٤٦٢ - وفي ٤ آب/أغسطس ١٩٩٤، ذكر أن الموظفين الفلسطينيين في مستشفى سانت جون للعيون في القدس قد طلبوا إلى اتحاد العمال الاسرائيلي، الهستدروت، أن يعاونهم في التفاوض للتوصل إلى اتفاق أفضل على الأجور مع إدارة المستشفى. وكان العمال يهددون بالقيام بإضراب عام إذا لم تمنحهم الإدارة شروطا متكافئة مع تلك المطبقة في المستشفيات الأخرى داخل اسرائيل. وفي أعقاب تلقي الطلب، كتب مجلس العمل في القدس إلى إدارة مستشفى سانت جون يطلب منها البدء في المفاوضات فورا. ويضم الموظفون في مستشفى سانت جون ١٥٠ فلسطينيا من سكان القدس والأراضي. (جروسالم بوست، ٤ آب/أغسطس ١٩٩٤).

٤٦٣ - وفي ١١ آب/أغسطس ١٩٩٤، أتم ١٠ من الأطباء الفلسطينيين، من سكان منطقة الحكم الذاتي والضفة الغربية، دورة دراسية خاصة في مستشفى سوروكا في بيرشيبا. وقدمت الدورات الدراسية في ميادين تتراوح بين الطب العام وإدارة المستشفيات. (هآرتس، ١٢ آب/أغسطس ١٩٩٤)

٤٦٤ - وفي ١٢ آب/أغسطس ١٩٩٤، ذكر أن الدكتورة راغدة الشوّا، مديرة مستشفى الأطفال بغزة وعضو السلطة الفلسطينية أعلنت أن السلطة الفلسطينية لا تملك أموالا لدفع تكاليف العلاج المقدم لأطفال غزة في المستشفيات الاسرائيلية. وبموجب اتفاق بين السلطة الفلسطينية والمستشفيات الاسرائيلية، الذي كان ساريا حتى نهاية آب/أغسطس ١٩٩٤، يمكن إرسال الأطفال من غزة للعلاج في المستشفيات الاسرائيلية طالما تدفع السلطة الفلسطينية الفاتورة. ووفقا للشوا، جرى في حزيران/يونيه تحويل ١٥٤ طفلا من قطاع

غزة يعانون من السرطان وأمراض خطيرة أخرى إلى المستشفيات في اسرائيل، بينما أرسل ٢٤٨ طفلا إلى اسرائيل للعلاج في تموز/يوليه. (جروسالم بوست، ١٢ آب/أغسطس ١٩٩٤)

٤٦٥ - وفي ١٢ آب/أغسطس ١٩٩٤، ذكر أن شركة المياه الاسرائيلية، ميكوروت، قامت خلال الأشهر الثلاثة الماضية بتحويل تدفق المياه من العبيدية إلى مستوطنتين اسرائيليتين قريبتين هما معالي أدوميم ومكدار. ويتعين الآن على القرويين الفلسطينيين جمع المياه من الآبار المتناثرة في الجبال القريبة، مما أدى إلى ظهور أمراض بسبب تلوث المياه. (جروسالم تايمز، ١٢ آب/أغسطس ١٩٩٤)

٤٦٦ - وفي ١٤ آب/اغسطس ١٩٩٤، وافق مجلس الوزراء على زيادة عدد الفلسطينيين المصرح لهم بالعمل داخل الخط الأخضر في اسرائيل إلى ٧٥٠ ٦٣، وهو يمثل أكبر عدد منذ إغلاق الأراضي لأول مرة قبل ١٨ شهرا مضت. وكانت صناعتا التشييد والزراعة مؤيدتان بصورة تقليدية لزيادة القوى العاملة الفلسطينية. وذكر متحدث باسم صناعة التشييد مؤخرا أن نقطة التشبع قد تم بلوغها بسبب إدخال العمالة الأجنبية من أوروبا. وحتى وقوع موجة الحوادث القاتلة للطعن بالخناجر، والتي وقعت في آذار/مارس ١٩٩٣، كان نحو ٠٠٠ ١٢٠ فلسطيني يعملون في اسرائيل سواء بصورة قانونية أو غير قانونية. (جروسالم بوست، ١٥ آب/ أغسطس ١٩٩٤)

٤٦٧ - وفي ١٤ آب/اغسطس ١٩٩٤، ذكر متحدث رسمي باسم المجلس البلدي أن وزارة التعليم قد وافقت على تشييد ١٨٠ فصلا جديدا للتلاميذ العرب في القدس كجزء من خطة مدتها ثلاثة أعوام لرفع مستوى هذه المدارس. وأشاد العمدة إيهود أولميرت بالقرار بوصفه خطوة هامة نحو عكس اتجاه سنوات الإهمال في تطوير المدارس العربية في المدينة. وأرسلت المدينة مؤخرا رسائل إلى نحو ٠٠٠ ١ من آباء التلاميذ العرب، تخبرهم فيها بأن عليهم البقاء في مدارس خاصة حتى يتم بناء الفصول الجديدة. ويلتحق نحو ٠٠٠ ٢١ تلميذ عربي بالفصول في مدارس المدينة، وبالمقارنة بنحو ٠٠٠ ٢٨ من المقيدين في المدارس الخاصة التي تديرها الكنائس والأوقاف (الوصية على الممتلكات الإسلامية). وقد تحدد موعد لتشييد الـ ٦٠ فصلا جديدا الأولى في العام المقبل، علاوة على بناء ٦٠ فصلا إضافيا خلال كل سنة من السنوات التالية. (جروسالم بوست، ١٥ آب/أغسطس ١٩٩٤)

٤٦٨ - وفي ١٨ آب/أغسطس ١٩٩٤، أعلنت وزارة العمل والرعاية الاجتماعية أن نحو ٠٠٠ ٢٥ فلسطينيا من قطاع غزة كانوا يعملون في اسرائيل سيحصلون على استحقاقات اجتماعية اعتبارا من الشهر التالي. وسيتم إيداع الاستحقاقات، التي تعتبر جزءا من أجورهم، مباشرة في حساباتهم المصرفية بدلا من إصدار شيكات بها، التي كانت تمثل طريقة الدفع حتى ذلك الوقت. وسيجري إيداع أموال الاستحقاقات الاجتماعية من خلال مصرف فلسطين في غزة. (جروسالم بوست، ١٩ آب/أغسطس ١٩٩٤)

٤٦٩ - وفي ١٨ آب/أغسطس ١٩٩٤، ذكر شيمون بيريز وزير الخارجية، كما قيل، خلال اجتماع مع وزير الخارجية النرويجي بيورن توري غودال، أن اسرائيل ستقوم بتحويل ٧٥ في المائة من جميع الإيرادات

الضريبية التي حصلتها الإدارة المدنية إلى السلطة الفلسطينية، فور إنشاء السلطة لوكالة لتحصيل الضرائب. (جروسالم بوست، ١٩ آب/أغسطس ١٩٩٤)

٤٧٠ - وفي ٢٦ آب/أغسطس ١٩٩٤، ذكرت المصادر الفلسطينية أن الجنود الاسرائيليين قد اعتقلوا عشرات من العمال الفلسطينيين عند تقاطع زرعين داخل الخط الأخضر. وجرى تغريم كل رجل ٤٥٠ شيكل قبل إطلاق سراحه. وادعى الجنود أن الأذون الصادرة من الإدارة المدنية تسمح للعمال بدخول الخط الأخضر ولكن لا تسمح لهم في الواقع بالعمل. (جروسالم تايمز، ٢٦ آب/أغسطس ١٩٩٤)

(هـ) تطورات أخرى

٤٧١ - لا تتوفر أي معلومات تحت هذا العنوان.

٢ - التدابير التي تمس بعض الحريات الأساسية

(أ) حرية التنقل

الأدلة الشفوية

٤٧٢ - وصف مدير جمعية الأطباء الإسرائيليين - الفلسطينيين لحقوق الانسان الأثر الذي ترتب على إغلاق الأراضي المحتلة وكيف أضر بحرية تنقل الموظفين الطبيين فقال:

"يعيش ٦٠ في المائة من العاملين في مستشفيات القدس الشرقية في الضفة الغربية. وهكذا تقيد حركة تنقل الموظفين الطبيين في كل وقت تغلق فيه الأراضي المحتلة. وتتسم حالة المستشفيات بالسوء الى حد كبير كما أنها تواجه موقفا صعبا من حيث التشغيل وهو ما يعزى الى ارتفاع نسبة الموظفين الذين لا يمكنهم الوصول الى المستشفيات. وفي كل مرة يعاد فيها إغلاق الأراضي المحتلة بصورة فعلية، يتعين على الأطباء والموظفين الطبيين أن يحصلوا على تصاريح جديدة. وهذا الأمر يستغرق بعض الوقت. وهناك دائما فترة من التأخير مدتها أيام قليلة تعقب إغلاق الأرض المحتلة وتنفيذ ذلك الإغلاق حتى يحصل الناس على تصاريحهم الجديدة. وعلى سبيل المثال، بعد ٢٥ شباط/فبراير، أمضينا خمسة أيام لكي نحضر الموظفين الطبيين الى القدس الشرقية على أساس منتظم. وحدث الشيء نفسه مرة أخرى في ٧ نيسان/أبريل. وفي كل مرة، فإنهم يحتاجون الى تصاريح جديدة وهكذا تفقد أيام عمل. وهكذا، فإننا نتكلم عن مئات من أيام العمل المفقودة بالنسبة للموظفين الطبيين.

"الآن، وبصدد العودة الى موضوع الإغلاق، لابد أن أقول إنه في الوقت الذي نجلس فيه هنا، هناك أكثر من ٣٠، أو ما يقرب حتى من ٥٠، من الموظفين الطبيين الذين لم يمنحوا تصاريح الدخول الى القدس الشرقية بسبب ما تسميه اسرائيل (أسبابا أمنية) وما نسميه نحن انتماء سياسيا. فهؤلاء أناس من المحتمل جدا أن ينتسبوا الى مجموعات مثل الجبهة الشعبية أو حماس.

وهؤلاء لا تسمح لهم اسرائيل بالدخول الى اسرائيل أو الى القدس الشرقية ولكنها، من جهة أخرى، لا تحاكمهم على أي نشاط يقومون به. ونحن نعتقد بأنه إذا أرادت اسرائيل أن تقيد حركتهم، يتعين عليها أن تقيدها من خلال نظام المحاكم". (السيد نيفي غوردون، الشاهد رقم ١، A/AC.145/RT.634)

٤٧٣ - ووصف شاهد أدلى بشهادته أمام اللجنة الخاصة كيف يمكن أن يؤدي تقييد حرية التنقل الى فقدان شخص ما لحياته قائلا:

"كانت سيدة عربية من قرية يطة، تنتمي الى أسرة أبو زهرة، تعاني من نزيف حاد جدا. وكانت تبلغ من العمر ٢٢ عاما. ونقلت من منطقة يطة الى مستشفى يحي. وعندما أوشكت على الوصول الى المستشفى أوقفت سيارة الإسعاف عند نقطة تفتيش مدة تزيد عن ٢٠ دقيقة دون أي سبب ... وعندما وصلت بالفعل الى المستشفى، كانت قد وصلت الى درجة خطيرة من الضعف ثم ماتت بعد ذلك بحوالي نصف ساعة". (السيد محمد جبرين، الشاهد رقم ٢٠ A/AC.145/RT.640)

٤٧٤ - وأدلى شاهد بشهادته أمام اللجنة الخاصة فوصف حرية التنقل في قطاع غزة قائلا:

"أنا أعيش في غزة، وإذا أردت الذهاب من غزة الى رفح، من المحتمل أن يتعين علي أن أعبر ١٠ نقاط للتفتيش قبل أن أصل الى رفح وبذلك تستغرق الرحلة التي يمكن أن أقوم بها بصورة اعتيادية في مدة نصف ساعة، زهاء أربع ساعات، بطاقات هوية، تفتيش السيارة، وأسئلة، أين أنت ذاهب، وماذا ستفعل هناك، وما الى ذلك ... أنهم يقولون لنا إنهم سوف يعطوننا غزة وأريحا! إذن كيف نذهب من غزة الى أريحا؟" (السيد يحيى أحمد يحيى، الشاهد رقم ٩، A/AC.145/RT.635)

٤٧٥ - وقدم باحث ميداني من المركز الفلسطيني لمعلومات حقوق الانسان المعلومات التالية الى اللجنة الخاصة فيما يتعلق بحرية تنقل أعضاء منظمات حقوق الانسان الذين كانوا يودون إجراء تحقيق في مذبحة الخليل:

"أخفقت جميع منظمات حقوق الانسان التي حاولت إجراء تحقيقات في مذبحة الخليل فضلا عن الانتهاكات الأخرى لحقوق الانسان عندما حاولت الحصول على تصريح من السلطات. وترفض السلطات تقديم أي معونة أو أي مساعدة لهم. وفي معظم الحالات، وحينما تبلغ السلطات بحادثة، فإنها تفرض حصارا عسكريا على المنطقة. ويعلنون أنها منطقة مغلقة عسكريا، ويمنع الوصول اليها. وحينما وقعت مذبحة الخليل، لم يسمح لأي منظمة بإجراء تحقيقات فيها إلا، حسبما أعتقد، بعد مضي فترة شهر. ولم يسمح لممثلي تلك المنظمات حتى بالاقتراب من المكان الذي وقعت فيه المذبحة". (السيد محمود جبرين، الشاهد رقم ٢٠، A/AC.145/RT.641)

٤٧٦ - ووصف شاهد الحالة عند نقاط التفتيش العسكرية فقال:

"يتعين على الناس، عند الحواجز التي وضعها الجيش الاسرائيلي، أن ينتظروا لمدة ساعة، أو ساعتين، دون أن يسألوا عن أي شيء. ثم يسمح للسيارات باستئناف السير بهم في النهاية". (شاهد غير معلن الاسم، رقم ٢٣، A/AC.145/RT.642/Add.1)

٤٧٧ - ويمكن الاضطلاع على الافادات المتعلقة بالقيود على حرية التنقل في الوثائق A/AC.145/RT.634 (السيد نيفي غوردون و A/AC.145/RT.635 (السيد يحيى أحمد يحيى)، و A/AC.145/RT.640 (السيد محمود جبرين) و A/AC.145/RT.641 (السيد محمود جبرين) و A/AC.145/RT.642/Add.1 (شاهد غير معلن الاسم).

معلومات مكتوبة

٤٧٨ - في ٧ نيسان/أبريل ١٩٩٤، منع فلسطينيون من الأراضي من دخول اسرائيل، بما في ذلك القدس الشرقية. وطبق الحظر على جميع العمال الذين بحوزتهم تصاريح عمل (١٣ ٠٠٠ فقط بعد مذبحة الخليل في ٢٥ شباط/فبراير) وعلى جميع المركبات من الأراضي. وفي الوقت نفسه، بدأت الشرطة عملية لتحديد مواقع جميع العرب من الأراضي داخل الخط الأخضر ومرافقتهم في عودتهم الى مساكنهم. (هآرتس، ٨ نيسان/أبريل ١٩٩٤)؛ وجروسالم بوست، ٨ و ١١ نيسان/أبريل ١٩٩٤، وأشير الى ذلك أيضا في جروسالم تايمز، ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٤)

٤٧٩ - وفي ٨ نيسان/أبريل ١٩٩٤، أفادت التقارير بأن الاتحاد الطبي الفلسطيني قد نظم مظاهرة بالقرب من نقطة التفتيش في ضاحية البريد في شمال القدس، وذلك للاحتجاج على قيام السلطات الاسرائيلية بمنعهم من دخول القدس. وحرم الأطباء والممرضون والممرضات والعاملون في القطاع الطبي من الدخول الى القدس ومن ثم الى مستشفياتهم ومختبراتهم. (جروسالم تايمز، ٨ نيسان/أبريل ١٩٩٤)

٤٨٠ - وفي ٩ نيسان/أبريل ١٩٩٤، أفادت التقارير عن منع ٢٠ طبيبا من الوصول الى مستشفى أوغوستا فكتوريا على جبل الزيتون في القدس. وقد استطاع بعض الأطباء من مستشفى المقاصد القريب المرور عبر حواجز الطرق بعد تأخيرهم مدة خمس ساعات. وفي غزة، صرح الدكتور رياض الزعنون، المتحدث باسم مجلس الصحة الفلسطيني، بأن ١٦ فلسطينيا يعانون من السرطان وأمراض أخرى قد أعيدوا عند حواجز الطرق منذ ٨ نيسان/أبريل، مما حال بينهم وبين الوصول الى المستشفيات في اسرائيل من أجل المعالجة الكيميائية وأنواع أخرى من العلاج لا تتوفر في غزة. ويصر الجيش على القول بأنه كان يسمح لسيارات الإسعاف والموظفين الطبيين بالمرور عبر حواجز الطرق الى اسرائيل على الرغم من الإغلاق وبأنه كان يقوم بالتحقيق في التقارير التي أفادت خلاف ذلك. (هآرتس، جروسالم بوست، ١٠ نيسان/أبريل ١٩٩٤)

٤٨١ - وفي ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٤، أفادت التقارير بأن جمعية الأطباء الاسرائيليين - الفلسطينيين لحقوق الانسان قد طلبت من جمعية سانت إيفز، وهي جمعية كاثوليكية لحقوق الانسان أن تحصل على مساعدة قانونية بغية وضع نهاية للتدابير التي تتخذها السلطات الاسرائيلية والتي من شأنها أن تحول دون تقديم المعونة الطبية للفلسطينيين في الأراضي المحتلة التي فرض عليهم حظر التجول. (جروسالم تايمز، ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٤)

٤٨٢ - وفي ١٧ نيسان/أبريل ١٩٩٤، عبر وفد من المسلمين الاسرائيليين ومسلمي الأراضي جسر اللنبي للمشاركة في الاحتفالات التي أقامها الأردن عقب استكمال ترميم قبة الصخرة (جروسالم بوست، ١٨ نيسان/أبريل ١٩٩٤)

٤٨٣ - وفي ٢٢ أيار/مايو ١٩٩٤، أفادت التقارير، إثر قتل جنديين من قوات الدفاع الاسرائيلية بالقرب من نقطة تفتيش اريتس في قطاع غزة، بأنه لن يسمح للفلسطينيين بمغادرة غزة الى اسرائيل الى حين قيام الشرطة الفلسطينية بإنشاء نقطة تفتيش خاصة بها على بعد أمتار قليلة من نقطة التفتيش الاسرائيلية وضمانها عدم حمل الفلسطينيين للأسلحة. (هآرتس، جروسالم بوست، ٢٢ أيار/مايو ١٩٩٤)

٤٨٤ - وفي ٢٦ أيار/مايو ١٩٩٤، أفادت التقارير (إثر احتجاز الشرطة الفلسطينية خمسة من اليهود في أريحا في ٢٤ أيار/مايو) بأن اللواء إلان بيران قائد القيادة المركزية، أصدر أوامر تسمح للفلسطينيين بالمرور بحرية الى أريحا ومنها، في حين لا يسمح لليهود الآن بدخول المدينة إلا إذا ظلوا على طريق ٩٠، الذي يمر من خلالها. (جروسالم بوست، ٢٦ أيار/مايو ١٩٩٤)

٤٨٥ - وفي ٢٦ أيار/مايو ١٩٩٤، أفادت التقارير عن إنشاء أكثر من ١٥ نقطة تفتيش عسكرية متنقلة بصورة دورية على الحدود المحيطة بالخليل وذلك إضافة الى نقاط التفتيش الموجودة بالفعل بصورة دائمة بين الخليل وبيت لحم. وأفادت التقارير أيضا بأنه يجري إنشاء نقاط تفتيش عسكرية أيضا على طريق واد النار. (الطليعة، ٢٦ أيار/مايو ١٩٩٤)

٤٨٦ - وفي ٩ حزيران/يونيه ١٩٩٤، أفادت التقارير بأن السلطات الاسرائيلية ترجئ من موعد الى آخر تسليم تصاريح الزيارة للمقيمين في غزة، لاسيما لأولئك الذين يعيشون في الأردن. (الطليعة، ٩ حزيران/يونيه ١٩٩٤)

٤٨٧ - وفي ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٤، أفادت التقارير بأن الشيخ بيتاوي البالغ من العمر ٥٢ عاما، وهو زعيم اسلامي وقاضي ديني كان قد طرد مع أكثر من ٤٠٠ فلسطيني الى جنوب لبنان في عام ١٩٩٢، قد حصل على بطاقة هوية خضراء لا تسمح له بدخول القدس حتى نهاية عام ١٩٩٤. (جروسالم تايمز، ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٤)

٤٨٨ - وفي ١١ حزيران/يونيه ١٩٩٤، صرح موشي شاحال وزير الشرطة بأن اسحق رابين رئيس الوزراء قد أذن، كتدبير آخر لتخفيف حدة الإغلاق، لجميع الفلسطينيات فضلا عن الأولاد (من الضفة الغربية) الذين يبلغون من العمر أقل من ١٦ عاما بدخول اسرائيل. (هآرتس، جروسالم بوست، ١٢ حزيران/يونيه ١٩٩٤)

٤٨٩ - في ٢١ حزيران/يونيه ١٩٩٤، ذكرت رابطة الحقوق المدنية في إسرائيل أن دائرة الأمن العام تعمد بشكل متزايد إلى حرمان المقيمين في الأراضي الذين يرفضون التعاون مع السلطات الاسرائيلية من تصاريح السفر. ويدل عدد متزايد من الشكاوى على أن هذه المشكلة تزداد تفاقما، ربما لأن إغلاق الأراضي جعل الناس يعتمدون على هذه التصاريح بقدر أكبر بكثير. (جروسالم بوست ، ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٩٤)

٤٩٠ - وفي ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٩٤، حث الأردن المجتمع العالمي على إقناع إسرائيل بأن تيسر على الفلسطينيين دخول الأراضي ومناطق الحكم الذاتي عن طريق جسر اللنبي. ووفقا لما ذكره وزير الداخلية الأردني، سلامة حماد، لم يطرأ تغيير على سياسة إسرائيل بشأن جسر العبور منذ بداية الحكم الذاتي الفلسطيني، وطالب إسرائيل بتمديد ساعات العمل القانونية للفلسطينيين العاملين فيها وتيسير الإجراءات البيروقراطية. وهذا الجسر يستخدمه عدد أكبر من الفلسطينيين خلال الصيف، مما يؤدي إلى حالات ازدحام كبيرة بحيث لا يتمكن من عبوره إلا ٠٠٠ ٢ من الفلسطينيين يوميا. (جروسالم بوست، ٢٤ حزيران/يونيه ١٩٩٤)

٤٩١ - وفي ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩٤، ذكر أن إسرائيل وافقت على تخفيف الرقابة على نقاط عبور الحدود وعلى زيادة عدد الساعات التي يكون فيها جسر اللنبي مفتوحا من ٧ ساعات إلى ما يصل إلى ٢٤ ساعة. (جروسالم بوست، ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩٤)

٤٩٢ - وفي ٧ تموز/يوليه ١٩٩٤، ذكر أن قوات الدفاع الاسرائيلية ألقت القبض على ٤٦ من العمال الفلسطينيين في قلقيلية بزعم أنهم كانوا يعتزمون دخول إسرائيل دون تصريح. ووفقا لأحد العمال، واسمه محمود الشاعر، أقتيد الجميع إلى مركز الشرطة حيث قام رجال الشرطة بجلدهم وإرغامهم على الاعتراف بمحاولة دخول إسرائيل بطريقة غير مشروعة. (الطليعة، ٧ تموز/يوليه ١٩٩٤)

٤٩٣ - وفي ١٨ تموز/يوليه ١٩٩٤، صرح رئيس الوزراء، اسحق رابين، بأن إسرائيل لن تغير الإجراءات التي تُمنح بمقتضاها تصاريح العمل للفلسطينيين، وأنه سيستمر السماح للعمال الفلسطينيين بدخول إسرائيل عن طريق نقطة تفتيش أريتس وفقا لإجراءات الأمن المعمول بها هنالك. (هآرتس، جروسالم بوست، ١٩ تموز/يوليه ١٩٩٤)

٤٩٤ - وفي ٢٠ تموز/يوليه ١٩٩٤، مُنع أحمد قريعة (أبو علاء)، وزير الاقتصاد الفلسطيني، من حضور اجتماع لمستثمرين عقد في القدس. ووفقا لما جاء على لسان أوديد بن آمي، المتحدث باسم رئيس الوزراء اسحق رابين، فإن قريعة مُنع من الدخول لأن المؤتمر عقد في القدس وليس في مناطق الحكم الذاتي في

غزة أو العريش. (جروسالم بوست، ٢١ تموز/يوليه ١٩٩٤؛ أشير إليه أيضا في جروسالم تايمز، ٢٢ تموز/يوليه ١٩٩٤؛ والطليعة، ٢٧ تموز/يوليه ١٩٩٤)

٤٩٥ - وفي ٢٠ تموز/يوليه ١٩٩٤، أعلنت اللجنة الوزارية المعنية بالتشريعات أنها سوف تقدم مشروع قانون إلى الكنيست لمنع السلطة الفلسطينية من أداء أعمالها في القدس (أشير إليه أيضا في جروسالم تايمز، ٢٢ تموز/يوليه ١٩٩٤). وذكر وزير العدل، ديفيد ليباي، أن مشروع القانون لا يرمي إلى منع المقيمين العرب في المدينة من القيام بأي نشاط سياسي قانوني. ووفقا لمشروع القانون، يتعين على السلطة الفلسطينية أن تحصل على إذن مكتوب لفتح أية مكاتب داخل القدس. (جروسالم بوست، ٢١ تموز/يوليه ١٩٩٤)

٤٩٦ - وفي ٢٢ تموز/يوليه ١٩٩٤، ذكر أن ممثلي قوات الدفاع الاسرائيلية ومنظمة التحرير الفلسطينية عقدوا اجتماعا في غزة لتحسين الاجراءات في أربع نقاط تفتيش فلسطينية يعبر منها الفلسطينيون الى نقطة تفتيش أريتس قبل دخول اسرائيل. وبموجب هذا الاتفاق سوف يقوم الفلسطينيون بزيادة عدد رجال الشرطة المرابطين في نقاط التفتيش هذه وسيسمح لما يصل الى ٥٠٠ عامل بالعبور دفعة واحدة الى نقطة تفتيش أريتس (أشير إليه أيضا في جروسالم تايمز، ٢٢ تموز/يوليه ١٩٩٤). أما من يطلبون التصاريح فيتعين عليهم أن ينتظروا حتى الساعة ٨/٠٠ صباحا، أي الى أن ينخفض تدفق العمال الذين في حوزتهم تصاريح. ووافقت اسرائيل على التعجيل بفتح نقطة تفتيش جديدة تستطيع تجهيز تصاريح لـ ٠٠٠ ٢٠ عامل. (جروسالم بوست، ٢٢ تموز/يوليه ١٩٩٤)

٤٩٧ - وفي ٢٤ تموز/يوليه ١٩٩٤، صرح الكولونيل شول، قائد المنطقة الشمالية من قطاع غزة، أن نقطة عبور أريتس التي تشكل المدخل من غزة الى اسرائيل تجري إدارتها بموجب اجراءات جديدة، استنادا الى استنتاجات استخلصت من الاضطرابات التي حدثت في نقطة العبور هذه. وقامت اسرائيل والفلسطينيون معا بزيادة عدد قواتهما في نقطة العبور المذكورة. وكان الفلسطينيون يقومون بفحص العمال بصورة أدق للتأكد من أنهم يملكون تصاريح العمل قبل الوصول الى نقاط التفتيش، حيث قامت اسرائيل بمضاعفة عدد الطوابير التي يمكن للعمال أن يمروا من خلالها. وفي الصباح، مر ما بين ٠٠٠ ١٦ و ٠٠٠ ١٨ عامل من غزة عبر نقاط التفتيش الى أعمالهم في اسرائيل. (هآرتس، جروسالم بوست، ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٤)

٤٩٨ - وفي ٣ آب/أغسطس ١٩٩٤، جاء في الأنباء أن قوات الأمن سمحت لزياد أبو ندى، من قطاع غزة، بدخول اسرائيل للحصول على تأشيرة من القنصلية الألمانية في تل أبيب لكي يذهب للدراسة في ألمانيا، وذلك عقب طعن تقدم به الى محكمة العدل العليا. (هآرتس، ٣ آب/أغسطس ١٩٩٤)

٤٩٩ - وفي ١٠ آب/أغسطس ١٩٩٤، ذكر أن مقيمين من الضفة الغربية، بل وحتى أشخاص يعيشون في القرى المحيطة بالخليل، منعوا من دخول المدينة. ووصف المقيمون الخليل بأنها مدينة مماثلة لمدينة القدس

نظرا لكثرة نقاط التفتيش العسكرية التي ضربت حول مداخلها وكذلك داخل المدينة نفسها. (الطليعة، ١٠ آب/أغسطس ١٩٩٤)

(ب) حرية التعليم

أدلة شفوية

٥٠٠ - أعطى أحد الشهود اللجنة الخاصة وصفا تفصيليا لمدى تأثير إغلاق الأراضي المحتلة على حرية التعليم وبالتالي على حرية انتقال الطلاب والاجراءات الإدارية التي يتعين عليهم الخضوع لها من أجل الحصول على تصاريح. قال:

"قبل كل شيء، هنالك مسألة الطلاب والمدارس، أي التعليم في كافة المرحل. إذ يوجد ٣٦٧ ١ طالبا من قطاع غزة من المسجلين في المدارس والمعاهد بالضفة الغربية. وعلى أحسن الفروض يعتبر هؤلاء الطلاب ضحايا لممارسات تعسفية تتراوح بين الحرمان من تصاريح مغادرة غزة إلى الحرمان من تصاريح الإقامة في الضفة الغربية. بل واستطيع أن أذهب الى القول بأن جميع الطلاب الذين يعيشون في قطاع غزة والمسجلين في المؤسسات التعليمية في الضفة الغربية حرموا من سنة أكاديمية كاملة. وذلك بسبب سياسة تعسفية يمنح بمقتضاها هؤلاء الطلاب تصاريح إما بعدم الدخول أو بدخول الضفة الغربية أو مغادرتها.

"وباختصار شديد، لن أخوض في كل التفاصيل المتعلقة باجراءات الحصول على تصريح، وإنما سأكتفي بإعطائكم وصفا للخطوات الرئيسية التي يتعين القيام بها قبل الحصول على تصريح. إذ ينبغي على كل طالب أن يقدم إثباتا بأنه مسجّل في إحدى معاهد أو مدارس الضفة الغربية. ويتعين على الطلاب أن يكون لدى كل منهم بطاقة مغناطيسية، وهي بطاقة محوسبة تختلف عن بطاقة الهوية. وتوجد على هذه البطاقة قضبان ترميزية، مثل الرموز التي تستخدم في بيع البضائع والمنتجات، أي أن الناس صاروا بصورة أو أخرى مصنفين مثل البضائع أو المنتجات! ويجري فحص هذه البطاقات المغناطيسية في نقطة تفتيش أريتس. ويلزم أن يكون الملف الأمني لكل طالب نظيفا تماما من حيث التهم السياسية، وأنشطة الانتفاضة أو أي نشاط من هذا القبيل. كما يتعين على الطالب تقديم شهادة موقعة من قبل سلطات البلدية ومكتب الضرائب تبين أنه غير مدين بأية فلوس في شكل رسوم أو أتعاب أو ضرائب تسدد للبلدية. وبمجرد تقديم الطالب لكل هذه الوثائق، يتعين عليه مع ذلك الانتظار لبضعة أسابيع. وفي نهاية المطاف يمنح الطالب تصريحان، تصريح يستخدم لمغادرة قطاع غزة والآخر، ويسمى التصريح الأخضر، يتعين عليه ختمه خلال ٤٨ ساعة من جانب الجهة التي يقصدها في الضفة الغربية. ويعتبر هذا الختم على التصريح الأخضر بمثابة ترخيص بالاقامة في الضفة الغربية، رغم أن غزة والضفة الغربية اعتبرتا، بموجب إعلان المبادئ، وحدة جغرافية واحدة. وفيما يتعلق بختم التصريح الأخضر، كثيرا ما يواجه الطلاب ما يمكن وصفه بالقرارات التي تنم عن نزوة أو تعسف من جانب من يختمون تلك التصاريح. وهذا عمل غير قانوني، إذ يتوقف على مزاج رجل الشرطة المسؤول عن ختم

التصريح. وخلال هذه الفترة كثيرا ما يتعرض الطلاب للضغط من قبل ضباط الاستخبارات لكي يكشفوا لهم جوانب من الحياة السياسية في مجتمعاتهم المحلية في غزة. وبعد ختم تصريح الطالب يؤمر بتجديده. ويحدد وقت تجديد تصريح الإقامة بحيث يصادف عادة فترة الامتحانات". (السيد مازن جميل شقورة، الشاهد رقم ١٢، A/AC.145/RT.636)

٥٠١ - والاكتظاظ في المدارس مشكلة في الأراضي المحتلة مستعصية على الحل. ووصف شاهد أدلى بشهادته أمام اللجنة الخاصة هذا الاكتظاظ على النحو التالي:

"يبلغ عدد الطلاب في كل فصل ٥٤ طالبا. كذلك لا يتوفر لنا العدد الكافي من المدرسين. واسرائيل تصر على اختيار المدرسين من المعاهد وليس الجامعات، رغم أن لدينا مدرسين مؤهلين". (شاهد غير معلن الاسم) A/AC.145/RT.636 (السيد مازن جميل شقورة)

٥٠٢ - أما أقوال الشهود فيما يتعلق بالقيود المفروضة على الحق في حرية التعليم فترد في الوثيقتين A/AC.145/RT.634/Add.1 (شاهد طلب عدم ذكر اسمه) و A/AC.145/RT.636 (السيد مازن جميل شاقورة).

المعلومات المكتوبة

٥٠٣ - في ٥ نيسان/أبريل ١٩٩٤، قدم المحامي تامار بيليغ - ساريك من رابطة الحقوق المدنية في إسرائيل التماسا إلى المحكمة العليا بالنيابة عن ١٤ طالبا من قطاع غزة يدرسون في جامعات بالضفة الغربية يطلب فيه أن يسمح وزير الدفاع وقادة قوات الدفاع الإسرائيلية في الأراضي لهؤلاء الطلاب ولطلاب آخرين عددهم ١٠٠ ١ طالب يعيشون نفس الحالة، بالذهاب إلى الضفة الغربية لاستكمال دراستهم رغم إغلاق الأراضي منذ ٢٥ شباط/فبراير. وفي ٢١ نيسان/أبريل ١٩٩٤، ومما يذكر أن المحامي أندريه روزينثال قدم التماسا آخر بشأن الموضوع ذاته. (هآرتس، ٦ و ٢١ نيسان/أبريل ١٩٩٤)

٥٠٤ - وفي ٨ نيسان/أبريل ١٩٩٤، ذكر أن جنودا إسرائيليين داهموا حرم جامعة الخليل بعد وقوع صدام بين الطلاب والجنود في مدخل المبنى. وقد جرح طالبان بطلقات نارية بعد أن استنشقا الغاز المسيل للدموع. (جروسالم تايمز، ٨ نيسان/أبريل ١٩٩٤)

٥٠٥ - وفي ١٢ نيسان/أبريل ١٩٩٤، دعا الزعماء الفلسطينيون إلى إغلاق المدارس والكليات العربية في القدس لمدة يومين احتجاجا على الأضرار التي يلحقها إغلاق الأراضي نظام التعليم في القدس الشرقية. وكانت تساور المسؤولين التربويين حالة من الحزن الشديد لمنع المدرسين الذين يعيشون في الأراضي ويعملون في القدس من دخول المدينة. وقد كانوا، فيما مضى، يمنحون تصاريح استثنائية للدخول أثناء الإغلاق. ومما يذكر أن معظم المدارس العربية في القدس قد أجبرت على إغلاق أبوابها منذ أن فرض إغلاق الأراضي في ٧ نيسان/أبريل، وذلك لأن المدرسين لم يكن بإمكانهم المجيء لممارسة العمل. (جروسالم بوست، ١٣ نيسان/أبريل ١٩٩٤)؛ أشارت إلى ذلك أيضا صحيفة جروسالم تايمز في عددها الصادر في ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٤)

٥٠٦ - وفي ٢٧ أيار/مايو ١٩٩٤، نشر أن السلطات الفلسطينية تلقت قائمة بأسماء ٥٥٥ طالبا من قطاع غزة (من بين ٣٠٠ ١ طالب) سمح لهم باستئناف الدراسة في الضفة الغربية. وكان هؤلاء الطلاب ممنوعين في الماضي من العودة إلى الضفة الغربية بسبب إغلاق قطاع غزة (هآرتس، ٢٩ أيار/مايو ١٩٩٤)

٥٠٧ - وفي ٢٤ آب/أغسطس ١٩٩٤، وقع المفاوضون الإسرائيليون والفلسطينيون بالأحرف الأولى على اتفاق شامل بالقاهرة يقضي بنقل جزء من الإدارة المدنية الإسرائيلية إلى الفلسطينيين. وكان من المقرر أن يلي نقل الإدارة فيما يتعلق بالتعليم في رام الله نقل مماثل في نابلس وجنين وبيت لحم والخليل في ٢٨ آب/أغسطس، الأمر الذي كان من شأنه أن يؤثر على حياة ٦٠ في المائة من السكان الفلسطينيين الذين لم يكونوا قد تأثروا بعد بالحكم الذاتي في غزة وأريحا. وقد نشر أن وزارة التعليم الفلسطينية ستبدأ عملها في ٢٩ آب/أغسطس ١٩٩٤. وأذاعت الإذاعة الإسرائيلية حديثا للواء داني روتشيلد منسق أنشطة الحكومة في المناطق في ٢١ آب/أغسطس قال فيه إن من الممكن نقل الإشراف على التعليم لأنه مجال غير مكلف نسبيا بالمقارنة بالمجالات الأخرى. (هآرتس، ٢٨ آب/أغسطس ١٩٩٤؛ جروسالم بوست، ٢٢ و ٢٨ آب/أغسطس ١٩٩٤)

٥٠٨ - وفي ٢٥ آب/أغسطس ١٩٩٤، جرى تسليم النظام المدرسي في نابلس إلى الإدارة الفلسطينية. وقد جاء ذلك تاليا لأول نقل للنظام المدرسي في اليوم السابق (٢٤ آب/أغسطس) في رام الله. وتولى الفلسطينيون أيضا إدارة النظام المدرسي في جنين وطولكرم وقلقيلية في اليوم ذاته، وفي بيت لحم والخليل في ٢٨ آب/أغسطس ١٩٩٤. ومن المقرر أن يصبح نظام التعليم بكامله في أيدي الفلسطينيين في ٢٩ آب/أغسطس، وذلك قبل بدء السنة الدراسية في ١ أيلول/سبتمبر. (جروسالم بوست، ٢٦ آب/أغسطس ١٩٩٤)

(ج) حرية العبادة

الشهادات الشفوية

٥٠٩ - قص شخص كان قد جرح أثناء المذبحة التي ارتكبت في الحرم الإبراهيمي في الخليل على اللجنة ما وقع عشية الحادث قائلا:

"قبل المذبحة بيوم واحد وبين صلاتي المغرب والعشاء، كنا في المسجد نؤدي الصلاة. غير أنهم منعونا من دخول المسجد رجالا ونساء على السواء. وكان ذلك في الليلة السابقة على المذبحة أي ليل الثلاثاء. والذريعة التي استخدموها هي أنهم كانوا يريدون الاحتفال بعيد ديني داخل المسجد. ولكننا أصررنا على أن نصلي داخل المسجد وقد أخروا صلاة العشاء بما يقرب من الساعتين". (السيد حسني الرجبي، الشاهد رقم ٢٦، A/AC.145/RT.644)

٥١٠ - ووصف الباحث الميداني بمركز الإعلام الفلسطيني لحقوق الإنسان أيضا الحالة في الحرم الإبراهيمي في الليلة السابقة على المذبحة فقال:

"في الليلة السابقة على المذبحة، أي في ٢٤ شباط/فبراير ليلا، اقتحم المستوطنون المسجد واحتفلوا بعيد من أعيادهم. ونحن نسمي هذا العيد المهرجان التنكري. وقد احتفلوا في المسجد عشية المذبحة ومنعوا أي شخص من الدخول للصلاة. وحدث ذلك في حضور الجيش. وقد سمح الجنود للمستوطنين بفعل ما يريدون ومنعوا المصلين من دخول المسجد. وفي الليلة ذاتها، كانت هناك مواجهات مع المواطنين الذين كانوا يريدون الصلاة ومنعوا من دخول المسجد. وقد أطلقت النار وألقي الغاز المسيل للدموع. ولم يسمح للمصلين بالدخول إلا عندما أنهى المستوطنون احتفالاتهم في المكان المقدس. وقد وقعت المذبحة فجر اليوم التالي". (السيد محمود جبرين الشاهد رقم ٢٠، A/AC.145/RT.640)

٥١١ - وتحدث الشاهد نفسه إلى اللجنة الخاصة عن الحالة العامة في الحرم الإبراهيمي فقال:

"منذ عام ١٩٦٧ وحتى الآن والمستوطنون يدخلون الحرم الإبراهيمي في مدينة الخليل. وهم يدخلون ويفعلون فيه ما يريدون. وفي الواقع، فإن المستوطنين قد قاموا أثناء الفترة ذاتها، وعدة مرات، بمهاجمة الموجودين في المسجد والذين يعملون فيه. وقد نقلت إدارة الأوقاف شكاوى هؤلاء إلى السلطات الإسرائيلية لكي تمنع المستوطنين من مهاجمة المصلين بالمسجد، ولكن دون جدوى. وكانوا يدخلون المسجد بأسلحتهم دائما". (السيد محمود جبرين الشاهد رقم ٢٠، A/AC.145/RT.640)

٥١٢ - ووصف السيد جبرين للجنة الخاصة الحالة العامة فيما يتعلق بحرية العبادة في منطقة الخليل فقال:

"فيما يتعلق برجال الدين وحقهم في أداء الفرائض الدينية وإقامة الصلاة، فإن هناك مئات الحالات التي منع فيها رجال الدين، بالإضافة إلى المصلين، من الوصول إلى مكان الصلاة. وهناك حالات كثيرة وكثيرة جدا لا يمكن أن نصفها لكم. ويحدث ذلك في العادة أيام الجمعة وأيام الاحتفالات أو المناسبات الدينية الخاصة وتكون المساجد دائما محاطة بالجنود. ولأني أعيش في الخليل، ولأن منطقة الخليل هي التي أعنى بها، فإني أتحدث عن هذه المنطقة بوجه خاص. وكثير من هذه الحوادث يقع في الخليل. ولا يسمح للناس ورجال الدين على السواء، بل والناس العاديين الذين يريدون أن يذهبوا هناك للصلاة، بأداء الصلاة أيام الجمعة أو يمنعون من الوصول إلى المكان. والجيش يفرض حصارا عسكريا حول الأماكن المقدسة وذات الحرمة. والحادث الأخير، كما تعلمون، وقع في الحرم الإبراهيمي الشريف وهو ما زال مغلقا منذ المذبحة التي وقعت في ٢٥ شباط/فبراير ١٩٩٤ حتى الآن. وما زال المسجد مغلقا أمام رجال الدين وغيرهم من الذين يريدون الصلاة فيه". (السيد محمود جبرين، الشاهد رقم ٢٠، A/AC.145/RT.641)

٥١٣ - ووصف أحد الأشخاص الذين جرحوا في الحرم الإبراهيمي أثناء مذبحة الخليل والذين تحدثت إليهم اللجنة الخاصة في مركز الملك حسين الطبي في عمان كيفية تدخل المستوطنين في حرية العبادة فقال:

"عندما كنا نذهب للصلاة ويذهب المستوطنون للصلاة أيضا، فإنهم غالبا ما كانوا يقذفوننا بالأوساخ وينفخون في بوق لإزعاجنا ... وحتى قبل الحادث، دأب المستوطنون على مضايقة المصلين بالمسجد، وخاصة أيام الجمعة والسبت". (السيد كمال عابدين، الشاهد رقم ٢٩، A/AC.145/RT.644)

٥١٤ - أفادت ربة بيت من حلحول بما يلي للجنة الخاصة بشأن القيود المتعلقة بحرية الدين، كما أشارت الى مذبحة الخليل قائلة:

"نمنع من أداء صلاة الفجر. ولا يسمح لنا بالذهاب للصلاة في المسجد. الفكرة أنهم لا يريدون تجمع أي جمهور للصلاة. فإذا ذهبنا - ونحن نستطيع في بعض الأحيان أن نذهب الى المسجد ونصلي فعندما يشاهدوننا، يبدأون في إلقاء الغازات المسيلة للدموع علينا، فضلا عن القنابل الصوتية، وهي قنابل تسبب ضجيجا فقط".

"وما حدث في الخليل كان يمكن أن يحدث قبله بقليل مثيل له في حلحول، في شهر رمضان أيضا. لقد حضر بعض المستوطنين تجاه المسجد حينما كان الناس يصلون. ولكن حضر جميع الناس في حلحول وأحاطوا بالمسجد وحموا - الناس الذين كانوا بداخله - وأزاحوا المستوطنين وردوهم. وأعادوهم ولكن كان من الممكن أن يحدث الشيء نفسه هناك.

"الذي يحدث هو أن يحضر المستوطنون في سيارات. وفي ذلك اليوم، كانت هناك سيارة واحدة. وفي العادة، وعندما يتجمع الناس للصلاة في المسجد، يقف الشباب خارج المسجد لحراسة الشوارع المؤدية الى المسجد. وحالما شاهدوا السيارة والمستوطنين قادمين فيها، بدأوا في التصفير. وهكذا، كان كل شخص على استعداد كما كانت الحجارة جاهزة أيضا. وعرف المستوطنون أنه ليس بمستطاعهم الاقتراب من المسجد. وهكذا، غيروا اتجاههم الى الخلف ثم غادروا.

"ولكن في الخليل، لم يتوقع أحد حدوث أي شيء في وقت مبكر كهذا في الصباح. لقد كانت الصلاة صلاة الصبح، لقد كانت صلاة الصبح من يوم الجمعة. بيد أن تلك التدابير تتخذ بصورة اعتيادية لصلاة الظهر من يوم الجمعة. وفي الخليل، بالنظر الى قيام الجنود بحراسة أبواب المسجد، لم يتوقع أحد أن يدخل المستوطنون الى داخل المسجد وأن يقوموا بما قاموا به". (السيدة سمية ياسر ملحم، الشاهدة رقم ٢١، A/AC.145/RT.642)

٥١٥ - وترد الإفادات المتعلقة بالقيود على الحق في حرية الدين في الوثائق A/AC.145/RT.640 (السيد محمود جبرين)، و A/AC.145/RT.641 (السيد محمود جبرين)، و A/AC.145/RT.642 (السيدة سمية ياسر ملحم)، و A/AC.145/RT.644 (السيدة سمية ياسر ملحم)، و A/AC.145/RT.644 (السيد حسني الرجبي).

معلومات مكتوبة

٥١٦ - في ١١ نيسان/أبريل ١٩٩٤، بدأت مظاهرة في اتجاه المسجد الابراهيمي في الخليل للاحتجاج على إغلاق المسجد. (جروسالم تايمز، ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٤)

٥١٧ - وفي ١٧ حزيران/يونيه ١٩٩٤، أفادت التقارير بأن اللواء ايلان بيران، رئيس القيادة المركزية، أكد بأن المسجد الابراهيمي لن يفتح لا للمصلين اليهود أو المصلين المسلمين لمدة خمسة أسابيع على الأقل. وقال بيران لوسائط الإعلام الاسرائيلية أن المسجد سوف يفتح من جديد فقط اذا أقيم حاجز داخل المسجد للفصل بين المصلين المسلمين والمصلين اليهود واذا أقيمت نقطة تفتيش اسرائيلية دائمة، معززة بقوة عسكرية كبيرة عند المدخل الى صحن المسجد، للحيلولة دون وقوع اشتباكات بين الفئتين. وبعد ذلك أضاف بيران ايضاحا مؤداه أن العمل في تشييد مداخل خاصة منفصلة لم يستكمل حتى الآن. (جروسالم تايمز، ١٧ حزيران/يونيه ١٩٩٤)

٥١٨ - وفي ١ تموز/يوليه ١٩٩٤، اشتكى الشيخ سليمان الجعبري، رئيس الأوقاف الاسلامية، أثناء اجتماع مع الوزير الفرنسي للشؤون الدينية بأن الحكومة الاسرائيلية كانت تحاول مصادرة ٥٦ دونما من الأراضي التابعة للأوقاف تقع الى الجنوب من المسجد الأقصى. كما صرح الجعبري بأن الاسرائيليين ينفذون حملة شنوها لإغلاق المساجد في أرجاء الأراضي المحتلة، اضافة الى مصادرة ممتلكات المسلمين الدينية والمقابر التابعة لهم. (جروسالم تايمز، ١ تموز/يوليه ١٩٩٤)

٥١٩ - وفي ٢٦ آب/أغسطس ١٩٩٤، أدان عدنان حسيني، رئيس الأوقاف الاسلامية في القدس، خطط بلدية القدس لتنفيذ مشروع سياحي في أرض سالودها الواقعة الى الجنوب الشرقي من المسجد الأقصى. ويرى الحسيني أن مواصلة الأشغال، التي بدأت منذ شهرين مضيا، يعد "هجوما على المسجد الأقصى والمقابر الاسلامية وتدنيسا لقدسية المسجد". (جروسالم تايمز، ٢٦ آب/أغسطس ١٩٩٤)

(د) حرية التعبير

معلومات مكتوبة

٥٢٠ - في ١٠ أيار/مايو ١٩٩٤، أفادت التقارير بأن الصحفيين الذين يغطون الأراضي المحتلة والمستوطنات قد احتجوا لدى اسحق رابين وزير الدفاع، والفريق إحود باراك رئيس الأركان العامة وكبار ضباط جيش الدفاع الاسرائيلي على الأوامر المتعلقة بإغلاق مناطق معينة، بما في ذلك أريحا، والتي منعتهم من القيام بتغطية عملية الانسحاب. وأعلن الصحفيون أنهم سيقدمون طلبا الى المحكمة العليا اذا لم تلغ أوامر الإغلاق. (هآرتس، جروسالم بوست، ١٠ أيار/مايو ١٩٩٤)

٥٢١ - وفي ١٥ أيار/مايو ١٩٩٤، أفادت التقارير بأنه لم يسمح بتغطية وسائط الإعلام لتسليم أريحا للفلسطينيين في الفترة من ١٨ الى ٢٠ أيار/مايو إلا بعد نجاح رابطة الصحافة الأجنبية في تقديم طلب الى المحكمة العليا، وهي الرابطة التي ادعت بأنه ليس بمستطاع أعضائها أن يعملوا على النحو الصحيح

بسبب اصرار الجيش على سفرهم في مجموعات، ومرافقة الجنود لهم. ونتيجة لذلك، سمح لـ ١٥ صحفيا يحملون جوازات سفر أجنبية وبطاقات صحافة أجنبية، كانوا قد وقعوا على تنازل يعفي الجيش من المسؤولية عن سلامتهم، بدخول أريحا بحرية. بيد أنه لم يسمح للمعلقين المحليين الذين اعتقدوا أنهم يستطيعون الاستفادة أيضا من حكم المحكمة العليا بدخول أريحا. لقد قدمت رابطة الصحافة الأجنبية طلبا احتجاجا على إعلان أريحا منطقة عسكرية مغلقة، الأمر الذي هدد بابقائهم بعيدا عن ساحة وقوع أحداث قصة رئيسية. (هآرتس، جروسالم بوست، ١٥ أيار/مايو ١٩٩٤)

٥٢٢ - وفي ١٠ تموز/يوليه ١٩٩٤، قدم الاتحاد الوطني للصحفيين وأربعة مراسلين يقومون بتغطية المواضيع المتعلقة بالمستوطنين طلبا الى المحكمة العليا بشأن قرار الجيش إعلان منطقة كريات أربع، حيث اقتحم المستوطنون شققا خالية، منطقة عسكرية مغلقة. ووفقا لما جاء في الطلب، فإن قرار الجيش الذي يستند في إغلاق المنطقة الى وجود قلاقل مدنية ولم يستند الى أسباب أمنية يعد انتهاكا خطيرا لحرية التعبير ولحق الجمهور في المعرفة فضلا عن كونه مناقضا للوعد الذي اتخذه الجيش بالسماح بتغطية جميع الأحداث التي تقع في الأراضي. إلا حينما يوجد خطر واضح يهدد الأمن. (جروسالم بوست، ١١ تموز/يوليه ١٩٩٤)

٥٢٣ - وفي ٢٧ تموز/يوليه ١٩٩٤، صرح أصحاب محطة تلفزيون فلسطينية خاصة بأن جيش الدفاع الاسرائيلي قد أغلق المحطة وصادر المعدات، على أساس أنها كانت تذيع برامج "تحريضية". وأضافوا بأن الجنود احتجزوا واستجوبوا المالكين الأربعة لمحطة الرؤى في مدينة بيت ساحور قبل اطلاق سراحهم بكفالة. ووفقا لما صرح به أحد مالكي المحطة، كانت اسرائيل قد أصدرت ترخيصا للمحطة قبل أن تبدأ البث التلفزيوني في منتصف حزيران/يونيه. وأنكر أيضا اذاعة أي برنامج له محتوى سياسي. (جروسالم بوست، ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٤)

٥٢٤ - وفي ١١ و ١٧ آب/أغسطس ١٩٩٤، تظاهر ما بين ١٠ و ٢٠ صحفيا فلسطينيا تأييدا لجريدة البيان الاسبوعية المؤيدة للاسلاميين والتي كانت قد أغلقت بأمر من وزارة الداخلية بسبب ارتباطها بحماس. وكانت الجريدة، التي كانت تصدر وفقا لترخيص صدر قبل خمسة أو ستة أشهر مضت، والتي تروق لجمهور من القراء الاسلاميين ولكنها كانت تدعي أنها مستقلة فيما يتعلق بتحرير موادها. (هآرتس، جروسالم بوست، ١٨ آب/أغسطس ١٩٩٤، وأشير الى ذلك أيضا في جروسالم تايمز، ١٢ و ١٩ آب/أغسطس ١٩٩٤)

٣ - معلومات عن أنشطة المستوطنين التي تمس السكان المدنيين

الأدلة الشفوية

٥٢٥ - لخص المدير العام لمؤسسة الأراضي والمياه للدراسات والخدمات القانونية الوضع المتصل بالمستوطنين على النحو التالي:

"يمكن أن نلخص الوضع بقولنا إن الأسلوب الأكثر استخداما منذ توقيع إعلان المبادئ هو اقتراف المستوطنين للاعتداءات وعدم قيام السلطات بما ينبغي القيام به تجاهها أو عدم القيام بشيء مطلقا". (السيد خضر شقيرات، الشاهد ١٥، A/AC.145/RT.638)

٥٢٦ - وكان رأي شخص أدلى بإفادته أمام اللجنة الخاصة في مشكلة المستوطنين على النحو التالي:

"انطلاقا من تجربتنا في ظل الاحتلال التي دامت أكثر من ٢٦ عاما، نعتبر أنه يستحيل بأية طريقة كانت تحقيق السلم بدون إزالة المستوطنات إزالة كاملة، ولا سيما داخل مدن، مثل الخليل، وفي المناطق التي ترتفع فيها كثافة السكان العرب. وسبب ذلك بسيط للغاية وهو أن المستوطنين ينتمون إلى فئة من الناس تكن الحقد ولا تتفاهم إلا بلغة العنف وإراقة الدماء. وإذا سألت الاسرائيليين عنهم فسوف تجد في أغلب الأحيان أن اليهود أنفسهم يرفضون المستوطنين". (شاهد غير معلن الاسم ١٩، A/AC.145/RT.639/Add.1)

٥٢٧ - وبين عامل ميداني من منظمة بتسيلم لحقوق الإنسان أن المستوطنين غالبا ما يقومون بأعمال لا يعاقبون عليها. ووصف المشكلة على النحو التالي:

"إن المذبحة ليست هي المشكلة، فالمشكلة الرئيسية هي عدم تنفيذ القوانين التي تحكم الاسرائيليين المقيمين في الأراضي المحتلة. إن هذا هو السبب المباشر الذي أدى إلى مذبحة الخليل في النهاية ... هنالك قانونان، قانون خاص بالفلسطينيين وآخر خاص بالاسرائيليين، وما لا يسمح به للفلسطينيين مسموح به للاسرائيليين". (السيد بسام عيد، الشاهد ١٧، A/AC.145/RT.639)

٥٢٨ - وقدم باحث ميداني من مركز الإعلام الفلسطيني لحقوق الإنسان وصفا لمثال محدد للعنف المرتكب من قبل المستوطنين في الأراضي المحتلة:

"يمكن أن أعطيكم مثالا يتعلق بالأعمال التي يرتكبها المستوطنون. إنني أتذكر الآن قضية طلال رشدي البكري الذي اغتاله المستوطنون في ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، عندما أقامت مجموعة من المستوطنين حاجزا من الحجارة وسط الطريق العام. وحين مر طلال رشدي البكري في سيارة خاصة، أوقف المستوطنون السيارة وشرعوا في ضربه بدون سابق إنذار، ثم أطلقوا النار على السيارة فأدى ذلك إلى وفاة المجني عليه الذي كان يبلغ من العمر ٥٢ عاما. وقد جرح في نفس الحادث شخصان مسنان يقطنان في نفس المنطقة كانا موجودين داخل بيتهما". (السيد محمود جبرين، الشاهد ٢٠، A/AC.145/RT.640)

٥٢٩ - وقدم نفس الشاهد إلى اللجنة الخاصة مزيدا من المعلومات عن أعمال العنف التي يقترفها المستوطنون:

"وفي نفس الشهر كذلك، قتل المستوطنون ثلاثة مواطنين عرب من قرية ترقومية كانوا عائدين من عملهم في اسرائيل. وقد وقع الحادث في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ - ولم يكن له أي سبب.

"ويمكن أن أعطيكم أمثلة أخرى للاعتداءات المتكررة التي يقترفها المستوطنون ضد جيرانهم العرب الذين يسكنون قرب المستوطنات. وما يحدث في جل الحالات هو أن المستوطنين يمنعون المواطنين العرب من استخدام أراضيهم الخاصة الموجودة في المناطق المحيطة بالمستوطنات. ففي آذار/مارس ١٩٩٤، هاجم عدد من المستوطنين من مستوطنة عصفور (التي أقيمت شرق قرية بيت سير، وهي القرية التي انحدر منها، على بعد ما يقرب من ٥ أو ٦ كيلومترات من المكان الذي أسكنه) عددا من السكان العرب الذين يسكنون في منطقة الكانو، من أسرة الشلالده. وقد سرقوا ونهبوا المنازل بعد أن طعنوا أحد المسنين من أفراد أسرة الشلالده. مرات متكررة وسرقوا مائة رأس غنم أخذوها إلى مستوطنتهم ... إن المستوطنين يقومون بالأعمال الإرهابية ليلا ونهارا، وفي أغلب الحالات يتم ذلك على مرأى من الجنود الاسرائيليين.

"وبعد التوقيع وحتى ٢٠ نيسان/ابريل ١٩٩٤، جمعت وثائق عن أكثر من ٢٠٠ حادثة قام فيها المستوطنون بتهشيم سيارات يملكها عرب وقد تم ذلك ليلا أمام منازل مالكيها". (السيد محمود جبرين الشاهد ٢٠، A/AC.145/RT.640)

٥٣٠ - وقدم نفس الباحث الميداني إلى اللجنة الخاصة وصفا مفصلا عن عملية قتل أخرى اقترفها المستوطنون وعن موقف الجيش الاسرائيلي من ذلك الحادث:

"كان أحد العمال العرب في اسرائيل، واسمه رياض سليمه وعمره ٣٢ عاما، عائدا من عمله في منطقة بيت جبرين عندما أطلق عليه مستوطن اسرائيلي النار، وأصيب بجروح من جراء ثلاث أو أربع رصاصات وسقط على الأرض. وقد أبصره عدد من العمال العرب الآخرين الذين كانوا عائدين من العمل كذلك، فتوقفوا بالقرب منه وأرادوا مساعدته. وقد أخبرني عدة شهود عيان - وأكدوا - أنهم لما بلغوا مكان الحادث رأوا الرجل الجريح يستغيث بهم "انجدوني، إنني بحاجة إلى النجدة انقلوني إلى المستشفى من فضلكم!". وبينما كانوا يحاولون نقله إلى المستشفى، وصلت سيارة شرطة عسكرية كانت تنقل بعض المساجين فتوقفت حيث كانوا موجودين. وهددهم الجنود بالسلاح وأمروهم بألا يساعدوا ذلك الرجل، بالرغم من أنه كان يستغيث طالبا النجدة. وبعد الحادث ببضعة دقائق، وصل أيضا عدد من السيارات العسكرية. ومع ذلك حاول العمال العرب نجدة الرجل، ولكن الجنود شرعوا في ضربهم وهددوهم بإطلاق النار عليهم. وكان السبب الذي احتجوا به هو أنهم قد اتصلوا لطلب سيارة إسعاف وأنهم كانوا ينتظرون قدومها. وبقي الشخص المجروح ينزف دما قرابة ساعة وكان يصرخ طالبا النجدة ولا أحد يساعده. وبعد ساعة وصلت سيارة إسعاف مملوكة لاحدى المستوطنات الموجودة في المنطقة. وكان بداخلها شخصان أو ثلاثة يرتدون

نوعا من الزي الطبي أبيض اللون. وحسب ما سمعت من شهود العيان الذين كانوا هناك، سأل الجنود الأشخاص الذين كانوا في سيارة الإسعاف عما إذا كان الرجل على قيد الحياة، أي أنهم كانوا يتعجبون. وظلوا يسألون رجال الإسعاف عما إذا كان حيا أم ميتا. وأخيرا نقل الرجل إلى المستشفى. وبعد ذلك بما يقرب من الساعة أعلن أنه توفي". (السيد محمود جبرين، الشاهد ٢٠، A/AC.145/RT.641)

٥٣١ - وهذا ما قاله السيد جبرين للجنة الخاصة عن حمل السلاح في الأراضي المحتلة:

"فيما يتعلق بالأسلحة لا يسمح للمواطنين العرب الذين يعيشون في ظل الاحتلال أن يحملوا حتى مقص أظافر إذا كانت شفرته أطول من سنتيمترين. ويتعرضون للمحاكمة إذا ضبط أحدهم حاملا سكينا يتجاوز طول شفرته سنتيمترين أو ثلاثة سنتيمترات، بينما جميع المستوطنين الاسرائيليين مسلحون، جميعهم من نساء ورجال وشبان ومسنين. ويحملون جميع أشكال الأسلحة الأوتوماتيكية الحديثة، دون أية تحفظات مهما كان نوعها من جانب السلطات". (السيد محمود جبرين، الشاهد ٢٠، A/AC.145/RT.641)

٥٣٢ - وفي مدينة الملك حسين الطبية في عمان، استمعت اللجنة الخاصة إلى الشهادة التالية من شخص جرح خلال مذبحة الخليل:

"بدأت الصلاة حوالي الساعة ٥/١٥ أو ٥/٢٠. ومن عادة المسلمين تلاوة سورة معينة من القرآن اسمها "السجدة" في بداية صلاة فجر يوم الجمعة. وعندما يصل الشخص إلى آية معينة من تلك السورة، يكون عليه أن يسجد حتى وإن لم يكن الوقت وقت صلاة. وهكذا، عندما وصل الشخص الذي كان يتلو السورة إلى ذلك الجزء سجدنا جميعا. وبينما كنا ساجدين، في تلك اللحظة نفسها، فوجئنا بالرصاص. وعندما أقول ساجدين، أعني أن جبين الشخص يكون على الأرض. وكان أول ما خطر ببالي هو احتمال حدوث شيء ما في الخارج. لم أفكر أن إطلاق الرصاص كان داخل المسجد. ولم أنتبه إلا عندما أصيب الناس وعندما أصبت أنا شخصيا.

"ورأيت شخصين أو ثلاثة أشخاص في مقدمة الصف رفعوا رؤوسهم من السجود فأصيبوا. وقام المؤذن، وهو الشخص الذي يدعو للصلاة - واسمه جميل النتشة - قائلا "الله أكبر" وأصيب بـ ٢١ رصاصة. وتوفي في مكانه". (السيد حسني الرجبي، الشاهد ٢٦، A/AC.145/RT.644)

٥٣٣ - وقام شاهد آخر جرح خلال مذبحة الخليل بإبلاغ اللجنة الخاصة بشكوى صادرة عن المصلين المسلمين، وهي شكوى ذكرت كذلك في تقرير لجنة التحقيق في المذبحة التي يرأسها القاضي شمغار:

"في احدى المرات صب المستوطنون مادة حمضية على السجاد تسربت من خلال ثلاث منها موضوعة بعضها فوق بعض في رواق الصلاة المخصص للمسلمين. وقد أصبت أنا وصديق لي بحروق في الرجلين، ذلك أننا كنا نصلي على سجاد مبلل بمادة حمضية". (السيد حسني الرجبي الشاهد ٢٦، A/AC.145/RT.644)

٥٣٤ - وذكر شخص ثالث جرح في الحرم الابراهيمي في ٢٥ شباط/فبراير المعلومات التالية بشأن السلوك العام للمستوطنين في الخليل:

"إن المستوطنين يستفزون الناس يوميا تقريبا. فهم يذهبون إلى السوق ويهشمون شبابيك السيارات. ويذهبون إلى سوق الخضر ويفرغون صناديق الخضر ويبعثرون محتوياتها". (السيد محمد يوسف محدم، الشاهد ٢٨، A/AC.145/RT.644)

٥٣٥ - ويمكن العثور على سرد لأنشطة المستوطنين التي تمس السكان المدنيين في الأراضي المحتلة في الوثائق A/AC.145/RT.638 (السيد خضر شقيرات)، و A/AC.145/RT.639 (السيد بسام عيد)، و A/AC.145/RT.639/Add.1 (شاهد غير معلن الاسم)، و A/AC.145/RT.640 (السيد محمود جبرين)، و A/AC.145/RT.641 (السيد محمود جبرين) و A/AC.145/RT.644 (السيد حسني الرجبي)، و A/AC.145/RT.644 (السيد محمد يوسف محمد).

معلومات مكتوبة

٥٣٦ - في ١٢ نيسان/ابريل ١٩٩٤، أصيبت امرأة فلسطينية حامل بجروح بالغة في منزلها في الجيب (شمال القدس) من جراء رصاصة طائشة من سلاح مستوطن كان يطلق النار على قاذفي الحجارة. (هآرتس، جروسالم بوست، ١٣ نيسان/ابريل ١٩٩٤)

٥٣٧ - وفي ٢٢ و ٢٣ نيسان/ابريل ١٩٩٤ أفادت مصادر فلسطينية بأن بعض المستوطنين أطلقوا النار في غزة على صبي فلسطيني يبلغ ١٤ عاما من العمر متسببين له في جروح بالغة الخطورة. وذكرت المصادر أن شبانا فلسطينيين ربما كانوا يقذفون المستوطنين بالحجارة. (جروسالم بوست، ٢٤ نيسان/ابريل ١٩٩٤)

٥٣٨ - وفي ٢٦ نيسان/ابريل ١٩٩٤، أعلن قادة المجموعتين الخارجتين على القانون كاخ وكهانه حي أنهم أصبحوا يعملون معا بعد سنوات من التناحر بشأن من يضطلع بدور الحاخام مائير كهانه الذي مات غيلة. وحددوا أنشطتهم المخططة بأنها تهدف إلى الاطاحة بالحكومة، وقالوا إنها تشمل خطوات لا يمكن الإعلان عنها، ملمحين إلى طابعها غير القانوني المعتمد. (هآرتس، جروسالم بوست، ٢٧ نيسان/ابريل ١٩٩٤)

٥٣٩ - وفي ٢٨ نيسان/أبريل ١٩٩٤ أفادت التقارير أن المستوطنين زادوا أعمالهم الاستفزازية ضد التجار العرب في القدس القديمة، وخصوصا في حي السوق وخان الزيت. (الطليعة، ٢٨ نيسان/أبريل ١٩٩٤)

٥٤٠ - في ٢ أيار/مايو ١٩٩٤ أفادت التقارير أن موشي ليفنغر وزوجته، تصحبهما مجموعة من المستوطنين، ألقوا الحجارة والزجاجات الفارغة على بيوت عربية، بالقرب من مستوطنتهم، في سوق الخضار بالخليل. (الطليعة، ٥ أيار/مايو ١٩٩٤)

٥٤١ - في ٣ أيار/مايو ١٩٩٤، أفادت التقارير أن مستوطنين شبان، من الخليل، هاجموا تلميذات فلسطينيات من مدرسة قرطبة الابتدائية للبنات. (الطليعة، ٥ أيار/مايو ١٩٩٤)

٥٤٢ - في ٩ أيار/مايو ١٩٩٤، أفادت التقارير أن سميح دانا اشتكى من أن أولادا اسرائيليين من كريات أربع يرمون نوافذ بيته المجاور بالحجارة وأنهم حطموا زجاج ست منها تقع في الواجهة الخلفية لبيته. (جروسالم بوست، ٩ أيار/مايو ١٩٩٤)

٥٤٣ - في ١٦ أيار/مايو ١٩٩٤، جُرح ١٥ فلسطينيا، أحدهم إصابته خطرة، عندما أطلق طلاب المدرسة التلمودية، بشيفات نير في كريات أربع النار على فلسطينيين يرشقون الحجارة بالقرب من مسجد في الخليل وقت الصلاة، وعندما تدخل الجنود لإنهاء الاشتباك. وقد أشار جيش الدفاع الاسرائيلي إلى أن المستوطنين أطلقوا النار بعد أن رشقوا بالحجارة بينما كانوا يسيرون بالقرب من ميدان الشرطة في الخليل. وعقب إطلاق النار، اعتقل رجال الشرطة اثنين من المستوطنين لإجراء التحقيق اللازم لأنه يُعتقد أنهما استعملا أسلحتهما. وحدث شجار بين العرب وطلاب المدرسة التلمودية في القدس القديمة أدى إلى إصابة عربي بجراح على يد مقيم عربي آخر على ما يبدو. (هآرتس، ١٧ أيار/مايو ١٩٩٤؛ جروسالم بوست، ١٧ و ١٩ أيار/مايو ١٩٩٤)

٥٤٤ - في ١٧ أيار/مايو ١٩٩٤، سد سكان كفار أدوميم طريق القدس أريحا. وأفادت التقارير أنه حدثت مجابهات بينهم وبين العرب الذين كانوا يحاولون السفر إلى أريحا. وقد دخل شبان يهود هائجون إلى الأحياء المسيحية والمسلمة في مدينة القدس القديمة، وأحدثوا أضرارا بالغة بمخزن واحد على الأقل، يملكه عربي. (جروسالم بوست، ١٨ و ١٩ أيار/مايو ١٩٩٤؛ وأشير إلى الحادث أيضا في الطليعة، ١٩ أيار/مايو ١٩٩٤)

٥٤٥ - في ١٩ أيار/مايو ١٩٩٤، وجد مالكو أكثر من ٢٠ مخزنا عربيا في مدينة القدس القديمة أن أبواب حوانيتهم ملصقة بالغراء. وقد اضطروا إلى استعمال مواقد لحام للتمكن من الدخول إليها. ويُعتقد أن اليهود هم المسؤولون عن أعمال التخريب هذه. (جروسالم بوست، ٢٠ أيار/مايو ١٩٩٤)

٥٤٦ - في ٢٤ أيار/مايو ١٩٩٤، بدأ مستوطنو غوش قطيف في إجراء دوريات في المنطقة من أجل رصد عمليات تنفيذ الاتفاقات مع منظمة التحرير الفلسطينية، على إثر مخاوف من أن الشرطة الفلسطينية قد بدأت بالفعل بانتهاكها. وتعتبر هذه الدوريات جزءا من مجموعة جديدة تحمل اسم لجنة مستوطنات غوش

قطيف، وهي منظمة نشأت غداة إطلاق الشرطة الفلسطينية النار على عجلات سيارة اسرائيلية، بالقرب من مستوطنة نيسانيت شمالي قطاع غزة. (جروسالم بوست، ٢٥ أيار/مايو ١٩٩٤)

٥٤٧ - في ٢ حزيران/يونيه ١٩٩٤، عقب رشق أحد المستوطنين بالحجارة قرب كريات أربع، رشق عدد من اليهود بالحجارة على سيارة عربية مارة بالقرب من المستوطنة. (جروسالم بوست، ٣ حزيران/يونيه ١٩٩٤)

٥٤٨ - في ٤ حزيران/يونيه ١٩٩٤، أفادت التقارير أنه حدث اشتباك بين مستوطنين من نتزاريم، في قطاع غزة، وطلاب من الجامعة الإسلامية، وتذكر مصادر فلسطينية أن المستوطنين رشقوا باصين ينقلان الطلاب، بالحجارة لدى مرورهما بالقرب من المستوطنة، مما أدى إلى تحطم زجاج عدة نوافذ. فنزل الطلاب من الباصين وشرعوا في رمي المستوطنين بالحجارة. عندئذ تدخل جيش الدفاع الاسرائيلي الذي كان متمركزا عند مدخل المستوطنة، وأوقف أحد الطلاب الذي سُلِّم لاحقا إلى الشرطة الفلسطينية. (هآرتس، ٥ حزيران/يونيه ١٩٩٤)

٥٤٩ - في ٥ حزيران/يونيه ١٩٩٤، أقام حوالي ١٥ إلى ٢٠ مستوطنا من وادي الأردن حواجز مؤقتة في الطريق بالقرب من المدخل الشمالي لأريحا ومنعوا بصورة مؤقتة، السيارات التي تغادر المدينة من رفع أعلام منظمة التحرير الفلسطينية. وقد أقيمت هذه الحواجز ردا على حادثة جرت في ٣ حزيران/يونيه حين منع شرطي فلسطيني مستوطنا يرفع على سيارته علم اسرائيل من عبور أريحا. ورفعت الحواجز عندما تدخلت الشرطة بعد أقامتها بوقت وجيز. ثم حاول مستوطنون من المنطقة التوجه نحو أريحا بسياراتهم في شكل قافلة غير أن جيش الدفاع الاسرائيلي منعهم من عبور حواجزه. (هآرتس، جروسالم بوست، ٦ حزيران/يونيه ١٩٩٤)

٥٥٠ - وفي ٥ حزيران/يونيه ١٩٩٤، أفيد بأن مصدرا رفيع المستوى في هيئة الأركان العامة صرح بأن ما يزيد عن ١٥ ٠٠٠ جندي يتولون حماية حوالي ٥٠٠ ٤ مستوطن. (جروسالم بوست، ٥ حزيران/يونيه ١٩٩٤)

٥٥١ - وفي ٨ حزيران/يونيه ١٩٩٤، منع الجنود وعناصر شرطة الحدود مجموعتين من اليهود من كريات أربع والقدس، من الصلاة أمام مغارة الأولياء في الخليل. وكانت المغارة قد أغلقت منذ وقوع المجزرة هناك في شباط/فبراير. (جروسالم بوست، ٩ حزيران/يونيه ١٩٩٤)

٥٥٢ - في ١٢ حزيران/يونيه ١٩٩٤، ألقت دورية لجيش الدفاع الاسرائيلي القبض على اسرائيلي يطلق النار باتجاه منازل تقع ضمن مخيم الجلزون بالقرب من رام الله. ولم يصب أحد في هذه الحادثة. (جروسالم بوست، ١٣ حزيران/يونيه ١٩٩٤)

٥٥٣ - في ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٩٤ صرح رئيس الأركان الفريق إيهود باراك أمام لجنتي الخارجية والدفاع التابعتين للكنيست بأن الجيش لم ينشئ بعد وحدة خاصة من شرطة الحدود للتصدي لمظاهرات المستوطنين اليهود في الضفة الغربية. وإن القيادة المركزية ستُدعَّم بوحدة من الشرطة العسكرية تتولى النظر في أعمال خرق القانون من جانب اليهود والفلسطينيين، مما يسمح للوحدات النظامية بالتفرغ لأداء مهامها الأمنية. (جروسالم بوست، ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٩٤)

٥٥٤ - في ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٤، صرح رئيس الأركان الفريق إيهود باراك أن في وسع الجيش، عند اقتضاء الحاجة، تعديل وإعادة تحديد الأنظمة المتعلقة بإطلاق النار على المستوطنين الذين يخرقون القانون وأشار إلى ضرورة إيلاء هذه الأنظمة مزيدا من الاهتمام. (هآرتس، جروسالم بوست، ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٤)

٥٥٥ - في ٣ تموز/يوليه ١٩٩٤، قطع المستوطنون في منطقة جنين الطريق المحاذي لمستوطنة مادوفان وأوقفوا السيارات التي يملكها عرب. ودققوا في بطاقات هويتهم ومزقوا عددا كبيرا منها وضربوا عددا من الركاب ضربا مبرحا. (جروسالم تايمز، ٨ تموز/يوليه ١٩٩٤)

٥٥٦ - في ٨ و ٩ تموز/يوليه ١٩٩٤، احتل المستوطنون شققا فارغة في كريات أربع. وتعرضت الممتلكات العربية بالقرب من الخليل ورام الله إلى عمليات تخريب متعمدة ردا على اغتيال ساريت بريغال وأريه فرنكنتال. وقد دخل عدد من مستوطني كريات أربع والخليل إلى شقق خالية تملكها الحكومة في جيفات اسحاق، الواقعة بين كريات أربع وحي جيفات هارشينا الملاصق، وشرعوا في نقل أمتعتهم إلى داخل الشقق. وقد نشبت مصادمات بين المستوطنين والجنود على إثر وصول قوة كبيرة من عناصر الشرطة وجيش الدفاع الاسرائيلي. وكانت الشقق قد شيدت تحت إدارة وزير الإسكان السابق أرييل شارون، غير أنها لم تُبع لأحد. وانفجرت مظاهرات في كريات أربع أدت إلى تحطيم الحواجز الزجاجية للسيارات التي يملكها العرب في القرى العربية الواقعة في المنطقة وتمزيق إطاراتها. وقد أعلنت حركة كاخ مسؤوليتها عن هذه الهجمات وكذلك عن تحطيم زجاج السيارات التي يملكها العرب في القدس يوم السبت. وأفادت مصادر عربية أن البيوت العربية تعرضت للرشق بالحجارة ولإطلاق النار عليها، وأتلفت السيارات ورشقت كروم العنب بالملح. كما مُزقت إطارات السيارات في أربع قرى فلسطينية بالقرب من كفر عقب. (هآرتس، جروسالم بوست، ١٠ تموز/يوليه ١٩٩٤)

٥٥٧ - في ١٠ تموز/يوليه ١٩٩٤، قدم الاتحاد الوطني للصحفيين وأربعة مراسلين يقومون بتغطية القضايا المتعلقة بالمستوطنين، التماسا لمحكمة العدل العليا بشأن قرار الجيش إعلان المنطقة المجاورة لكريات أربع التي احتل المستوطنون الشقق الخالية الموجودة فيها، بوصفها منطقة عسكرية مقفولة. وطبقا للالتماس يعتبر قرار الجيش بقفل المنطقة بسبب الاضطرابات المدنية، وليس لأسباب أمنية، انتهاكا صريحا لحرية التعبير وحق الجمهور في الاطلاع بالإضافة إلى كونه يتعارض مع الوعد الذي أخذه الجيش على نفسه في

كانون الأول/ديسمبر بالسماح بتغطية جميع الحوادث التي تقع في الأراضي إلا في حالة وجود مخاطر أمنية واضحة. (جروسالم بوست، ١١ تموز/يوليه ١٩٩٤)

٥٥٨ - في ١١ تموز/يوليه ١٩٩٤، أخلى المستوطنون الـ ١٥ شقة التي احتلوها منهين بذلك حالة المواجهة التي استمرت لمدة أسبوع بينهم وبين الحكومة، بشأن منطقة أشماروت بيتس هات القريبة من كريات أربع. ووافق المستوطنون على إخلاء المنطقة مقابل اجتماع يعقدونه مع وزير الاسكان بنيامين بن اليزر، انعقد بالفعل بعد أن ترك المستوطنون المكان ووافق اليزر أثناءه على النظر في الطلبات المتعلقة بتنمية المستوطنات (انظر أيضا الفرع ياء "الضم والاستيطان" أدناه في ١٦ تموز/يوليه) (هآرتس، جروسالم بوست، ١٢ تموز/يوليه ١٩٩٤)

٥٥٩ - في ٢٢ تموز/يوليه ١٩٩٤، ذكر أن المستوطنين الاسرائيليين احتلوا أرضا زراعية مملوكة لسكان قرية عزبة سلمان في منطقة قلقيلية. وفي تطور آخر استولى مستوطنون من القنا على أرض يملكها فلاحو قرية الزاوية. (جروسالم تايمز، ٢٢ تموز/يوليه ١٩٩٤)

٥٦٠ - في ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩٤، أفادت التقارير أن منظمة كاخ غير القانونية، تدير معسكرا صيفيا للشبان توفر لهم فيه تدريبات شبه عسكرية وتلقينا لمبادئها. وحضر الدورة الأولى التي انعقدت في كريات أربع وانتهت في ٢٧ تموز/يوليه ١٩٩٤، تسعة من الشباب تتراوح أعمالهم بين ١٢ و ١٨ سنة. ووضع برنامج لعقد دورتين إضافيتين في كريات أربع وميتزبه يريهو في الأسابيع التالية. (جروسالم بوست، ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩٤)

٥٦١ - في ١ آب/أغسطس طلب ثلاثة من حركيي منظمة كاخ نظموا معسكرا للتدريب شبه العسكري في كريات أربع لاجراء التحقيق معهم من جانب الشرطة. وذكر المتحدث باسم المجموعة ايتامار بن غفير، وهو أحد الأشخاص المطلوبين للتحقيق، في محادثة تليفونية من الشارع أنهم لن يتعاونوا مع الشرطة. (هآرتس، ٢٩ و ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٤، جروسالم بوست، ٣١ تموز/يوليه و ١ آب/أغسطس ١٩٩٤)

٥٦٢ - في ٣ آب/أغسطس ١٩٩٤ نشرت وحدة العلوم السلوكية التابعة لقوات الدفاع الاسرائيلية نتائج استطلاع أجري مع حوالي ١ ٠٠٠ من الجنود خلص إلى أن الجنود الذين يعملون في الأراضي أصيبوا بخيبة الأمل بسبب المعاملة السيئة والمذلة التي يخضعون لها من المستوطنين. ووجد الجنود أن من الصعوبة بمكان التعامل مع المستوطنين غير المدربين على نحو كامل لمجابهة التحديات التي تفرضها المشاكل التي يواجهونها. ويرى قائد الضفة الغربية، الفريق شاهول موفاز، أنه يترتب على الجنود أداء مهام رجال الشرطة مثل مرافقة أبناء المستوطنين، لأنهم يتعرضون أيضا، بانتظام، للمضايقة والاساءة والاحراج من قبل أقلية من المستوطنين المتطرفين. (هآرتس، جروسالم بوست، ٤ آب/أغسطس ١٩٩٤)

٥٦٣ - في ٤ آب/أغسطس ١٩٩٤ احتجز ناتان ليفي، أحد حركيي منظمة كاخ السابقين، وأحد منظمي معسكر كاخ الصيفي، من أجل استجوابه. وأصدرت المحكمة الجزئية في ناتانيا أمرا باعتقال شخصين آخرين من منظمي المعسكر. وصدرت هذه الأوامر بعد أن رفض الأشخاص الثلاثة وهم ايتمار بن غفير وناتان ليفي وأفيشاي رافي الحضور طوعا لكي يستجوبهم رجال الشرطة بشأن المعسكرات. (جروسالم بوست، ٥ آب/أغسطس ١٩٩٤)

٥٦٤ - في ٧ آب/أغسطس ١٩٩٤ تسلم للمتحدث الرسمي باسم مجموعة كاخ غير الشرعية، ايتمار بن غفير، الذي يبلغ من العمر ١٨ سنة، أمر من قوات الدفاع الاسرائيلية منعه من دخول الضفة الغربية قبل ٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ لأسباب أمنية. وسلم إليه الأمر بعد ساعتين من الاستجواب بواسطة شعبة الجرائم الخطيرة التابعة لشرطة بيته تكفا، فيما يتعلق بالمعسكر شبه العسكري الذي نظمته المجموعة مؤخرا. وتم استجواب حركي ثان من المجموعة هو أبيشاي رافيف في اليوم ذاته. وبالرغم من أن الحكومة أعلنت عدم شرعية كاخ بعد مذبحة الخليل، واصل أعضاؤها نشاطهم. (جروسالم بوست، ٨ آب/أغسطس ١٩٩٤)

٥٦٥ - في ١٤ آب/أغسطس ١٩٩٤، في أعقاب حادثي هجوم باطلاق النار على المركبات الاسرائيلية بالقرب من تقاطع كيسوفيم، تجمع عشرات من المستوطنين على الطريق الرئيسي المتجه إلى غزة، وقذفوا الحجارة على السيارات الفلسطينية، وأغلقوا الطرق بواسطة أكياس القمامة. ورد الفلسطينيون بقذف الحجارة. وفي مجهود لمنع تصعيد العداوات بين الطرفين، أقفلت قوات الدفاع الاسرائيلية والشرطة الفلسطينية، منطقة الحادث. (هآرتس، جروسالم بوست، ١٥ آب/أغسطس ١٩٩٤)

٥٦٦ - في ٢٣ آب/أغسطس ١٩٩٤ أصدر قادة المستوطنين في غوش قطيف بمناسبة مرور مائة يوم على بدئ الحكم الذاتي، تقريرا وصف الحالة الأمنية في غوش بأنها، صعبة وتتزايد سوءا. وذكر أحد كبار ضباط القيادة الجنوبية أن الملاحظات التي تضمنها التقرير ذات منحى سياسي وتفتقر إلى الدقة نظرا لأن عدد حالات الاعتداء على المستوطنين اليهود قد انخفض بمعدل الثلث منذ تنفيذ اتفاق القاهرة. (هآرتس، جروسالم بوست، ٢٤ آب/أغسطس ١٩٩٤)

دال - معاملة المحتجزين

الأدلة الشفوية

٥٦٧ - أحاط مدير رابطة الأطباء الاسرائيليين الفلسطينيين لحقوق الإنسان اللجنة الخاصة علما بحالة السجون التي يحتجز فيها سكان الأراضي المحتلة فقال:

"يمكن تقسيم السجون الاسرائيلية إلى ثلاثة أنواع مختلفة: سجون الجيش والسجون الخاضعة لادارة الشرطة والسجون الخاضعة لادارة السجون. ويخضع هذان النوعان الأخيران لوزارة الشرطة. وتضم سجون الشرطة الخاضعة لادارة الشرطة المحتجزين وليس السجناء لفترات طويلة.

ونحن نحاول عادة التدخل لمصلحة السجناء الموجودين في سجون الجيش أو في السجون التابعة لوزارة الشرطة. ويوجد ثمة فرق كبير بين هذين النوعين من السجون. فالمعالجة الطبية المتوفرة في السجون الخاضعة لوزارة الشرطة أفضل بكثير من المعالجة الطبية في سجون الجيش. ولا نجد أية صعوبة على الاطلاق في أمر دخول أطبائنا إلى السجون الواقعة تحت إدارة وزارة الشرطة أما فيما يتعلق بسجون الجيش فإن الحالة تختلف وهي أكثر صعوبة.

"والفرق بين نظامي السجون هو أن السجون التابعة لوزارة الشرطة تضم اليهود والعرب على السواء في حين أن السجون العسكرية لا تضم سوى العرب. وبالتالي فإن المرافق الطبية الموجودة في السجون الخاضعة لوزارة الشرطة تتوفر للعرب واليهود على السواء، وهي ملائمة في معظم الحالات. وتتصل إحدى المشاكل الرئيسية بحالة السجناء المختلين عقليا، وباتباع نظام فصل السجناء المختلين عقليا. فعوضا عن الإفراج عنهم وإرسالهم إلى مؤسسات المرضى المختلين عقليا أو وضعهم في جناح المرضى المختلين عقليا في سجن ايالون برام الله، نعلم أنه يوجد سجناء ظلوا معزولين لفترة تزيد عن سنتين، دون أن يتلقوا أي رعاية طبية ملائمة كما نعرف سجناء يعانون من أمراض خطيرة ودون أن يتلقوا أية رعاية طبية داخل سجون وزارة الشرطة، وهكذا توجد ثمة مشاكل وإن كانت قليلة. ولكن، مع ذلك فإن الحالة، ككل، تعتبر أحسن بكثير من الحالة في السجون العسكرية". (السيد نيفي غوردون، الشاهد رقم ١، A/AC.145/RT.634)

٥٦٨ - وسألت اللجنة الخاصة الشاهد نفسه عن التعذيب، فأجاب:

"يمارس التعذيب على نحو منتظم في اسرائيل ... ونحن نعتقد أن الطريقة الوحيدة لوقف التعذيب في اسرائيل - ونحن نؤمن أن التعذيب موجود - ستكون من خلال سن التشريعات. ونعتقد أيضا بأن إحدى السبل لوقفه هي أن يتوقف الأطباء عن المشاركة في التعذيب بأي شكل ... وليس فقط أن يمتنع الطبيب عن المشاركة في التعذيب، بل عليه واجب الابلاغ عنه لا في أجنحة التحقيقات في السجون فحسب بل أيضا إذا حضر شخص إلى غرفة الطوارئ وعليه بعض الآثار الدالة على تعذيبه فإن من واجب الطبيب الابلاغ عنه". (السيد نيفي غوردون، الشاهد رقم ١، A/AC.145/RT.634)

٥٦٩ - وبالاضافة إلى ذلك، تساءلت اللجنة الخاصة عن تقرير لجنة لانداو الذي يسمح بممارسة "ضغط جسدي معتدل" على المحتجزين، فأجاب:

"كل ما أستطيع قوله إننا لا نريد أن نخالف التقرير بل نريد نشره. ونعتقد بأن تقرير لجنة لانداو يعطي الطابع الشرعي للتعذيب في اسرائيل. والفكرة المقصودة من الاحتفاظ بسريته تعني أن هناك شيئا ينبغي إخفاؤه. وتقرير لانداو حسب ما أعلم، هو تقرير يضفي الطابع الشرعي على التعذيب، وأنا أستطيع أن أقول ذلك لأن لدينا أدلة على حدوث التعذيب من كثير من الناس.

وقد أرسلنا الشكاوى إلى مكتب المدعي العام وأخبرونا بأن موظفي دائرة الأمن العام يطبقون الأنظمة. لذلك فإذا وجدت أنظمة بهذا الشأن فإن ذلك يعني أن الأنظمة تقضي بالتعذيب.

"يرفق بالاستمارة استبيان يجب على الطبيب ملؤه، على سبيل المثال يبيّن إذا ما كان يمكن تغطية رأس الشخص، أو إذا كان الشخص يتمتع بصحة جيدة قبل بدء التحقيق، أو إذا كان يمكن تقييد الشخص ... أنا لا أتذكر بالضبط، ولكن يوافق الطبيب على أن يمارس المحقق التعذيب مع الشخص. وهذه هي الطريقة الوحيدة التي يمكن أن ننهم بها هذه الاستمارة. بيد أنه لا بد من القول بأن رابطة الأطباء الاسرائيليين اعترضت بشدة على هذه الاستمارة". (السيد نيفي غوردون، الشاهد ١، A/AC.145/RT.634)

٥٧٠ - أُتيحت للجنة الخاصة الفرصة للاستماع إلى شهادة مفصلة من السيد باسم تميمي من النبي سالم بالقرب من رام الله، الذي تعرض للتعذيب من قبل الشاباك إثر اعتقاله في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، أي بعد فترة شهرين تقريبا من التوقيع على إعلان المبادئ:

"أُخِذت إلى زنزانة معصوب العينين ومقيد اليدين. وطُلب مني أن أجلس على كرسي يصل ارتفاعه إلى ٢٠ سنتيمترا تقريبا ولا يزيد مسنده عن ١٥ سنتيمترا مع انحناء إلى الأمام. وربطت إلى الكرسي من الخلف وبقيت على تلك الحالة من الساعة السادسة حتى تم ضربي في اليوم الثاني في الساعة ١٤/٣٠ بعد الظهر. وكان جهاز التكييف يقذف بهواء بارد نحوي". (السيد بسام تميمي، الشاهد رقم ٣١، A/AC.145/RT.645)

٥٧١ - وصف السيد تميمي إقامته الثانية في الغرفة ذاتها والتعذيب الذي تلا ذلك فقال:

"أُحضرت مرة ثانية إلى الغرفة الأولى وعلى الكرسي نفسه، حيث أبقوني طوال الليل مع تركيز الهواء البارد نحوي. وفي اليوم الثاني حضر أحد المحققين في تمام الساعة الثامنة صباحا. وكان من ضباط المخابرات قوي البنية وجريئا. فأزال العصابة عن عيني ... وما أن وصل حتى بدأ يضربني وخاصة على رأسي وأبقاني في وضع مضطرب آخذا بذقني واستمر يركلني مرة إلى الخلف ومرة إلى الجانب الأيمن وأخرى إلى الجانب الأيسر. ولم يعطني أية فرصة للراحة أثناء ما كنت أتكلم. وكان دائما يحاول أن يهزني كما أجبرني على الوقوف أمامه وأخذني بين يديه وصار يلكزني إلى الأمام أو إلى الخلف ليهز رأسي بشدة ...، وكرر بوجوب أن أقول الحقيقة وجميع التفاصيل وإلا فسيكون البديل هو أن أموت". (السيد بسام تميمي، الشاهد رقم ٣١، A/AC.145/RT.645)

٥٧٢ - استمر تعذيب السيد تميمي بقوله:

"بعد أن سألني هذه الأسئلة لم يسألني عن أي شيء آخر. وبدأ يضربني واستمر ذلك من الساعة الثامنة صباحا وحتى الساعة ٢/٣٠ بعد الظهر. وكما قلت لك، فإنه كان يركز على رأسي. وبدأت أشعر بأن رأسي أصبح منتفخا كالبالون وإني منهك. وحوالي الساعة ١٢ بدأت أشعر بدوار. فسقطت إلى الأرض. ولكني كنت مدركا لما كان يحدث حولي. ثم أخذ بملابسي وأجبرني على الوقوف وأوقفني بعرض الحائط ضاغطا ظهري على الحائط. كنت أجلس على الكرسي عندما اقترب مني ووجّه لي ضربات قوية جعلتني أشعر بالدوار. وبدأت أسقط، ثم أمسك بي ورفعني وبدأ يهزني. وفي هذه اللحظة، فقدت الوعي، وأصاب رأسي الكرسي وسقطت على الأرض ... . ولم أفق إلا بعد خمسة أيام لاحقة في مستشفى هداسا. ... وعندما أفقت بدأت أتحسس رأسي فوجدت أن هناك ٣٦ غرزة في رأسي وكانت عيني اليسرى مغمضة تقريبا، ولم أستطع أن أرى بها. وكان جانبي الأيسر ضعيفا للغاية وكنت شبه مشلول. كنت قد أصبت بنزيف في الرأس مما استدعى إجراء عملية جراحية استمرت ٩ ساعات. ودخلت في إغماءة لمدة خمسة أيام". (السيد بسام تميمي، الشاهد رقم ٣١، A/AC.145/RT.645)

٥٧٣ - أثناء وجود السيد تميمي في مستشفى هداسا، قام أحد ضباط التحقيق من دائرة المخابرات بزيارته:

"بدأ يقنعني بأن الذين مارسوا الضرب لم يكونوا من المخابرات الاسرائيلية. وإنما ينتمون إلى الجيش الاسرائيلي. وفي ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر أخذني أحد رجال الشرطة الاسرائيليين من مستشفى هداسا ونقلني في سيارة فورد. وبالرغم من سوء صحتي فقد قام بضربي وإهانتي. ووصلت السيارة إلى مركز احتجاز المسكوبية في القدس حيث يوجد مركز آخر للتحقيق. وبعد فحص حالتي الصحية، رفضوا قبولي في السجن ... ثم نقلت إلى مستشفى وسجن الرملة. وهو سجن داخل المستشفى. وبقيت هنالك منفردا في غرفة خاصة حتى ٦ كانون الأول/ديسمبر أي لمدة شهر تقريبا. في ذلك اليوم نفسه تم إطلاق سراحي حيث لم يكن هناك شيء قانوني ضدي، ولم يكن هناك تبرير لاحتجازي". (السيد بسام تميمي، الشاهد رقم ٣١، A/AC.145/RT.645).

٥٧٤ - زود مدير معهد مانديلا للسجناء السياسيين اللجنة الخاصة بالمعلومات التالية بشأن ممارسة التعذيب بعد توقيع إعلان المبادئ:

"فيما يتعلق بسياسة التعذيب، فإننا دهشنا، باعتبارنا إحدى منظمات حقوق الإنسان، إذ رأينا أن التعذيب قد اتخذ اتجاها جديدا خطيرا بعد توقيع الاتفاق. وقد اكتسبت التدابير المتخذة ضد الفلسطينيين طابعا أسوأ. فهي أشد وحشية وقسوة، وذريعة ذلك دائما أن أي شخص يُعتقل بعد توقيع إعلان المبادئ ما هو إلا شخص يريد تخريب عملية السلم". (السيد أحمد الصياد، الشاهد رقم ٣٠، A/AC.145/RT.645)

٥٧٥ - وفيما يتعلق بظروف الاحتجاز، ذكر الشاهد نفسه ما يلي:

"بعد توقيع إعلان المبادئ، حدث تدن في كمية ونوعية الأغذية المقدمة إلى المحتجزين، بالإضافة إلى الملابس ومواد التنظيف مثل الفوط والصابون وما إلى ذلك ... والذريعة المستخدمة في ذلك هي تخفيض الميزانية المخصصة للسجون.

"ومن المشاكل الأخرى الافتقار إلى الرعاية الصحية. ويؤدي ذلك إلى كثير من المعاناة لدى المحتجزين المرضى بل ولدى الأصحاء المحتجزين في زنزانة واحدة مع المرضى. كما أن الأقسام الصحية في السجون غير مجهزة على النحو الكافي بما يسمح لها بتقديم الرعاية الصحية الضرورية والعناية الطبية للسجناء.

"وقد أدى ذلك، وما زال يؤدي، إلى حدوث أضرار خطيرة بصحة المحتجزين. وقد أدى أيضا، وما زال يؤدي، إلى وفاة كثير من المحتجزين. ومن ذلك مثلا وفاة اثنين من المحتجزين في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، أحدهما في السجن المركزي بنابلس بعد أن كان مصابا بمرض في القلب، والثاني في السجن المركزي في الجنيد. ولم يكن قد تم تشخيص مرضه لأن الإذن بفحصه فحصا جديا لم يصدر إلا بعد وفاته. وقد كشف تشريح الجثة أنه كان مصابا بفشل كلوي". (السيد أحمد الصياد، الشاهد رقم ٣٠، A/AC.145/RT.645)

٥٧٦ - وقدم شخص كان من بين أول السجناء الذين أفرج عنهم بعد توقيع إعلان المبادئ وصفا إلى اللجنة الخاصة لتجربته هو فيما يتعلق بإلقاء القبض عليه، فقال:

"إن أول شيء يفعلونه هو تقييد معصمي السجين بما يسمونه بالقيد البلاستيكي. وهو قيد مفضّن وله أسنان ويزداد إحكاما كلما تحرك المقيد به. ويظل السجين مقيدا هكذا نحو ثماني ساعات. ويتلقى هذا السجين ركلات من وقت اعتقاله حتى نقله إلى المكان الذي سيحتجز فيه. كما أن الجنود يبصقون عليه ويوجهون اليه الاهانات. هذا بطبيعة الحال بالإضافة إلى الإهانات التي توجّه إلى الأسر لدى تفتيش المنازل بل وتدميرها ... والقيد البلاستيكي الذي يستخدمونه يترك علامات على الجلد وما زالت علامات من هذه موجودة على معصمي.

"ولكن كان هناك سجناء آخرون يأتون إلى السجن الذي كنا فيه وحالتهم أسوأ من حالتنا بكثير جدا، وذلك بسبب التعذيب الوحشي الذي عانوا منه أثناء الاستجواب، مثل الصدمات الكهربائية أو الماء البارد أو ما يسمونه "شابا" وهو تعليق السجين من يديه دون أن تلمس قدماه الأرض. وهناك فنون أخرى من التعذيب أرى أن من الصعب للغاية الحديث عنها". (السيد محمد عمر، الشاهد رقم ١٠، A/AC.145/RT.635)

٥٧٧ - ووصف الشاهد نفسه الظروف العامة للاحتجاز التي عاشها أثناء احتجازه فقال:

"إن الحالة العامة من حيث الصحة والنظافة حالة سيئة. فالحمامات غير كافية. والماء غير متاح وإن أتيح فلا يكون ساخنا وهو في كل الأحوال غير كاف. ومن الحقائق الأخرى التي تدلل على سوء الأحوال في السجن وجود الثعابين والعقارب. وقد لُدغ بعض السجناء منها في أحد المخيمات الأخرى في النقب ويسمى هلشيفا. ومعظم أماكن الاحتجاز، وخاصة المكان الذي كنت فيه، مشيدة على مساحة ضيقة جدا من الأرض، مما أدى إلى اكتظاظها. وهناك أربع خيام في كل وحدة كما أن عددا يتراوح بين ٢٥ إلى ٢٧ سجينا يجد نفسه في هذه الخيام وسط الصحراء. ومساحة كل قطاع من هذه القطاعات هي ٥٢ × ١٤ مترا. ونوعية الأغذية ليست جيدة. والوجبة الرئيسية التي كنا نعتمد عليها كل يوم للحصول على الطاقة اللازمة لقضاء اليوم وللحصول على الفيتامينات هي وجبة الإفطار. ومن حق السجين أن تزوره أسرته مرة كل أسبوعين غير أن هذه الزيارات لم تكن منتظمة. وفي بعض الأحيان كان يمضي شهر دون أن يأتي أحد للزيارة. وحدث ذلك في شهر آب/أغسطس وفي بداية تموز/يوليه أيضا. والسبب في عدم الزيارة هو أنه كان مطلوبا من كل أسرة أن تحصل على إذن بالزيارة ولم تكن السلطات الإسرائيلية تمنح هذا الإذن بل كانت تعطل أو تؤجل إصدار الإذن اللازم. ولم يكونوا يسمحوا لنا بأن نحصل على أي شيء آخر غير الصابون والشامبو ذي النوعية الرديئة داخل السجن. وقد قالت سلطات السجن إن بإمكان السجناء أن يشتروا حلوى أو حلويات من الخارج إذا ما دفعوا ثمنها، وكانت سلطات السجن هي التي توفر هذه الحلوى. ولكن المهم في هذا أن السجناء لم يكن لديهم نقود. وفي حالة محاولة الأسر في أي وقت تهريب بعض النقود إلى سجنائها، فإنها كانت تصادر إذا اكتشفت. ومن ثم فإن ذلك يشبه وضع كوب من الماء أمام شخص ظمآن ومنعه من شرب الماء". (السيد محمد عمر، الشاهد رقم ١٠، A/AC.145/RT.635)

٥٧٨ - ووصف السيد عمر للجنة المشاكل التي كانت تواجهه في الحصول على الرعاية الطبية في السجن، فقال:

"أثناء الفترة التي احتجزت فيها، قدمت لجنة الصليب الأحمر الدولية طلبا إلى سلطات السجن للإفراج عني لأنني كنت في مرحلة مبكرة من مرض السل. غير أن المحكمة الإسرائيلية قررت أن يجرى فحصي في مستشفى إسرائيلي لمعرفة ما إذا كانت المعلومات التي قدمتها لجنة الصليب الأحمر الدولية صحيحة أم لا وذلك لأنهم لم يكونوا يعترفون بالشهادة الطبية الصادرة من مستشفى العباسية هنا في مصر والتي جاء فيها أنني مصاب بالسل. وقد أصروا على أن يجري فحصي مرة أخرى في اسرائيل. وقالت المحكمة إنه سيجري الإفراج عني إذا ما تم التثبت من أن المستندات المقدمة صحيحة. وفي آب/أغسطس، جرى تصويري بأشعة إكس وأجريت التحاليل

الضرورية. وطلبت منهم أن يعطوني التقارير المتعلقة بهذه الفحوص، ولكن للأسف أخبروني بأنه لا توجد تقارير من هذا القبيل. ووصل بي الحال هكذا أثناء فترة احتجازي إلى أن بصقت دما مرتين. وقد اعتدت على الحصول على أدوية من المستوصف الذي كنت فيه". (السيد محمد عمر، الشاهد رقم ١٠، A/AC.145/RT.635)

٥٧٩ - وقال أحد الشهود ما يلي فيما يتعلق بظروف احتجاز سجناء الأراضي المحتلة:

"إن ظروف معيشة المحتجزين والسجناء الفلسطينيين هي من السوء بحيث تجعلنا نذهب إلى أن الذين يسجنون بسبب المخدرات والبغاء في السجون الإسرائيلية يعاملون، إذا ما قورنوا بنا، معاملة بمستوى خمس نجوم !" (مازن جميل شقورة، الشاهد رقم ١٢، A/AC.145/RT.636)

٥٨٠ - وترد الشهادات المتعلقة بمعاملة المحتجزين في الوثائق A/AC.145/RT.634 (السيد نيمي غوردون) و A/AC.145/RT.635 (السيد محمد عمر) و A/AC.145/RT.636 (السيد مازن جميل شقورة)و A/AC.145/RT.645 (السيد أحمد الصياد) و A/AC.145/RT.645 (السيد باسم التميمي).

المعلومات المكتوبة

(أ) التدابير المتعلقة بالإفراج عن السجناء

٥٨١ - في ٤ أيار/مايو ١٩٩٤، رفضت المحكمة العليا التماسا يعترض على الإفراج الوشيك عن ٠٠٠ ٥ سجين فلسطيني، قاضية بأن هذه مسألة سياسية والحكومة وحدها هي التي يمكنها أن تبت فيها. وردا على هذا الالتماس، أخبرت الدولة المحكمة أن جميع السجناء المفرج عنهم سيتعين عليهم الامتناع عن القيام بأي أنشطة "إرهابية" أخرى لمدة الثلاث سنوات المقبلة. (هآرتس، ٥ أيار/مايو ١٩٩٤؛ جروسالم بوست، ٣ و ٥ أيار/مايو ١٩٩٤)

٥٨٢ - وفي ٥ أيار/مايو ١٩٩٤، جرى الإفراج عن ٥٠٠ سجين فلسطيني (كان نحو ٤٠٠ منهم من سكان قطاع غزة)، وكان معظم المفرج عنهم محتجزين في مخيم كيتزيوت بصحراء النقب وفي سجن غزة وسط مدينة غزة. (هآرتس، جروسالم بوست، ٥ أيار/مايو ١٩٩٤)

٥٨٣ - وفي ٥ أيار/مايو ١٩٩٤، أفادت التقارير أن نحو ٠٠٠ ١ سجين ومحتجز فلسطيني قد أفرج عنهم. وأفرج عن نحو ٨٠٠ شخص من مخيم كيتزيوت بصحراء النقب المسمى بمعتقل الأنصار الثالث. وأغلقت السلطات الإسرائيلية سجن غزة وأفرجت عن معظم نزلائه البالغ عددهم ٤٥٠ نزيلا. ولم يفرج عن عدة أعضاء من حماس ونقلوا إلى سجنين آخرين (كيتزيوت وعسقلان). (هآرتس، جروسالم بوست، ٦ أيار/مايو ١٩٩٤؛ وأشارت إلى ذلك أيضا صحيفة جروسالم تايمز في عددها الصادر في ٦ أيار/مايو ١٩٩٤)

٥٨٤ - وفي ١٠ أيار/مايو ١٩٩٤، أفادت التقارير أن المحتجزين إداريا في سجن كيتزيوت رفضوا التوقيع على وثيقة يتعهدون فيها بتأييد عملية السلم ويعدون بالامتناع عن "الإرهاب" إذا أفرج عنهم. (جروسالم بوست، ١٠ أيار/مايو ١٩٩٤)

٥٨٥ - وفي ٢٦ أيار/مايو ١٩٩٤، أفادت التقارير بأن السلطات الإسرائيلية أفرجت عن ١١٠ محتجزين من سجن نابلس في حين ظل ٣٩٠ قيد الاحتجاز. (الطليعة، ٢٦ أيار/مايو ١٩٩٤)

٥٨٦ - وفي ٨ حزيران/يونيه ١٩٩٤، ذكر مسؤول فلسطيني أن ياسر عرفات، رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، رفض عرضا إسرائيليا بالإفراج عن ٢٤٠ من الفلسطينيين الذين سجنوا لأسباب أمنية شريطة أن يبقوا في غزة حتى تنتهي مددهم. ووفقا لاتفاق القاهرة، فإن من المفترض أن يجري الإفراج عن ٠٠٠ ٥ سجين فلسطيني من بين ٠٠٠ ٩ سجين وذلك في غضون خمسة أسابيع من توقيع الاتفاق الذي جرى في ٤ أيار/مايو. (هآرتس، جروسالم بوست، ٩ حزيران/يونيه ١٩٩٤؛ وأشارت إلى ذلك أيضا جروسالم تايمز في عددها الصادر في ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٤)

٥٨٧ - وفي ٩ حزيران/يونيه ١٩٩٤، أفرجت الحكومة عن عدة مئات من السجناء الفلسطينيين. وذكر مكتب المتحدث باسم قوات الدفاع الإسرائيلية أن السجناء الذين أُفرج عنهم لم يكونوا أعضاء في الجماعات الإسلامية المناضلة المعارضة لعملية السلم وأنهم لم يقتلوا إسرائيليين. وذكر معهد ماندیلا للسجناء السياسيين، وهو عبارة عن فريق مراقبة فلسطيني يتخذ من القدس الشرقية مقرا له، أن إسرائيل لم تفرج إلا عن ٠٠٠ ٢ سجين من بين ٠٠٠ ٥ سجين كانت قد وافقت على الإفراج عنهم بحلول ذلك الوقت بمقتضى اتفاق القاهرة. واشتكى الفريق أيضا في أحد البيانات من أنه قد طُلب من المفرج عنهم أن يوقعوا على إقرار يتعهدون فيه بتجنب العنف وبتأييد عملية السلم، وهو ما لم يكن جزءا من الاتفاق. وأشارت مصادر عسكرية إلى أن تأخير الإفراج عن السجناء نتج جزئيا من الرفض الفلسطيني لطلب عدم مبارحة المفرج عنهم للمناطق المتمتعة بالحكم الذاتي. (هآرتس، جروسالم بوست، ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٤؛ وهآرتس، ١٢ حزيران/يونيه ١٩٩٤)

٥٨٨ - وفي ١٢ حزيران/يونيه ١٩٩٤، أفادت التقارير أن قوات الدفاع الإسرائيلية أعلنت أن إسرائيل أفرجت عن أكثر من ٥٠٠ سجين فلسطيني في ٩ و ١٠ حزيران/يونيه، وذلك وسط خلاف حول ما إذا كان يتعين على بعض منهم أن يبقوا في غزة أو أريحا حتى نهاية مددهم. وتشير الأرقام التي أصدرتها الشرطة الفلسطينية إلى أنه لم يجر الافراج إلا عن ١٨٠ سجينا في غزة و ٢٨٧ سجينا في أريحا، غير أنه ربما كان قد جرى الإفراج عن عدة عشرات من السجناء الآخرين مباشرة من السجون إلى منازلهم المجاورة. ويشمل الذين أفرج عنهم من أبناء غزة، وكان معظمهم من معتقل كيتزيوت في النقب، ٨٠ شخصا كانوا يمضون عقوبة السجن المؤبد لقيام معظمهم بقتل أشخاص ادعي أنهم "متعاونون". وكان من المتوقع أن يبقى بعضهم في غزة حتى نهاية مددهم. (جروسالم بوست، ١٢ حزيران/يونيه ١٩٩٤؛ وأشارت إلى ذلك أيضا جروسالم تايمز، ١٧ حزيران/يونيه ١٩٩٤)

٥٨٩ - وفي ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٤، ربط رئيس الوزراء اسحق رابين بين الافراج عن المسجونين الفلسطينيين وبين كيفية التزام السلطة الفلسطينية بالاتفاق المبرم بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية بشأن مسألة المتعاونين. وذكر رابين أن أي إجراء يتصل بملاحقة المتعاونين لا يتمشى مع الاتفاق المذكور وأشار رابين أيضا إلى أن اسرائيل سوف تظل على مطلبها بأن السجناء المفرج عنهم الذين يكونون مدانين بقتل المتعاونين أو الذين ارتكبوا جرائم عنف أخرى سوف يمضون فترات عقوبتهم في مناطق الحكم الذاتي. وهناك نحو ٢٨٧ سجينا يجدون أنفسهم حاليا في وضع لم يحسم في مخيم أريحا إذ ينتظرون قرارا نهائيا يتعلق بمستقبلهم. ومنهم ١٢٨ أدينوا بالقتل وهم يقضون فترات السجن مدى الحياة (هآرتس، جيروساليم بوست ، ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٤)

٥٩٠ - وفي ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٤، تم الإفراج عن ١٧٠ (أو ٢٠١) من السجناء الفلسطينيين. ومع ذلك رفض عدة مئات (ربما يصل العدد الى ٨٠٠) من المسجونين التوقيع على إعلان بادانة العنف ومن ثم ظلوا في السجن. أما نموذج الافراج الذي طلب الى هؤلاء المعتقلين توقيعه فيقر فيه السجين بأن حريته قد منحت له في إطار اتفاق السلام مع منظمة التحرير الفلسطينية، وأنه يوافق على الامتناع عن جميع أعمال العنف والارهاب وأن يحترم القانون. وقد سلم نحو ١٦٠ من الجناة المسجونين أيضا الى السلطات الفلسطينية في غزة لكي يمضوا ما تبقى من فترات الحكم عليهم. وطبقا لما ذكره الجنرال توم توف ساميا، فقد تم الافراج عن ٩٠٠ ٤ سجين منذ اتفاق ٤ أيار/مايو (هآرتس، جيروساليم بوست، ١٧ حزيران/ يونيه ١٩٩٤)

٥٩١ - وفي ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٩٤، أبلغ الجنرال إيهود باراك رئيس الأركان لجنة الشؤون الخارجية والدفاع بالكنيست أن اسرائيل أفرجت عن ٤٠٠ ٣ سجين فلسطيني منذ توقيع اتفاق القاهرة (جيروساليم بوست، ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٩٤)

٥٩٢ - وفي ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٩٤، أفيد بأنه، طبقا لما ذكره أحمد الصياد مدير معهد ماناديلا وهو جماعة تتبنى الدفاع عن المسجونيين الفلسطينيين، بقي في السجن ٣٣٠ ٥ سجينا فلسطينيا بالإضافة الى ٥٠٠ ١ آخرين يمكن الإفراج عنهم إذا ما وقعوا تعهدا بالبقاء في غزة أو أريحا (جيروساليم بوست، ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٩٤)

٥٩٣ - وفي ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٩٤، أفيد عن أن ٣٨ فلسطينيا كانت اسرائيل قد أفرجت عنهم خلال الأشهر الماضية بموجب اتفاق الحكم الذاتي أعيدوا الى السجن بواسطة سلطات الأمن بسبب معاودتهم مزاولة أنشطة "إرهابية" (هآرتس، ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٩٤)

٥٩٤ - في ٢٤ حزيران/يونيه ١٩٩٤، أكدت سجينات فلسطينيات في سجون اسرائيل وخاصة سجن تال موند، أن من بين ٠٠٠ ٥ سجينة في تل موند لم يفرج إلا عن ٦ سجينات فقط. ٥ منهن كن تحت

الاحتجاز الاداري فيما كانت السادسة قد حكم عليها بالسجن ٢٤ شهرا أمضت منها ٢٢ شهرا قبل الإفراج عنها. (جيروساليم تايمز، ٢٤ حزيران/يونيه ١٩٩٤)

٥٩٥ - وفي ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٤، تم الافراج عن مئات (ربما ٤٠٠ من المعتقلين الفلسطينيين بما فيهم أعضاء جماعات معارضة لعملية السلام من مركز اعتقال كيتزيوت بموجب اتفاق القاهرة بعد أن وافقوا على التوقيع على بيان يتعهدون فيه بتجنب العنف. وطبقا لاتفاق اسرائيل - منظمة التحرير، يفاد الآن عن اتمام الافراج عن نحو ٢٠٠ ٤ سجينا فلسطينيا من واقع ٠٠٠ ٥ سجين. (هآرتس، ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٤، وأشير إليه أيضا في الطليعة، ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٤)

٥٩٦ - وفي ٤ تموز/يوليه ١٩٩٤، أفيد عن انه في الاجتماع المقرر عقده في باريس بين ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ورئيس الوزراء اسحق رابين ووزير الخارجية شيمون بيريز، وسوف يثير عرفات مسألة ما يقدر بنحو ٥٠٠ ٣ الى ٠٠٠ ٤ سجين ومعتقل فلسطيني مازال يتعين الافراج عنهم بموجب اتفاق القاهرة وهم محتجزون في السجون الاسرائيلية. وأعلن عرفات أنه لن يستريح حتى يتم الافراج عن الشيخ أحمد ياسين زعيم حماس (أشير إليه أيضا في جيروساليم تايمز، ٨ تموز/يوليه ١٩٩٤). وأوضح بيريز أن زعيم حماس لن يفرج عنه إلا إذا وقع تعهدا بعدم العنف وتأييد الاتفاق الاسرائيلي - الفلسطيني (جيروساليم بوست، ٤ تموز/يوليه ١٩٩٤)

٥٩٧ - وفي ٢٠ تموز/يوليه ١٩٩٤، تم الافراج عن سجينة أمن من القدس الشرقية هي ربيحة شتاي ، ٣٦ سنة من سجن هشرون بعد أن أمضت ثلثي مدة عقوبتها البالغة ثماني سنوات لحيازتها بصورة غير مشروعة لأسلحة وعضويتها في منظمة معادية. وقد زارها قبيل الافراج عنها ممثل عن لجنة الصليب الأحمر الدولية وطبيب وأفادا بأنها كانت في حالة جيدة بصورة معقولة برغم ما ذكر عن انها مصابة بسرطان الكبد وغير ذلك من الأمراض الخطيرة. وكانت السيدة شتاي مضربة عن الطعام منذ يوم ٢٢ حزيران/يونيه . وهناك ٣٦ من سجينات الأمن مازلن معتقلات في سجن حشرون. (جيروساليم بوست، ٢١ تموز/يوليه ١٩٩٤، هآرتس، ٢٢ تموز/يوليه ١٩٩٤، وأشير اليه أيضا في جيروساليم تايمز، ٢٢ تموز/يوليه ١٩٩٤)

٥٩٨ - وفي ٢ آب/أغسطس ١٩٩٤، أفيد عن الإفراج حتى الآن عن نحو ٥٠٠ ٤ من واقع ٠٠٠ ٥ سجين كانت اسرائيل قد تعهدت بالإفراج عنهم بموجب اتفاق القاهرة (هآرتس، جيروساليم بوست، ٢ آب/أغسطس ١٩٩٤)

٥٩٩ - وفي ٥ آب/أغسطس ١٩٩٤ أفادت "لجنة النضال" في سجن نابلس المركزي بأن ٦٠ سجينا ظهرت أسماؤهم على لائحة المفرج عنهم كانوا لا يزالون معتقلين. (جيروساليم تايمز، ٥ آب/أغسطس ١٩٩٤)

٦٠٠ - وفي ١٠ آب/أغسطس ١٩٩٤، تم الإفراج عن ثماني سجينات أمن من سجن حشرون بعد أن نلن عفوا عن فترات العقوبة من الرئيس عيزرا وايزمان. وتتراوح أعمارهن بين ١٧ إلى ٢٠ سنة وهن من القدس الشرقية ورام الله وقرى في الضفة الغربية. وبعد الإفراج، ما زال هناك ٢٧ من سجينات الأمن معتقلات في سجن حشرون (هآرتس، جيروسالم بوست، ١١ آب/أغسطس ١٩٩٤)

٦٠١ - في ٢١ آب/أغسطس ١٩٩٤، دعا المستوطنون في وادي الأردن، في رسالة إلى آمر القيادة الوسطى الميجور جنرال إيلان بيران، جيش الدفاع الاسرائيلي إلى وقف إرسال السجناء الفلسطينيين المفرج عنهم إلى أريحا مدعين أن المدينة تصبح بسرعة ملجأ لـ "إرهابيين" مدانين. وجاءت الرسالة بعد يومين من الإفراج المشروط بالبقاء في أريحا عن نحو ٢٤٧ سجينا فلسطينيا (كثير منهم يقال إنه عضو في فتح كما أن كثيرا منهم قتلوا المشتبه بأنهم "متعاونون") وطبقا لوكالة الأنباء الاسرائيلية "ايتيم" نجحت مجموعة من السجناء الفلسطينيين في الهرب من أريحا في عطلة نهاية الاسبوع بعد الإفراج عنهم من السجن يوم الجمعة ١٩ آب/أغسطس ١٩٩٤ وبعد إحضارهم إلى المدينة. وهناك اثنان (أو ثلاثة) من هؤلاء الجناة الهاربين تم القبض عليهم بينما كانوا يحاولون اجتياز حاجز الناعمة للعودة إلى ديارهم. (هآرتس، ٢١ و ٢٢ آب/أغسطس ١٩٩٤ وجرسالم بوست، ٢٢ آب/أغسطس ١٩٩٤)

٦٠٢ - وفي ٢٥ آب/أغسطس ١٩٩٤، هدد السجناء الفلسطينيون المطلق سراحهم بالقيام بالتمرد ضد إسرائيل وسلطة ياسر عرفات الفلسطينية إذا لم يطرأ تحسن على أحوالهم المعيشية. وهناك أكثر من ٥٠٠ ٤ سجين فلسطيني أفرجت عنهم إسرائيل كانوا قد وقعوا تعهدا بالتخلي عن العنف وتأييد الاتفاق بالحكم الذاتي بين اسرائيل ومنظمة التحرير كشرط للإفراج عنهم. ومع ذلك ذكر معظمهم أنهم لم يكونوا قد أدركوا أن الاتفاق يقضي بأن يمضوا ما تبقى من فترات الحكم عليهم في مناطق الحكم الذاتي. وهناك نحو ٥٥٠ سجينا مازالو محتجزين في أريحا ويتعين عليه قضاء ما بين أشهر باقية من مدد عقوبتهم وبين عقوبة المؤبد. ومعظم السجناء المفرج عنهم كانوا محشورين في معسكرين حربيين متداعيين واثنين من المباني العامة في أريحا حيث كان يعيش في غرفة واحدة ما بين ١٢ إلى ٢٠ سجينا في بعض الأحيان. وقد تم القبض على تسعة على الأقل بواسطة جيش الدفاع الاسرائيلي لمحاولتهم مغادرة منطقة أريحا. جيروسالم بوست، ٢٦ آب/أغسطس ١٩٩٤)

(ب) معلومات أخرى بشأن المحتجزين

معلومات مكتوبة

٦٠٣ - في ١١ نيسان/أبريل ١٩٩٤، ردت السلطات الاسرائيلية الحافلات المتوجهة إلى سجن النقب رغم أن جميع الزوار كانوا يحوزون تراخيص خاصة حصلوا عليها عن طريق الإدارة المدنية والصليب الأحمر. (جيروسالم تايمز، ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٤)

٦٠٤ - في ٤ أيار/مايو ١٩٩٤، ذكر محام من منظمة "الضمير" لحقوق الإنسان أن ٣٩٨ محتجزا إداريا موقوفون في سجن كتزيوت، منهم ٢٠٧ أشخاص من الضفة الغربية والباقون الذين يبلغ عددهم ١٩١ شخصا

من قطاع غزة. وأضاف المحامي أنه سيُطلق سراح سبعة من هؤلاء المحتجزين في الموجة الأولى من حالات إخلاء السبيل. غير أن اثنين من المرشحين لإخلاء سبيلهم رفضوا أن يوقعوا على وثيقة تحتوي على شروط خاصة لإطلاق سراحهم. (جيروسالم تايمز، ٦ أيار/مايو ١٩٩٤)

٦٠٥ - في ١٢ أيار/مايو ١٩٩٤، أبلغ أن ٢٤ سجينا رفضوا التوقيع على قسم ينص على أنهم لن يقوموا بمزيد من أعمال "الإرهاب" أو يرتكبوا أعمال عنف ضد الاسرائيليين. ووفقا لمحامي منظمة "الضمير"، خالد قصمار، اعتبر السجناء الفلسطينيون أن إجبارهم على التوقيع على مثل هذه الوثيقة يشكل انتهاكا لحريتهم. وذكر المحامي أن مراقبي السجن الاسرائيليين قاموا بضرب بعض السجناء لرفضهم التوقيع على هذه الورقة كمأمون كراجه، من قرية صفا قرب رام الله، الذي حُكم عليه بـ ٨٠ شهرا بالسجن. وأكد السجناء أن سلطات سجن الفارعة وضعت السجناء الذين رفضوا أن يوقعوا على هذا البيان في الاحتجاز الانفرادي. (جيروسالم تايمز، ١٣ أيار/مايو ١٩٩٤)

٦٠٦ - في ٣١ أيار/مايو ١٩٩٤، أبلغ أنه بإخلاء سجن غزة، نقل حوالي ٤٠٠ سجين إلى معتقلات خدمة السجون. (جيروسالم بوست، ٣١ أيار/مايو ١٩٩٤)

٦٠٧ - في ٢ حزيران/يونيه ١٩٩٤، أبلغ أن جيش الدفاع الاسرائيلي قد يُجري تحقيقا في الإفراج عن عدة عشرات من السجناء الفلسطينيين الذين لم تتوفر فيهم الشروط اللازمة لإخلاء سبيلهم بسبب اشتراكهم في هجمات إرهابية أعلنت إسرائيل أنها لا تؤهلهم لإخلاء السبيل. كما يحقق الجيش في الأسس القانونية لإعادة حبس السجناء الذين أخلي سبيلهم خطأ. (جيروسالم بوست، ٢ حزيران/يونيه ١٩٩٤)

٦٠٨ - في ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٤، أبلغ أن ٤١ شخصا من مؤيدي فتح من المسجونين في سجن جنين المركزي (سجن جنيد) تم استدعاؤهم من قبل السلطة العسكرية الاسرائيلية للتوقيع على وثيقة جديدة كي يتم نقلهم ليخدموا ما تبقى من حكم السجن الصادر عليهم في مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني. وقد رفض السجناء هذه الشروط. (جيروسالم تايمز، ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٤)

٦٠٩ - في ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٤، أبلغ أنه، وفقا لدراسة أصدرتها منظمة رصد حقوق الإنسان/الشرق الأوسط، أن التعذيب وسوء المعاملة قد استمرا في الأراضي الواقعة تحت السيطرة العسكرية الاسرائيلية. غيـــر أن جيش الدفاع الاسرائيلي أنكر زعم التقرير بوجود إساءة منتظمة، واحتج بأن الاعترافات التي لا يدلي بها السجناء بحرية غير مقبولة في المحاكم العسكرية. وقد استند التقرير بصورة رئيسية إلى التحقيقات التي سبقت اتفاقات أوسلو في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ واحتوى على مقابلات مع ٣٦ فلسطينيا جرى استجوابهم منذ حزيران/يونيه ١٩٩٢ (١٠ منهم بعد أيلول/سبتمبر ١٩٩٣)، و ٤ جنود من جيش الدفاع الاسرائيلي حضروا جلسات الاستجواب، ومحامين يدافعون عن المحتجزين الفلسطينيين. وبيّنت هذه الدراسة، وهي بعنوان "التعذيب وسوء المعاملة"، أن ٣٠٠ فلسطيني اعتُقلوا في أيار/مايو ١٩٩٣ واحتُجزوا لمدد أقلها ١٢ يوما. ومازال جيش الدفاع الاسرائيلي يشارك في الاستجوابات على الرغم من أن تحقيقا

جرى في عام ١٩٩١ حث على أن يتم استجواب السجناء من قبل وكالات أمن غير الجيش. (هآرتس، وجيروسالايم بوست، ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٤؛ وأشير إلى ذلك أيضا في الطليعة، ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٤؛ وجيروسالايم تايمز، ١٧ حزيران/يونيه ١٩٩٤)

٦١٠ - في ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٤، طالبت رابطة الحقوق المدنية في إسرائيل بأن يشكل وزير العدل دافيد ليباعي لجنة من الخبراء لفحص التشريعات الاسرائيلية المتعلقة بالتعذيب ودرجة تقيدها بالمعاهدات الدولية. وقد كان هذا الطلب استجابة لتقرير من منظمة رصد حقوق الإنسان واستجابة لفيلم وثائقي تلفزيوني بعنوان "الفيلم الذي لم يكن". وقد قابلت منظمة رصد حقوق الإنسان ٣٦ فلسطينيا ادعوا أنهم تعرضوا بصورة منتظمة للتعذيب على أيدي الجيش خلال الاستجواب. واحتوى الفيلم الوثائقي على مقابلات مع الفلسطينيين الذين وصفوا كيف قُيِّدوا بالسلاسل على الكراسي أو ثُبِّتوا بوضع أكياس على رؤوسهم. (هآرتس، وجيروسالايم بوست، ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٤؛ كما أشير إلى ذلك في الطليعة، ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٤)

٦١١ - في ١٨ حزيران/يونيه ١٩٩٤، أعلن جيش الدفاع الاسرائيلي أن سجينا فلسطينيا كان قد أطلق سراحه اعتقل من جديد لأنه غادر منطقة أريحا. فقد قبض عند متراس طريق قرب رام الله على موفق محمود عبد الكريم سحويل، الذي كان ممنوعا من الخروج من أريحا بموجب شروط إخلاء سبيله. وكان سحويل، الذي حكم عليه بالسجن مدى الحياة، من بين مئات المساجين الذين تم تسليمهم إلى السلطة الفلسطينية شرط أن يبقوا في أريحا حتى نهاية انقضاء أحكامهم. (هآرتس، جيروسالايم بوست، ١٩ حزيران/يونيه ١٩٩٤)

٦١٢ - في ٢١ حزيران/يونيه ١٩٩٤، أبلغ أن قوات الأمن وجيش الدفاع الإسرائيلي قرروا أن يعيدوا موفق محمود عبد الكريم سحويل ليخدم ما تبقى من فترة الحكم عليه في سجن اسرائيلي بعد أن قبض عليه خارج منطقة أريحا. (هآرتس، ٢١ حزيران/يونيه ١٩٩٤)

٦١٣ - في ٢١ حزيران/يونيه ١٩٩٤، أبلغ أن مئات من السجناء الفلسطينيين المتبقين قد بدأو اضرابا عن الطعام، في محاولة لزيادة الضغط على منظمة التحرير الفلسطينية كي تبذل الجهد لإخلاء سبيلهم. (هآرتس، ٢١ و ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٩٤؛ وجيروسالايم بوست، ٢١ حزيران/يونيه ١٩٩٤؛ كما أشير إلى ذلك في الطليعة، ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٩٤؛ وجيروسالايم تايمز، ٢٤ حزيران/يونيه ١٩٩٤)

٦١٤ - وفي ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٩٤، كان السجناء في سجن جنيد قرب نابلس في اليوم الثاني من اضرابهم عن الطعام مطالبين بإخلاء سبيلهم. وبدأ عدة عشرات من المساجين في سجن رام الله اضرابا عن الطعام في ٢١ حزيران/يونيه ١٩٩٤، في حين أن السجناء في عسقلان وتل موند انضموا إليهم في ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٩٤. (هآرتس، ٢٣ و ٢٤ حزيران/يونيه ١٩٩٤؛ وجيروسالايم بوست، ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٩٤؛ كما أشير إلى ذلك في الطليعة، ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٩٤)

٦١٥ - في ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٩٤، أعلن المحامي عبد أبو طاعة من القدس بعد زيارة قام بها لسجن الفارعة أن السجناء تعرضوا للتهجم والمضايقة والتعذيب من قبل المستجوبين ومراقبي السجن. كما أعلن أن السجناء تعرضوا للضغط كي يعترفوا بعضويتهم في حماس أو في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. (الطليعة، ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٩٤)

٦١٦ - في ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٩٤، أوقف مئات من السجناء الفلسطينيين اضرابهم عن الطعام الذي دام يومين. وأشارت مصادر فلسطينية إلى أن هذا الامتناع عن الطعام أوقف انتظارا للمحادثات بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في الأسبوع التالي بشأن المطالبة بإخلاء سبيل السجناء. (جيروسالم بوست، ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٩٤؛ هآرتس، ٢٤ حزيران/يونيه ١٩٩٤؛ كما أشير إلى ذلك في جيروسالم تايمز، ٢٤ حزيران/يونيه ١٩٩٤)

٦١٧ - في ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩٤، جددت لجنة السجناء الفلسطينيين دعوتها إلى الإضراب عن الطعام. وفي عدد من المدن كنابلس ورام الله، أغلقت المحلات التجارية تضامنا مع مطالبة اللجنة بإخلاء سبيل السجناء. وقد نفذ سجناء نابلس الذين بلغ عددهم ٢٢٠ سجينا اضرابا عن الطعام لمدة يوم واحد. وقد دعت اللجنة إلى اضراب عام، لكنه لم ينفذ إلا على نحو جزئي. (جيروسالم بوست، ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٤؛ كما أشير إلى ذلك في جيروسالم تايمز، ١ تموز/يوليه ١٩٩٤)

٦١٨ - في ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٤، أبلغ أن مؤسسة مانديلا للسجناء السياسيين أعلنت أن ربيحة شتاي في تل موند كانت في اليوم السادس من اضرابها عن الطعام للاحتجاج على الافتقار إلى معالجة سرطان الكبد، وأنه لم يضرب السجناء الآخرون معها. (جيروسالم بوست، ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٤)

٦١٩ - في ٧ تموز/يوليه ١٩٩٤، أبلغ أن السجناء الفلسطينيين المحتجزين في مركز احتجاز عسقلان ظلوا مضربين عن الطعام لليوم السادس على التوالي. وقد احتج هؤلاء السجناء على التأخير في إطلاق سراح ١٥٠ محتجزا وقعوا التعهد المنقح بعدم ممارسة العنف. وفي تطور مستقل، أبلغ السجناء الذين أخلي سبيلهم مؤخرا من معسكر سجن الفارعة أن ٤٨ محتجزا من الذين مازالوا ينتظرون إخلاء سبيلهم يعتزمون البدء في اضراب عن الطعام. (الطليعة، ٧ تموز/يوليه ١٩٩٤)

٦٢٠ - في ١٢ تموز/يوليه ١٩٩٤، انضم فيصل الحسيني إلى حوالي ٥٠ امرأة فلسطينية واسرائيلية، كن يتظاهرن أمام سجن شارون في تل موند يطالبن بإخلاء سبيل عدد يتراوح بين ٣٦ و ٤٨ سجينة أمن فلسطينية، وخصوصا ربيحة شتاي، ٣٦ سنة، وهي امرأة من القدس حكم عليها بالسجن لمدة ثماني سنوات بتهمة تهريب الأسلحة، وكانت صحتها في خطر شديد بعد ثلاثة اسابيع من الإضراب عن الطعام. (هآرتس، وجيروسالم بوست، ١٣ تموز/يوليه ١٩٩٤؛ كما أشير إلى ذلك في جيروسالم تايمز، ١٥ تموز/يوليه ١٩٩٤)

٦٢١ - في ٥ آب/أغسطس ١٩٩٤، أبلغ أن معهد الدفاع عن الحرية، ومنظمة "الضمير" طالبا، في بيانين مستقلين، بإخلاء سبيل ١٠٠ من الشباب الفلسطينيين المحتجزين في سجون دامون وأبو كبير والمجمع الروسي والفارعة ومجدو. ووفقا لما ذكرته المنظمتان، يعاني هؤلاء السجناء السياسيون من آلام في الصدر ومشاكل جلدية، وقد تعرضوا للضرب على نحو مستمر، وقدم لهم طعام سيئ، وحرموا من المعالجة الطبية المناسبة، واحتجزوا مع مجرمي المخدرات الإسرائيليين. (جيروساليم تايمز، ٥ آب/أغسطس ١٩٩٤)

٦٢٢ - في ١٦ آب/أغسطس ١٩٩٤، بدأ سجناء الأمن الفلسطينيون اضرابا عن الطعام. ووفقا لمعهد مانديلا الفلسطيني للسجناء السياسيين، ظل ٢٦٧ ٥ شخصا في السجن لأنهم ارتكبوا جنحا أمنية. (هآرتس وجيروساليم بوست، ١٧ آب/أغسطس ١٩٩٤؛ كما أشير إلى ذلك في جيروساليم تايمز، ١٩ آب/أغسطس ١٩٩٤)

٦٢٣ - في ١٦ آب/أغسطس ١٩٩٤، بدأ أكثر من ٠٠٠ ٣ سجين سياسي فلسطيني محتجز في السجون الإسرائيلية في إضراب عن الطعام للاحتجاج على السياسة الإسرائيلية بفصل سجناء الضفة الغربية وغزة عن الفلسطينيين القادمين من داخل اسرائيل. واشارت مصادر حقوق الإنسان الفلسطينية أنه يوجد أكثر من ٠٠٠ ٧ محتجز فلسطيني في السجون الإسرائيلية. (جيروساليم تايمز، ١٩ آب/أغسطس ١٩٩٤)

٦٢٤ - في ١٧ آب/أغسطس ١٩٩٤، بدأ السجناء الفلسطينيون اضرابا جزئيا عن الطعام ورفضوا استقبال الزوار. وقامت بعدد من المظاهرات الأسر الفلسطينية التي لها أقارب مسجونون لجنح أمنية وذلك أمام مكاتب الصليب الأحمر في الضفة الغربية. (هآرتس وجيروساليم بوست، ١٨ آب/أغسطس ١٩٩٤)

٦٢٥ - في ٢١ آب/أغسطس ١٩٩٤، أبلغ أن حوالي ٩٥٠ سجينا فلسطينيا (معظمهم أعضاء في منظمتي الجهاد الإسلامي وحماس وغيرهما من المنظمات المتطرفة) احتجزوا في مركز كتزيوت للاحتجاز، وورد ذلك بالمقارنة مع ما كانت عليه الحال في الماضي إذ بلغ عدد المحتجزين ٥٠٠ ٧. (هآرتس، ٢١ آب/اغسطس ١٩٩٤)

هاء - الضم والاستيطان

القرائن الشفوية

٦٢٦ - نظر شاهد تكلم أمام اللجنة الخاصة عن الحالة في الأراضي المحتلة بعد توقيع اعلان المبادئ إلى مسألة المستوطنات بالطريقة التالية:

"لكن الاسرائيليين تركوا شيئا في الأراضي المحتلة يجعلنا دوما نشعر أننا تحت الاحتلال، وهذا الشيء هو المستوطنات. فمعظم المستوطنات متداخلة، بطريقة ما، مع المخيمات أو المناطق السكنية العربية. فمثلا، تل السلطان في رفح، وهو المكان الذي أقطن فيه، محاط بثلاث

مستوطنات. وفي الوقت ذاته، اذا كنا فعلا نريد نجاح جهود السلام تلك وعملية السلام، فيجب أن يكون لدينا قدر من احترام المشاعر الفلسطينية والفلسطينيين كي نستطيع أن نشعر بالسلامة. ولذلك فعلينا أن نزيل المستوطنات لتجنب المواجهات أو المصادمات الصعبة بين المستوطنين من جهة والعرب من جهة أخرى.

"إنني أؤكد على إزالة وتفكيك المستوطنات لأنه إذا أزلنا هذه المستوطنات لن يحدث التصادم، ولن يحدث الصراع بين الاسرائيليين والفلسطينيين." (السيد محمد عمر، الشاهد رقم ١٠، A/AC.145/RT.635)

٦٢٧ - وأبلغ شاهد آخر اللجنة الخاصة عن مصادرة الأراضي في قطاع غزة بقبوله:

"لقد تم توسيع مستوطنة نيسانيت قرب ايرتز بمساحة ١ ٠٠٠ دونم. أما نتساريم، وهي تبعد ٣ كيلومترات عن غزة، فقد تم توسيعها باتجاه الجنوب بمساحة ٢٠ دونما من الكروم. ومن جهة الغرب، تم توسيع معسكر كفر داروم، قرب دير البلح، باتجاه الجنوب، ببناء طريق. أما غوش قطيف، وهي أكبر مستوطنة ومؤلفة من عدة مستوطنات، فقد تم توسيعها أيضا قرب منطقة الأمل في خان يونس. وقد ذكرت أن هناك أرضا للحكومة حول المستوطنات. وتم التوسع على حسابها. ... إن معظم الأراضي المستولى عليها تستعمل لبناء طرق جديدة وبناء مواقع عسكرية جديدة." (السيد ابراهيم خميس شحادة، الشاهد رقم ١١، A/AC.145/RT.636)

٦٢٨ - تلقت اللجنة الخاصة معلومات تفصيلية عن السياسة الاسرائيلية فيما يتعلق بمصادرة الأراضي وتوسيع المستوطنات القائمة منذ توقيع إعلان المبادئ وذلك من المدير العام لمؤسسة الأراضي والمياه للدراسات والخدمات القانونية، التي مقرها في القدس، حيث قال:

"منذ التوقيع على الإعلان وحتى الآن، ... لم نشعر بأي تغيير في مجال مصادرة الأراضي. بل على العكس، لاحظنا أن مصادرات الأراضي ازدادت منذ التوقيع على إعلان المبادئ بغرض فرض الأمر الواقع. وذلك، بالطبع، يتعارض مع روح إعلان المبادئ. فمثلا، أعلن عن مساحات شاسعة من الأرض في الأراضي المحتلة أنها 'محميات طبيعية' أو 'مناطق محمية' بعد التوقيع على إعلان المبادئ مباشرة. وتقدر هذه المساحة بـ ٣٠ ٠٠٠ دونم ... ووفقا لشروط القانون الاسرائيلي، وحتى وفقا لشروط القانون البريطاني والأوامر العسكرية الاسرائيلية، لا تصلح هذه المناطق التي أعلن أنها 'محميات طبيعية' أو 'مناطق محمية' لأن تعتبر مناطق محمية أو محفوظة. فهذه المناطق مناطق سكنية. والغرض من وراء هذا الاعلان غرض سياسي هدفه فرض الأمر الواقع.

"وبعد إعلان المبادئ، خرج المستوطنون عن حدود القانون كلية، بالنسبة للمصادرة وبالنسبة لتوسيع أراضي كل مستوطنة، لأن هذه المصادرة تتم دون اللجوء إلى الإجراءات القانونية. وبلغ ذلك

حد اللجوء إلى الشرطة ومخافر الشرطة - وفقا للقانون ووفقا للأوامر العسكرية الاسرائيلية - عندما تكون الأرض موضع انتهاكات ... لكن الفلسطينيين الذين اشتكوا إلى مخافر الشرطة وجدوا أن شكاواهم ترفض وأن الشرطة يقولون إنهم ليسوا مسؤولين.

"وبعد أشهر عندما نتلقى جوابا من المستشار القانوني، نجد أن المستوطنين قد عمروا المباني في تلك الأرض. إن ذلك في حد ذاته يكشف عن أن هناك تواطؤا على المستوى الرسمي بين السلطات من جهة والمستوطنين من جهة أخرى. وعندي عدة حالات توضح ذلك، عدة حالات نظرت فيها وتلقيت اجابات عليها من المستشار القانوني ومن مصلحة المساحة في اسرائيل مفادها أن تلك الأراضي أراض خاصة وينبغي ألا تحصل مصادرة لهذه الأراضي، أي إن المصادرة تحدث من قبل المستوطنين. ولكن عندما يطلب منهم أن يعطوا أوراقا تفيد أنه تم ابلاغهم، يرفضون وتضيع القضية بين مختلف المواقع، من اللجوء إلى المستشار القانوني، إلى الشخص المسؤول عـــن أملاك اسرائيـــل، إلى مخافر الشرطة من جديد." (السيد خضر شقيرات، الشاهد رقم ١٥، A/AC.145/RT.638)

٦٢٩ - وأبلغ السيد شقيرات اللجنة الخاصة عن مختلف أنواع مصادرة الأراضي التي تنفذها السلطات الاسرائيلية، كالمصادرة "للصالح العام":

"لقد تكلمنا عن نوعين من المصادرة، المصادرة الرسمية والمصادرة غير الرسمية. ويمكن تقسيم المصادرات الرسمية إلى بعض الفئات الفرعية، كالمصادرة للصالح العام، أي الصالح العام للمستوطنين. وهي لبناء الطرق، بغية وصل مختلف المستوطنات بعضها بالبعض الآخر، أو لبناء حدائق للنزهة، أو بغية استيعاب المهاجرين الجدد. ووفقا للمحاكم الاسرائيلية، ذكر أن استيعاب هؤلاء المهاجرين هو أيضا أمر يخدم الصالح العام. وفضلا عن ذلك، تبين أن المصادرات حدثت بعد مؤتمر مدريد وقبل التوقيع على إعلان المبادئ وقبل أن يتسلم رابين السلطة في تموز/يوليه ١٩٩٢، عندما جمد المستوطنات. لكنهم، بعد التوقيع على الإعلان، بدأوا يشتغلون من جديد على هذه الطرق نفسها. ولإعطائكم مثالا، فإن الطريق رقم ٦٠، بين ماثر وزعترة ونتاليا، يصل جميع المستوطنات على ذلك الخط داخل دولة اسرائيل.

"واخترع نوع جديد من المصادرة كذلك، هو مرة أخرى، كما قيل، للصالح العام. وهذا النوع الجديد هو توسيع المستوطنات. أي إنهم سيضعون خطة ما لتوسيع المستوطنات، وذلك بعد التوقيع على إعلان مبادئ. خذ مثلا مستوطنة آدم، أو مستوطنة بيطار عليت في منطقة بيت لحم. لقد أعلن عن توسيع هذه المستوطنة في الصحف الرسمية!

"وبالنسبة لتوسيع المستوطنات بالطريقة الرسمية - هنا أؤكد على كلمة 'الرسمية' - فإن ذلك يتعلق بالتوسيعات التي أعلن عنها في الصحف. لكن هناك حالات أخرى لم يعلن عنها في

الصحف وصودرت الأراضي. وهنا أتكلم فقط عن الحالات الرسمية، حيث لدينا وثائق، وحيث لدينا معلومات قانونية لأن هذه الحالات أعلن عنها من جانب الإدارة المدنية ومجلس المستوطنات لما يسمى بيهودا والسامرة". (السيد خضر شقيرات، الشاهد رقم ١٥، A/AC.145/RT.638)

٦٣٠ - ووجه الشاهد نفسه نظر اللجنة الخاصة إلى الطريقة الجديدة لتبرير مصادرة الأراضي التي يتم استعمالها بعد التوقيع إعلان المبادئ وهو الإعلان الذي يهدف إلى إعطاء انطباع بأنه لا تحدث مصادرة للأراضي:

"والحقيقة، فمنذ توقيع الإعلان، لم يتلق أي مواطن أمرا بالمصادرة. والذي كان يحدث عادة أنه عندما كانت دولة اسرائيل تعلن أن قطعا معينة من الأراضي أصبحت ملكا للدولة، كانت تصدر وثائق رسمية بهذا المعنى. لكن منذ التوقيع على الإعلان لم تصدر مثل هذه الوثائق. وقد استعملت ألاعيب أخرى. فقد واصلوا مصادرة الأراضي بعد التوقيع على إعلان المبادئ. وعندما نلجأ إلى القانون أو إلى القضاء، يعطي الاسرائيليون حجة مختلفة، هي أن هذه الأراضي كانت مصادرة منذ عام ١٩٨٠ أو ١٩٧٧ أو قبل ذلك ويبرزون لنا وثائق بهذا المعني. وبعبارة أخرى يبرزون أوامر للمصادرة. وبعد ذلك نكتشف أن الناس لم يتم إبلاغهم بشأن هذه المصادرة. ووفقا لما نراه في الأوامر العسكرية، فإن فترة الاستئناف هي ٦٠ يوما، ويمكن أن تتراوح بين ٣٠ و ٦٠ يوما، حسب نـــوع المصادرة. وعندما نلجأ إلى السلطة القضائية، تأتينا أعذار مفادها أن المصادرة حدثت منذ ١٠ سنوات. وبالطبع فإن ذلك غير صحيح. وعندما تحدث المصادرة، لا بد من إعطاء معلومات عنهـــا إلى الذين تؤخذ أراضيهم ولماذا تجري المصادرة. لكنهم يخبروننا أن المصادرة حدثت منذ ١٠ سنوات وأنه إذا أراد الناس أن يعترضوا لديهم إمكانية الاعتراض بعد ١٠ سنوات. ولكن من الواضح أنهم لا يريدون أن يكون لدى أحد شيء ضدهم، أي إنهم لا يريدون إعطاء أي شخص دليلا ماديا على أن الأرض صودرت بعد التوقيع على إعلان المبادئ. لذلك يدعون أن ذلك حدث منـــذ ١٠ سنوات أو ١٥ سنة.

"إن كون السلطات لم ترغب في إعطائنا أية وثائق رسمية تذكر أن المصادرات رسمية يوضح ذلك. وقد أخبرتكم أن ما حدث مرارا هو أنهم ادعوا أن المصادرة حدثت منذ ١٠ سنوات أو ١٥ سنة. لقد أعلن منذ أسبوع واحد فقط، أسبوع واحد قبل أن آتي إلى هنا، أن ٠٠٠ ٣٠ دونم في منطقة الخليل هي ملك للدولة، لكن بطريقة غير رسمية. وقد تم ترحيل البدو الذين يعيشون في تلك الأراضي. وهم رعاة وكانت هذه الأراضي مصدر معاشهم. وهذا المكان قريب من مستوطنة سوفر في منطقة الخليل، وقريب جدا من قرية يطه. لقد تابعنا هذه القضية وحتى الآن لا توجد وثيقة رسمية من أي نوع كان تدل على أن المصادرة حدثت. ولكن في الواقع وعلى الأرض تم تنفيذ هذا القرار. لقد طردوا الناس. ورحلوهم خارج هذه المنطقة. ومنعوهم من دخول هذه المنطقة من جديد". (السيد خضر شقيرات، الشاهد رقم ١٥، A/AC.145/RT.638)

٦٣١ - وقدم الشاهد نفسه إلى اللجنة الخاصة معلومات اضافية تتعلق بمصير البدو:

"وفي منطقة القدس (أي وفقا للقانون الاسرائيلي خارج القدس)، توجد مستوطنة تدعى معالي أدوميم. وكان يعيش البدو حولها وقوامهم حوالي ١٥٠ أسرة. ومنذ شهر تقريبا، تم ترحيل هؤلاء الناس، وأجبروا على الرحيل، رغم أنهم كانوا يعيشون هناك قبل عام ١٩٦٧. وكانت الحجة لهذا الترحيل أنهم يشكلون خطرا على المستوطنين. وقد أبعدوا إلى مناطق نائية جدا قريبة من البحر الميت. وهذه المناطق لا تصلح للرعي لعدم نمو شيء فيها ولا يستطيع أحد أن يعيش هناك. وأعلن أن الأرض المصادرة تتبع في ملكيتها لمستوطنة معالي أدوميم بوصفها أملاكا للدولة. وزعموا أنه منذ عام ١٩٧٨ كانت هذه المناطق تابعة إلى هذه المستوطنة، لكن الناس لم يرحلوا لأن الآخرين كانوا يتمتعون بالمرونة. والمسألة الآن معروضة على المحكمة العليا. لكن هؤلاء الناس نقلوا بالقوة!" (السيد خضر شقيرات، الشاهد رقم ١٥، A/AC.145/RT.638)

٦٣٢ - ويمكن العثور على وصف لسياسة الضم والاستيطان التي تتبعها السلطات الاسرائيلية في الأراضي المحتلة في الوثائق A/AC.145/RT.635 (السيد محمد عمر)، و A/AC.145/RT.636 (السيد ابراهيم خميس شحادة) و A/AC.145/RT.638 (السيد خضر شقيرات)

معلومات مكتوبة

٦٣٣ - في ٤ نيسان/ابريل ١٩٩٤، أبلغ أن قوات الاحتلال الاسرائيلية شرعت في تشييد طريق جديد يربط مستوطنة نيتسانيم في الشرق بمستعمرة دوغيت في الغرب. وتقع المستعمرتان في منطقة بيت لاهيا. (جيروساليم بوست، ٨ نيسان/ابريل ١٩٩٤)

٦٣٤ - وفي ٥ نيسان/ابريل، أبلغ أن ما يتراوح بين ١٢ و ١٧ من الأسر من دوغيت، وهي قرية في شمال قطاع غزة، كانت تعيش في مخيم مؤقت يقع على بعد ١٠٠ متر داخل الخط الأخضر. وكانت هذه الأسر تحاول الحصول على مساعدة للانتقال الى مستوطنة دائمة بالقرب من البحر وللاحتجاج على الحالة الأمنية. وذكر أن دوغيت أنشئت منذ أربع سنوات كقرية لصيد الأسماك ولم تكن مستوطنة دافعها ايديولوجي. (هآرتس، وجيروساليم بوست، ٥ نيسان/ابريل ١٩٩٤)

٦٣٥ - وفي ٨ نيسان/ابريل ١٩٩٤، أبلغ أنه يجري تنفيذ تدابير اسرائيلية جديدة في منطقة مقبرة النبي يوسف، شرق نابلس، بما في ذلك أعمال حفر وتشييد للثكنات واقتلاع للأشجار. ووفقا لما ذكره المحامي عبد الفتاح فياض من نابلس، يمكن لهذا الموقع أن يكون بمثابة نواة لمستوطنة جديدة. وناشد فياض المنظمات الدولية التدخل من أجل وضع حد لهذه الممارسات. (جيروساليم تايمز، ٨ نيسان/ابريل ١٩٩٤)

٦٣٦ - وفي ١٥ نيسان/ابريل ١٩٩٤، ذكر أن ست أسر انضمت الى المستوطنة اليهودية في الخليل منذ مذبحة المصلين الفلسطينيين التي وقعت في الحرم الابراهيمي يوم ٢٥ شباط/فبراير. ووصل عدد الأسر

اليهودية التي تعيش في هذه المدينة الى حوالي ٥٠. كما يعيش فيها أيضا عدد اضافي يتراوح بين ١٤٠ و ١٦٠ طالبا من طلاب ياشيفوت. (هآرتس، ١١ و ١٥ نيسان/ابريل ١٩٩٤)

٦٣٧ - وفي ١٩ نيسان/ابريل ١٩٩٤، ذكرت مصادر فلسطينية أن السلطات الاسرائيلية حاولت الاستيلاء على وثائق قانونية وخطط أصلية للتخطيط من إدارة تسجيل الأراضي في قطاع غزة (الطابو) ونقلها الى إدارة الأراضي الاسرائيلية. (جيروساليم تايمز، ٢٢ نيسان/ابريل ١٩٩٤)

٦٣٨ - وفي ٢٠ نيسان/ابريل ١٩٩٤، قدم المقيمون في سلفيت، وهي قرية تقع شمال قضاء نابلس، احتجاجا الى الحاكم العسكري بشأن آخر خريطة لتخطيط القرية. إذ أن الطريقين المخططين لاجتياز القرية يقتضيان اجتثاث أشجار الزيتون على مساحة تبلغ ٢٥٠ فدانا. وفي تطور مستقل، أبلغ أن السلطات الاسرائيلية أصدرت إخطارا تبلغ فيه المقيمين في يطه، التي تقع في الجزء الجنوبي من قضاء الخليل، بأن نحو ٢٠ كيلومترا مربعا من الأراضي التي تقع بالقرب من قريتهم سوف تصادر. وأعطى هذا الأمر نحو ١١٠ من الأسر ٢٤ ساعة لإخلاء ديارهم. (جيروساليم تايمز، ٢٢ نيسان/ابريل ١٩٩٤)

٦٣٩ - وفي ٢٨ نيسان/ابريل ١٩٩٤، أبلغ أن لجنة تخطيط الاراضي في القدس وافقت على مشروع لبناء ٣٩٥ وحدة سكنية متاخمة لقرية جبل المكبر العربية، التي تقع في الجزء الشرقي من القدس. وذكر المقيمون في جبل المكبر أن الحكومة استولت على بعض الأراضي لأغراض عامة. وهذا المشروع لم يجتز بعد العقبة النهائية، إذ لا يزال بانتظار الإقرار من قبل ايلي سويسا، مدير إدارة قضاء القدس بوزارة الداخلية. ويتعين عليه هو والآخر أن يحصل على موافقة وزير الداخلية بالانابة، اسحق رابين. (جيروساليم بوست، ٢٨ نيسان/ابريل ١٩٩٤)

٦٤٠ - وفي ٢٨ نيسان/ابريل ١٩٩٤، أبلغ أن بلدية القدس تعتزم المضي قدما في اقامة مستوطنة جديدة على أراض تخص قرى العزيرية والشيخ سعد وعرب السواحرة. وسوف يطلق على هذه المستوطنة الجديدة اسم هاراها هوما. وتتجه النية أيضا الى إنشاء سجن على مسافة كيلومترين من المستوطنة. (الطليعة، ٢٨ نيسان/ابريل ١٩٩٤)

٦٤١ - وفي ١٣ أيار/مايو ١٩٩٤، ذكر أن السلطات الاسرائيلية قامت، لدى انسحاب اسرائيل من قطاع غزة، ببذل جهود واسعة النطاق لمصادرة مئات الدونمات المحيطة بالمستوطنات الواقعة في منطقة بيت لاهيا في شمال غزة. (جيروساليم تايمز، ١٣ أيار/مايو ١٩٩٤)

٦٤٢ - وفي ٢٠ أيار/مايو ١٩٩٤، أبلغ أن سلطات الأمن ووزارة الاسكان تعتزمان استثمار حوالي ١,٣ ملايين دولار في مستوطنات تقع في منطقة غوش قطيف في قطاع غزة من أجل تعويض المستوطنين الذين وافقوا على السماح لقوات الدفاع الاسرائيلية باقامة قواعد عسكرية داخل المستوطنات. (هآرتس، ٢٠ أيار/مايو ١٩٩٤)

٦٤٣ - وفي ١٧ حزيران/يونيه ١٩٩٤، ذكر المقيمون في قريتي المغير ورابا الواقعتين في منطقة جنين أن السلطات الاسرائيلية أعلنت المنطقة الزراعية لوادي شوبش منطقة عسكرية مغلقة. وتقدر مساحة المنطقة المغلقة بـ ٣٢ دونما من الأراضي الزراعية. وفيما بعد اعتذر الناطق العسكري الاسرائيلي وأعلن أن هذه المسألة سوف ينظر فيها. وفي تطور آخر، أصدر مركز غزة للحقوق والأراضي وثيقة جاء فيها أن السلطات العسكرية الاسرائيلية قامت بمصادرة عشرات الدونمات من الأراضي خلال شهر أيار/مايو الأخير بهدف توسيع نطاق منطقة المستوطنات القائمة فعلا في القطاع واقامة مخافر عسكرية. (جيروساليم تايمز، ١٧ حزيران/يونيه ١٩٩٤)

٦٤٤ - وفي ١٧ حزيران/يونيه ١٩٩٤، أبلغ أن السلطات الاسرائيلية أبلغت المقيمين في قرية السنبرية، بمنطقة طولكرم، أنها سوف تقيم سياجا حول قطع أرضية تخص القرية. والغاية هي ضم هذه الأراضي الى الاقليم الذي تحتله فعلا مستوطنة أورانيت. وذكرت السلطات أن هذه الخطوة يجري اتخاذها لأسباب أمنية. (جيروساليم تايمز، ١٧ حزيران/يونيه ١٩٩٤)

٦٤٥ - وفي ٢١ حزيران/يونيه ١٩٩٤، ذكر أن بعض القادة المسلمين في القدس ناشدوا منظمة التحرير الفلسطينية وعدة دول عربية ارغام اسرائيل على وقف العمل في مشروع سياحي جديد في القدس الشرقية. وكان هذا العمل قد بدأ بخطة إنمائية قيمتها مليون دولار بمنطقة أوفيل ووادي كيدرون، خارج حيطان المدينة القديمة بمسافة قريبة وبالقرب من الحرم الشريف. ويعتبر هذا الموقع مقدسا لدى المسلمين واليهود معا نظرا لقربه من المواقع المقدسة في الحرم ولأنه يضم مواقع توراتية تعتبر مقدسة لدى اليهود. ووفقا لعدنان الحسيني، وهو أمين الممتلكات الإسلامية في القدس والأقاليم المدارة، فإن الأرض التي يجري تعميرها كانت ملكا للمسلمين وتم الاستيلاء عليها بصورة غير قانونية. (جيروساليم بوست، ٢١ حزيران/ يونيه ١٩٩٤)

٦٤٦ - وفي ٢١ حزيران/يونيه ١٩٩٤ قام عضوان في الكنيست هما يهوشوا ماتزا وامانويل زيزمان بتقديم مشروع قانون يدعو الى ضم معالي ادوميم وغيفات زئيف والطرق التي تربطهما بالقدس الى هذه المدينة. وذكر عضو الكنيست ماتزا أيضا أن عدد السكان الفلسطينيين يزداد في الوقت الحاضر بمعدل أسرع من زيادة السكان اليهود في المدينة وضواحيها، ولهذا فإن المنازل التي تقام في المناطق الفلسطينية أكثر من المنازل التي تقام في المناطق اليهودية. وأشار الى أعمال التشييد المكثفة التي يقوم بها الفلسطينيون في منطقة ألرام في الطرف الشمالي من القدس ومنطقة الزعم الواقعة الى الشرق. وحسب التقديرات سوف يضيف مشروع القانون ما يتراوح من ٠٠٠ ٢٠ الى ٠٠٠ ٣٠ دونم من الأراضي الى المنطقة الحالية للمدينة والتي تبلغ مساحتها ٠٠٠ ١١٠ دونم. (جيروساليم بوست، ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٩٤)

٦٤٧ - وفي ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٩٤، أبلغ أن بلدية القدس تقوم بوضع اللمسات الأخيرة على خطة للاستيلاء على مئات الدونمات من الأراضي، التي يوجد معظمها وراء الخط الأخضر، بغرض تشييد أحياء يهودية ومشاريع للإسكان. وجاءت هذه الخطة في وقت كان فيه الزعماء الفلسطينيون يطالبون اسرائيل

بتجميد عملية اقامة المنازل في القدس الشرقية الى أن يتحدد مركز المدينة في مفاوضات السلام. ومعظم الأراضي التي حددت للمصادرة تقع في الجزء الجنوبي من القدس، ولكن الأراضي الواقعة في الجزء الشمالي منها، والمتاخمة لحي راموت وحي بيسغات زئيف، حددت أيضا للمصادرة. وسوف تستخدم الأراضي الواقعة في الجـــزء الجنوبي في اقامة ثلاثة أحياء يهودية جديدة بينما شرع في عمل لإقامة حي آخر، هو حي هار هوما، على الأراضي التي سبق أن صودرت من مالكين يهود وعرب. ووفقا للعمدة بالانابة، اوري لوبوليانسكي، الذي يشغل منصب المشرف علـــى المباني والتخطيط بإدارة البلدية، فإن المدينة تعتزم اقامة عدد يتراوح بين ٣٠٠٠ و ٤٠٠٠ وحدة سكنية في المنطقة الواقعة بين القدس وبيت جالا. وسبق لعمدة القدس، ايهود اولميرت، أن تحدث بوضوح عن استخدام الأراضي المصادرة للمساعدة في زيادة السكان اليهود بالمدينة. ويرى أولميرت ولوبليانسكي كلاهما أن اقامة الأحياء الجديدة والمشاريع السكنية أفضل من انتقال الأسر اليهودية الى منازل عربية في القدس الشرقية. وجميع هذه المنازل الجديدة مخصصة لأسر يهودية. (جيروساليم بوست، ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٩٤)

٦٤٨ - وفي ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٩٤، أبلغ أن مدير الأوقاف الاسلامية في القدس الشرقية، عدنان الحسيني، أعلن أن الاستيلاء على أراضي "سلودي"، الواقعة جنوب شرق المسجد الأقصـــى، سيفضـي الى تهويد كل الأراضي في حي سلوان. (الطليعة، ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٩٤)

٦٤٩ - وفي ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩٤، قام موظفون من الأوقاف الاسلامية بسد طريـــق جرافات اسرائيلية كانت تقوم بعمل لشق نفق بالقرب من المسجد الأقصى في المدينة القديمة للقدس. وكانت هذه المنطقة قد أعلنت "منطقة خضراء" من قبل البلدية. وأصدرت الأوقاف الإسلامية بيانا أوضحت فيه أن هذه الأرض هي ملك للمسلمين وأن هدف الاسرائيليين هو إقامة مقبرة يهودية فيها. (جيروساليم تايمز، ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩٤)

٦٥٠ - وفي ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٤، ذكر أن وزارة الإسكان وافقت على رفع تجميد البناء في مستعمرة الفي ميناشي الواقعة شمال الضفة الغربية وسمحت للمجلس المحلي بوضع خطط تشييد لإقامة حي محلي، وفقا لما ذكره رئيس المجلس المحلي، شلومو كاتان. ورفع التجميد، الذي كان قد طبق حينما استولى حزب العمل على السلطة، في ١٧٠ وحدة سكنية في مختلف مراحل التشييد في حي تزافتا باء. وجمد تشييد حي آخر، يسمى غيفات تال، يقع جنوب شرق المستوطنة المذكورة، حينما صار رابين رئيسا للوزراء قبل عامين. والواقع أن النية تتجه الى إقامة بضعة مئات من الوحدات السكنية لهذا الحي كذلك. (جيروساليم بوست، ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٤)

٦٥١ - وفي ١ تموز/يوليه ١٩٩٤، ذكر أن المقيمين في حولجه، التي تقع بالقرب من بيت جالا، تلقوا إخطارات بأن ١٨ دونما من أراضي القرية سوف تصادر بحجة أنها تشكل جزءا من المناطق التي تقع داخل الخط الأخضر. وكان قد سبق لوسائط الإعلام الاسرائيلية أن أعلنت تشييد ١٨٠٠٠ وحدة سكنية على

أراضي ولجه. واستنادا إلى هذه التقارير، يتوقع سكان القرية حدوث المزيد من المصادرات. (جيروساليم تايمز، ١ تموز/يوليه ١٩٩٤)

٦٥٢ - وفي ٧ تموز/يوليه ١٩٩٤، ذكر ملاك أراضي فلسطينيون بطولكرم منذ عهد قريب أنه أقيمت علامات طرق على ممتلكاتهم تبين الطريق الرئيسي العابر لاسرائيل (الطريق ٦) الذي يجري تشييده حاليا. وأوضح الملاك أنه اذا ما نفذ هذا المشروع فإنه سيدمر مئات الدونمات من الأراضي الخصبة. (الطليعة، ٧ تموز/يوليه ١٩٩٤)

٦٥٣ - وفي ١٨ تموز/يوليه ١٩٩٤، أبلغ أنه بعد أقل من أسبوعين من محاولة مصادرة الأراضي التي تقع بالقرب من قبة الصخرة، بدأت جرافات اسرائيلية في عمل على أرض مملوكة للأوقاف الإسلامية تقع بالقرب من بيت صفافا بضواحي القدس. وذكر أن هذه الجرافات قامت باقتلاع الأشجار وشرعت في الحفر على رقعة أرض مساحتها ١,٥ من الفدادين. (جيروساليم تايمز، ١ تموز/يوليه ١٩٩٤)

٦٥٤ - وفي ١٦ تموز/يوليه ١٩٩٤، ناشد رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، ياسر عرفات، الفلسطينيين في القدس الشرقية أن لا يبيعوا ممتلكاتهم للاسرائيليين بعد أن اشتكت مجموعة من الفلسطينيين لعرفات من أن اسرائيل تقوم بمصادرة ممتلكاتهم في القدس أو بحملهم على بيعها. وأعلن عرفات أن السلطة الفلسطينية الجديدة سوف تشتري الأراضي، واتهم اسرائيل بانتهاك اتفاق الحكم الذاتي بمحاولة إحداث تغييرات ديمغرافية وجغرافية في القدس. (جيروساليم بوست، ١٧ تموز/يوليه ١٩٩٤)

٦٥٥ - وفي ١٨ حزيران/يونيه ١٩٩٤، أبلغ وزير الإسكان، بنيامين بن اليعازر زعماء قريات أربع أن الحكومة لن تسمح بإشغال حي اشموروت اسحاق الواقع في قريات أربع ولكنها ستبيع أو تؤجر شقق مملوكة لها في المنطقة الرئيسية من المستوطنة. وأبلغ وزير الإسكان زعماء قريات أربع أيضا بأن وزارة الإسكان سوف تساعدهم على توسيع المركز المجتمعي المحلي وعلى اتمام تشييد معبد بالمستوطنة. وكانت توجد بضعة مئات من الشقق في قريات أربع، وكذلك نحو ٤ ٠٠٠ شقة أخرى في المستوطنات على امتداد الأراضي، خالية خلال العامين الماضيين ويعود السبب في ذلك إلى حد كبير لرفض الحكومة وضعها في السوق كجزء من تجميدها لإقامة المستوطنات. (جيروساليم بوست، ١٩ تموز/يوليه ١٩٩٤)

٦٥٦ - وفي ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٤، تلقى أحد أفراد قبيلة الجحالين البدوية إخطارا بالطرد من مكتب حارس أملاك الغائبين والممتلكات الحكومية. وقد أعطاه الإخطار وبعض الأفراد الآخرين من قبيلته مهلة مدتها ١٤ يوما لإخلاء المخيم الذي كانوا يعيشون فيه خلال الأربعين عاما الماضية ويقع بالقرب من المستوطنة الاسرائيلية المسماة معالي ادوميم، منذ أن طردتهم اسرائيل من صحراء النقب في عام ١٩٥٠. (جيروساليم تايمز، ٥ آب/أغسطس ١٩٩٤)

٦٥٧ - وفي ٥ آب/أغسطس، أبلغ أن صحيفة جيروساليم بوست حصلت على تقرير داخلي من بلدية القدس، بعنوان "نقص المساكن في القطاع العربي من القدس" تطرق إلى سياسة ترمي إلى "الحد من إقامة المساكن في القطاع العربي". وكشف التقرير، الذي أثبتت صحته من قبل كبار المسؤولين في المدينة، أنه منذ عام ١٩٦٧ لم تتجاوز نسبة المباني الجديدة التي أقيمت في المدينة للعرب ١٢ في المائة. وجاء في التقرير أن السكان العرب في القدس يعانون من نقص حاد في المساكن، جاء نتيجة مباشرة لسياسة تخطيطية تحد من حركة العمران العربية في القدس. وأوجز التقرير ثلاثة تدابير رئيسية اتخذتها سلطات البلدية للحد من أعمال تشييد المساكن للمقيمين العرب، وذلك إلى حد كبير عن طريق التخطيط التقييدي لأحيائهم. وذكر التقرير أن خطط تخطيط الأحياء العربية تسمح عادة بقدر أقل من التشييد بواقع المتر المربع مما هو الحال بالنسبة لأحياء اليهود ونادرا ما تسمح بالمباني العالية. ووفقا لهذا التقرير أيضا، جرى تخطيط مساحات كبيرة من القدس الشرقية بوصفها "مناطق خضراء"، يعتبر البناء فيها محظورا، من أجل الحيلولة دون توسيع الأحياء العربية. وأضاف التقرير أن محاولة خفض السكان العرب بتقييد حركة المباني فشلت إلى حد كبير. وتطرق التقرير أيضا إلى السياسة التي تتبعها الدولة تجاه المساكن العربية في القدس، مبينا أن حكومات متتالية حدت من، ولا تزال تحد من، تشييد منازل جديدة في القطاع العربي. ولم يكن المتحدث باسم المدينة متاحا للتعليق. (جيروساليم بوست، ٥ آب/أغسطس ١٩٩٤)

٦٥٨ - وفي ٥ آب/أغسطس ١٩٩٤، ذكر شهود عيان أنهم شاهدو جرافات اسرائيلية تقوم بتسوية مئات الدونمات من الأراضي الصالحة للزراعة داخل حدود قرية خضر، الواقعة في منطقة بيت لحم. وذكروا أن السبب هو الحاجة إلى المزيد من الأراضي لطريق رئيسي قائم فعلا يربط المستوطنات الاسرائيلية بالقدس. وأكد سكان القرية أن هذا الطريق سوف يشق قريتهم إلى شطرين ويتعذر معه القيام بأي توسيع. (جيروساليم تايمز، ٥ آب/أغسطس ١٩٩٤)

٦٥٩ - وفي ٥ آب/أغسطس ١٩٩٤، أبلغ أن السلطات الاسرائيلية أصدرت أمرا بإغلاق ٣ ٠٠٠ آكر من الأراضي الصالحة للزراعة في غور الأردن. وبموجب هذا الأمر حظر على المزارعين دخول أراضيهم في الفترة الواقعة بين ١ أيلول/سبتمبر حتى ١ حزيران/يونيه كل سنة، وهي تصادف فترة زراعة محاصيل الشتاء. وتضم الأراضي المغلقة ١٧ بئرا من الآبار الجوفية، التي تعتبر المصدر الرئيسي للمياه بالنسبة للمزارعين المحليين. وأشار المزارعون من المنطقة إلى أن تعليم أطفالهم سوف يتأثر أيضا نظرا لأن مدرسة الأونروا تقع داخل المنطقة المراد إغلاقها. (جيروساليم تايمز، ٥ و ١٢ آب/أغسطس ١٩٩٤؛ والطليعة، ١٠ آب/أغسطس ١٩٩٤)

٦٦٠ - وفي ٨ آب/أغسطس ١٩٩٤، أوقف جيش الدفاع الاسرائيلي مالك مزرعة موز واثنين آخرين من سكان أريحا لمدة ليلة واحدة بعد أن حاولوا وقف معدات حفر كانت تعمل على شق طريق جانبي لأريحا. وقد ادعوا أن الجرار كان يقوم بحفريات في أرضهم. وقام ضباط من جيش الدفاع الاسرائيلي بإلقاء القبض عليهم حينما رفضوا مغادرة الأرض المذكورة. (هآرتس، وجيروساليم بوست، ١٠ آب/أغسطس ١٩٩٤)

٦٦١ - وفي ١٠ آب/أغسطس ١٩٩٤، تظاهر مزارعون فلسطينيون ضد أمر عسكري يحظر عليهم دخول أراضيهم الزراعية الواقعة بالقرب من الجفتليك دون تصريح. وكان هذا الأمر قد صدر قبل نحو ١٠ أيام ويتعلق بـ ٥٠٠ ٤ دونم (١٢٥ ١ فدانا) من الأراضي التي تقع حول جفتليك، وهي قرية عربية في منطقة أريحا لا تخضع للسلطة الفلسطينية. (هآرتس، ١١ آب/أغسطس ١٩٩٤)

٦٦٢ - وفي ٩ آب/أغسطس ١٩٩٤، نقضت محكمة العدل العليا بصورة مؤقتة قرارا أصدرته الحكومة يقضي بمصادرة قطعة أرض في القدس الشرقية. بيد أنه بالنظر إلى أهمية هذه القضية، قررت المحكمة أن ينظر فيها فريق موسع من القضاة. وتنطوي القضية على قطعة أرض في حي الشيخ جراح بالقدس، مملوكة لأسرة نسيبة، وكانت الحكومة قد قررت الاستيلاء عليها في عام ١٩٦٨ كجزء من خطة للتعمير في الجزء الشرقي من المدينة. ولكن الدولة لم تتخذ أبدا أية تدابير لاستكمال إجراءات الاستيلاء المتعلقة بهذه الخطة حتى بعد الموافقة على خطة تعميرية في عام ١٩٨٩ ضمت هذه القطعة في العام ذاته. (جيروساليم بوست، ١٠ آب/أغسطس ١٩٩٤)

٦٦٣ - وفي ١٢ آب/اغسطس ١٩٩٤، أكد مواطنو قرية كيسان، الواقعة إلى الجنوب من بيت لحم، أن السلطات الاسرائيلية أنشأت منازل متنقلة جديدة في مستوطنة معالي آموس، التي أقيمت على أرضهم في عام ١٩٨٢. وأفادوا أيضا أن الجنود الاسرائيليين أنشأوا مؤخرا قاعدة عسكرية في القرية لمنع المزارعين الذين كانوا بدوا في السابق من زراعة أرضهم أو حتى من الاقتراب منها. وفي تطور آخر، أفيد أن مستوطنين يضطلعون بأعمال إنشائية على أرض فلسطينية مساحتها ٦٠ دونما في بلدة كفر لاقف، قرب نابلس. ويعتزم المستوطنون تحويل الأرض إلى ملعب رياضي يخدم مستوطنة كارنه شمرون. (صحيفة جيروسالم تايمز، ١٢ آب/اغسطس ١٩٩٤)

٦٦٤ - وفي ١٥ آب/اغسطس ١٩٩٤، وافقت بلدية القدس على أول خطة تتعلق بالأراضي التي ضمت إلى القدس مؤخرا، بما في ذلك بناء ما يزيد عن ٠٠٠ ١ وحدة سكنية جديدة وعدة فنادق جديدة. وتشكل الأرض جزءا من أراض تناهز مساحتها ٠٠٠ ١٥ دونم ضمت إلى القدس قبل ذلك بعام، في إطار الجهود التي تبذلها الحكومة لإفساح المجال للتطوير العمراني في المدينة. (صحيفة جيروسالم بوست، ١٧ آب/أغسطس ١٩٩٤)

٦٦٥ - وفي ١٧ آب/اغسطس ١٩٩٤، أذنت بلدية القدس لإرفينغ موسكوفيتس، وهو من أبرز أنصار مجموعة أتيريت كوهانيم الاستيطانية، لإنشاء مجمع سياحي في حي الشيخ جراح في القدس الشرقية. (صحيفة جيروسالم بوست، ١٨ آب/أغسطس ١٩٩٤).

٦٦٦ - وفي ٢١ آب/أغسطس ١٩٩٤، أشعرت السلطات الاسرائيلية مواطني دير بلوط بأن قسما من أراضيهم سيصادر لأغراض عسكرية. وأشار المحامي هشام ناصر إلى أن القرار الاسرائيلي يثير الحيرة لأنه

لا يبين الموقع الدقيق للأرض المقرر مصادرتها. وأضاف السيد ناصر أن القرار الاسرائيلي يسري أيضا على أراض في الخليل وبيت لحم ورام الله وطولكرم. (صحيفة جيروساليم تايمز، ٢٦ آب/اغسطس ١٩٩٤)

٦٦٧ - وفي ٢٢ آب/أغسطس ١٩٩٤، أبلغ رئيس الوزراء اسحق رابين زعماء المستوطنات في وادي الأردن أن الحكومة خصصت نحو ٤,٩ ملايين دولار (أو ٥,٣ ملايين دولار) لبناء الطريق التحويلي لأريحا، الذي سيستغرق انشاؤه نحو سبعة أشهر. (صحيفتا هآرتس وجيروساليم بوست، ٢٣ آب/أغسطس ١٩٩٤).

واو - المعلومات المتعلقة بالجولان العربي السوري المحتل

القرائن الشفوية

٦٦٨ - أشار السيد طاهر الحسامي، مدير إدارة المنظمات والمؤتمرات الدولية التابعة لوزارة خارجية الجمهورية العربية السورية، في بيان أدلى به أمام اللجنة الخاصة في دمشق في ٧ أيار/مايو ١٩٩٤، إلى الحالة في الجولان العربي السوري المحتل وقال في هذا الصدد:

"تماشيا مع سياسة الاحتلال، سنت اسرائيل تشريعات ونفذت تدابير وعمدت إلى وسائل شتى أخرى لتجريد الأرض وسكانها من هويتهم، وتهويد تلك الأراضي واستغلال مواردها بغية إقامة مستوطنات واسكان مستوطنين وإقامة تحصينات عسكرية لأغراض العدوان والتوسع وإخضاع سكان الجولان العربي السوري وحرمانهم من الحريات الأساسية وحقوق الإنسان.

"وبلغ عدد المراكز السكانية المدمرة ٢٤١ مركزا، بينما زاد عدد السكان المشردين على ١٢٠ ٠٠٠ شخص.

"وترافق الاستغلال الزراعي الاسرائيلي للمنطقة المحتلة في الجولان مع عمليات مصادرة الأراضي والموارد المائية واستغلالها.

"وفيما يتعلق بالعمليات الاسرائيلية الرامية إلى استغلال المياه في المنطقة المحتلة من الجولان، يمكن تحديد ثلاث طرائق للاستغلال هي:

"(أ) استخدام المياه السطحية مباشرة لأغراض الزراعة والاستيطان، وكذلك لمد بحيرة طبريا بالمياه؛

"(ب) تجميع المياه في أحواض أو صهاريج لأغراض الري؛

"(ج) وضخ المياه الارتوازية في بعض الحالات للأغراض الآنفة الذكر.

"وحين يبدأ المزارعون بتسويق منتجاتهم من الفواكه، لا يسمح لهم ببيع صندوق واحد دون إشعار السلطات، ويلزمهم إذن خطي بعدد الصناديق بحيث يمكن جمع عدد الصناديق المباعة وفرض الرسوم عليها. وتبلغ تكلفة رخصة مركبة ذات حمولة ٣ أطنان ما يعادل ٢٠٠ دولار أمريكي. وقد صادرت سلطات الاحتلال عددا من المركبات غير المرخصة، مع حمولتها، وفرضت على أصحابها رسوما قدرها ٣ بلايين شيقل. أما أصحاب المركبات الذين لا يدفعون الرسوم فيسجنون.

"ومنعت سلطات الاحتلال المزارعين من تسويق البرتقال، ووصفته بأنه سلعة مهربة ومحظورة، وكل من يسوقها يساق إلى المحاكمة، مما اضطر المزارعين الذين تعرضوا للمحاكمة عدة مرات لذلك السبب إلى اقتلاع أشجار البرتقال.

"وصادرت سلطات الاحتلال المواشي، ونقلتها إلى مواقع بعيدة، مثل بئر السبع، وفرضت غرامات باهظة لاسترجاعها تجاوزت قيمة المواشي نفسها. كما حصرت المراعي بالمناطق المحيطة بقرى الجولان المحتل، وواصلت مصادرة المراعي في منطقة سحيتا وتل الأحمر، قرب مسعدة.

"وبالإضافة إلى ذلك، يقوم المستوطنون الاسرائيليون بإطلاق النار على المواشي السورية وقتلها ولا يحصل أصحابها على تعويض. فاضطرت هذه المضايقات العرب السوريين إلى بيع مواشيهم.

"وواصلت اسرائيل اقامة مستوطنات جديدة وتوسيع منطقة المستوطنات القائمة وفقا لخطة ترمي إلى زيادة عدد المستوطنات في عام ١٩٩٤ إلى ٤٣ مستوطنة وعدد المستوطنين الاسرائيليين الى نحو ٠٠٠ ٢٠ مستوطن.

"ويجري كل ذلك في إطار خطة ترمي الى توسيع المستوطنات الاسرائيلية القائمة في الجولان العربي المحتل بتمويل من وزارة المالية الاسرائيلية، التي خصصت ٢٠ مليون شيقل لتنفيذ هذه الخطة بهدف زيادة عدد المستوطنين بنحو ٨٠٠ مستوطن خلال عام ١٩٩٤.

"وتسلك السلطات الاسرائيلية سياسة مدروسة ترمي الى فرض ضرائب يعجز سكان الجولان العرب عن دفعها، لأن ذلك يقتضي أن يكون دخلهم أعلى مما يحصلون عليه في الواقع.

"ولا يزال سكان القرى العربية الست تحت الاحتلال الاسرائيلي. واستعاضت اسرائيل عن المناهج التعليمية العربية في مدارس تلك القرى بمناهج تعليمية اسرائيلية، وفرضت تعليم اللغة العبرية على التلاميذ العرب، وجعلت منها مادة التعليم الرئيسي. وعلى هذا النحو، يتعلم التلاميذ

العرب اليوم ثلاث لغات على حساب المواد العلمية والاجتماعية. وتتميز هذه المناهج بالسمات التالية:

"(أ) لا تدخل مادة الأدب العربي في عداد المواد الوطنية، وإنما أدرجت في عداد المواد الوصفية والشكلية، وبذلك فصل هذا الموضوع عن طموحات الشباب العرب وتطلعاتهم إلى بناء حياة حرة وكريمة؛

"(ب) تنزع مواد العلوم الانسانية الى تمجيد اسرائيل وتاريخها، وتتضمن، على سبيل المثال، نشيد الاستقلال ("نمهد السبيل لك يا تل أبيب")، ومشاريع المياه في اسرائيل، ورئيس دولة اسرائيل وغيره من الشخصيات الاسرائيلية، وعيد البوريم، وغير ذلك من المواضيع الصهيونية والاسرائيلية؛

"(ج) تركز مادة التاريخ على التاريخ العبري القديم والحديث ويعتبر التاريخ العبري الموضوع الرئيسي لمادة التاريخ؛

"(د) تركز مادة اللغة العبرية على تاريخ اسرائيل وشعرائها وأدبائها، وعلى القصص التاريخية عن العبرانيين والحركة الصهيونية واسرائيل؛

"(هـ) يجري التركيز على تبرير سياسة اسرائيل التوسعية والعدوانية، وتمجيد العدوان واحتلال الأراضي باستعمال القوة.

"ويكابد العرب في المنطقة المحتلة من الجولان أوضاعا قاسية نتيجة إهمال اسرائيل المتزايد لحالتهم الصحية ووضعها العراقيل أمام المبادرات المحلية الرامية إلى تحسين تلك الحالة. ويتعرض العرب للضغط في هذا الميدان بغية إقناعهم بالتماس العلاج في المؤسسات الاسرائيلية وتكريس ضم الجولان كأمر واقع.

"ويمكن إيجاز الخصائص التي تتسم بها الحالة الصحية ومشكلاتها والشروط اللازمة لحل هذه المشكلات على النحو التالي:

"(أ) نقص جميع أنواع الرعاية الأولية؛

"(ب) نقص الأطباء المتخصصين؛

"(ج) الحاجة إلى إنشاء مختبر للتحاليل الطبية؛

"(د) وجود حاجة عاجلة الى إنشاء عيادة نسائية ودار للتوليد؛

"(هـ) الحاجة إلى توفير علاج طبي غير مكلف، إن لم يكن بالمجان، للسكان الفقراء؛

"(و) عدم وجود نظام صحي مقبول وفعال؛

"(ز) عدم وجود مركز للأشعة السينية؛

"(ح) نقص المعلومات المتعلقة بالجوانب الصحية المختلفة؛

"(ط) الحاجة الى إنشاء مراكز صحية متخصصة في القرى العربية القائمة.

"وفي ١٧ آذار/مارس ١٩٩٤، احتجزت سلطات الاحتلال الاسرائيلية عددا من سكان قرية مجدل شمس العرب السوريين بتهمة كتابة شعارات معادية للاحتلال. وهؤلاء الأشخاص هم سمير محمد أحمد، وصادق القضماني، وحسين فخر الدين، وهشام محمد سيد أحمد، وأكرم محمود.

"وبالاضافة إلى ما تقدم، قامت سلطات الاحتلال الاسرائيلية، في ١٧ نيسان/ابريل ١٩٩٤، بمناسبة الاحتفال بعيد الجلاء، بوزع نحو ١ ٠٠٠ جندي مدجج بالسلاح في الشوارع والساحات وتقاطعات الطرق في قرية مجدل شمس وغيرها من قرى الجولان المحتلة، ووضعت السكان العرب السوريين تحت رقابة مكثفة للحيلولة دون مشاركتهم في مواكب الاحتفال بذلك الحدث وغناء الأغاني والأناشيد الوطنية والاعراب عن رفضهم للاحتلال وتمسكهم ببلدهم وهويتهم الوطنية.

"وتمثل الممارسات الاسرائيلية التي تنتهك حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة احدى نتائج الاحتلال الاسرائيلي للأرض العربية منذ عام ١٩٦٧، وقد بات واضحا للعالم أجمع أن اسرائيل لن تكف عن هذه الممارسات ما لم ينته الاحتلال".

٦٦٩ - وأبلغ شاهد من الجولان العربي السوري المحتل اللجنة الخاصة بحالة التعليم والرعاية الصحية، فقال ما يلي:

"ما برحت المناهج التعليمية تعدل لخدمة مصالح اسرائيل. فهم يحاولون التركيز على القضايا الطائفية. فأدخلوا، على سبيل المثال، مادة تدعى التراث الدرزي. وكانوا يعلموننا تاريخ اليهود ولا يكادون يذكرون شيئا عن تاريخ العرب. ولم يكن المعلمون من المتخصصين. وكانت سمتهم الوحيدة ولاءهم للسلطات. وفيما يتعلق بالخدمات الصحية، هناك ما يسمى بصندوق المرضى، وعلى من يريد أن يشترك في هذا الصندوق وأن يصبح عضوا فيه أن يدفع رسما شهريا.

ولا يستطيع جميع المواطنين أو هم لا يرغبون في الانضمام إلى هذا الصندوق. ومن يجد نفسه مضطرا الى استعمال خدمات المستشفيات أو إجراء عملية جراحية مثلا، يدرك أنه دخل مغامرة باهظة للغاية. ولم يؤذن الا لنفر قليل من الناس بالسفر الى سوريا لتلقي العلاج". (شاهد غير معلوم الاسم، رقم ٣٣، A/AC.145/RT.646/Add.1)

٦٧٠ - وأدلت شاهدة أخرى من الجولان العربي السوري المحتل، استطاعت اللجنة الخاصة إجراء مقابلة معها في الجمهورية العربية السورية، بالإفادة التالية عن حرية التعليم:

"إنهم يسمحون للناس بالذهاب إلى جامعاتهم. وقد عمدوا إلى تغيير المنهاج الدراسي، فلم نعد نتعلم تاريخ سوريا، وإنما نتعلم تاريخ اليهود. كما أن منهاج اللغة العربية ضعيف للغاية". (شاهدة غير معلنة الاسم، رقم ٣٤، A/AC.145/RT.646/Add.1)

٦٧١ - وأدلت الشاهدة نفسها بالمعلومات التالية عن أحد جوانب الحالة الاقتصادية في الجولان السوري المحتل:

"هناك أشكال متعددة من المضايقات، ولا سيما الضرائب، وأنا أعلم أنها مرتفعة جدا هناك. وهم يفرضون الضرائب على كل شيء، بما في ذلك على البيت الذي نقيم فيه، بقيمة تبلغ ١٠٠٠ دولار في السنة. كما أنهم يجبون ضريبة على الحيوانات التي يملكها المزارعون وعلى محاصيلهم. إنهم يفرضون الضرائب على كل ما تملكه، كالمعدات الكهربائية، والمحلات التجارية، والبقاليات، والعيادات، وعلى أي شيء يمكن أن تملكه". (شاهدة غير معلنة الاسم، رقم ٣٤، A/AC.145/RT.646/Add.1)

٦٧٢ - كما تحدثت هذه الشاهدة إلى اللجنة الخاصة عن حرية التنقل:

"لا، إنهم لا يسمحون لي بالعودة. وعلي أن أبقى هنا الآن. وأستطيع العودة إذا أقيم السلام. فإن لم يقم السلام فسأضطر إلى البقاء هنا". (شاهدة غير معلنة الاسم، رقم ٣٤، A/AC.154/RT.646/Add.1).

٦٧٣ - وأضافت الشاهدة أخيرا:

"لقد قيل إن هناك مضايقات، وهي مضايقات لا تزال قائمة منذ زمن". (شاهدة غير معلنة الاسم، رقم ٣٤، A/AC.145/RT.646/Add.1)

٦٧٤ - ويمكن الاطلاع على البيان الكامل للسيد طاهر الحسامي، مدير إدارة المنظمات والمؤتمرات الدولية التابعة لوزارة خارجية الجمهورية العربية السورية، الذي يشير فيه الى الحالة في الجولان العربي السوري المحتل، في الوثيقة A/AC.145/RT.516/Add.9. كما يمكن الاطلاع على الإفادات الأخرى المتصلة بالموضوع الآنف الذكر في الوثيقة A/AC.145/RT.646/Add.1 (شهود غير معلني الأسماء).

معلومات مكتوبة

٦٧٥ - في ٦ نيسان/ابريل ١٩٩٤، أفيد أن درزيا من مجدل الشمس في مرتفعات الجولان ناشد هيئة العفو الدولية المساعدة لوقف أوامر بالنفي المؤقت يجري إعدادها ضد ٧ مواطنين من مواطني القرية يشتبه في أنهم رموا حجارة وكتبوا شعارات وطنية في المنطقة. وقد اعتقل الأشخاص السبعة في يوم الأرض وطلبت الشرطة الى محكمة صلح عكا نفيهم لمدة شهر الى قرى في منطقتي حيفا والجليل. (صحيفة جيروسالم بوست، ٦ نيسان/ابريل ١٩٩٤)

٦٧٦ - وفي ٢١ نيسان/ابريل ١٩٩٤، ذكر رئيس الوزراء اسحق رابين أنه يؤيد إخلاء المستوطنات في مرتفعات الجولان لقاء السلم مع سوريا. (صحيفتا هآرتس وجيروسالم بوست، ٢٢ نيسان/ابريل ١٩٩٤)

٦٧٧ - وفي ٢٩ نيسان/ابريل ١٩٩٤، أبلغ رئيس الوزراء اسحق رابين وزير خارجية الولايات المتحدة السيد وارن كريستوفر أن اسرائيل مستعدة لتوقيع اتفاق يتعلق بانسحاب غير محدد من الجولان في ثلاث مراحل على مدى فترة تتراوح بين ٥ و ٨ سنوات. ولكن المصادر الدبلوماسية أفادت أن رابين لم يلزم اسرائيل بانسحاب كامل. (صحيفتا هآرتس وجيروسالم بوست، ١ أيار/مايو ١٩٩٤)

٦٧٨ - وفي ٩ آب/أغسطس ١٩٩٤، أعلن أن لجنة المستوطنين في مرتفعات الجولان قررت تكثيف حملتها الرامية الى إبقاء السيادة الاسرائيلية على المنطقة، رغم ما يظهر من عدم إحراز تقدم في عملية السلم بين اسرائيل وسوريا. وقد أعلن عن هذا القرار في أثناء جولة في الجولان قام بها أعضاء في لجنة الجولان ويهودا والسامرة التي تضم ممثلين من حزب الليكود في الكنيست، إعرابا عن تضامنهم مع المواطنين وحملتهم المسماة "لا انسحاب". (صحيفة جيروسالم بوست، ١٠ آب/أغسطس ١٩٩٤)

٦٧٩ - وفي ١٦ آب/أغسطس ١٩٩٤، أعلن وزير السياحة عوزي بارام أن الوزارة لن تدعم أي استثمار في مشاريع سياحية جديدة في الجولان. ولكن بارام شدد على أن الوزارة ستواصل توفير المساعدة للمواقع السياحية القائمة وستعمل على استكمال المشاريع الجارية. وأضاف بارام أن لا سبيل الى تجاهل التغيرات السياسية في المنطقة. (صحيفتا هآرتس وجيروسالم بوست، ١٧ أب/اغسطس ١٩٩٤)

٦٨٠ - وفي ٢١ آب/أغسطس ١٩٩٤، بيع ما يزيد على ٣٠ بيتا من البيوت الثمانين الجديدة التي عرضت للبيع في كاتسرين، رغم استمرار الشكوك حول مستقبل مرتفعات الجولان. وقد بيع نحو ٥٠٠ بيت في موقع سكني آخر في البلدة وبات معظمها مسكونا. (صحيفة جيروسالم بوست، ٢٢ أب/أغسطس ١٩٩٤)

خامسا - الاستنتاجات

٦٨١ - صيغت الاستنتاجات التالية على أساس المعلومات التي وردت في التقريرين الدوريين وفي التقرير الحالي للجنة الخاصة. وقد جرى إعدادها وفقا لولاية اللجنة الخاصة بموجب أحكام قرار الجمعية العامة ٤١/٤٨ ألف. ونظرا لأن التقرير الخامس والعشرين قد اعتمد في ٢٧ آب/أغسطس ١٩٩٣ فإن هذه الاستنتاجات تشمل الفترة من ٢٨ آب/أغسطس ١٩٩٣ إلى ٢٦ آب/أغسطس ١٩٩٤. ويغطي التقريران الدوريان الفترة من ٢٨ آب/أغسطس إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ (A/49/67) ومن ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ إلى ٣١ آذار/مارس ١٩٩٤ (A/49/172) على التوالي. ويتعلق التقرير الحالي بالفترة من ١ نيسان/أبريل إلى ٢٦ آب/أغسطس ١٩٩٤.

٦٨٢ - وقد لا يظهر عدد الأحداث الهامة فضلا عن الحوادث التي وقعت في المنطقة خلال الفترة قيد الاستعراض والكم الكبير من المعلومات المتعلقة بحالة حقوق الإنسان التي وردت إلى اللجنة الخاصة وفحصتها بكامله في هذه التقارير. بيد أن اللجنة الخاصة قد سعت، ضمن القيود التي تفرضها النظم فيما يتعلق بطول وثائق الأمم المتحدة إلى أن تضمن تقاريرها على أصدق نحو ممكن نماذج من المعلومات التي تلقتها بغية إيضاح حالة حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة خلال الفترة قيد الاستعراض بأفضل وسيلة ممكنة.

٦٨٣ - ومنذ إنشاء اللجنة الخاصة في عام ١٩٦٨، ما فتئت تسعى إلى الحصول على تعاون حكومة إسرائيل دون أن تحصل حتى الآن على هذا التعاون قط، ومن ثم حيل بينها وبين الوصول إلى الأراضي المحتلة. وقامت اللجنة أثناء الفترة موضع الدراسة في التقرير الحالي مرة أخرى بتوجيه رسالة إلى الأمين العام تلتمس تدخله لإقناع الحكومة الاسرائيلية بالتعاون. ومما يؤسف له أن السلطات الاسرائيلية استمرت في حجب تعاونها مع اللجنة الخاصة.

٦٨٤ - إلا أن اللجنة الخاصة تمكنت مرة أخرى من الاستفادة من تعاون حكومات مصر والأردن والجمهورية العربية السورية ومختلف الممثلين الفلسطينيين ومكاتب الأمم المتحدة في الميدان، ولا سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومراكز الأمم المتحدة للإعلام.

٦٨٥ - ونظرا لأن اللجنة الخاصة قد حيل بينها وبين زيارة الأراضي المحتلة فقد قامت بالإضافة إلى الجلسات العادية التي عقدتها في جنيف بعقد مجموعة من الاجتماعات في القاهرة وعمان ودمشق التي سافرت إليها في الفترة من ٢٦ نيسان/أبريل إلى ٧ أيار/مايو ١٩٩٤، واستمعت إلى إفادات من ٣٧ شخصا لهم معرفة مباشرة وتجربة شخصية تتعلق بحالة حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة بالإضافة إلى متابعة الحالة في تلك الأراضي على أساس يومي من خلال التقارير التي وردت في الصحافة الإسرائيلية والصحافة العربية التي تصدر في الأراضي المحتلة. كما قامت اللجنة الخاصة بدراسة عدد من الرسائل والتقارير

القيمة الواردة من الحكومات والمنظمات والأفراد فيما يتعلق بالأراضي المحتلة التي وصلتها أثناء الفترة المتصلة بهذا التقرير.

٦٨٦ - وبالإضافة إلى ذلك، أحاطت اللجنة الخاصة علما بتقرير المقرر الخاص التابع للجنة حقوق الإنسان والمعني بالتحقيق في الانتهاكات التي ترتكبها اسرائيل لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية التي تحتلها منذ عام ١٩٦٧، السيد رينيه فيلبير (الوثيقة E/CN.4/1994/14 المؤرخة ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤).

٦٨٧ - وفي ضوء التطورات التاريخية التي طرأت على المنطقة والتي بلغت ذروتها بالتوقيع على إعلان المبادئ المتعلق بترتيبات الحكم الذاتي المؤقت، في واشنطن العاصمة في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ والتوقيع في القاهرة في ٤ أيار/مايو ١٩٩٤ على الاتفاق المبرم بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية بشأن قطاع غزة ومنطقة أريحا، أعربت اللجنة الخاصة عن أملها في زيارة غزة وأريحا. ولم تتمكن من القيام بذلك خلال فترة زيارتها الميدانية التقليدية التي قامت بها إلى مصر والأردن وسوريا في ضوء التأخير في إنشاء السلطة الفلسطينية هناك. وبمجرد نقل السلطة إلى الفلسطينيين في غزة وأريحا فعلا اتصلت اللجنة الخاصة بالمراقب الدائم لفلسطين لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف بغية القيام بزيارة متابعة إلى المنطقتين من أجل الحصول على المعلومات المباشرة اللازمة وتسجيل انطباعاتها المباشرة عن الحالة هناك قبل صياغة استنتاجاتها وتوصياتها التي سترفع إلى الجمعية العامة. وكانت اللجنة تتوخى في أول الأمر القيام بزيارة إلى غزة وأريحا خلال الأسبوع من ١٨ إلى ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٤ ولكنها اقترحت في أعقاب ذلك الأسبوع من ٢٢ إلى ٢٦ آب/أغسطس ١٩٩٤. وفي ٩ آب/أغسطس ١٩٩٤ تلقت اللجنة الخاصة الرد التالي من المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة في جنيف:

"أود أن أؤكد بموجب هذا ما أبدته السلطات الفلسطينية من اهتمام فائق بمبدأ قيام اللجنة الخاصة بزيارة غزة وأريحا للتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة.

ومما يوسف له أنه بالرغم من الجهود المستمرة التي بذلتها مختلف قنواتنا، بتوجيهات من الرئيس ياسر عرفات نفسه، للاتصال بالسلطات الاسرائيلية فإننا لم نستطع الحصول على أي رد إيجابي من حكومة اسرائيل بشأن هذه المسألة.

ولذا، فإننا نعرب عن عميق الأسف لعدم تمكننا من إعطاء أية ضمانات بشأن زيارة اللجنة الخاصة لغزة وأريحا."

٦٨٨ - وتعرب اللجنة الخاصة عن الأسف لأنها لم تتح لها الفرصة لزيارة الأراضي المحتلة في السنوات الـ ٢٥ التي انقضت منذ إنشائها. وتناشد مرة أخرى حكومة اسرائيل أن تسمح لها بالوصول إلى تلك الأراضي بنفس الطريقة التي تعاونت بها مع المقرر الخاص التابع للجنة حقوق الإنسان مما يمكنها أن تعرف مباشرة

من الطرفين كليهما حقيقة التطورات التي طرأت وأن تسهم بأنجع السبل في تمتع سكان الأراضي المحتلة كافة بجميع حقوق الإنسان.

٦٨٩ - وتتوافق الفترة المشمولة بالتقرير الحالي للجنة الخاصة مع التوقيع على إعلان المبادئ المتعلقة بترتيبات الحكم الذاتي المؤقت، في واشنطن العاصمة في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣. فقد أثار هذا الحدث التاريخي في البداية توقعات عظيمة بين سكان الأراضي المحتلة فيما يتعلق بتحسن حالة حقوق الإنسان هناك. بيد أنه استنادا إلى المعلومات والأدلة المعروضة على اللجنة الخاصة فإنه لا يمكنها إلا أن تتوصل إلى استنتاج مؤداه أن الحالة العامة لحقوق الإنسان في الأراضي ما زالت خطيرة جدا.

٦٩٠ - ووفقا لما ذكره شهود عديدون أدلوا بشهادتهم أمام اللجنة الخاصة فإن حالة حقوق الإنسان لم تتحسن منذ التوقيع على إعلان المبادئ بل انها في الواقع تدهورت في كثير من الجوانب. وكان أحد العوامل الرئيسية التي أسهمت في عدم تحسن حالة حقوق الإنسان هو ازدياد السلوك العنيف من جانب المستوطنين، وتعتبر المذبحة التي وقعت في الحرم الإبراهيمي في الخليل في ٢٥ شباط/فبراير ١٩٩٤ أكثر الأمثلة المأساوية لذلك. وقد اعتبر تلازم وجود المستوطنات الاسرائيلية واستمرار عدم السيطرة على المستوطنين بمثابة مصدر إضافي للتوتر يبعث على الانزعاج بصفة خاصة.

٦٩١ - وكانت حكومة دولة اسرائيل الحالية قد تعهدت عندما تسلمت مقاليد السلطة في حزيران/يونيه ١٩٩٢ بعدم بناء أي مستوطنات جديدة في الأراضي المحتلة. وفي ١١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣، ذكر وزير الخارجية أن الحكومة قررت عدم تفكيك أي مستوطنات خشية أن يولد هذا انقسامات خطيرة داخل الدولة (جيروسالم بوست، ١٢ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣). وبالرغم من أن اللجنة الخاصة لم ترد إليها أي معلومات عن إنشاء مستوطنات جديدة خلال الفترة قيد الاستعراض فإن الغالبية الساحقة من الشهود الذين أدلوا بشهاداتهم أمامها ذكروا أن التوسع في عدد معين من المستوطنات القائمة قد اكتسب قوة دافعة بعد التوقيع على إعلان المبادئ.

٦٩٢ - وأفيد أن عملية مصادرة الأراضي المملوكة للعرب قد ازدادت زيادة هائلة قبل التوقيع على اتفاق القاهرة. وكانت الأسباب التي احتج بها على نحو متواتر فيما يتعلق بمصادرة الأراضي هي ما يلي: دواعي الأمن؛ والاستغلال العام، على سبيل المثال تشييد الطرق؛ والأراضي غير المستغلة التي احتكم في مصادرتها إلى القانون العثماني؛ وإنشاء محميات طبيعية ومتنزهات عامة. وقد جرى الاضطلاع بذلك بقصد توسيع المستوطنات القائمة وبناء معسكرات عسكرية جديدة كجزء من عملية إعادة وزع الجيش الاسرائيلي وشق طرق جديدة ومصادرة الأراضي على طول ممر الحدود مع اسرائيل بكامله.

٦٩٣ - وفي كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، أفاد المركز الفلسطيني لمعلومات حقوق الإنسان أنه خلال الأشهر الثلاثة التالية للتوقيع على إعلان المبادئ، جرت مصادرة ٥٣ ٣٨٥ ٠٤٨ دونما من الأراضي في مناطق بيت

لحم ونابلس ورام الله وجنين، وبصفة خاصة حول القدس والخليل. ووفقا لما ذكره نفس المصدر، جرى توسيع ١٥ مستوطنة على الأقل خلال نفس الفترة.

٦٩٤ - وقبل ذلك، في ١٨ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣، قال المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى: "إن قطاع غزة يعاني من تدهور بيئي يكاد لا يتصور، وهو يؤثر لا على صحة الناس فحسب، بل وعلى مستقبل غزة ذاته". فقد استمر اقتلاع الأشجار في غزة. وجرى تجريف الرمال من الشواطئ لاستخدامها في اسرائيل، مما تسبب في فقدان الشواطئ لغطائها الرملي بكميات توصف بأنها تحول دون استخدامها مستقبلا في الأغراض السياحية. وأفادت الأنباء أنه خلال الشهور الستة الأولى عقب توقيع إعلان المبادئ، تم اقتلاع أكثر من ٧٠٠ ١٠ شجرة من أشجار الفواكه المثمرة في الأراضي المحتلة. وذكر أن مدير معهد الحماية والبحوث في غزة قال إن أكثر المشاكل إلحاحا في غزة هي النقص المفجع في المياه، وانعدام سبل التخلص من مخلفات المجاري ومعالجة النفايات الصلبة، والاكتظاظ السكاني المفرط، واستخدام مبيدات الآفات بلا ضابط.

٦٩٥ - وأفادت الأنباء أيضا عن استمرار مشاريع التعمير الحضري بالقرب من القدس، وهو ما يزعم أنه من أجل تعزيز ما يسمى بحزام المستوطنات الأمنية حول القدس. وعلى سبيل المثال، أفيد في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ أن لجنة عينتها الحكومة قد وافقت على خطة تعمير يهودية واسعة النطاق في الأراضي الخاضعة للإدارة الإسرائيلية، من الحدود الشرقية للقدس الى مشارف أريحا، لربط معاليه أدوميم والمستوطنات الواقعة بين القدس وميتزبيه يريكو في كتلة واحدة ستسمى غوش أدوميم. ومنطقة التعمير، التي يأمل المخططون أن يستوطن فيها حوالي ٠٠٠ ٧٠ يهودي، تضم حوالي ٠٠٠ ٥ دونم من أراض تخص قرى عربية بالقرب من القدس (جيروساليم بوست، ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣). وبالاضافة الى ذلك، وافق مجلس مدينة القدس على خطة مثيرة للخلاف لبناء ١١٠ شقق سكنية للأسر اليهودية في رأس العمود، وهو حي عربي في القدس الشرقية. وفي ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، ذكرت صحيفة جيروساليم بوست أن عمدة المدينة المنتخب إيهود أولمرت قال إنه يفضل بناء أحياء يهودية في القدس الشرقية للحيلولة دون تقسيم المدينة بموجب أي اتفاق للسلم مع الفلسطينيين. وعلى النقيض من ذلك، تلقت ٢٤٠ أسرة فلسطينية إخطارات من بلدية القدس في ٢ حزيران/يونيه ١٩٩٤ بأن منازلها ستهدم بدعوى أنها بدون تصاريح بناء. وأفادت الأنباء أن من المقرر هدم حوالي ٠٠٠ ٢ منزل يملكها فلسطينيون في القدس الشرقية لنفس السبب.

٦٩٦ - ومن أخطر التطورات التي تؤثر تأثيرا معاكسا على حالة حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة الزيادة الحادة في عدد أعمال العنف التي يرتكبها المستوطنون ضد العرب والممتلكات العربية، وبخاصة منذ توقيع إعلان المبادئ. ومن الجدير بالذكر أنه حدثت أيضا أعمال عنف ارتكبها فلسطينيون معارضون لاتفاق السلم، وبخاصة أعضاء حركة حماس، الذين قاموا بعدد من التفجيرات في اسرائيل.

٦٩٧ - فلكي يظهر المستوطنون، الذين يقدر عددهم بأكثر من ٠٠٠ ١٠٠ مستوطن، معارضتهم لاتفاق السلم، فإنهم قاموا بإحراق إطارات السيارات وسد الطرق، وكثيرا ما كان ذلك بغرض منع أهالي الأراضي المحتلة من الذهاب الى العمل في اسرائيل. وقاموا بشن الغارات، ومهاجمة منازل الفلسطينيين، وقلب المركبات أو إتلافها أو تدميرها، وكذلك الأشجار. وعمدوا الى ضرب المدنيين وتهديدهم في الشوارع، وإطلاق النار، من أسلحة آلية في بعض الأحيان، وإلقاء القنابل اليدوية. وذكر أيضا أن المستوطنين قاموا بتحطيم نوافذ المدارس، وشن الهجمات المنظمة على سيارات الإسعاف ومركبات الإطفاء، وإلقاء الملح في بساتين الكروم، واضرام النار في الدفيئات (الصوبات) والمحاصيل والمعدات المملوكة للعرب. وقبل وصول ياسر عرفات الى أريحا، اثار المستوطنون التوتر في الضفة الغربية بإغلاق عدة طرق من المؤدية الى أريحا لمنع الفلسطينيين في الضفة الغربية من المشاركة في الاحتفالات. وخلال الفترة نفسها، تعرضت ممتلكات عربية للإتلاف في القدس القديمة. وتفيد الأنباء أن المستوطنين كثيرا ما يقومون بأفعال استفزازية في المساجد وأماكن العبادة، وأن سلوكهم العدواني يعرقل الحياة الدينية الإسلامية.

٦٩٨ - ورغم تزايد العدوانية والعنف في سلوك المستوطنين، فإن معظمهم يتصرف وهو في مأمن من العقاب، حيث أن الجيش يبدو عازفا عن التدخل. وفي عدة حالات، تتوافر أدلة مقنعة على أن المستوطنين يُسلحون بصورة منظمة، وأن جيش الدفاع الاسرائيلي يرجح أنه يتغاضى عن أنشطة المستوطنين. وفي تقرير نشر في آذار/مارس ١٩٩٤، ذكرت منظمة بتسيلم الاسرائيلية لحقوق الإنسان أن الحكومة أغفلت اتخاذ التدابير اللازمة لحماية الفلسطينيين من المدنيين الاسرائيليين، ولاسيما من المستوطنين، بل وقررت في أحيان كثيرة ألا تتخذ مثل هذه التدابير. ووفقا لما يفيد به مركز غزة للحقوق والقانون، يقوم حاليا ما يتراوح بين ٠٠٠ ٤ و ٥٠٠ ٤ جندي بحماية ٥٠٠ ٤ مستوطن في قطاع غزة. ومن ناحية أخرى، وحتى بعد قيام السلطة الفلسطينية، لا تزال المستوطنات والمنشآت العسكرية وما يسمى بالمناطق الأمنية "الصفراء" تشغل نحو ٤٠ في المائة من أراضي قطاع غزة. أما الـ ٦٠ في المائة المتبقية، فقد تركت لحوالي ٠٠٠ ٨٠٠ فلسطيني.

٦٩٩ - وكان أفظع مثال مفجع لأعمال العنف التي يرتكبها المستوطنون هو قيام الدكتور باروخ غولدستين وهو عضو في حركة "كاخ" وطبيب من مستوطنة قريات أربع، بقتل ٢٩ على الأقل من المصلين في الحرم الإبراهيمي بمغارة الأنبياء في مدينة الخليل أثناء صلاة الفجر يوم ٢٥ شباط/فبراير ١٩٩٤. وبالاضافة الى ذلك، جُرح ٩٠ شخصا على الأقل داخل المسجد. وكنتيجة مباشرة لمذبحة الخليل، قُتل ١٣ شخصا وجُرح ٢١٧ آخرون في الضفة الغربية، وقُتل ثمانية أشخاص وجُرح أكثر من ٢٤٠ شخصا في قطاع غزة في خلال الفترة من ٢٦ شباط/فبراير الى ٨ آذار/مارس ١٩٩٤، وكان ربع هؤلاء ممن تقل أعمارهم عن السادسة عشرة. ومن الأشخاص الذين أصيبوا خلال مذبحة الحرم الإبراهيمي، وأدلوا فيما بعد بشهاداتهم أمام اللجنة الخاصة، أعرب البعض عن الاستياء الشديد من أن ثلاثة أشخاص على الأقل ممن قدموا الى المستشفى الأهلي في الخليل للتبرع بدمائهم عقب ذيوع نبأ المذبحة قد لقوا حتفهم برصاص الجيش أمام المستشفى، خلال الاضطراب العام الذي أعقب المذبحة.

٧٠٠ - وفي ١٨ آذار/مارس ١٩٩٤، اتخذ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة القرار ٩٠٤ (١٩٩٤)، الذي أدان فيه بشدة المذبحة التي ارتكبت في الخليل، وطلب من اسرائيل مواصلة اتخاذ وتنفيذ جملة تدابير، من بينها مصادرة الأسلحة بهدف منع أعمال العنف غير المشروع من جانب المستوطنين الاسرائيليين. وبالاضافة الى ذلك، طالب باتخاذ تدابير لضمان سلامة وحماية المدنيين الفلسطينيين في جميع أنحاء الأرض المحتلة.

٧٠١ - ووفقا لما بينه تحقيق أجرته لجنة الحقوقيين الدولية في الفترة من ٧ الى ١٠ آذار/مارس ١٩٩٤، فإن الدكتور غولدستين أعاد حشو مدفعه الرشاش بالذخيرة عدة مرات، وأطلق ما لا يقل عن ١١١ عيارا ناريا. وأفيد أن الدكتور غولدستين اجتاز اثنتين من نقاط التفتيش العسكرية الاسرائيلية مرتديا الزي العسكري، وأبلغ جنديا في نقطة التفتيش الأولى أنه يؤدي خدمة الاحتياط. ووفقا لما أظهره التحقيق، لم يكن موجودا في مباني الكهف سوى أربعة من الحراس التسعة الذين يرابطون هناك عادة. ويبين التقرير أيضا أنه في حالة الهرج التي أعقبت ذلك، كان تصرف الحراس الأربعة القائمين بالخدمة تجاه الأزمة هو إغلاق البوابة الشرقية للمبنى وإطلاق النار. وعندما بدأ إجلاء الجرحى، قيل إن الجنود عرقلوا جهود الإجلاء بالتدخل في عملية نقل الجرحى. وفي إحدى الحالات، قيل إنهم أوقفوا السيارات التي تنقل المصابين للسماح لحافلة للمستوطنين بالمرور.

٧٠٢ - وفي ٢٧ شباط/فبراير ١٩٩٤، قررت الحكومة الاسرائيلية تعيين لجنة تحقيق في المذبحة التي وقعت في مغارة الأنبياء بالخليل. وفي البيان الصحفي الذي أصدرته اللجنة الخاصة في ٧ أيار/مايو ١٩٩٤ في ختام بعثتها الميدانية الموفدة الى المنطقة، رحبت اللجنة بإنشاء لجنة التحقيق، وطالبت بإجراء تحقيق واف ونزيه واتخاذ خطوات ملائمة من جانب السلطات الاسرائيلية لتقديم المسؤولين الى العدالة وتعويض الضحايا وضمان عدم تكرار مثل هذه الأحداث مستقبلا.

٧٠٣ - وقدمت لجنة التحقيق، التي رأسها كبيرة قضاة اسرائيل، القاضي مائير شمغر، النتائج التي انتهت إليها في ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٤. وخلصت اللجنة الى أن باروخ غولدستين يتحمل المسؤولية المباشرة عن المذبحة، وأنه بيت النية على ارتكاب أفعاله، وأنه تصرف بمفرده. ولم تجد اللجنة أي دليل على وجود شركاء له. وأشار التقرير الى ما يلي:

> "استغل باروخ غولدستين استغلالا كاملا ما اكتسبه من مكانة وثقة أثناء عمله كطبيب وضابط احتياط. فحضوره الى الكهف بزيه الرسمي وشارة رتبته أوجد انطباعا كان الهدف منه هو إزالة جميع العقبات من طريقه... وبالتالي، فإن وجوده بالكهف لم يثر أي شك أو قلق، ولم يلفت النظر بأي صورة خاصة".

وخلص تقرير اللجنة الى أنه ما كان من الممكن منع المذبحة حيث أنه لا يمكن أن يُنتظر من القيادة السياسية وقوات الأمن أن تتنبأ بوقوع مثل هذا الاعتداء. ومع ذلك، كشف التحقيق الذي أجرته لجنة التحقيق عن جوانب قصور خطيرة في تنسيق ووزع القوات المسؤولة عن الأمن في مغارة الأنبياء.

٧٠٤ - وفيما يتعلق برد فعل الجنديين اللذين كانا في الخدمة على البوابة الشرقية للمبنى وأغلقا البوابة وأطلقا النار في الهواء ونحو الباب الصغير، خلصت اللجنة الى ما يلي:

"الطريقة التي تصرف بها الحارسان عند البوابة الشرقية لدى سماع الطلقات النارية تعد مفهومة ومعقولة، بالنظر الى ما يمكن أن يكون بمقدروهما تخمينه وإدراكه بشأن الملابسات. ووفقا لما قالاه، كان إغلاق البوابة الشرقية أمرا لازما للحيلولة دون أن تدهمهما جموع المصلين، أو لتوقي أن يحيط بهما الشخص أو الأشخاص المجهولو الهوية عندئذ الذين كانوا يطلقون النار".

٧٠٥ - وأبلغ أحد العاملين الميدانيين من منظمة بتسيلم الاسرائيلية لحقوق الإنسان اللجنة الخاصة أن عدم اتخاذ اجراءات من جانب الإدارة المدنية عقب المذبحة أدى الى زيادة عدد الوفيات. وذكر ما يلي:

"لم تستدع الإدارة سيارات الإسعاف العسكرية، أو سيارات إسعاف المستشفيات الاسرائيلية، ولا حتى سيارات إسعاف المستوطنات الاسرائيلية في الخليل. واضطر ذلك مستشفيات الخليل الى استدعاء سيارات الإسعاف من القدس وبيت لحم ورام الله، على الرغم من وجود سيارات إسعاف في كل مستوطنة".

وينبغي الإشارة أيضا الى أن السلطات الاسرائيلية لا تسمح بالاتصالات اللاسلكية في سيارات الإسعاف الفلسطينية لأسباب أمنية، مما يجعل الاتصال بين سيارات الإسعاف والمستشفيات بالغ الصعوبة ويؤثر بصورة معاكسة على معالجة المصابين في حالات الطوارئ. ومن الناحية الأخرى، قالت لجنة التحقيق ما يلي:

"عرضت السلطات الطبية التابعة للإدارة المدنية، وكذلك وزارة الصحة ومستشفى هداسا، تقديم المساعدة (نقل المصابين جوا الى مستشفيات في اسرائيل، وتقديم الأدوية، وعرض العلاج في مستشفيات اسرائيل)، وقوبل ذلك بالرفض من المستشفيات العربية غير الحكومية، لأسباب غير طبية".

٧٠٦ - وكُشف النقاب خلال جلسات الاستماع التي عقدتها لجنة شمغر للتحقيق عن أن أوامر الجيش تحظر على الجنود إطلاق النار على المستوطنين، حتى في الحالات التي يقوم فيها المستوطنون بإطلاق النار بصورة غير مشروعة على السكان الفلسطينيين. وفسرت اللجنة ذلك بما يلي:

"إن التعليمات الخاصة التي تقيد إطلاق النار على اليهود في حالات الاضطرابات اقتضتها أيضا الظروف الموضوعية في يهودا والسامرة: فالعرب محظور عليهم حمل الأسلحة. أما الاسرائيليون فمسموح لهم بحمل الأسلحة، بل إن ذلك ضروري نظرا للحالة الأمنية السائدة في المنطقة. وعندما يصل جندي الى موقع ما ويرى يهوديا يصوب سلاحه تأهبا لإطلاق النار، فإنه عادة لا يعرف في لحظتها - أو دون أي إيضاح - ما إذا كان الشخص يطلق النار ردا على شيء آخر، دفاعا عن النفس ضد هجوم إرهابي، أم أنه فعل متعمد لإطلاق النار موجه الى شيئ ما، بدأه الشخص المسلح... أما إذا رأى جندي أحد السكان العرب يحمل سلاحا ويطلق النار، فإن التقييم الواقعي للحالة هو أنه يطلق النار تنفيذا لهجوم ما".

وذلك يؤكد الشكاوى التي يُجأر بها منذ وقت طويل من أنه في أي أمر يتعلق بالمستوطنين، ثمة افتراض مسبق بأنهم أبرياء، في حين أن الافتراض المسبق فيما يتعلق بالفلسطينيين هو أنهم مذنبون.

٧٠٧ - وأوضحت اللجنة أنه أُذن تدريجيا لأفراد الجيش وسكان قريات أربع وغيرهم من الاسرائيليين بحمل السلاح داخل مغارة الأنبياء. وذكرت فيما يتعلق بالمدعو باروخ غولدستين أنه:

"كان يرتدي زيه العسكري الذي يحمل شارة الرتبة، ظاهرا بمظهر ضابط الاحتياط الذي يؤدي واجبه. وبما أنه كان يخدم في الفوج، فلم يكن ليمنع من حمل سلاح داخل الكهف، حتى في حالة منع المواطن العادي من ذلك في نفس الظروف".

٧٠٨ - وعند انتهاء اللجنة من مهمتها، فإنها أوصت، في جملة أمور، بأن:

"يمنع الأشخاص الذين يحملون سلاحا من دخول الكهف منعا باتا، ويحظر على المدنيين والعسكريين حمل السلاح في الكهف، باستثناء قوة الأمن الخاصة العاملة في الكهف أو الوحدة المساندة التي تستدعى في حالات الطوارئ ... [واقترحت] إعادة صياغة تعليمات إطلاق النار لتكون واضحة العبارة فيما يتعلق بالاضطرابات وجرائم العنف".

وتثبت التوصية التالية صحة ادعاء منظمات حقوق الانسان وغيرها من الجهات بأن الجيش الاسرائيلي يقوم بصورة منتظمة بتسليح المستوطنين:

"ينبغي أن تستعرض سياسة توزيع الأسلحة على المواطنين اليهود في "يهودا والسامرة"، مرة في السنة على الأقل أو عقب الأحداث غير العادية".

٧٠٩ - وجدير بالاشارة أن المستوطنين المقيمين في مستوطنة قريات أربع ومنطقة الخليل كانوا من أعنف الموجودين في الأراضي المحتلة بأسرها. وجاء في التقارير أيضا أن المناطق الرئيسية الأخرى التي شهدت

اضطرابات بين المستوطنين في الضفة الغربية هي: مستوطنتا اريبل وقرني شمرون في منطقة طولكرم، ومستوطنات ألون موريه ومعالي افرايم وقرني شمرون في منطقة نابلس، ومستوطنة تسموت دوتان بالقرب من جنين، ومتيه بنيامين في منطقة الخليل. وفي ٢٥ آذار/مارس ١٩٩٤، أي بعد مضي شهر تماما على مجزرة الخليل، أفادت التقارير بأن أحد المستوطنين أطلق النار على رجل فلسطيني كان يسجد مصليا بالقرب من طريق عام في جنوب اسرائيل فأرداه قتيلا.

٧١٠ - ولاحظت اللجنة الخاصة باهتمام أن الحكومة الاسرائيلية قامت بعد مذبحة الخليل في ١٣ آذار/مارس ١٩٩٤ بحظر نشاط حركتي كاخ وكاهاناه هاي اللتين يعتبر أعضاؤهما من أكبر محرضي المستوطنين على ممارسة العنف ضد الفلسطينيين، واحتجزت زعماءها إداريا. وعلى سبيل المثال، أعلنت حركة كاخ مسؤوليتها عن مقتل رجل عمره ٥٤ سنة من ترمس أبا بالقرب من رام الله في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣. وكان باروخ غولدستين الذي ارتكب مجزرة مسجد الحرم الابراهيمي في الخليل عضوا في حركة كاخ. وبالاضافة إلى الحركتين الآنفتي الذكر، قام كذلك أعضاء "لجنة أمن الطرق" المنتسبة إلى حركة كاخ بالاعتداء على المدنيين وممتلكات العرب.

٧١١ - ولاحظت اللجنة الخاصة أن الكنيست اتخذ في ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٤ قرارا أدان به مجزرة الخليل، وقد اعتمد هذا القرار بأغلبية ٩٣ صوتا مقابل صوت واحد وامتناع ٧ أعضاء عن التصويت. وأعرب هذا القرار عن الصدمة العميقة التي شعر بها الكنيست، وأدان هذا "القتل الاجرامي الشنيع". وفي ٢٦ نيسان/ابريل ١٩٩٤، أصدرت وزارة العدل واللجنة الدستورية بالكنيست أوامر جديدة للمستوطنين تتعلق بإطلاق النار: وتمنع هذه الأوامر أي مستوطن من إطلاق النار على المهاجم (الفلسطيني) ما لم تكن حياة المستوطن معرضة لخطر مباشر.

٧١٢ - ومن الشواغل الرئيسية التي أعرب عنها الأشخاص الذين أدلوا بشهاداتهم أمام اللجنة الخاصة استخفاف الجيش الاسرائيلي المستمر بحياة سكان الأراضي المحتلة وسلامتهم. وأكد العديد من الذين تحدثوا أمام اللجنة الخاصة أن الجنود ما زالوا يطلقون النار بدون تريث وأن معظم الذين أطلق عليهم النار كانت إصاباتهم في الرأس أو العنق أو الصدر وأفضت إلى مصرعهم في جميع الحالات تقريبا. وأبلغ عن حوادث عديدة أطلق فيها الجنود النار بصورة عشوائية، وانطوت أحيانا كثيرة على استخدام الذخيرة الحية وإطلاقها على القصّر. وفي معظم الحالات لم يكن الجنود يطلقون النار دفاعا عن النفس، وكان الأشخاص الذين أصيبوا بطلقاتهم إما أصيبوا بها صدفة أو لم يكونوا مشتركين في أي عمل من أعمال العنف. ومن الأمثلة الصارخة على ذلك إصابة طفل عمره ٧ سنوات وطفلة عمرها ٨ سنوات بتلف في الكبد إثر إصابتهما بطلق ناري في الظهر في ٤ نيسان/ابريل ١٩٩٤ أمام مركز الصحة في جباليا. ونقلت التقارير أيضا أن الجنود الاسرائيليين استخدموا الأطفال في نيسان/ابريل أيضا كدروع بشرية أثناء إخماد الاضطرابات في مخيمي الجلزون وقلندية بالقرب من رام الله. وأفيدت اللجنة الخاصة بأنه منذ التوقيع على إعلان المبادئ في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ حتى نهاية تموز/يوليه ١٩٩٤، لقي ١٣٤ فلسطينيا حتفهم

على يد قوات الأمن الاسرائيلية، وكان ١٧ منهم دون السادسة عشرة من العمر. وفي اسرائيل، قتل ٦ فلسطينيين على يد قوات الأمن وفلسطيني واحد على يد مواطنين اسرائيليين.

٧١٣ - واستمرت أعمال الوحدات السرية التابعة لجيش الدفاع الاسرائيلي في الأراضي المحتلة بدون هوادة خلال الفترة الراهنة المستعرضة. وفي ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، أفادت صحيفة "جيروساليم بوست" بأن قائد وحدة "دوفديفان" السرية التابعة لجيش الدفاع الاسرائيلي صرح في تقرير نشرته مجلة الجيش "باماهانيه" بأن الوحدة لم تحد من أنشطتها عقب التوقيع على اعلان المبادئ. وكثيرا ما تسفر العمليات التي تقوم بها هذه الوحدات السرية في الأراضي المحتلة، إلى جانب انتهاكها للقانون الدولي فيما يتعلق بالاعدام خارج سلطان القضاء وبدون محاكمة تذكر، عن خسائر في الأرواح وإصابات خطيرة وتدمير للممتلكات الخاصة لفلسطينيين غير مستهدفين. ومن الأمثلة الصارخة على استمرار أعمال هذه الوحدات السرية، اغتيالها في ٢٨ آذار/مارس ١٩٩٤ ستة من "صقور فتح" في مخيم جباليا بقطاع غزة. وقيل إن هؤلاء الرجال، الذين لم يكونوا حتى على قائمة المطلوبين لدى الدوائر الأمنية، قتلوا بالرصاص أثناء توزيعهم منشورات سياسية والتحدث إلى المارة ولم يشتركوا في أي عمل من أعمال العنف. وقيل إن أحد هؤلاء الرجال تمكن من النجاة من طلقات الرصاص واللجوء إلى محطة بنزين مجاورة ولكن أحد أفراد الوحدة السرية لحقه وأخذ بخناقه وأطلق على رأسه الرصاص.

٧١٤ - وقتل عدد كبير آخر من سكان الأراضي المحتلة بالرصاص عند حواجز الجيش المنصوبة على الطرق. وقد نشر أن منظمة بتسيلم الاسرائيلية لحقوق الانسان أعلنت أن الجيش لا يلتزم بلوائحه الخاصة بإقامة الحواجز على الطرق على النحو الواجب، وأن الجنود المرابطين قرب هذه الحواجز ينتهكون أحيانا كثيرة قواعد إطلاق النار. فعلى الرغم من أن هذه القواعد تنص على أن يطلق الجنود النار على إطارات السيارات المشتبه فيها، فقد أبلغ عن حالات عديدة أطلق فيها الجنود رصاصهم على الحاجب الزجاجي مباشرة. وأطلعت اللجنة الخاصة على صور هذه السيارات. وأفادت التقارير في ٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ أن جيش الدفاع الاسرائيلي أغلق معظم نقاط التفتيش الدائمة، باستثناء الموجود منها في القدس، وذلك للبدء في إقامة نقاط تفتيش "مفاجئ" متنقلة.

٧١٥ - والجدير بالذكر أيضا أن عدد القتلى الاسرائيليين زاد زيادة كبيرة خلال الفترة المستعرضة. وأفيد أن عدد الاسرائيليين الذين لقوا مصرعهم في ظروف الانتفاضة ارتفع في عام ١٩٩٣ بما يزيد على ٥٠ في المائة عما كان عليه في عام ١٩٩٢. ولقي ٢٨ اسرائيليا مصرعهم على يد فلسطينيين خلال الفترة الراهنة المستعرضة.

٧١٦ - وقد خف العنف نوعا ما في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة بعد التوقيع على إعلان المبادئ، ولكن الاضطرابات تجددت في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر وبداية كانون الأول/ديسمبر وأسفرت عن عديد من الاصابات. وأصبحت المجابهات عنيفة بصورة متزايدة إثر الهجوم بالقنابل في العنولة والخضيرة يومي ٦ و ١٣ نيسان/ابريل. وقبل التوقيع على اتفاق القاهرة في ٤ أيار/مايو، أصدرت القيادة المركزية للجيش

الاسرائيلي - وفقا لما جاء في التقارير - مبادئ توجيهية جديدة لاطلاق النار انطبقت بوجه خاص على حالات الشغب وإلقاء الحجارة وحظرت استخدام الذخيرة الحية إلا في "الحالات التي تكون فيها الحياة معرضة لخطر حقيقي". وخف العنف كثيرا بعد تسليم النقاط العسكرية ومخافر الشرطة إلى الفلسطينيين عندما انسحب جيش الدفاع الاسرائيلي رسميا من أريحا وقطاع غزة وعندما تسلمت الدوريات المشتركة بين الاسرائيليين والفلسطينيين مهامها في ٢١ أيار/مايو. وفي ٢٢ حزيران/يونيه، أفاد رئيس الأركان لجنة الكنيست للشؤون الخارجية والدفاع بأن عدد الهجمات في مناطق الحكم الذاتي والأراضي المشمولة بالادارة وداخل اسرائيل انخفض انخفاضا كبيرا جدا في الأشهر الأربعة الماضية، ولكنه حذر من أن هذا الانخفاض قد يكون مؤقتا. ومنذ ذلك الحين، نشبت في ١٧ تموز/يوليه عند نقطة التفتيش "إريتس" بين اسرائيل وقطاع غزة مجابهة عنيفة نجمت عن الاجراءات المضنية والمفرطة في الطول للتحقق من صحة تصاريح العمل، وأسفرت عن مقتل اثنين من الفلسطينيين وجندي اسرائيلي وإصابة نحو ٧٠ شخصا بجراح. ووقعت في الآونة الأخيرة حوادث عنف متفرقة في الخليل ونابلس ورام الله.

٧١٧ - وعلى الرغم من أن ممارسات مضايقة المدنيين الفلسطينيين قد قلت بصفة عامة خلال الفترة المستعرضة، فقد أفادت الأنباء أنه في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ كتبت تامار غوزانسكي عضو الكنيست رسالة احتجاج إلى وزير العمل والشؤون الاجتماعية بسبب شكاوى قدمها عمال فلسطينيون يعملون في اسرائيل أوقفتهم شرطة الحدود لعمليات تفتيش مهينة استمرت ما يزيد على ساعة في نقاط يتجمعون فيها لكي يستقلوا سيارات إلى منازلهم. وقيل إنها أشارت إلى أن الأمن يعد تعليلا غير قابل للتصديق لإجراء عمليات التفتيش نظرا لأن العمال كانوا راحلين عن اسرائيل. ويتعرض المدنيون أحيانا للمضايقة ويحطم أثاثهم وتنهب ممتلكاتهم أثناء عمليات البحث عن المطلوب القبض عليهم.

٧١٨ - وقد واصلت السلطات الاسرائيلية فرض إجراءات العقاب الجماعي على سكان الأراضي المحتلة خلال الفترة المتصلة بهذا التقرير. واستمر فرض حظر التجول في الليل وعلى مدار الساعة في أوقات مختلفة على مواقع عديدة. وأكد الشهود الذين أدلوا بشهاداتهم أمام اللجنة الخاصة أنهم يعتقدون أنه لم يكن هناك مبرر، على وجه الخصوص، لفرض حظر التجول على الفلسطينيين وعلى سائر السكان العرب في الخليل بعد مذبحة الحرم الابراهيمي التي كانوا ضحاياها. وأعلنت الخليل منطقة عسكرية مغلقة وفرض في المدينة حظر التجول على مدى الأربع وعشرين ساعة. كذلك فرض حظر التجول في جميع مدن الضفة الغربية ومعظم مدن قطاع غزة لمدة أسبوع أو أسبوعين. وظلت الخليل خاضعة لحظر التجول لمدة تزيد على شهر. ولكن هذا الإجراء لم يشمل المستوطنين. وفي الفترة الممتدة من ٢٦ شباط/فبراير إلى ٢ آذار/مارس فرض حظر التجول على معظم الضفة الغربية وقطاع غزة وطبق الإجراء ذاته على مخيم جباليا بعد مقتل ستة من أعضاء حركة صقور فتح. وفرض حظر تجول على الخليل لمدة ٨ ساعات في اليوم بين ٧ و ١١ تموز/يوليه بعد مقتل فتاة اسرائيلية تبلغ من العمر ١٧ عاما. وفي ١٧ أيار/مايو رفع حظر التجول الليلي الذي كان مفروضا على قطاع غزة لمدة سبع سنوات.

٧١٩ - ولم يلغ رسميا إغلاق الأراضي المحتلة وتقسيمها الفعلي إلى خمس مناطق منفصلة هي الضفة الغربية الشمالية، والضفة الغربية الجنوبية ومنطقة القدس وقطاع غزة والجولان السوري المحتل، الذي بدأ سريانه في نهاية آذار/مارس ١٩٩٣ وظل ينفذ بقدر أكبر أو أقل من الصرامة خلال الفترة التي يتناولها التقرير. وتأثر بهذا الإجراء نحو مليوني فلسطيني يعيشون في الأراضي المحتلة. وبعد مذبحة الخليل في ٢٥ شباط/فبراير ١٩٩٤ وهجمات القنابل التي وقعت في اسرائيل في ٦ و ١٣ نيسان/أبريل، أغلقت الأراضي المحتلة بإحكام تام تقريبا.

٧٢٠ - وقبل تطبيق الإغلاق لأول مرة في ٣١ آذار/مارس ١٩٩٣، اعتاد نحو ٠٠٠ ١٢٠ من سكان الأراضي المحتلة الذين يعتمد اقتصادهم اعتمادا كليا تقريبا على اقتصاد اسرائيل أن يعملوا داخل الخط الأخضر. بل إن الإغلاق المحكم تقريبا زاد من سوء الحالة الاقتصادية الحرجة بالفعل السائدة في الأراضي المحتلة، ولا سيما في قطاع غزة حيث يقدر معدل البطالة بنسبة تتراوح بين ٤٥ و ٥٠ في المائة. ويقدر حاليا معدل البطالة في الضفة الغربية بنسبة ٣٠ في المائة.

٧٢١ - وشل إغلاق الأراضي المحتلة الحياة بصفة عامة وتسبب في نقص شديد في الأغذية وبدأ عدد كبير من الأسر، لا سيما أسر السجناء، في تلقي مساعدة غذائية طارئة من الأمم المتحدة. ووقت وضع الصيغة النهائية لهذا التقرير، كان نحو ٠٠٠ ٥٠ عامل فلسطيني يعملون ثانية في اسرائيل، وهو نفس المستوى الذي كان سائدا تقريبا قبل مذبحة الخليل. وأعطيت أفضلية عند إصدار التصاريح للفلسطينيين المتزوجين الذين تجاوز أعمارهم ٢٧ عاما وكانوا يعملون في اسرائيل لمدة خمس سنوات.

٧٢٢ - وأشار تقرير نشرته منظمة العمل الدولية في عام ١٩٩٤ إلى أن اقتصاد الأراضي المحتلة ما زال اقتصادا ناقص النمو، ومجزأ، وتابعا، وخاضعا لقيود شديدة، ومُعرضا لصدمات خارجية لا يمكن التنبؤ بها، وغير خاضع تقريبا لأي نوع من الإدارة. كما أشار إلى أن المراقبين المطلعين يقدرون أن الفقر في زيادة ولا يمكن السيطرة عليه إلا عن طريق برامج المساعدة الخاصة التي توفر لآلاف الأسر المعيشية التي ليس لها عائل. وأخيرا ذكر التقرير أنه على الرغم من وجود بوادر مشجعة فإن كثيرين من الفلسطينيين لا يزالون يشكون في إمكانية احتمالات حدوث نمو وتنمية اقتصاديين سريعين.

٧٢٣ - وأبلغت اللجنة الخاصة بأن السلطات الاسرائيلية قد أذنت لأصحاب الأعمال بجلب عمال من بلدان أجنبية لتعويض الخسارة في القوة العاملة التي نتجت عن الإغلاق، وأشارت الأنباء إلى أنه تم تشغيل هؤلاء العمال في الزراعة والبناء على وجه الخصوص. وفي ١٠ نيسان/أبريل ١٩٩٤، قرر مجلس الوزراء منح تصاريح عمل جديدة لعمال أجانب يبلغ عددهم ٠٠٠ ١٨ عامل ليحلوا محل العمال الفلسطينيين غير المسموح لهم بدخول اسرائيل. وفي ٢٩ أيار/مايو، أصدر مجلس الوزراء إذنا باستقدام ٠٠٠ ٢٥ من عمال البناء الأجانب. ووقت وضع الصيغة النهائية لهذا التقرير، كانت وزارة الداخلية قد وافقت على تصاريح مجموعها ٦٤٤ ١٤ تصريحا لعمال أجانب معظمهم من رومانيا وبلغاريا وتايلند.

٧٢٤ - وثمة مثال آخر على خطورة الحالة الاقتصادية، ولا سيما في قطاع غزة، أحيطت اللجنة الخاصة علما به وهو عمليات القطع المتكرر لإمدادات التيار الكهربائي. ولا يستطيع عدد ضخم من سكان الأراضي المحتلة، الذين ظلوا دون دخل، سداد فواتير الكهرباء. وأشارت الأنباء إلى أن قطع التيار يفرض على أحياء بأكملها حتى لو كان بضعة أشخاص فقط هم الذين لم يسددوا فواتيرهم. وأبلغت اللجنة بمثال مأساوي عن رضيع حديث الولادة كان مريضا ويجب أن يتناول طعاما خلط في الخلاط. وقيل إن والد الرضيع كان عليه أن ينتقل من طرف إلى آخر في قطاع غزة بحثا عن مكان تتوافر فيه إمدادات الكهرباء لكي يعد الطعام بالطريقة المناسبة. ومات الرضيع.

٧٢٥ - كذلك أسفر الإغلاق التام للأراضي المحتلة عن نقص شديد في الأدوية والمعدات الطبية والجراحية فضلا عن الأغذية في مستشفيات الأراضي المحتلة التي تتوافر لديها عادة لوازم للطوارئ أقل بكثير مما يتوافر لدى مستشفيات اسرائيل. وقال شاهد أدلى بشهادته أمام اللجنة الخاصة إن الحالة الطبية داخل الأراضي المحتلة، ككل، متخلفة عن الحالة السائدة في اسرائيل بما يتراوح بين عشرين عاما وثلاثين عاما وأن الأراضي المحتلة تعتمد تماما على اسرائيل في هذا الصدد.

٧٢٦ - وعلى سبيل المثال فإنه نتيجة للإغلاق، سجل مستشفى المقاصد في القدس الشرقية انخفاضا بلغ ٥٥ في المائة في عدد مرضى العيادة الخارجية وانخفاضا بلغ ٢٧ في المائة في عدد المرضى المقيمين. ووصفت الحالة في قطاع غزة بأنها أسوأ حالة ممكنة، حيث لا تتوافر أية رعاية للأورام. ولا يمكن معالجة المرضى الذين يحتاجون إلى معالجة بالإشعاع أو معالجة بالمواد الكيميائية إلا في اسرائيل. وأبلغت اللجنة الخاصة بحالة خطيرة على وجه الخصوص لإمرأة من قطاع غزة كان يجب علاجها بالإشعاع يوميا في اسرائيل وكان زوجها يضطر للانتظار مدة تصل إلى ثماني ساعات أمام الإدارة المدنية كل يوم للحصول على تصاريح دخول إلى اسرائيل. وفي نهاية نيسان/أبريل ١٩٩٤ كانت هناك مشكلة أيضا في إمدادات الأكسجين في قطاع غزة لأن الشاحنات التي تحمل اسطوانات الأكسجين الفارغة لإعادة ملئها في اسرائيل لم يكن مسموحا لها بالدخول. وتعين نتيجة لذلك وقف جميع العمليات الاختيارية.

٧٢٧ - والخدمات الصحية التي تقدمها المؤسسات الطبية في الأراضي المحتلة بصفة عامة ليست رديئة فحسب بل إن قدرات المستشفيات محدودة أيضا. فعلى سبيل المثال، تشير منظمة الصحة العالمية إلى أنه ينبغي أن تكون نسبة الأسرة المتوافرة إلى عدد المرضى في منطقة ما سريرين على الأقل لكل ١ ٠٠٠ شخص. وفي قطاع غزة تبلغ نسبة الأسرة المتوافرة في المستشفيات بالنسبة لعدد السكان ١,١ لكل ألف شخص في حين تبلغ هذه النسبة في اسرائيل ٦,١ من الأسرة لكل ١ ٠٠٠ شخص. وتخدم سيارة الإسعاف ٥ ٠٠٠ شخص في اسرائيل و ١٦ ٠٠٠ شخص في قطاع غزة. وأفادت التقارير أنه عندما بلغت حصة الفرد في الإنفاق الحكومي على الرعاية الصحية ٥٠٠ دولار في اسرائيل تراوح الإنفاق ذاته في الأراضي المحتلة بين ١٨ دولارا و ٢٣ دولارا. ووقت وضع الصيغة النهائية لهذا التقرير، كانت نسبة السكان الفلسطينيين في الأراضي المحتلة الذين تغطيهم خطة التأمين الصحي التي توفرها الإدارة المدنية ٢٥ في المائة فقط.

٧٢٨ - وصوبت النيران أيضا على المستشفيات والمؤسسات الطبية وتعرضت للإغارة أو استخدمت كمخافر أمامية للجيش في عمليات شملت البحث عن الهاربين أو قمع الاضطرابات. وفي ٢ آذار/مارس ١٩٩٤ أفادت التقارير أن الرياح حملت الغازات المسيلة للدموع التي أطلقت في فناء مستشفى عالية في الخليل إلى جناح الأطفال وتعين نقل الأطفال من الجناح إلى مدرج العمليات الجراحية. وفي ٢٢ و ٢٣ آذار/مارس أفادت التقارير أن الجيش بالإضافة إلى تفجيره عبوات ناسفة، قد قام طوال الليل وخلال شطر من اليوم التالي بإطلاق صواريخ مضادة للدبابات من فوق سطح مستشفى محمد على محتسب للأطفال في الخليل على منزل كان يعتقد أن أعضاء من الجناح المسلح لحماس يختبئون فيه. وبالإضافة إلى ذلك، قطعت الكهرباء عن المدينة كلها خلال هذه العملية. ويمكن أن تكون لهذه الأحداث آثار سيكولوجية سلبية دائمة على الأطفال في المستشفى. وفي ٢ تموز/يوليه ١٩٩٤، أغار نحو ١٠٠ من أفراد شرطة الحدود الاسرائيلية وأفراد الأمن على مستشفى أوغستا فيكتوريا في القدس واقتحموا الغرف وأماكن إجراء العمليات وسببوا إتلافا للأثاث والأبواب. بل أشارت الأنباء إلى أنهم دخلوا غرفة امرأة كانت قد وضعت وليدها للتو وأساؤوا معاملة زوجها.

٧٢٩ - وقد حد أيضا اندلاع أعمال العنف وتدهور حالة حقوق الإنسان الناجم عنه من التمتع بعدد من الحريات الأساسية، حيث تأثرت في معظمها من جراء إغلاق الأراضي المحتلة بعد حوادث الخليل والعفولة والخضيرة. وهذا الإغلاق إلى جانب فرض حظر صارم للتجول قيدا معا من حرية تنقل السكان تقييدا حادا. بل فرضت "إغلاقات إقليمية" في جنين وطولكرم وقلقيلية تحظر على السكان السفر خارج حدود المدينة.

٧٣٠ - وفي أعقاب مذبحة الخليل، قُيد التمتع بحرية الأديان بإغلاق مغارة الأنبياء حيث يوجد الحرم الإبراهيمي، لمدة خمسة أسابيع. ونظرا للظروف الناشئة عن الحادث، فرضت القيود أيضا على حركة المصلين المسلمين في منطقة الحرم وكذا على المصلين اليهود الذين يتوجهون إلى الحائط الغربي بالقدس. وفي ٢٠ آذار/مارس ١٩٩٤، أفادت التقارير بأنه لن يسمح بإقامة صلاة الجمعة في منطقة الحرم سوى للأشخاص الذين تتجاوز أعمارهم ٤٠ سنة. وقدر عدد المصلين بما يقل ١٠ مرات عن العدد الذين يقيمون صلاة الجمعة في رقعة الجامع خلال شهر رمضان.

٧٣١ - وألغيت جميع التراخيص التي تسمح بالدخول الى إسرائيل في أعقاب حادث السيارة المتفجرة الانتحاري الذي وقع في العفولة في ٦ نيسان/ابريل ١٩٩٤، حيث قتل ٨ أشخاص وجرح ٤٤ وبعد انفجار قنبلة قتلت ٥ اسرائيليين وجرحت ٣٢ آخرين في المحطة المركزية للحافلات في الخضيرة في ١٣ نيسان/ابريل. وفي ٢٠ ايار/مايو، ألغت السلطات الإسرائيلية جميع تراخيص الدخول القديمة بعد قتل اسرائيليين إثنين في إرتيس في ذلك اليوم. وأغلق قطاع غزة إغلاقا محكما لمدة أسبوع. وفي ٢١ حزيران/يونيه ، ذكرت جمعية حقوق الإنسان في إسرائيل في تقريرها السنوي أن دائرة الأمن العام تسحب باطراد تراخيص العمل من سكان الأراضي الذين يرفضون التعاون مع السلطات الإسرائيلية. وفي ٣٠ حزيران/يونيه ، أعلن عن منع حاملي بطاقات هوية الضفة الغربية من دخول القدس.

٧٣٢ - ولاحظت اللجنة الخاصة باهتمام ان الإدارة المدنية في الضفة الغربية قد وافقت على ١١٥ طلبا لجمع شمل العائلات في منطقة نابلس في ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٤.

٧٣٣ - غير أنه ذكر أن عددا من الأعيان الفلسطينيين قد منعوا من حضور اجتماعات في "دار الشرق"، مقر منظمة التحرير الفلسطينية في القدس الشرقية. وفي ٥ حزيران/يونيه ، صرح وزير الشرطة الإسرائيلي بأن إسرائيل ستمنع الفلسطينيين من فتح مكاتب جديدة في القدس الشرقية وستعتقل اي حراس مسلحين في المكاتب القائمة. وأفادت التقارير بأن رئيس الوزراء اسحاق رابين قد صرح بأن إسرائيل ستحد أنشطة "دار الشرق" لمنع الفلسطينيين من إدارة حكمهم الذاتي من خارج غزة وأريحا. غير أنه في ١٤ حزيران/يونيه، قررت الحكومة الإسرائيلية عدم تقديم تشريع يرمي الى تقييد الأنشطة السياسية الفلسطينية في القدس الشرقية.

٧٣٤ - ولا تزال حرية التعليم تتعرض للعرقلة من حين لآخر في كل الأراضي المحتلة، لاسيما فيما يتعلق بتنقل الطلاب والمدرسين بين قطاع غزة والضفة الغربية، رغم اعتبارهما كيانا إقليميا واحدا في اتفاق القاهرة. وتضرر من هذه التدابير التقييدية الناجمة عن الإغلاق ما يزيد على ١٣٠٠ طالب صادرت السلطات الإسرائيلية بطاقات هوياتهم. وغالبا ما أدت الإجراءات البيروقراطية الطويلة التي تنطوي عليها عملية إعادة تقديم طلب الحصول على التراخيص أو تجديدها الى ضياع وقت الدراسة أو توقيفها. وفي أعقاب مذبحة الخليل، لم تفتح جميع المدارس الحكومية والمدارس الخاصة والمدارس التي تديرها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى إلا في ١٦ آذار/مارس ، أي بعد ١٨ يوما من الإغلاق في الضفة الغربية و ١٤ يوما من الإغلاق في قطاع غزة. ولم يتمكن الطلبة القادمون من غزة من إتمام امتحانات منتصف السنة في الضفة الغربية. وبالإضافة الى ذلك، استمر اقتحام الجيش للمباني التعليمية، بما فيها مباني الوكالة .

٧٣٥ - وألقيت على مركبات المدارس قذائف الغاز المسيل للدموع والقنابل الصاعقة واعتقل الطلاب في العديد من المناسبات. وفي ٢٤ آذار/مارس، تعينت معالجة ثلاث فتيات من مدرسة جباليا الابتدائية للبنات بسبب استنشاقهن للغاز المسيل للدموع. ومن الجدير بالذكر أن قنبلة الغازالمسيل للدموع حينما تلقى في مكان محصور، فإنها يمكن أن تحدث إصابات خطيرة كالآلام الحادة في العينين والإختناق. وإذا كان الأشخاص صغارا في السن أو مسنين أو مرضى، فإن استنشاق مقادير مفرطة من الغاز المسيل للدموع قد يفضي الى الموت.

٧٣٦ - أما فيما يتعلق بحرية التعبير، فإن التقارير أفادت بأن الصحفيين الذين يغطون أعمال الشغب التي يقوم بها المستوطنون في الأراضي يتعرضون "للمضايقة المتواصلة" على يد جيش الدفاع الإسرائيلي. وأمر بإغلاق بعض مناطق الأراضي المحتلة في وجه الصحفيين، مما حال دون تغطيتهم لعملية الانسحاب. وبالإضافة الى ذلك، ذكر أنه لم يسمح بحرية الدخول إلى أريحا وضمان التغطية الصحفية لعملية تسليم

السلطات سوى لخمسة عشر صحفيا من الحاملين لجوازات سفر أجنبية وبطاقات الصحافة الأجنبية بعد أن وقعوا على وثيقة تعفي الجيش من المسؤولية عن سلامتهم. ولم يسمح للصحفيين المحليين بالدخول.

٧٣٧ - وفي خلال الفترة المستعرضة، وجه الانتباه بصفة خاصة الى التساهل في إقامة العدل تجاه المستوطنين، الذي كانت مذبحة الخليل من أسوأ نتائجه المفجعة. ورغم أن تحقيقا حكوميا قد توصل الى أن ثمة "حالات خلل جوهرية" في الطريقة التي تعاملت بها الشرطة مع الجرائم المنسوبة الى المستوطنين اليهود في الأراضي المحتلة منذ فترة مبكرة تعود الى عام ١٩٨٢، فإنه لم تتخذ أي خطوات تذكر لمعالجة الحالة، مما يعني عمليا أن ثمة موافقة ضمنية على ذلك. ونادرا ما تتابع الشكاوى الرسمية التي يتقدم بها الفلسطينيون ضد المستوطنين. واستنادا الى بحث قامت به المنظمة الإسرائيلية "بيتسليم" لحقوق الإنسان، فإنه من أصل ٦٢ دعوى تتعلق بجرائم قتل ارتكبها المستوطنون ضد الفلسطينيين منذ بداية الانتفاضة، لم تسفر ٧٥ في المائة منها عن أي مقاضاة جنائية. وحتى عندما توجه التهم، فإن المستوطنين الذين لا تتم إدانتهم غالبا بالقتل العمد، يحكم عليهم بالسجن لمدد تتراوح بين ٣ و ٦ أشهر. وقد سجلت لجنة التحقيق التي يرأسها القاضي شفار نقطة هامة في هذا الصدد حيث أعلنت أن: "الشرطة تعتقد أيضا أنها غير ملزمة بالتحقيق ما لم يتقدم ضحايا الجريمة شخصيا بشكوى، ولا تكفي الشكوى التي يتقدم بها جندي شهد الجريمة مثلا". واعتبرت هذا النهج " مخالفا للنهج المقبول بموجب قانوننا المتعلق بطريقة فتح تحقيق (...) لا سيما في الظروف التي يوجد فيها سبب يدعو الى الاعتقاد بأن الضحية يخشى التقدم بشكوى لدى الشرطة".

٧٣٨ - وذكر أن صحيفة "يدعوت أحرونوت" الإسرائيلية نشرت مقابلة صحفية مع القائد العسكري للخليل في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ أكد فيها ما ذكر من أن المستوطنين الذين يقتادهم جيش الدفاع الإسرائيلي الى المحكمة يفرج عنهم عادة بعد نصف ساعة، في انتظار تحقيق الشرطة الذي نادرا مايسفر عن نتائج. وأضاف، فيما ذكر، أنه ليس لديه إذن بمطاردة أو اعتقال الأطفال اليهود الذين يهاجمون ممتلكات العرب بينما يعتقل الأطفال العرب بسبب جرائم مماثلة ولا يفرج عنهم إلا بعد أن يدفع أقاربهم غرامات فادحة.

٧٣٩ - واستمرت ممارسة فرض أحكام على الفلسطينيين أقسى من تلك التي يحكم بها على الإسرائيليين الذين يرتكبون جرائم مماثلة. ففي ١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، أوردت صحيفة 'جيروسالم بوست' أن المحاكم العسكرية في الأراضي تفرض منذ التوقيع على إعلان المبادئ أحكاما أشد قساوة على انتهاكات الأمن. وساقت مثال شاب فلسطيني عمره ١٧ سنة حكم عليه بالسجن لمدة ٨ أشهر لرشقه بالحجارة مركبة عسكرية. وفي ٣ تموز/يوليه، حكمت المحكمة العسكرية لنابلس على فلسطيني في الخامسة عشرة من عمره بالسجن لمدة ١٥ شهرا لرميه الحجارة على قوات جيش الدفاع الإسرائيلي. وذكر أن هذه الانتهاكات يعاقب عليها عادة بشهرين سجنا. وعلى النقيض من ذلك، حكمت محكمة قضاء تل أبيب في ٢٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ على شرطي الحدود بواز ناهماني بستة أشهر سجنا نافذة وسنة موقوفة التنفيذ لقتله عصام مغربي البالغ من العمر ١٣ سنة.

٧٤٠ - غير أن اللجنة الخاصة لاحظت باهتمام أن محكمة قضاء حيفا قد حكمت، في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، بتعويض قدره ٢٣٠ ٤٦٨ دولارا تقريبا لمصلحة أشرف محمود إبراهيم ، البالغ من العمر ١٨ سنة، من مخيم نور الشمس للاجئين في الضفة الغربية، الذي كف بصره برصاص جيش الدفاع الإسرائيلي في ايار/مايو ١٩٨٦. كما لاحظت اللجنة أن محكمة قضاء القدس قد حكمت، في ٩ حزيران/يونيه ١٩٩٤، بتعويض قدره ٥٠٠ ١٧ دولار تقريبا لمصلحة أسرة محمود أيوب الذي قتله جيش الدفاع الإسرائيلي منذ خمس سنوات خلت.

٧٤١ - وعلى الرغم من نقل سلطات الحكومة العسكرية الاسرائيلية في غزة وأريحا الى السلطات الفلسطينية بعد توقيع اتفاق القاهرة في ٤ أيار/مايو، ظلت القوانين والأوامر العسكرية التي كانت تنفذ في هذه المناطق سارية المفعول، مما يشكل عقبة أمام تحقيق حكم ذاتي حقيقي. ومن الجدير بالذكر أن ما يزيد على ٤٠٠ ١ أمر عسكري صدرت في الضفة الغربية وما يزيد على ١٠٠ ١ في قطاع غزة.

٧٤٢ - ولم تبلّغ اللجنة الخاصة عن وقوع أي عمليات إبعاد خلال الفترة المستعرضة. وقد استمر السماح لعدد من الذين أبعدوا لفترات طويلة بالعودة على مراحل الى الأراضي المحتلة بعد توقيع إعلان المبادئ. أما بالنسبة للمبعدين الذين كانوا قد أبعدوا الى ما يسمى بـ "الحزام الأمني" في جنوب لبنان في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، فقد عادوا جميعهم بحلول نهاية عام ١٩٩٣، باستثناء ١٨ شخصا منهم، وبقي ١٧ من هؤلاء في الجمهورية العربية السورية. وقد اعتقل عدد من أولئك الذين عادوا، وسجنوا لارتكابهم جرائم مختلفة. وفي دمشق تمكنت اللجنة الخاصة من مقابلة ثلاثة من المبعدين السابقين الـ ١٧، أعطوا وصفا تفصيليا لظروف إبعادهم.

٧٤٣ - وبوجه عام، لم تتحسن ظروف الاحتجاز في أثناء الفترة المستعرضة. وقد قام السجناء، على ما تذكر التقارير، بمظاهرات احتجاجا على نقص المياه وتقصير وقت الاستحمام والافتقار الى الهواء النقي في الزنزانات نتيجة وضع أغطية على النوافذ، والاحتجاز في زنزانات منفردة ومصادرة الأغراض الشخصية للسجناء. وبعد مذبحة الخليل، شكا السجناء من عدم السماح لهم باستقبال زوار من أفراد أسرهم. وبعد الانفجارات التي حدثت في العنولة والخضيرة، ذكرت التقارير أن السلطات الاسرائيلية أعادت في ١١ نيسان/ابريل جميع الحافلات التي كانت متوجهة الى السجن في صحراء النقب على الرغم من أن جميع الزوار على متنها كانت لديهم تصاريح خاصة حصلوا عليها عن طريق الإدارة المدنية ولجنة الصليب الأحمر الدولية.

٧٤٤ - وترحب اللجنة الخاصة بإغلاق قسم نيتسان للحبس الانفرادي في سجن الرملة في أيار/مايو ١٩٩٤ حيث وصفت ظروف الاحتجاز بأنها دون المستوى الإنساني. وأفادت التقارير أن السجناء الذين احتجزا في نيتسان نقلوا الى سجون الجنيد وبير سبع والنقحة. بيد أن اللجنة الخاصة أبلغت بأن هناك سجونا ومراكز احتجاز اسرائيلية أخرى لا تزال تضم عنابر للحبس الانفرادي.

٧٤٥ - واستمر التعذيب وسوء معاملة السجناء، في أثناء الفترة المستعرضة وخاصة في أثناء الاستجواب. وفيما يلي بعض طرق الاستجواب التي لم تنكر السلطات الاسرائيلية اتباعها كما تذكر التقارير: تغطية الرأس والوجه بأكياس قذرة وأحيانا مبتلة، والحبس الانفرادي والحرمان من النوم لفترات طويلة، وهو ما يتحقق في كثير من الحالات نتيجة فرض أوضاع جسمانية صعبة على السجين مثل أن يشد وثاق سجين في كرسي صغير للغاية. وقد استخدم هذا الكرسي عند استجواب السيد باسم تميمي وهو من النبي سالم بالقرب من رام الله وقد قامت وكالة شاباك، وهي وكالة الاستخبارات الاسرائيلية الرئيسية في المسائل المتعلقة بالأمن الداخلي، بتعذيبه بعد اعتقاله في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، وذلك بعد شهرين تقريبا من توقيع إعلان المبادئ. وخلال إدلائه بشهادته أمام أعضاء اللجنة الخاصة، وصف السيد التميمي بالتفصيل المعاملة التي لقيها خلال الاستجواب (الفقرات ٥٧٠-٥٧٣).

٧٤٦ - وتوفي شخصان في الاحتجاز خلال الفترة المستعرضة. ففي ٧ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣، انهار سجين الأمن أحمد عادل حسن اسماعيل، ٤٣ سنة، فيما كان يمارس رياضة العدو في ساحة سجن نابلس. وفي ٢٥ تشرين الأول/اكتوبر، توفي يحيى عبد اللطيف علي الناطور، ٢٤ سنة، نتيجة إهمال طبي في سجن الجنيد بينما كان يقضي السنة الثالثة من فترة سجنه وهي ١١ سنة. وكان السيد الناطور يعاني من مرض في القلب والكلى وتفيد التقارير بأنه بدأ يعاني من مشاكل صحية بعد فترة استجوابه التي استغرقت ٧٠ يوما.

٧٤٧ - وفي نيسان/ابريل ١٩٩٤، نشرت هيئة العفو الدولية تقريرا معنونا "اسرائيل والأراضي المحتلة: تعذيب المحتجزين السياسيين وإساءة معاملتهم" أعربت فيه عن بالغ القلق بشأن استمرار لجوء السلطات الاسرائيلية الى التعذيب وسوء المعاملة. فقد رئي أن الحبس الانفرادي لفترات طويلة يوضع خلالها المحتجزون بمعزل تام عن العالم الخارجي يزيد من مخاطر التعذيب. وأشار التقرير أيضا الى أن التعذيب وسوء المعاملة يحدثان قصورا في إقامة العدل حيث يعمد الجهاز القضائي، في كثير من الحالات، كما تذكر التقارير، بالإضافة الى ضغطه على المحتجزين لقبول مساومات للتخفيف من التهم الموجهة اليهم، الى استخدام الاعترافات والأقوال الأخرى التي تنتزع خلال الحبس الانفرادي كأدلة رئيسية ضد المحتجزين الذين يحضرون للمثول أمام المحاكم العسكرية في الأراضي المحتلة.

٧٤٨ - وفي حزيران/يونيه ١٩٩٤ نشرت منظمة مراقبة حقوق الإنسان/الشرق الأوسط تقريرا معنونا "التعذيب وسوء المعاملة: استجواب اسرائيل لفلسطينيين من الأراضي المحتلة"، يفيد بأنه على الرغم من انسحاب معظم القوات الاسرائيلية من غزة وأريحا، لا تزال أجهزة الاستجواب الاسرائيلية تمارس التعذيب وسوء المعاملة في مناطق الضفة الغربية التي لا تزال تخضع للحكم العسكري الاسرائيلي المباشر. واتهم التقرير كلا من دائرة الأمن العام وجيش الدفاع الاسرائيلي بإساءة معاملة الفلسطينيين الذين يحتجزون لغرض استجوابهم، وذلك بصورة منتظمة وقاسية. ويستند التقرير فيما يستند الى مقابلات أجريت مع ٣٦ فلسطينيا، تم استجواب ١٠ منهم خلال الفترة التي انقضت منذ توقيع إعلان المبادئ في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣. ووفقا للتقرير، كثيرا ما كان المحتجزون يتعرضون لأسلوب منتظم ومنسق ومؤلم بصورة متعاظمة

من القيود المادية والضغوط النفسية لمدد طويلة كانوا يحرمون خلالها عادة من زيارات محاميهم وأسرهم. ويشير التقرير الى أن حالات سوء المعاملة لم تكن تجاوزات منعزلة، ولكنها كانت بالأحرى تشكل نمطا لم يكن ليستمر بدون موافقة السلطات الاسرائيلية. وقد أنكر الجيش الاسرائيلي الادعاءات المتعلقة بالتعذيب الواردة في التقرير، ولكنه ذكر أنه سمح للمستجوبين باستخدام بعض الضغوط لانتزاع معلومات بشأن الهجمات الوشيكة، وتشمل هذه الوقوف والسماع الى موسيقى صاخبة لمدد طويلة.

٧٤٩ - والمبادئ التوجيهية السرية للمستجوبين التابعين لدائرة الأمن العام والواردة في تقرير لجنة لانداو، وهي مبادئ مذكورة في التقارير السابقة للجنة الخاصة، تسمح باستخدام "ضغوط بدنية معتدلة" في أثناء عمليات الاستجواب. ونادرا ما جرى تحقيق في الشكاوى المقدمة ضد المستجوبين. واللجنة الخاصة ترحب باعتماد الكنيست في شباط/فبراير ١٩٩٤ تشريعا جديدا يقضي بأن تحقق في الشكاوى المقدمة ضد المستجوبين التابعين لدائرة الأمن العام وحدة خاصة تابعة لوزارة العدل تكون مسؤولة أيضا عن التحقيق في الشكاوى المقدمة ضد الشرطة. وكان الغرض من هذه الخطوة هو أن تحول دون نشوء حالة يكون فيها المحققون أنفسهم هم موضوع التحقيق. وكانت هذه الشكاوى في السابق تحال الى الشرطة التي كثيرا ما كان لضباطها روابط مهنية وثيقة مع محققي دائرة الأمن العام.

٧٥٠ - وفي ٢٨ نيسان/ابريل ١٩٩٤، أوصت لجنة مناهضة التعذيب التابعة للأمم المتحدة بإنهاء ممارسات الاستجواب الحالية على الفور وباتخاذ تدابير ملائمة لإعادة تأهيل جميع ضحايا هذه الممارسات وتعويضهم. وذكرت اللجنة أن إباحة تقرير لجنة لانداو استخدام "ضغوط بدنية معتدلة" كوسيلة قانونية للاستجواب "غير مقبول على الإطلاق"، وأوصت بأن تنشر إجراءات الاستجواب بالكامل لضمان وضوحها ولتبدو متماشية مع معايير اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

٧٥١ - وتفيد التقارير بأن رئيس لجنة القانون التابعة للكنيست أشار الى أن من بين ١١ حالة توفي فيها فلسطينيون في أثناء استجوابهم من جانب دائرة الأمن العام على مدى السنوات الخمس الماضية أسفرت حالتان فقط عن تقديم دعوى جنائية. وعرضت سبع حالات، كما تذكر التقارير، على محاكم تأديبية داخلية، في حين لم يتخذ أي إجراء في الحالتين المتبقيتين.

٧٥٢ - وكان الإفراج عن عدد محدود من السجناء الفلسطينيين متصورا في إطار إعلان المبادئ الموقع بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣. وقد استثني من الافراج المسجونون لأسباب أمنية الذين شاركوا في عمليات قتل وأولئك الذين ارتكبوا أعمالا "إرهابية" بعد توقيع الاتفاق. وكان معهد مانديلا للسجناء السياسيين يقدر عدد الفلسطينيين المسجونين في أماكن الاحتجاز الاسرائيلية لدى توقيع إعلان المبادئ بـ ٣٣٧ ١٢ سجينا في الأراضي المحتلة وداخل الخط الأخضر. وعندما تم الافراج عن الدفعة الأولى، ذكر أنهم من السجناء الذين لم يبق لانتهاء مدة عقوبتهم سوى فترات قليلة وأنهم في

غالبيتهم ينتمون الى جناح فتح في منظمة التحرير الفلسطينية. وعند استكمال التقرير الحالي، كانت غالبية حالات الافراج المتصورة قد تمت بالفعل.

٧٥٣ - وفي ١٨ نيسان/ابريل ١٩٩٤ شن الجيش الاسرائيلي حملة مكثفة لاعتقال الحركيين من منظمتي حماس والجهاد الاسلامي، استمرت على مدى يومين. وذكرت التقارير أنه قد تم اقتحام ما يزيد على ٣٠٠ منزل في قطاع غزة قبل الفجر في الغالب. وأن حوالي ٣٠٠ شخص قد اعتقلوا في غزة، ونقلوا إلى مركز احتجاز أنصار رقم ٢ في مدينة غزة، وإلى مركز التحقيقات في سجن عسقلان وإلى القطاع ٧ في مركز الاحتجاز أنصار رقم ٣. وفي ٢٨ نيسان/ابريل، ذكر أن حوالي ٤٥٠ شخصا قد اعتقلوا ووضع معظمهم قيد الاحتجاز الاداري لفترات تتراوح بين ثلاثة وستة أشهر. وكان رجال دائرة الأمن العام وقوات الدفاع الاسرائيلية قد سبق لهم أن اعتقلوا في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ عشرات من الحركيين الذين ينتمون الى المنظمات المعارضة لعملية السلم في الأراضي المحتلة.

٧٥٤ - وكان من بين تدابير بناء الثقة التي ينبغي أن تنفذها اسرائيل بموجب الاتفاق بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية بشأن قطاع غزة ومنطقة أريحا، والموقع في ٤ أيار/مايو ١٩٩٤ في القاهرة، الافراج خلال فترة خمسة أسابيع عن ٠٠٠ ٥ محتجز أو سجين فلسطيني من سكان الضفة الغربية وقطاع غزة أو إحالتهم إلى السلطة الفلسطينية. ويتعين على السجناء المحالين أن يبقوا في قطاع غزة ومنطقة أريحا طوال الفترة المتبقية من مدة عقوباتهم. وبالرغم من أن غالبية السجناء المعنيين بهذا التدبير قد تم اطلاق سراحهم فقد علمت اللجنة الخاصة عند استكمال هذا التقرير أنه ما زال يوجد ٢٨٠ ٥ شخصا محتجزين، منهم ١٤٠ محتجزون إداريا.

٧٥٥ - بعد توقيع اتفاق القاهرة، قررت السلطات الاسرائيلية أن تضع شروطا لإطلاق سراح السجناء، بمن فيهم المحتجزون إداريا، وذلك بأن يوقعوا على تعهد يتخلون بموجبه عن ممارسة العنف كوسيلة لتحقيق غاية سياسية والتعهد بدعم تنفيذ اعلان المبادئ، بالرغم من أن الاتفاق نفسه لم يضع مثل هذه الشروط. وبالرغم من تدابير بناء الثقة، فإن العديد من السجناء الذين ينتمون الى جماعات سياسية معارضة أو مؤيدة لاعلان المبادئ، رفضوا توقيع التعهد الذي اعتبروه أداة سياسية قسرية وغير قانونية وانتهاكا لحريتهم. وذكر أن السجناء الذين ينتمون لحركة حماس قد تأثروا بشكل خاص بهذا التدبير. وتم نقل عدد من هؤلاء السجناء، وبعد رفضهم توقيع التعهد، من معسكر احتجاز أنصار ٣ الواقع في صحراء النقب إلى سجون أخرى.

٧٥٦ - وطبقا لرواية محامي يعمل لمنظمة الضمير لحقوق الانسان فإن حراس السجون الاسرائيليين كانوا يضربون السجناء الذين يرفضون التوقيع على استمارة التخلي عن ارتكاب أعمال الارهاب أو العنف ضد الاسرائيليين. وذكر المحامي أن السجناء المحتجزين في سجن الفارعة الذين رفضوا التوقيع على الاستمارة وضعوا في حبس انفرادي. وفي ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٩٤ ذكر أن محاميا من القدس أعلن بعد زيارة قام بها للسجن نفسه أن السجناء يتعرضون للاعتداء والمضايقة والتعذيب من قبل المحققين والحراس. وذكر

أيضا أن السجناء يتعرضون للضغط للاعتراف بعضويتهم في منظمة حماس أو الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.

٧٥٧ - وتنص الفقرة ٤ من المادة العشرين في اتفاق القاهرة (A/49/180-S/1994/727) والمعنون "تدابير بناء الثقة" على انه: (مع تولي السلطة الفلسطينية زمام الحكم يلتزم الجانب الفلسطيني بحل مشكلة أولئك الفلسطينيين الذين كانوا على اتصال بالسلطات الاسرائيلية. وإلى أن يتم التوصل إلى حل متفق عليه يتعهد الجانب الفلسطيني بعدم محاكمة هؤلاء الفلسطينيين أو إلحاق الأذى بهم بأي شكل). وفي ١٤ حزيران/يونيه ذكر أن رئيس الوزراء اسحق رابين ربط اطلاق سراح السجناء الفلسطينيين بالكيفية التي تلتزم بها السلطة الفلسطينية بالاتفاق المبرم بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية بشأن موضوع "المتعاونين". ويقدر عدد هؤلاء الأشخاص بـ ٠٠٠ ٧ شخص. وذكر أيضا أن اسحق رابين أشار إلى أن اسرائيل ستواصل مطالبتها بأن يمضي السجناء الذين أدينوا بقتل "المتعاونين" أو الذين ارتكبوا جرائم عنف، فترات عقوبتهم في مناطق الحكم الذاتي. وقد علمت اللجنة الخاصة أن ٤٦ شخصا قتلوا في هذا الاطار في الفترة بين ١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣ و ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٤. ويتعين أن تسعى كلا السلطتين الاسرائيلية والفلسطينية اللتين تتحملان المسؤولية عن هذه المسألة إلى وضع حد لهذه الممارسة التي تنطوي على انتهاك جسيم لحقوق الانسان.

٧٥٨ - وتقلص العدد الاجمالي للمباني المهدومة أثناء الفترة المستعرضة. وبالرغم من ذلك ظلت السلطات الاسرائيلية تلجأ من حين لآخر الى اتخاذ تدابير قاسية ضد أسر المحتجزين والأشخاص الذين يرتكبون جرائم أمنية. وتلقت اللجنة الخاصة وصفا خطيا مفصلا لعملية نفذها الجيش الاسرائيلي في رام الله في ١٢ نيسان/ابريل ١٩٩٤، عندما تم تدمير منزل جديد يملكه الدكتور محمد وحيدي تدميرا كاملا، بواسطة الصواريخ المضادة للدبابات والبلدوزرات بعد صدور حكم على ابنته، عبير، بالسجن لمدة ١٧ عاما. وكان السبب الرئيسي لذلك هو أن إثنين من الهاربين المطلوب القبض عليهم، كانا مختبئين في هذا المنزل. وأثناء التحقيق معها في رئاسة الجيش في رام الله، سئلت السيدة وحيدي بواسطة شخص في ثياب مدنية (هل تعلمين أن ابنتك عبير هي الفتاة الوحيدة في رام الله التي حاربتنا؟) وتم أيضا تدمير بعض المنازل أو الحاق الضرر بها أثناء عمليات إطلاق النار أو التفجير بحثا عن الأشخاص المطلوبين. وجرت عمليات هدم أيضا لانعدام وجود إذن بالبناء.

٧٥٩ - وظلت اللجنة الخاصة تتلقى أثناء الفترة التي يستعرضها التقرير الحالي معلومات ضئيلة عن حالة حقوق الانسان في الجولان العربي السوري المحتل. وواصل الجيش الاسرائيلي اعتقال سكان مرتفعات الجولان المحتل المتهمين بكتابة شعارات وطنية. ففي ٦ نيسان/ابريل ١٩٩٤ ذكر أن الدروز من قرية مجدل الشمس في مرتفعات الجولان، لجأوا لطلب المساعدة من هيئة العفو الدولية لوقف أوامر نفي مؤقتة يجري إعدادها ضد سبعة من سكان القرية اتهموا بقذف الحجارة وطلاء شعارات وطنية في المنطقة. وكان من المقرر طرد أولئك الأشخاص إلى منطقتي حيفا والجليل.

٧٦٠ - وبالرغم من النية المعلنة من جانب الحكومة الاسرائيلية الحالية لتجميد النشاط الاستيطاني فقد لاحظت اللجنة أنه قد تم في ٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ افتتاح منطقة مجاورة إلى الشمال من مستوطنة كاتزرين تتألف من ٧٠٠ شقة جديدة بحضور وزير الاسكان . وفي ٣ شباط/فبراير، ذكر أن وزير الزراعة الاسرائيلي أذن بتوسيع مستوطنتين في مرتفعات الجولان حيث سمح لموشاف راموت باستقبال ٢٠ أسرة بالإضافة إلى الـ ٧٧ أسرة التي تسكن هنالك بالفعل بينما سمح لمعاليه جاملا بإضافة ٢٦ أسرة لـ ٦٠ أسرة التي تسكن هنالك أيضا.

٧٦١ - وفي ١٧ كانون الثاني/يناير أفادت التقارير أن نائب وزير الدفاع أعلن أن الحكومة ستجري استفتاء إذا قررت أن تقدم الى سوريا تنازلات كبيرة في الأراضي كجزء من تسوية شاملة. وفي ٢١ نيسان/ابريل ذكر أن رئيس الوزراء اسحق رابين قال إنه يؤيد اخلاء المستوطنات في مرتفعات الجولان في مقابل السلم مع سوريا. وفي ٢٩ نيسان/ابريل ذكر أنه أشار إلى أن اسرائيل ترغب في توقيع اتفاق بشأن انسحاب غير محدد من الجولان يتم على ثلاث مراحل في فترة تتراوح بين خمس وثماني سنوات ولكنه لم يلزم اسرائيل بانسحاب كامل.

٧٦٢ - ولاحظت اللجنة الخاصة باهتمام أن السلطات السورية والاسرائيلية قد وافقت على السماح لمائة شاب من الدروز في مرتفعات الجولان بالدراسة في الجامعات السورية.

٧٦٣ - وتود اللجنة الخاصة أن تشير إلى الموقف المتخذ من جانب الجمعية العامة ومجلس الأمن وهو أن ضم اسرائيل للجولان العربي السوري المحتل يعتبر أمرا غير قانوني وهو بالتالي باطل ولاغ. وهي تلاحظ بارتياح أن إعادة الجولان العربي السوري تعتبر جزءا من المفاوضات الجارية في إطار عملية السلم المستمرة في الشرق الأوسط. وتعرب اللجنة الخاصة عن أملها في أن يتم احراز تقدم ملموس بشأن هذه المسألة في المفاوضات ذات الصلة.

٧٦٤ - ومن المؤكد أن عهدا جديدا من الأمل في تحقيق السلم والعدل والتفاهم واحترام حقوق الانسان في المنطقة قد بدأ بتوقيع اعلان المبادئ في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣. ومثلما أشير إشارة ملائمة للغاية في ذلك الاتفاق التاريخي فقد حان الوقت لوضع حد لعقود من المواجهة والنزاع وللسعي إلى الحياة في تعايش سلمي وكرامة وأمن متبادلين وإلى تحقيق تسوية سلمية عادلة ودائمة وشاملة ومصالحة تاريخية. وازداد الأمل والتفاؤل الناجمان عن إعلان المبادئ بالتوقيع اللاحق في القاهرة للاتفاق المبرم بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في ٤ أيار/مايو ١٩٩٤ بشأن قطاع غزة ومنطقة أريحا. وتعرب اللجنة الخاصة عن عظيم تقديرها للتصميم والحكمة التي أبداها الطرفان أثناء المفاوضات التي أفضت إلى إبرام تلك الاتفاقات.

٧٦٥ - وبالرغم من التطورات الايجابية المذكورة آنفا لا تزال حالة الاحتلال مستمرة وينبغي أن تفي اسرائيل بالتزاماتها بموجب اتفاقية جنيف المتعلقة بمعاملة أسرى الحرب المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ والتي لا تزال الصك الدولي الرئيسي في مجال القانون الانساني الذي ينطبق على الأراضي المحتلة.

٧٦٦ - فالتقدم الذي أحرز في إطار العملية السلمية يجب أن يصحبه امتثال كامل لجميع معايير حقوق الإنسان المقبولة عالميا ولا سيما للإعلان العالمي لحقوق الانسان، ولأحكام صكوك حقوق الانسان الدولية المتعددة التي صدقت عليها اسرائيل، مثل العهدين الدوليين للحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة بالاضافة إلى عدد من القرارات المتعلقة بحالة المدنيين في الأراضي المحتلة، التي اعتمدتها أجهزة الأمم المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة العمل الدولية.

٧٦٧ - وترى اللجنة الخاصة أنه ما لم يحرز تقدم ملموس فيما يتعلق بتمتع كل رجل وامرأة وطفل في الأراضي المحتلة بحقوق الإنسان، فإن هناك خطرا حقيقيا في أن يتحول تأييد أغلبية سكان الأراضي المحتلة لعملية السلام الى يأس وقنوط، مع كل ما قد يترتب على ذلك من عواقب وخيمة. ويجب أن تتعاون جميع الأطراف المعنية بشأن تدابير بناء الثقة وأن تسعى الى إقامة ثقافة حقيقية قائمة على احترام حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة. وبهذا فقط يمكن توطيد الإنجازات الهامة الأخيرة نحو تحقيق السلم ويمكن أن تعيش شعوب المنطقة من الآن فصاعدا في جو من السلم والاحترام المتبادل والكرامة.

٧٦٨ - وتأمل اللجنة الخاصة أن تؤخذ استنتاجاتها في الاعتبار عند تحديد جميع التدابير الملموسة الرامية الى ترجمة روح التطورات الإيجابية الأخيرة الى واقع ملموس. وفي غضون ذلك، ترغب اللجنة في أن توصي مرة أخرى بتنفيذ التدابير التي تكفل حقوق الإنسان الأساسية للشعب الفسلطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة. ويجب أن تشمل هذه التدابير ما يلي:

(أ) أن تنفذ اسرائيل تنفيذا كاملا الأحكام ذات الصلة من اتفاقية جنيف الرابعة التي لاتزال الصك الدولي الرئيسي، في القانون الإنساني، الذي ينطبق على الأراضي المحتلة. وهي الاتفاقية التي أكد مجلس الأمن والجمعية العامة وغيرهما من هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة مرارا وتكرارا على أنها تنطبق على تلك الأراضي؛

(ب) الامتثال الكامل لجميع القرارات المتصلة بمسألة الأراضي المحتلة التي اتخذها مجلس الأمن والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة حقوق الإنسان، وكذلك القرارات الأخرى ذات الصلة التي اعتمدتها اليونسكو ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة العمل الدولية؛

(ج) تعاون السطات الاسرائيلية المطلق مع ممثلي الأونروا واحترام السلطات الاسرائيلية الكامل للامتيازات والحصانات التي تتمتع بها الوكالة بوصفها هيئة دولية تقدم خدمات إنسانية للاجئين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة؛

(د) تعاون السلطات الاسرائيلية الكامل مع لجنة الصليب الأحمر الدولية من أجل حماية الأشخاص المحتجزين ولاسيما عن طريق السماح الكامل لممثلي اللجنة بالوصول الى هؤلاء الأشخاص؛

(هـ) دعم الدول الأعضاء الكامل لما تضطلع به وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) ولجنة الصليب الأحمر الدولية من أنشطة في الأراضي المحتلة، وذلك لتمكين كلتا المنظمتين من الحفاظ على مستوى المساعدة المقدمة للسكان اللاجئين وتحسينها؛

(و) تعاون السلطات الإسرائيلية الكامل مع منسق الأمم المتحدة الخاص المعين حديثا في الأراضي المحتلة؛

(ز) بذل الدول الأعضاء جهودا مجددة لإقناع اسرائيل بضرورة حماية حقوق الإنسان بصورة مطردة عن طريق الرصد الدولي لحقوق الإنسان. وينبغي أن يشمل ذلك تمكين اللجنة الخاصة، بوصفها الجهاز الرئيسي الذي أنشأته الجمعية العامة لحماية حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة، من القيام بمهمتها بقدر أكبر من الفعالية بإتاحة فرص الدخول الى الأراضي المحتلة؛

(ح) تعاون اسرائيل الكامل مع مركز الأمم المتحدة لحقوق الإنسان فيما يتصل بتنفيذ برامج تقديم المساعدة الاستشارية في ميدان حقوق الإنسان في المجالات التي تسري عليها ترتيبات الحكم الذاتي المؤقت؛

(ط) تود اللجنة الخاصة أن تناشد اسرائيل الامتثال لروح العملية السلمية بإيلائها اهتماما جديا للتدابير الملموسة التالية:

'١' القيام، فيما يتعلق بتوفير حماية أفضل للحق في الحياة والسلامة الجسدية، بوضع قواعد الاشتباك التي تلتزم بها قواتها الأمنية بحيث تكون واضحة وتحترم احتراما كاملا معايير حقوق الإنسان، والتقيد عند تطبيق أنظمة إطلاق النار تقيدا صارما بمبدأي الضرورة والتناسب؛ وممارسة أقصى ما يمكن من ضبط النفس عند الرد على اندلاع العنف، وإجراء تحقيق كامل في جميع حوادث إطلاق النار؛ والقيام فورا بوضع حد لأنشطة الوحدات السرية، ولاسيما عمليات الإعدام بلا محاكمة أو بإجراءات مبتسرة التي ترتكبها هذه الوحدات؛

'٢' فرض رقابة صارمة على أي تجاوزات يرتكبها المستوطنون، ولاسيما فيما يتعلق باستعمال الأسلحة، وإعادة النظر في سياسة تسليح المستوطنين؛ ومنع أعمال العنف التي يرتكبونها والتدخل عند وقوع هذه الأعمال؛ وإجراء تحقيقات كاملة وغير متحيزة في أعمال العنف التي يرتكبها المستوطنون ومحاكمة المسؤولين عنها؛

'٣' إعادة النظر في كامل السياسة المتعلقة بالمستوطنات، التي لا تزال تمثل عقبة أمام تحقيق السلم والأمن في المنطقة، ووقف توسيع المستوطنات ووضع حد لسياسة مصادرة الأراضي الجارية؛ ووقف ممارسة الضغط على العرب في القدس الشرقية لحملهم على بيع بيوتهم لأفراد الطائفة اليهودية؛

'٤' إنفاذ القانون على نحو منصف بتوفير جميع الضمانات القانونية المنصوص عليها في معايير حقوق الإنسان المعترف بها دوليا للسكان العرب في الأراضي المحتلة وإقامة العدل الناجز الشامل غير المتحيز، مع فرض جزاءات على الاسرائيليين والعرب تتناسب مع جسامة الجرم المرتكب؛

'٥' القيام فورا بوضع حد للممارسات المتبعة في الاستجواب من قبيل التعذيب وإساءة المعاملة؛ وقيام هيئات قضائية مستقلة بالتحقيق سريعا وبصورة شاملة مع الأشخاص الذين تتحدد مسؤوليتهم عن هذه الممارسات ومحاكمتهم؛ واستعراض ونشر جميع المبادئ التوجيهية المتعلقة بإجراءات الاستجواب بحيث تكون واضحة وعلى نحو يتماشى مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان التي التزمت بها اسرائيل؛

'٦' استعراض حالة جميع السجناء الفلسطينيين وغيرهم من السجناء العرب، ولا سيما المحتجزون السياسيون أو الأشخاص الذين ارتكبوا جرائم غير عنيفة، والتعجيل بإطلاق سراحهم؛ والامتناع عن احتجاز مواطني الأراضي المحتلة داخل اسرائيل وتحسين ظروف الاحتجاز بما يتفق مع قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء التي اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة الأول لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين في ٣٠ آب/اغسطس ١٩٥٥ ووافق عليها المجلس الاقتصادي والاجتماعي بقراريه المؤرخين ٣١ تموز/يوليه ١٩٥٧ و ١٣ أيار/ مايو ١٩٧٧؛

'٧' السماح لجميع الأشخاص المبعدين أو المنفيين من الأراضي المحتلة بالعودة واسترجاع ممتلكاتهم، حيثما ينطبق ذلك؛

'٨' وضع حد لجميع تدابير العقاب الجماعي التي تضر بالحالة الاقتصادية والاجتماعية لسكان الأراضي المحتلة وتعوق تمتعهم بعدد من حقوق الإنسان والحريات الأساسية مثل حرية

التنقل، والحق في التعليم، والحرية الدينية وحرية التعبير، والامتناع أيضا عن فرض حظر التجول وإغلاق المناطق وتدمير الممتلكات من قبيل هدم المنازل واقتلاع الأشجار، وكذلك التدابير التمييزية المتعلقة باستعمال الموارد المائية.

٧٦٩ - وترى اللجنة الخاصة أن تنفيذ هذه التوصيات سيساهم مساهمة جليلة في تعزيز عملية السلم، وتمكين جميع سكان الأراضي المحتلة وشعوب المنطقة من العيش في جو من الوئام والكرامة والسلم.

سادسا - اعتماد التقرير

٧٧٠ - أقرت اللجنة الخاصة هذا التقرير ووقعته في ٢٦ آب/اغسطس ١٩٩٤ وفقا للمادة ٢٠ من نظامها الداخلي.

الحواشـــي

(١) الوثائق A/8089؛ A/8389 و Corr.1 و 2؛ A/8389/Add.1 و Add.1/Corr.1 و 2؛ A/8828؛ A/9148 و Add.1؛ A/9817؛ A/10272؛ A/31/218؛ A/31/284؛ A/33/356؛ A/34/631؛ A/35/425؛ A/36/579؛ A/37/485؛ A/38/409؛ A/39/591؛ A/40/702؛ A/41/680؛ A/42/650؛ A/43/694؛ A/44/599؛ A/45/576؛ A/46/522؛ A/47/509 و A/48/557.

(٢) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخامسة والعشرون، المرفقات، البند ١٠١ من جدول الأعمال، الوثيقة A/8237، المرجع نفسه، الدورة السادسة والعشرون، المرفقات، البند ٤٠ من جدول الأعمال، الوثيقة A/8630، المرجع نفسه، الدورة السابعة والعشرون، المرفقات، البند ٤٢ من جدول الأعمال، الوثيقة A/8950، المرجع نفسه، الدورة الثامنة والعشرون، المرفقات، البند ٤٥ من جدول الأعمال، الوثيقة A/9374، المرجع نفسه، الدورة التاسعة والعشرون، المرفقات، البند ٤٠ من جدول الأعمال، الوثيقة A/9872، المرجع نفسه، الدورة الثلاثون، المرفقات، البند ٥٢ من جدول الأعمال، الوثيقة A/10461، المرجع نفسه، الدورة الحادية والثلاثون، المرفقات، البند ٥٥ من جدول الأعمال، الوثيقة A/31/399، المرجع نفسه، الدورة الثانية والثلاثون، المرفقات، البند ٥٧ من جدول الأعمال، الوثيقة A/32/407، المرجع نفسه، الدورة الثالثة والثلاثون، المرفقات، البند ٥٥ من جدول الأعمال، الوثيقة A/33/439، المرجع نفسه، الدورة الرابعة والثلاثون، المرفقات، البند ٥١ من جدول الأعمال، الوثيقة A/34/691 و Add.1، المرجع نفسه، الدورة الخامسة والثلاثون، المرفقات، البند ٥٧ من جدول الأعمال، الوثيقة A/35/674، المرجع نفسه، الدورة السادسة والثلاثون، المرفقات، البند ٦٤ من جدول الأعمال، الوثيقة A/36/632/Add.1، المرجع نفسه، الدورة السابعة والثلاثون، المرفقات، البند ٦١ من جدول الأعمال، الوثيقة A/37/698، المرجع نفسه، الدورة الثامنة والثلاثون، المرفقات، البند ٦٩ من جدول الأعمال، الوثيقة A/38/718، المرجع نفسه، الدورة التاسعة والثلاثون، المرفقات، البند ٧١ من جـــدول الأعمـــال،

الحواشي (تابع)

الوثيقة A/39/712، المرجع نفسه، الدورة الأربعون، المرفقات، البند ٧٥ من جدول الأعمال، الوثيقة A/40/890، المرجع نفسه، الدورة الحادية والأربعون، المرفقات، البند ٧١ من جدول الأعمال، الوثيقة A/41/750، المرجع نفسه، الدورة الثانية والأربعون، المرفقات، البند ٧٥ من جدول الأعمال، الوثيقة A/42/811، المرجع نفسه، الدورة الثالثة والأربعون، المرفقات، البند ٧٧ من جدول الأعمال، الوثيقة A/43/904، المرجع نفسه، الدورة الرابعة والأربعون، المرفقات، البند ٧٧ من جدول الأعمال، الوثيقة A/44/816، المرجع نفسه، الدورة الخامسة والأربعون، المرفقات، البند ٧٥ من جدول الأعمال، الوثيقة A/45/823 و Corr.1، المرجع نفسه، الدورة السادسة والأربعون، المرفقات، البند ٧٣ من جدول الأعمال، الوثيقة A/46/639، الدورة السابعة والأربعون، المرفقات، البند ٧٤ من جدول الأعمال، الوثيقة A/47/612، الدورة الثامنة والأربعون، المرفقات، البند ٨٦ من جدول الأعمال، الوثيقة A/48/557.

(٣) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخامسة والعشرون، المرفقات، البند ١٠١ من جدول الأعمال، الوثيقة A/8089، المرفق الثالث.

(٤) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ٧٥، رقم ٩٧٣، ص ٢٨٧ (من الأصل الانكليزي).

(٥) المرجع نفسه، رقم ٩٧٢، ص ١٣٥ (من الأصل الانكليزي).

(٦) المرجع نفسه، المجلد ٢٤٩، رقم ٣٥١١، ص ٢١٥ (من الأصل الانكليزي).

(٧) Carnegie Endowment for International Peace, The Hague Conventions and Declarations of1899 and 1907, New York, Oxford University Press, 1915.

(٨) قرار الجمعية العامة ٢٢٠٠ ألف (د - ٢١).

MAP SHOWING ISRAELI SETTLEMENTS ESTABLISHED IN THE TERRITORIES OCCUPIED IN JUNE 1967

- Israeli settlements — Golan Heights 44; West Bank 246; Gaza Strip 33
- Settlements reported to have been expanded since October 1993
- Town selected for reference purposes

The present map reflects information concerning Israeli settlements which has been submitted to the Special Committee to Investigate Israeli Practices Affecting the Human Rights of the Palestinian People and Other Arabs of the Occupied Territories.

The designations employed and the presentation of material on this map do not imply the expression of any opinion whatsoever on the part of the Special Committee or the Secretariat of the United Nations concerning the legal status of any country, territory, city or area or of its authorities, or concerning the delimitation of its frontiers or boundaries.

A number of settlements in the Occupied Territories were reported to have been expanded since the 25th report of the Special Committee (A/48/557). For ease of reference, these settlements have been marked in red color. Among the settlements in the West Bank which were established but not located, Oranit was said to have been expanded. Among the settlements in the Gaza Strip which were established but not located, Guch Katif and Nissanit have reportedly been expanded.

Settlements in the West Bank, established but not located:

Alei Zahav
Arnon Hanatzif
Beit Hadassah
Bnei Hever
Daboya
Eitmar
El David
Emmanuel
Hadar Bitar
Hagai
Halamish
Har Adar

Settlements in the Gaza Strip, established but not located:

Etaniel
Gush Katif
Nissanit
Tsofin

Settlements in the Golan Heights, established but not located:

Ein Kanaf
Daliot
Kanaf

Map No. 3070 Rev.15 UNITED NATIONS
October 1994

Department of Public Information
Cartographic Section